وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ / تاريخ حديث

تطور النظام الفيدرالي
في الولايات المتحدة الامريكية
١٧٨٧ - ١٨٢٥
دراسة تأريخية

أطروحة دكتوراه مقدمة من
إيمان صباح احمد محمد الجيلاوي

إلى
مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث

بإشراف
الأستاذ الدكتور
ماجد محيي عبد العباس الفتلاوي

تشرين الاول/٢٠٢١ م　　بابل　　١٤٤٣ هـ

كان النظام الفيدرالي ثاني نظام سياسي في الولايات المتحدة الامريكية، واجه في السنوات المبكرة من ظهوره وتشكيله أنواعا شتى من المصاعب والتحديات ، واضطرته تلك الظروف إلى الاعتماد على أعضائه وقادته عبر عمله الدؤوب تفوق على الأصوات المعارضة وتميز بقدرته على مواجهة الصعاب، وكان هذا ابرز ماعرف به في تلك المرحلة ، اذ مثلت العملية السياسية بأنتخاباتها وتفاصيلها الاتحاد الفيدرالي القوي الذي تنافس مع المعارضين له في الانتخابات الرئاسية الأمريكية واستطاع الحصول على منصب الرئاسة في كثير من الانتخابات الرئاسية بتبنيه قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بكل حكمة وبكل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

واستطاع أن يشق طريقه في العمل السياسي المحلي كأقدم نظام في الولايات المتحدة الامريكية وظهور جمهور له في ولايات صادقت على ترأسه للحكومة الامريكية وهي بنسلفانيا ديلاوير ونيوجيرسي وماريلاند وكارولينا الجنوبية ثم تبعتها كونيتيكت وماساتشوستس ومين ونيوهامبشير وفيرمونت ومن ثم بقية الولايات، ساعد في بروز اسمه بشكل لافت في هذه الولايات خاصة وكل أمريكا عامة، واستطاع أن يكون له قاعدة جماهيرية واسعة حقق الكثير من السيطرة والاستقرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأثبت وجوده عند فوزه بالانتخابات الرئاسية عام ١٧٨٨-١٧٨٩ التي كانت البداية الحقيقية لتسلم النظام الفيدرالي زمام السلطة والسيطرة على الأمور بكل النواحي فقد أرسى الكسندر هاملتون مؤسس النظام القوانين والسياسات والممارسات اليومية ، تشكل النظام الفيدرالي بدعم من الرئيس جورج واشنطن وكانت ابرز شخصياته الكسندر هاملتون والمنضمين له من قادة البلاد أمثال جون آدمز وجون جاي وتوماس جيفرسون وجيمس ماديسون وبعض الشخصيات المؤيدة لهذا النظام أمثال جون مارشال وغيرهم ممن يؤمنون إيماناً جازماً بتحقيق المصلحة العامة والحقوق المدنية ، فضلا عن ذلك تمكن النظام الفيدرالي من الهيمنة على السياسة الامريكية والسيطرة على الكونكرس و تكوين مؤسسات سياسية واجتماعية وقضائية لها صفة الاستقرار والثبات.

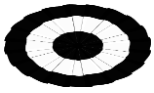

تمكن النظام الفيدرالي من الانفراد بقيادة الولايات المتحدة وتأسيس حكومة اتحادية قوية بموجب الدستور الفيدرالي للولايات المتحدة الامريكية، وهذا ناتج من إن برنامج وأهداف النظام السياسية كانت متوافقة ومنسجمة مع تطلعات الجماهير آنذاك، ولا سيما في معالجته للوضع الداخلي من خلال التركيز على رفع المستوى الاقتصادي للسكان.

عزز النظام الفيدرالي السياسات الاقتصادية في تشكيل حكومة مركزية قوية وهذا مما مهد الطريق في تطور الولايات المتحدة بشكل سريع على الأصعدة كافة، كتمويل ديون الولايات من قبل الحكومة الاتحادية، فضلا عن تأسيسه البنك الوطني، ونظام التعريفات الكمركية، وتنظيم التجارة بين الولايات ، والعلاقات التجارية الودية مع بريطانيا. ودعم للتصنيع، فضلاً عن تقوية الجيش، مما ولد قناعة لدى قيادات النظام بأن برنامجهم مطبق على ارض الواقع ومميز بخططه الإدارية والتنفيذية. فضلاً عن ذلك فأن توجه النظام الفيدرالي سار نحو المدن والاعمال والمصارف ويعتمد على المصرفيين ورجال الاعمال.

إن السياسة المعتدلة والحكيمة التي تعامل بها النظام الفيدرالي مع المشاكل الخارجية والداخلية لم تكن سياسة عبثية تتقرر بمزاجية من قبل قيادة النظام الفيدرالي ، وإنما هي سياسة رصينة خرجت من رحم نظام سياسي تم تشكيله بشكل متماسك مستندا إلى دستور مازال مستمراً الى الآن وهو مالم تألفه بقية دول العالم.

هيمنت على السياسة الخارجية للحكومة الفيدرالية مخاوف إزاء بقية الدول. تجنّب الحرب واعتماد سياسة الحياد مع كلٍ من هذه الدول باتخاذ الطابع السلمي بالتعامل مع كل الدول الاوروبية مع ضمان استمرار التجارة وتسوية الحدود الأمريكية.

إن النظام الفيدرالي يصنف ضمن الانظمة السياسية القوية المتعددة السلطات والصلاحيات أي لقياداته القوة في اتخاذ القرارات ، وهذه الميزة هي التي مكنت النظام من التواصل والاستمرار في الحياة السياسية الأمريكية إلى اليوم على العكس من كثير من الانظمة التي اختفت بعد مدة قصيرة من تأسيسها، كما إن النظام ضم عناصر رفعت صوته عاليا في الدفاع عن الحريات الفردية والحقوق المدنية لكل إنسان ، واستقطب النظام الفيدرالي إليه ومنذ البداية

أعـداداً غفيـرة مـن المثقفـين مـن سـكان الشـمال الـذين كـانوا يخجلـون مـن وصـمة وجـود نظـام العبودية في بلادهم والذين قاموا بتحرير هؤلاء العبيد.

كـان النظـام الفيـدرالي قـد اثبـت أنـه مثـالاً للنظـام النـاجح لانـه خلـق مـن بـدايات مجهولـة ووسـط مغمـور بالصـراع علـى السـلطة، والـذي قـاد بـلاده فـي أقسـى وأصـعب ظـروف مـرت بهـا الولايـات المتحـدة فـي تاريخهـا ، وقـاد الحكومـة بكـل حكمـة ودهـاء سياسـي واسـتطاع عبـر سياسـاته المدروسـة الدقيقـة اقامـة دولـة موحـدة قـادرة علـى مواجهـة التحـديات الصـعبة ، وكانـت قيادتـه واسـتراتيجيته تبرهن على أنه نظاماً سياسياً من الطراز الرفيع غايته الكبرى المحافظة على وحدة بلاده.

ويمكـن القـول ان النظـام الفيـدرالي لا يخلـو مـن مثالـب، فمـثلا السـلطات الواسـعة للحكومـات المحليـة تعـوق بلـورةَ رؤيـة تنمويـة شـاملة علـى المسـتوى الـوطني، كمـا أن التنـوع الكبيـر الـذي تُعـززه السياسـات المحليـة يُعسّـر صـوغ هويـة وطنيـة مـع مرجعيـات موحـدة، وهـو مـا يَطـرح بشـكل مزمن إشكالية الاندماج الوطني.

ومـن المآخـذ الجوهريـة علـى النظـام الفيـدرالي الخلافـات بـين الحكومـة الفيدراليـة والحكومـات المحليـة، ولاسـيما عنـد نشـوب اضـطرابات، إذ يُثيـر التـداخل بـين سـلطة وسـيادة الحكومـة المركزيـة والصلاحيات الخاصة بالحكومة المحلية إشكالاتٍ قد تتحول إلى مواجهة سياسية بين الجانبين.

ومـن محاسـن النظـام الفيـدرالي انـه ضـمن قـدرا مـن سـهولة التبـادل التجـاري والاقتصـادي بـين مكونـات الدولـة وهـذا أحـد الأسـباب التـي قـام مـن أجلهـا فـي الأصـل، كمـا يُتـيح الإبـداع والتنـوع فـي الممارسـة الإداريـة بـين الوحـدات الفيدراليـة، وهـو مـا يُنـتج فـي المحصـلة نمـاذج أكثـر تطـورا وقادرة على ابتكار أساليب فعالة لتقديم مزيد من الخدمات وبجودة أفضل.

قـام النظـام الفيـدرالي علـى تكـريس التعدديـة والتنـوع، وهـذا مصـدر إثـراء للدولـة علـى المسـتويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية وعلى مستوى الحكمة.

وضـمن هـذا النظـام إسـناد تسـيير الشـؤون المحليـة للوحـدات الفيدراليـة وحكوماتهـا وملاءمـة الخـدمات والضـرائب والإطـار العـام للحيـاة مـع خصوصـيات السـكان فـي كـل منطقـة، وتجنـب

النماذج الجاهزة المصدرة من المركز التي لا تكون غالبا واعية بالخصوصيات المحلية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأخيرا مهما كانت جوانب الخلل والإيجاب في قيادة النظام الفيدرالي للولايات المتحدة في تلك الحقبة، لكنه وضعها في الطريق الصحيح الذي سارت فيه بخطوات واثقة نحو الهيمنة العالمية لما متوافر لهذا البلد من مقومات السيطرة والنفوذ، وهذا ماحدث بالفعل بعد اقل من قرنين حينما أصبحت الولايات المتحدة القطب الأول في قيادة العالم.

أولاً – دبلوماسية الثورة الأمريكية وبداية استقلال الولايات المتحدة الامريكية:

كان النظام السياسي المعمول به في المستعمرات الأمريكية قبل الاستقلال يقوم على أن الملك أو المالك للمستعمرة يعين الحاكم، ويكون على الأغلب من البريطانيين، ويعين معه مجلساً استشارياً يضم اثني عشر عضواً، وهم على الأغلب من المستوطنين، وتكون سلطة هذا المجلس استشارية وفي بعض الأحيان يقوم بدور السلطة القضائية العليا في المستوطنة، ومجلس اخر يسمى المجلس التمثيلي الذي يجري اختيار أعضائه بالانتخاب من سكان المستوطنة. كان هذا هو اساس قيام نظام الحكم في الدولة الجديدة ([١]) .

كان البريطانيين يشكلون الغالبية العظمى من المهاجرين الأوائل إلى أمريكا الشمالية ، ويفخرون بكونهم من بريطانيا ، إذ كانت المستعمرات خاضعة صوريا للتاج البريطاني، ولكن وفي عام ١٧٦٠ تولى ملك شاب حكم بريطانيا هو جورج الثالث (جورج ويليام فريدريك) George William Frederick ([٢]) ، لم تكن لديه خبرة كافية في الحكم ، إذ بدأ عهده بإقصاء الوزراء من أصحاب الخبرة وتعيين المقربين منه من حزب الأحرار ([٣]) .

كانت للملك الشاب ومجلس الوزراء البريطاني رغبة جامحة في إثبات نفسه وبدأ بفرض أنواع مختلفة من الضرائب على المستعمرات في أمريكا نتيجة للخسائر والتكاليف المادية الباهضة التي عانت منها بريطانيا في حرب السنوات السبع، كان يرى أن على هذه المستعمرات أن تدفع ثمن

---

[1] - Dorothy Denneen ,and James M. Volo, Daily life During the American Revolution , New York .Green wood press ,2003, p. 73.

[٢]- جورج الثالث (جورج ويليام فريدريك) George William Frederick (١٧٣٨- ١٨٢٠): وُلد جورج الثالث في بريطانيا ، هو ملك بريطانيا العظمى ومملكة أيرلندا ١٧٦٠ حتى اتحاد الدولتين في عام ١٨٠١، ليصبح ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا حتى وفاته .كانت مدة حكمه أطول من أي ملك بريطاني سبقه، واتسمت بسلسلة من الصراعات العسكرية التي خاضتها مملكته في أوروبا وأفريقيا وآسيا والأمريكيتين .أول هذه الصراعات كانت حرب السنوات السبع التي انتهت بانتصار مملكته على فرنسا، لتصبح القوة الأوروبية المهيمنة في أمريكا الشمالية والهند .وعلى الرغم من ذلك، خسرت بريطانيا العديد من المستعمرات الأمريكية خلال حرب الاستقلال الأمريكية .ثم بدأ الصراع مع الثوار الفرنسيين وفرنسا النابليونية من ١٧٩٣حتى هزيمة نابليون في معركة واترلو عام ١٨١٥ ، للمزيد ينظر :

Dorothy Denneen , and James M. Volo, op.cit , p. 74.

[3] - H.J. Abraham , Justices and Presidents. New York, Oxford University Press, 1991, p.121.

الحماية البريطانية لها وأن تكون في خدمة التاج البريطاني . وقد عمدت بريطانيا بدءاً من عام ١٧٦٠ إلى تطبيق قوانينها بالقوة وفرض العقوبات على المخالفين ([1]) .

ظهرت أول معارضة أمريكية كبرى للسياسة البريطانية عام ١٧٦٥ بعد أن أقر البرلمان البريطاني قانون العملة ١٧٦٤ الذي فرض تسديد ديون المستعمرات بالباون البريطاني وقانون الطوابع Stamp Act ([2]) ، وهو إجراء ضريبي لزيادة الإيرادات للجيش البريطاني المتمركز في أمريكا وتحت شعار "عدم فرض ضرائب دون تمثيل" إذ عقد المستوطنون مؤتمر قانون الطوابع في أكتوبر/تشرين الاول ١٧٦٥ للتعبير عن معارضتهم للضريبة. ([3])

ومع إصداره دعا معظم المستوطنين إلى مقاطعة البضائع البريطانية مع بعض الهجمات المنظمة على محصلي الضرائب، وبعد أشهر من الاحتجاجات في المستوطنات صوت البرلمان البريطاني على إلغاء قانون الطوابع في مارس/اذار ١٧٦٦. ([4]) لكن مع استمرار تزايد أنواع الضرائب التي بدأ الملك الشاب بفرضها، والتشدد في عمليات التحصيل والملاحقة ، عمد سكان الولايات الى تشكيل لجان بدأت في بوسطن عام ١٧٧٢ على يد صاموئيل آدمز Samuel Adams ([5]) بغرض خلق جبهة وطنية ضد بريطانيا ، وبالفعل خلال عام واحد لم تبقى مستوطنة من المستوطنات البريطانية في أمريكا الشمالية الا وحلت بها هذه اللجان وشكلت جبهة

---

[1] - ستيف فرايزر، غاري غرستل، الطبقة الحاكمة في أمريكا، تأثير الأثرياء والنافذين في دولة ديمقراطية، ت: حسان البستاني، بيروت ،٢٠٠٦ ، ص ٧٥ .

[2] - قانون الطوابع Stamp Act : قانون أقره برلمان بريطانيا العظمى في مارس/اذار ١٧٦٥ ، وكان هدفه رفع الموارد المالية لدعم الجيش الإنجليزي المتمركز في أمريكا الشمالية. وقد نص القانون على ضرورة شراء الأمريكيين للطوابع بل فرض شرائها للصكوك والرهونات العقارية أو تراخيص المشروبات الكحولية وتراخيص التقاضي، وفُرض على أصحاب دور الصحف والنشر أيضًا شراء طوابع لمطبوعاتهم. كان قانون الطابع شائعًا في المستعمرات الأمريكية. للمزيد ينظر :

William J. Brennan, The Bill of Rights and the States. Santa Barbara, Center for the Study of Democratic Institutions, 1961.

[3] - Alan Brinkley, A survey American history, New York, 2007, p. 104 .

[4] - Dorothy Denneen ,and James M. Volo, op. cit , p. 75.

[5] - صاموئيل آدمز Samuel Adams (١٧٢٢-١٨٠٣): ولد عام ١٧٢٢، درس في كلية هارفرد إذ أكمل المحاماة عام ١٧٤٣ ، عمل جامع ضرائب في مدينة بوسطن مابين عام ١٧٥٦ -١٧٦٤ ، أصبح عضواً في المحكمة العامة بماساتشوستس ما بين عامي(١٧٦٥ -١٧٧٤) كان أبرز قادة المعارضة لقانون الطابع عام ١٧٦٥ ومن مؤسسي تنظيم أبناء الحرية كذلك برز في معارضة قانون تاونشند Townshend عام ١٧٦٧ ، وفي عام ١٧٧٣ قاد المجموعة التي قامت بتدمير حمولة الشاي في ميناء بوسطن، مثل مستعمرة ماساتشوستس في المؤتمر القاري ألأول عام ١٧٧٤ ثم في المؤتمر القاري الثاني للمدة ما بين ١٧٧٥ - ١٧٨٤ كان من أوائل الذين وقعوا إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦ ، وشارك في المؤتمر الدستوري عام ١٧٨٧ ،أصبح الحاكم العسكري لولاية ماساتشوستس للمدة (١٧٨٩ - ١٧٩٤) ثم حاكماً للولاية ما بين(١٧٩٤ -١٧٩٧) . للمزيد ينظر:

Alan Brinkley, op. cit , p. 105 .

وطنية مستعدة للتضحية في سبيل الاستقلال ، وانبثقت عن هذه اللجان تجمعات سياسية منظمة ذات اهداف وادعت الى عقد مؤتمر قاري عام ١٧٧٤ . ([١])

فقد انطلقت الدعوة من ولاية ماساتشوستس بان تنتخب كل ولاية ممثلين عنها لبحث قضية علاقة المستوطنات مع بريطانيا . وكان من نتيجة هذه الدعوة أن حضر ٢٤ عضوا يمثلون ١٢ ولاية (جورجيا لم تشترك) في مدينة فيلادلفيا في ٥ ديسمبر / كانون الأول عام ١٧٧٤ . وشكل المجلس القاري الأول كان الهدف منه النظر في دستورية القوانين البريطانية ورفع احتجاج مشترك للملك البريطاني. انتخب الحضور من قبل اللجان الشعبية او رشحوا من قبل المجالس التشريعية في المستوطنات التي كان معظم أعضائها من المتمردين ضد بريطانيا والتي أعلنت رغبتها بالاستقلال بسبب عدم تمثيلها داخل البرلمان البريطاني وزيادة الضرائب عليها والتناقض بين المصالح الاستعمارية لبريطانيا والمصالح الاقتصادية ، وقد تبنى مجلس المستوطنات دعوة (لإعلان الحقوق) المناهض للقوانين البريطانية الجائرة ، وكان من قرارات المجلس اعلان المقاطعة للبضائع البريطانية وتعيين لجان في كل ولاية وقرية لمعاقبة مخالفي نظام المقاطعة، نتيجة لهذه التطورات اتبعت بريطانيا سياسة قمعية مشددة مما ادى الى وقوع مصادمات بين الجيش البريطاني وسكان ولاية ماساتشوستس . ([٢])

استطاع أعضاء المجلس عقد مؤتمر ثاني في ١٠ مايو / ايار عام ١٧٧٥ في فيلادلفيا ، وقد ارسلت جورجيا ممثلين عنها وعلى الرغم من عدم تمتع هذا المجلس باي سيطرة او نفوذ او قدرة على جمع الضرائب إلا أنه كان بمثابة الناطق الرسمي للولايات الامريكية حتى عام ١٧٨١ عندما كتبت البنود المتعلقة بالوحدة الفيدرالية للولايات ، وعندما عقد المجلس القاري الأمريكي مؤتمره الثاني في ١٠ مايو / ايار عام ١٧٧٥ طالب عدد قليل من المؤتمرين بالاستقلال عن بريطانيا حتى جورج واشنطن ،الذي عين رئيسا للقوات العسكرية رفض الاستقلال ، إلا أنه عاد واكد في

[1] - Josephy Alvin , On the Hill: A History of the American Congress, NY: Simon and Schuster , 1980 , p. 77 .

[2]- Akhil Reed Amar, In the Beginning: America's Constitution: A Biography. New York:Random Hous, 2005, p. 79 .

يوليو/تموز من العام نفسه بأن الحل الوحيد للولايات الواقعة تحت السيطرة البريطانية يجب ان تستقل . ([١])

وثيقة إعلان الاستقلال:

وثيقة تبناها الكونكرس القاري في ٤ يوليو/تموز ١٧٧٦ المنعقد في فيلادلفيا لإعلان الاستقلال من بريطانيا ، أعدت من قبل لجنة صياغة إعلان الاستقلال وكتبها كل من توماس جيفرسون Thomas Jefferson ([٢]) وجون آدمز John Adams ([٣]) وبنجامين فرانكلين Benjamin Franklin ([٤]).

---

[1]- William Andrews, The Presidency, Congress, and constitutional theory. In Perspectives on the Presidency. Ed. Aaron Wildavsky, Boston: Little, Brown, 1975, p. 31-41.

[٢]- توماس جيفرسون Thomas Jefferson (١٧٤٣ -١٨٢٦) : ثالث رئيس للولايات المتحدة لدورتين متتاليتين (١٨٠١ - ١٨٠٩) ولد في عام ١٧٤٣ في مستعمرة فرجينيا وأكمل دراسته في كلية هانوفر ، أصبح عضواً في المجلس التمثيلي عام ١٧٦٨ وكان له دور فاعل في معارضة السياسة البريطانية حيث ساهم في تشكيل لجان المراسلات وكتابة العديد من المقالات مثل فرجينيا في المؤتمرين القاريين الأول والثاني أصبح حاكماً عام ١٧٧٩ ثم أصبح سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في فرنسا عام ١٧٨٤ ونائب رئيس للولايات المتحدة الأمريكية للمدة ١٧٩٧-١٨٠١ ثم أصبح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للمدة ١٨٠١-١٨٠٩ للمزيد ينظر:

www.us.history/declaration/related/signers/thomas

[٣] - جون آدمز John Adams (١٧٣٥) ولد في ١٧٣٥ في مدينة برينتري في ماساتشوستس، درس اللاتينية وتخرج بعد ذلك في كلية هارفرد محامياً في عام ١٧٦٤ ، عمل في سلك المحاماة مابين (١٧٥٨ -١٧٧١)، اصبح عضواً في المحكمة العامة في ماساتشوستس مابين (١٧٧٠-١٧٧١) ، مثل ماساتشوستس عام ١٧٧٤ في المؤتمر القاري الاول وفي عام ١٧٧٥ مثل المستعمرة في المؤتمر القاري الثاني في ١٧٧٦عين احد الاعضاء الخمسة لكتابة مسودة اعلان الاستقلال عام ١٧٧٦ ، شغل منصب نائب رئيس الولايات المتحدة مابين عامي (١٧٨٩-١٧٩٧) ثم رئيس للولايات المتحدة مابين عامي (١٧٩٧-١٨٠١) . للمزيد ينظر:

David C. Whitney , The Amrican President , New York, 1975, p. 212 .

[٤]- بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin (١٧٠٦-١٧٩٠) : ولد في مدينة بوسطن ، كان موسوعيًا وكاتبًا وسياسيًا ومدير مكتب بريد وعالمًا ، حصل فرانكلين على لقب (الأمريكي الأول) بسبب حملته المبكرة التي لم تعرف الكلل من أجل الوحدة الاستعمارية، وكأول سفير للولايات المتحدة في فرنسا. ولأنه كان دبلوماسيًا بارعًا، فقد نال إعجاب الفرنسيين كوزير أمريكي مفوض في باريس، وكان شخصية رئيسية في تطوير العلاقات الإيجابية بين فرنسا وبلاده .أثبتت جهوده حيويتها بالنسبة للثورة الأمريكية بتأمينها شحنات الذخائر الهامة من فرنسا. ليصبح نائب مدير مكتب بريد المستعمرات البريطانية في ١٠ أغسطس/اب ١٧٥٣ بعد أن كان مدير مكتب بريد فيلادلفيا لسنوات عديدة، وقد مكنه ذلك من إنشاء أول شبكة اتصالات وطنية. وخلال الثورة، أصبح أول مدير عام للبريد في الولايات المتحدة. وقد كان نشطًا في شؤون المجتمع والسياسة الاستعمارية والدولة. اسس جامعة بنسلفانيا عام ١٧٥١ وفي عام ١٧٥٤ قدم فكرة لتوحيد المستعمرات ، اصبح مندوب بنسلفانيا في بريطانيا ما بين عامي (١٧٦٤-١٧٧٥) ثم مندوب جورجيا عام ١٧٦٨ ونيوجيرسي عام ١٧٦٩ وماساتشوستس عام ١٧٧٠ . مثل بنسلفانيا بعد عودته من بريطانيا في المؤتمر القاري الأول عام ١٧٧٥ واصبح احد اعضاء اللجنة التي كتبت مسودة اعلان الاستقلال عام ١٧٧٦ . اصبح مندوب المستعمرات في فرنسا ما بين عامي (١٧٧٦ -١٧٨٥) ثم شغل رئاسة مجلس ولاية بنسلفانيا ما بين (١٧٨٥-١٧٨٨) ، كتب دستور بنسلفانيا عام ١٧٨٧ ، في البداية كان فرانكلين يملك عبيدًا ويتعامل معهم، وفي عام ١٧٩٠ نادى بإلغاء العبودية ، وأصبح من دعاة إبطالها، وشجع على تعليم السود وإدماجهم في المجتمع الأمريكي . للمزيد ينظر:

Johnson Thomas, The Oxford Companion to American History , New York,1966, p.32 ;

في ٤ يوليو/ تموز ١٧٧٦ ، أثناء الحرب الثورية الأمريكية ، أعلنت ثلاث عشرة مستعمرة من مستعمرات نيو انكلاند وتشمل نيو هامبشير ، ماساتشوستس ، رود آيلاند ، كونيتيكت ، والمستعمرات الوسطى وتشمل نيويورك ، نيو جيرسي ، بنسلفانيا ، ديلاوير ، والمستعمرات الجنوبية وتشمل ماريلاند ،فرجينيا ، كارولينا الشمالية ، كارولينا الجنوبية، جورجيا بشكل مشترك عبر الكونكرس القاري الثاني ، أنها ١٣ ولاية مستقلة ذات سيادة، ولم تعد تحت الحكم البريطاني. وإدراكاً لضرورة التنسيق الوثيق لجهودهم ضد البريطانيين، اعلنت المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة المتحاربة مع بريطانيا العظمى أنها أصبحت ولايات مستقلة، وعليه لم تعد جزءاً من الإمبراطورية البريطانية وبدأ الكونكرس القاري في الوقت نفسه عملية صياغة دستور Constitution ([١]) من شأنه أن يربط هذه الولايات بعضها ببعض. كانت هناك مناقشات طويلة على عدد من القضايا بما في ذلك التمثيل والتصويت والصلاحيات الدقيقة للحكومة المركزية. أنهى الكونكرس العمل على مواد الاتحاد الكونفيدرالي Confederation ([٢]) لتأسيس اتحاد دائم بين الولايات في نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٧٧ وأرسله إلى الولايات للتصديق عليه. ([٣]) ووقع عليها ٥٧ مندوبًا للولايات ، وفي الرابع من تموز/ يوليو عام ١٧٧٧، أعلن الكونكرس القانون رسميا. وكان الإعلان بمثابة ولادة للولايات المتحدة الامريكية. ([٤])

---

www. Ushistiry.org/declaration/related/Franklin

[١]- الدستور Constitution : هو وثيقة قانونية تبين الحقوق الأساسية للمواطنين وتبين أسس توزيع الصلاحيات الحكومية ، وان الدستور الأمريكي مكتوب في عدد قليل من الصفحات ، على العكس من دستور بريطانيا غير المكتوب . للمزيد ينظر :
David C. Whitney ,op. cit , p. 213 .

[٢]- الاتحاد الكونفيدرالي Confederation : عبارة عن اتحاد او انضمام دولتين او اكثر وينشأ بموجب معاهدة تعقد بين الدول الداخلة في الاتحاد وتحدد المعاهدة الاغراض والاهداف المشتركة التي تسعى الدول الى تحقيقها و تتمتع كل دولة عضو في الاتحاد بشخصية مستقلة عن الأخرى .وتشرف على الاتحاد الكونفيدرالي هيأة مشتركة تتألف من ممثلين من الاعضاء لتحقيق الاهداف المشتركة وهم يعبرون عن رأي الدول التي يمثلونها وتصدر القرارات فيها بالإجماع ، ومن ثم تبقى هذه الدول الاعضاء محتفظة بسيادتها وبالقسم الاكبر من اختصاصاتها (الداخلية والخارجية) كحقها في التمثيل السياسي، الحق في عقد المعاهدات، والتعامل مع الدول الاجنبية مباشرة باستثناء مسائل معينة تنص عليها وثيقة الاتحاد ، فالكونفيدرالية اذن ليست دولة واحدة وانما كيان مكون من دول مستقلة يقوم على اساس التعاون والمشاركة في مجالات عديدة، فالكونفيدراليات غالبا ما تنشأ للتعامل مع بعض القضايا الحساسة المتمثلة في صد الاعتداءات الخارجية، التنظيم المشترك للشؤون الخارجية والعملة المشتركة. فالاتحاد الكونفيدرالي اتحاد يحترم السياسة الدولية لأعضائه وغالبا ما يبدأ بمعاهدة لتنظيم العمل المشترك بين الاعضاء، وفي بعض الاحيان يتم اللجوء الى اعتماد دستور مشترك ، فالولايات المتحدة الامريكية كانت عبارة عن نظام كونفيدرالي من عام ١٧٨١الى عام ١٧٨٩ . وتعتبر الكونفيدرالية صيغة دستورية وسياسية انتقالية في سياق تطور الامة الامريكية نحو الفيدرالية . للمزيد ينظر: إسماعيل عبد الفتاح ياغي ، الحكومة والإدارة في الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١١ ، ص ٥٨ .

[3]- David C. Whitney , op. cit , p. 213 .

[4] - Ray Raphael, A Peoples History of the American Revolution, New York, 2001, p.74.

تعد وثيقة استقلال الولايات المتحدة مختصرة اشتملت على حقائق بديهية هي إن جميع البشر خلقوا متساوين، وأنهم وهبوا من خالقهم حقوق غير قابلة للتصرف، وأن من بين هذه الحقوق حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة، وعبرت الوثيقة ببلاغة عن الأسباب التي دفعت المستعمرات إلى إعلان استقلالها عن بريطانيا، وتم تحميل الحكومة البريطانية مسؤولية مفاسد كبيرة، وأوضحت أن لكل الناس حقوقا معينة، بما فيها حقهم في أن يغيروا أو يطيحوا بأية حكومة تسلبهم حقوقهم . (١)

كانت هناك أجزاء من مسودة جيفرسون قد تم تعديلها ١٧٧٨ من قبل الكونكرس من اجل ضمان الحصول على موافقات مندوبي مستعمرتي مثل جورجيا وكارولينا الشمالية ، وهما مستعمرتان جنوبيتان ، ومن أجزاء الدستور التي عدلها الكونكرس ماتعلق بانتقاد تجارة الرقيق واستعبادهم ، وتم تعديل هذه المواد لأنها تعارض مصالح المستعمرات الجنوبية كجورجيا وكارولينا الشمالية ،اللتين كانتا مستعمرتين زراعيتين بحاجة الى ايدي عاملة كثيرة ورخيصة ،لذا كانت هاتان المستعمرتان ضد أي انتقاد يوجه للعبودية ولتجارة العبيد لانهما مستفيدتان من استمرار العبودية . (٢)

قام الكونكرس خلال المدة ١٧٧٦- ١٧٨١ بمحاولات كثيرة لإجل وضع صيغة للاتحاد يمكن ان ترضى عنه جميع المستعمرات إذ تحولت تلك المستعمرات الى ولايات ، واستبدل الامريكيون حدود المستعمرات بحدود الولايات ، ثم تم الاتفاق بين نواب وممثلي جميع الولايات الثلاثة عشرة على تشكيل ما سموه الكونكرس الكونفيدرالي Confederate Congress وهو عبارة عن مجلس احادي يعني انه مجلس تمثيلي من مستوى واحد كالبرلمان الذي يتكون من مجلس نواب فقط ، إذ انه عمل بدون هيئة تنفيذية أو قضائية مستقلة. (٣)

تكون الكونكرس الكونفيدرالي من ممثلين من كل ولاية بحيث يكون تمثيل كل ولاية بحسب عدد السكان على ان يتراوح عدد الممثلين عن كل ولاية بين عضوين الى سبعة أعضاء ولكل ولاية صوت واحد، ويتطلب اعتماد أي تشريع الحصول على تصويت تسعة اعضاء، أما إجراء أي

1- Josephy Alvin , op. cit , p. 78 .
2- Richard B. Morris, Basic Documents in American history, New York ,1965 , p. 93 .
3 - William Andrews, op. cit , p 43 .

تعديل لأي بند من بنود الاتفاق الكونفيدرالي فقد تطلب موافقة جميع الولايات الأعضاء بهذا الاتفاق. ([١])

نص إعلان الاستقلال على حل كل علاقة تربط المستعمرات البريطانية الامريكية بالسيادة البريطانية من جهة، وتوحيد المستعمرات الثلاث عشرة في دولة كونفيدرالية واحدة من جهة اخرى. الا ان هذا الاعلان لم يجعل من المستعمرات البريطانية دولة مستقلة تماما من بريطانيا الا بعد نجاح الثورة الامريكية، و بالفعل فقد جعل الاعلان من المستعمرات دولة مستقلة على الصعيد الداخلي والخارجي ، واصبحت المستعمرات المتحدة ولايات لكل منها دستور وسلطات ثلاثة مستقلة عن بعضها ، وكل ولاية ذات سيادة على اراضيها مستقلة عن الولايات الاخرى ، ويعين الحكام والقضاة في الولايات بالانتخاب الشعبي العام ، وقامت المستعمرات بتنظيم نفسها كحكومة مركزية تسيطر على الدبلوماسية وأصدرت تعليمات إلى المستعمرات بكتابة الدساتير لأنفسها كدول. ([٢])

رفضت بريطانيا الاستقلال من حيث المبدأ، وقامت بالرد بإرسال قواتها من كندا الى نيويورك وبوسطن لتأديب القائمين على الثورة ضد اوامر التاج وهكذا بدأت الحرب الثورية ضد بريطانيا. وفي ظل هذا الوضع المتأزم وأمام رفض الشعب في العديد من الولايات دفع الضرائب ، اضطرت حكومات الولايات الأمريكية الثلاث عشرة الى زيادة التعاون العسكري فيما بينها، لمواجهة التحركات العسكرية البريطانية،إذ كشفت معارك ساراتوجا Battle of Saratoga ([٣]) بالذات

[1]- Johnson Thomas, op. cit , p.33 .

[٢]- دان ليسي ، الثورة الأمريكية دوافعها ومغزاها ، ت: محمد عبد الفتاح إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٥، ص ٦٥.

[٣]- معارك ساراتوجا Battles of Saratoga :هي محاولة من بريطانيا العظمى لاعادة السيطرة العسكرية على وادي نهر هدسون المهم إستراتيجيا ابان الثورة الأمريكية في عام ١٧٧٧، اجبر معظم الجيش البريطاني على الاستسلام بعد معارك مثيرة في ساراتوجا ، وهذا الانتصار الأمريكي رفع المعنويات بشكل كبير للأمة الناشئة وشجع فرنسا على الدخول في النزاع ومساندة الولايات المتحدة بالمال والجنود والمساندة البحرية ، فضلاً عن توسعة مسرح العمليات الحربية. وهي سلسلة معارك حدثت في عام ١٧٧٧ أثناء حرب الاستقلال الأمريكية بين الثوار الأمريكيين والجيش البريطاني وكانت نقطة التحول في تاريخ الولايات المتحدة فهي التي هيأت الاستقلال للولايات المتحدة . للمزيد ينظر :

Thomas A. Birkland, An introduction to the policy process. Armnk, NY: M. E. Sharpe, 2005, p. 98 .

عام ١٧٧٧ عن دور التكاتف بين حكومات مستعمرات أمريكا الشمالية في هزيمة العدو المشترك. ([١])

كانت المشكلة التي واجهت شعب الولايات المستقلة بعد تحقيق الاستقلال تتمثل بكيفية حكم انفسهم كدولة موحدة ، وكيفية الحفاظ على الوحدة التي تكونت أثناء حرب الاستقلال (١٧٧٦- ١٧٨٣) ، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما بعد انتهاء الوجود البريطاني من جميع الولايات الأمريكية ، وكانت بريطانيا هي وحدها المسؤولة عن الادارة الداخلية والعلاقات الخارجية، والدفاع عن هذه الولايات ككل والفصل في قضايا النزاعات على الملكية بين الافراد في المستعمرات، فأصبحت كل ولاية مسؤولة عن ادارة شؤونها عن طريق المجالس التشريعية، التي أثبتت عجزها في تنظيم حكم وادارة الدولة الجديدة وساد التذمر في بعض الولايات ضد الحكومة، فقد نادى بعضهم بإقامة الحكم الملكي ونادى آخرون بالحكم الجمهوري وطالب فريق ثالث بالحكم العسكري . ([٢])

إن الاتحاد التعاهدي بين الولايات التي أعلنت استقلالها فرضته في البدء وإلى حد بعيد، ظروف الحرب والثورة وضرورة استمرار القتال ضد القوات البريطانية، فمن أجل توفير أسباب النجاح في هذه الحرب الاستقلالية كان لابد لهذه الولايات من تنسيق جهودها على الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية وهكذا أعلن مؤتمر الولايات المستقلة المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٧٧٧ قيام الاتحاد التعاهدي بين الولايات الثلاثة عشرة (نيوهامبشير وديلاوير ، وبنسلفانيا وكونيتيكت ورود ايلاند ونيوجيرسي) ، وقد قامت معاهدة التعاهد على أساس الإقرار بمبدأ السيادة والمساواة بين الدول، ونصت على قيام "جامعة صداقة" من شأنها أن تقدم كل ولاية للولايات الأخرى المساعدة في حال تعرضها للغزو. ([٣])

أما بنود الوحدة بين المستعمرات البريطانية فقد انبثقت ايضا عن لجنة اقرها المجلس القاري الثاني في ١٧ سبتمبر/ ايلول عام ١٧٧٧ بعد دراسة مطولة. واعطت بنود الوحدة قوة سياسية أكبر للمجلس القاري للولايات المستقلة ١٧٧٧- ١٧٨١ وفي هذه المدة بالذات كان مجلس الولايات

[1] - Daniel Marston, The American Revolution 1774-1783, New York, 2003, p.12.

[2] - Calvin Jillson, American Government: Political Development and Institutional Change. NY: Rotledge, 2011, p. 112 .

[٣]- إميل هوبنر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ت : عدنان عباس علي، أبو ظبي ٢٠٠٩ ، ص ١١٣ .

المستقلة وهو الذي كان يمارس عمل الحكومة هو السلطة السياسية الوحيدة للبلاد آنذاك. ولم يكن هناك فصل بين السلطات الثلاث وقد كانت جميع السلطات تتركز في يد مجلس الولايات المستقلة ولجانه المنبثقة عنه. وتركز عمل المحاكم الفيدرالية على قضايا القرصنة والجرائم التي ترتكب خارج حدود الولايات المتحدة من جهة وفي المنازعات بين الولايات نفسها من جهة أخرى. ([١])

كانت كل ولاية يمثلها ٢-٧ اعضاء فقط ينتخبون لمدة ثلاث سنوات يعاد ترشيحهم لمرة واحدة فقط ولكل ولاية صوت واحد، وقد انحصر واجب الولايات في اطاعة القوانين التي يسنها المجلس الكونفيدرالي واحترام اراء المواطن والدفاع عن حريته وامنه واستقراره واحترام الولايات الاخرى والنظر اليها على قدم المساواة والتعاون مع الولايات الاخرى على تسليم الهاربين من العدالة ، والرجوع الى المجلس الكونفيدرالي في حالة اي نزاع بين الولايات وايجاد التعاون التجاري والاقتصادي وتشجيعه بين الولايات . ([٢])

[1] - Charles M. Cameron , Veto Bargaining: Presidents and the Politics of Negative Power. New York: Cambridge University Press, 1999, p. 78 .

[٢]- دان ليسي ، المصدر السابق ، ص ٦٧.

ثانياً – التغيرات السياسية في الولايات المستقلة:

كان لزاما على الولايات الثلاث عشرة بعد الانفصال عن البلد الأم، أن تكون لكل منها إدارة حكومية خاصة بها . إذ قامت إحدى عشرة ولاية بوضع دساتير جديدة لها ، تبنت بعض الولايات المستقلة عملية إقامة نظام داخلي جديد كل على حده، ونجد أن كارولينا الجنوبية كانت في طليعة الولايات التي عملت بتشريع مؤقت للدستور عام ١٧٧٦ حتى تبنيها دستور جديد في عام ١٧٧٨ .وفي اوائل عام ١٧٧٨ كان لكل من نيوجيرسي وبنسلفانيا وديلاوير وماريلاند وكارولينا الشمالية دساتيرها الخاصة ، وأبقت كل من كونيتيكت ورود ايلاند على دستوريهما القديمين ، واكتفتا بإزالة كل ذكر للسلطة الملكية في دستوريهما ، ونتيجة لاندلاع الحرب تأخرت كل من جورجيا ونيويورك في كتابة الدستور حتى أواخر عام ١٧٧٩، فيما استعادت ماساتشوستس دستورها القديم الذي أوقف العمل به بعد أحداث عام ١٧٧٤ . ([١])

من أبرز اعلان للحقوق الذي اضيف لدساتير الولايات بعد ان الغيت كل كلمة تمت بصلة الى التاج البريطاني ما يأتي : ضمانة حقوق الأفراد الطبيعية ، ومن بينها حق المحاكمة بواسطة محلفين ، ومنع الدولة من القيام بتفتيش الأفراد والبيوت من دون إذن قضائي ، وكذلك منع العقوبات الصارمة ، وبني حق الانتخاب على أساس الملكية ، وفي بعض الأحيان الولاء الديني لكنيسة معينة . وتجب ملاحظة أن هذا المتطلب الديني كان بسيطا في ذلك الوقت ، إذ يكفي أن يكون الفرد مؤمنا بالله والثالوث المقدس والمذهب البروتستانتي ليمكنه الانتخاب ، وانتخابات المجالس التشريعية سنويا كان المقصود منها أن تبقى هذه المجالس رهن إرادة الناخبين العامة نظرا لتجربة الولايات السيئة في السابق مع حكامها ، فقد قامت الدساتير الجديدة بتحديد سلطات هؤلاء الحكام بدرجة فاقت الحد ، حتى انها اضطرت أخيراً إلى إرجاع بعض هذه السلطات للحكام ، وأخيرا فإن مبدأ فصل السلطات بين فروع الحكم الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وضمان التوازن بينها ، كان أهم المبادئ التي ظهرت في نظم الحكم آنذاك ، وذلك لكي تستحيل سيطرة أي فرع من هذه الفروع على الحكم . ([٢])

[1] - Beard Charles , Mary Beard . History of the United States , New York,1990 , p. 96 .
[2] - Charles M. Cameron , op. cit , p. 79 .

ثالثاً– النظام الكونفيدرالي ١٧٨١–١٧٨٩ : مبادئه وأسباب نشوئه والمواقف منه :

اولاً: مبادئ الدستور الكونفيدرالي الأساسية:

بدأ الأمريكيون بالتفكير في إقامة حكومات جديدة في الولايات الثلاث عشرة ، وعمل مفكرون على إيجاد اتحاد كونفيدرالي أي رابطة أعضاؤها دول مستقلة ذات سيادة تتحد بموجب اتفاق يضمن الأهداف المشتركة لجميع سكان الولايات، من أبرزهم صاموئيل آدمز وجون آدمز من ماساتشوستس وريتشارد هنري لي Richard Henry Lee ([١]) من فرجينيا ، والدعوة لعقد مؤتمر قاري ، وتزامنت هذه الجهود مع طلب سابق للكونكرس في مايو/أيار ١٧٧٦ من سكان المستعمرات تبني حكومات جديدة تستمد سلطتها من الشعب، والوقوف بوجه أية ممارسة للسلطة تستمد شرعيتها من النظام الملكي ، وأدت هذه الدعوة إلى هروب العديد من حكام الولايات والقضاة والموظفين الكبار الذين كانوا يعملون في خدمة التاج البريطاني ، الأمر الذي ترك فراغاً سياسياً كان على دعاة الثورة ملأه بأسرع وقت ممكن . ([٢])

وفي ظل اختلاف وجهات النظر بين من يرغب في حكومة مركزية قوية تدير البلاد ومن يطالب بعدم المساس بصلاحيات الولايات المختلفة ، قام الكونكرس القاري بعد إعلان الاستقلال بتعيين لجنة لوضع نظام لحكم مركزي للولايات و شكل المؤتمر القاري الثاني في ١١ يونيو/حزيران ١٧٧٦ ثلاث لجان للرد على قرار لي اقتراح استقلال المستعمرات الأمريكية.

---

[١]- ريتشارد هنري لي Richard Henry Lee (١٧٣٢-١٧٩٤) : سياسي وخطيب أمريكي، كان قد ولد في ستراتفورد، في مقاطعة وستمورلاند، فرجينيا، كان أول ممثليها في أمريكا ريتشارد لي، اختير كعضو في مجلس ممثلي المقاطعات في ولاية فرجينيا، الذي بقي فيه من عام ١٧٥٨ إلى ١٧٧٥، وأظهر في خطابه الأول معارضة قوية للعبودية، حيث اقترح عرقلتها ومن ثم إلغاءها في النهاية بفرض الضرائب الباهظة على كل عمليات الاستيراد القادمة. وتحالف في بداياته مع الحزب الوطني أو الويجز في فرجينيا، وكان موقفه واضحا كمعارض للإجراءات الاعتباطية للوزارة البريطانية في السنوات التي سبقت حرب الاستقلال مباشرة ، وتم تبني إعلان الاستقلال الذي أعده توماس جيفرسون بعد يومين. وكان لي في الكونكرس بين عامي ١٧٧٤ إلى ١٧٨٠، وكان بارزا تحديداً في صلته بالشؤون الخارجية. وكان عضوا في مجلس المندوبين في فرجينيا في أعوام ١٧٧٧، ١٧٨٠-١٧٨٤ و١٧٨٦-١٧٨٧، ودخل الكونكرس مجددا من عام ١٧٨٤ إلى ١٧٨٧، وترأسه في أعوام ١٧٨٤-١٧٨٦، وكان أحد أوائل أعضاء المجلس الكونفيدرالي الأمريكي الذين اختيروا من فرجينيا بعد تبني الدستور الاتحادي. ومع أنه عارض بقوة تبني ذلك الدستور، بسبب ما عده انتهاكا خطيرا لاستقلالية الولايات، فقد قبل منصب المجلس على أمل وضع التعديلات عليه،واقترح التعديل العاشر بشكله الجوهري الذي تم تبنيه عليه. وأصبح مؤيداً كبيرا لإدارة واشنطن، وتم وضع ملاحظاته على الدستور في إطار التطبيق العملي وتقاعد من الحياة العامة في عام ١٧٩٢. للمزيد ينظر:

Stefan Lorant , Presidency A Pictorial History of Presidential Elections from Washington to Truman, New York, 1953, p. 123 .

[2] - Beard Charles , Mary Beard , op. cit , p. 97 .

وكانت إحدى هذه اللجان تتألف من ممثل واحد من كل مستعمرة، وهي اللجنة التي أنشئت لتشكيل اتحاد كونفيدرالي من الولايات المستقلة. وكان الكاتب الرئيس فيها المندوب من ديلاوير، جون ديكينسون John Dickinson ([١])، الذي حاول تلبية طلبات الولايات المؤيدة لقيام حكومة وطنية قوية والمحافظة على طلبات الولايات الاخرى بشأن حقوق الولايات . وقد سمى ديكينسون في مسودة النظام الأساسي للاتحاد "الولايات المتحدة الأمريكية". كما نصت على تأسيس كونكرس من ممثلين على أساس عدد السكان، وعلى تخويل الحكومة الوطنية بجميع السلطات التي لم تُعط إلى الولايات. وبعد مناقشات وتعديلات لا يستهان بها تمت المصادقة عليه . ([٢])

مصادقة الولايات على الدستور الكونفيدرالي

اعتمد الكونكرس مواد الاتحاد في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٧٧ التي بموجبها يكون لكل ولاية صوت واحد في الكونكرس. وعوضاً عن تشكيل حكومة وطنية قوية أقيمت علاقات صداقة بين الولايات بمعنى ان الولايات هي من رفضت تأسيس حكومة مركزية قوية والسبب هو خوفها من تحديد صلاحياتها. وبسبب الخلافات على التمثيل والتصويت والأراضي الغربية التي تطالب بها بعض الولايات، عرض الدستور الكونفيدرالي على المجالس التشريعية في الولايات الثلاث عشرة في أواخر عام ١٧٧٧ للتصديق عليه ، وكان من المقرر أن يصبح ساري المفعول بعد مصادقة هذه المجالس كلها ولم يكتمل التصديق على مواد الاتحاد من جميع الولايات الثلاث

[١] - جون ديكينسون John Dickinson (١٧٣٢- ١٨٠٨) : ولد عام ١٧٣٢ من عائلة ثرية في ولاية ماريلاند. كان والده قاضيًا أول في محكمة الاستئناف في ديلاوير. درس القانون في تيمبل بلندن ، انضم ديكينسون إلى السياسة عضواً في جمعية بنسلفانيا في عام ١٧٦٤ ، وشرع في مؤتمر قانون الطوابع في عام ١٧٦٥ حيث صاغ قرارات مؤتمر القانون. كما كتب خلال ذلك سلسلة مهمة من المقالات ، رسائل مزارع بنسلفانيا ، ضد بريطانيا. تم نشر هذه المقالات في لندن عام ١٧٦٨ من بنجامين فرانكلين ، وترجمت لاحقًا إلى الفرنسية ونشرت في باريس في عام ١٧٧٤ ، وحضر ديكنسون المؤتمر مندوباً من ولاية ديلاوير.، وعُين ديكينسون عميدًا في الجيش القاري. يقال إن مسيرته العسكرية كانت قصيرة. تم انتخاب ديكنسون مرة أخرى لعضوية الكونكرس القاري عام ١٧٧٩ ، ثم رئيس لجمعية ديلاوير عام ١٧٨٠. وانتُخب حاكمًا لبنسلفانيا في عام ١٧٨٢ وخدم هناك حتى ١٧٨٥. كتب مسودة مواد الاتحاد الكونفيدرالي والاتحاد الدائم ١٧٧٦-١٧٧٧ ، وانضم إلى المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ ثم انضم للجنة كتابة الدستور الجديد ، وهو الذي شجع ولاية ديلاوير على أن تكون أول ولاية تصادق على الوثيقة في ٧ ديسمبر/كانون الاول ١٧٨٧ في سلسلة من تسع مقالات ، باستخدام الاسم المستعار فابيوس. في عام ١٧٩٢ ساعد في تشكيل دستور لولاية ديلاوير. كتب سلسلة أخرى من المقالات في عام ١٧٩٧. اعترف الرئيس توماس جيفرسون به بأنه "من أوائل المدافعين عن حقوق بلده عندما هاجمته بريطانيا العظمى والذي سيُكرس اسمه في التاريخ كواحد من أعظم القيمين في الثورة". للمزيد ينظر :

https://history.army.mil/books/RevWar/ss/dickinson.htm

[٢] - نويل برترام غيرسون ، وطن حر ومستقل ، ت: لجنة من اساتذة الجامعة اللبنانية ، دار الافاق الجديدة ،بيروت، ١٩٧٠، ص ١٨ .

عشرة حتى ١ مارس/ آذار ١٧٨١ علما بأن توقيع جميع المستعمرات الثلاثة عشر شرط ضروري لقيام الاتحاد. وافقت كل المجالس على هذا الدستور، عدا ماريلاند التي رفضت التصديق عليه ، إلا إذا تخلت كل الولايات عن مطالبها وادعاءاتها في مناطق الحدود الغربية . وتجب الملاحظة أن الولايات كانت تخشى وجود حكم مركزي يحرمها من كثير من سلطاتها، لذلك سعت على عدم تأسيس حكومة مركزية قوية تحرمها صلاحياتها بحيث تبقى السلطة الكبرى للولايات . وكانت ماريلاند تخشى من أن يؤدي هذا الأمر إلى سيطرة بعض الولايات الكبرى على الحكم الكونفيدرالي ككل ، ولهذا فقد أعلنت حكومة ولاية نيويورك تخليها عن هذه المطالب وتلتها كذلك فرجينيا ، وهكذا تم التصديق على الدستور عام ١٧٨١. ([١])

كان مضاربو الأراضي أكبر المؤثرين في التصديق على هذا الدستور ، إذ شعر هؤلاء بأنهم يمكنهم أن يحصلوا على شروط أفضل في حالة تفاوضهم مع الحكومة المركزية أكثر من حالة تفاوضهم مع الولايات وأن أولئك الذين كانوا يؤمنون بضرورة وجود حكومة مركزية قوية وجدوا أن إعطاء حق التصرف في المناطق الغربية للحكومة المركزية إنما سيكون في المستقبل عاملا على دعم هذه الحكومة ، وربما يكون مصدرا لعوائد مالية تعوض عما خلفه الدستور من نقاط ضعف في الحكومة المركزية. ([٢])

ويتكون النظام الكونفيدرالي من ولايات مستقلة عدة لتحقيق أهداف مشتركة وذلك بموجب عقد معاهدة بينهم ، وتشرف على تنفيذ نصوص المعاهدة هيئات مشتركة بين الدول الأعضاء ، وتتمتع الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفيدرالي باستقلالها التام وترتبط ببعضها نتيجة لمصالح عسكرية او اقتصادية أو سياسية . ([٣])

كان من بين السلطات التي أعطيت للحكومة المركزية، حق تكوين وبناء أسطول، إعلان الحرب ، عقد المعاهدات والإشراف على العلاقات مع الدول الأجنبية ، وحق صك العملة

[1]- Bederman David , The Classical Foundations of the American Constitution: Prevailing Wisdom. NY: Cambridge University, 2011, p. 134.

[٢] - مورتمر ج. أدلر، الدستور الأمريكي أفكاره ومثله، ت: صادق إبراهيم عودة، عمان- الأردن، ١٩٨٩ ، ص ٦٧ .

[3] - J.A.Ooyl , History of the United States,New York ,1876, p. 254.

والاستدانة والإنفاق ، تلك هي حقوق الحكومة المركزية ، وما تبقى من ذلك إنما يكون من شأن الولايات. ([١])

إن الهدف الأساسي الذي انطلقت منه كتابة الدساتير منع السلطة التي بيد الحاكم أياً كان من أن تتجاهل الحريات التي يتمتع بها الشعب ، وكان على أعضاء الولايات الذين وقعت على عاتقهم كتابة الدساتير الحد من سلطات الحكام الذين يتم انتخابهم ، والتي كان يتمتع بها الحكام الملكيون سابقا ، فتم سحب التخويل من الحاكم بتحديد المناطق الانتخابية أو السيطرة على اجتماعات مجالس التشريع أو التحريم (حق النقض) في قرارات مجالس التشريع أو تأسيس القصور العدلية أو العفو عن الجرائم في بعض الولايات، فضلاً عن إقامة مجالس للرقابة والسيطرة يتم انتخاب أعضائها من قبل المجالس التشريعية ، ويتم استبدال مفهوم اختيار حاكم الولاية الذي يتم تعيينه سابقا من قبل السلطة القضائية، باستثناء نيويورك وماساتشوستس التي كان يتم عن طريق التصويت الشعبي بشرط مصادقة التاج البريطاني ، وشرع مبدأ الانتخاب سنويا من قبل المجالس التشريعية . ([٢])

رأت سبعة من الولايات في خطوة استباقية للمحافظة على الحقوق التي تمتعت بها منذ قيامها ، إلحاق إعلان الحقوق في دساتيرها، وأربعة أخرى فضلت دمج الحقوق التقليدية والطبيعية الموجودة في إعلانات الحقوق السابقة في الدساتير ، فيما فضلت نيويورك إضافة إعلان الاستقلال إلى الدستور، وعد ذلك لضمان المحافظة على حقوق الحياة والملكية والرفاهية. ([٣])

كان شكل الحكومة الجديدة التي يمكن أن تدير الثلاث عشرة ولاية الشغل الشاغل للعديد من سياسي الولايات ، ذلك أن الاصلاحيين لا يثقون بحكومة مركزية قوية ، إذ أن اعتقادهم بأن حكومة مركزية لن تختلف عن حكومة بريطانيا العظمى وان حرية الفرد التي ناضل من أجلها المستوطنون تكون عرضة للخطر ، وفي المقابل اعتقد المحافظون بأن حكومة جديدة لن يكتب لها البقاء بدون إدارة وطنية قوية ، وذُكر ان الفوضى الحاصلة بسبب احتفاظ كل ولاية بأموالها يحتم عليها التفكير بأن تدار جميع الأمور المالية من وزارة وطنية واحدة ، فيما ذكر بنجامين فرانكلين

---

[1]- Ray Raphael, op. cit , p.75.

[٢] - جوردن س ، وود ، الثورة الأمريكية ، ت: نادر سعادة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٦، ص٩١.

[3] -Gordon Lioyd , Introduction to the Constitutional Convention, New York,1989, p.5.

"أن من الضروري وجود سياسة خارجية واحدة ومن الخطأ أن تتولى كل ولاية معالجة شؤونها لوحدها مع الدول الأخرى " .([١])

برز الخلاف واضحاً في قضية انتخاب المندوبين للكونكرس ، فقد عبر الاصلاحيون عن خوفهم من أن يعتاد صاحب المنصب على السلطة ويمكن أن يلجأ إلى وسائل استبدادية لمنع شخص آخر من أن يأخذ مكانه ، وكان مندوبو الولايات الى مجلس الكونكرس ينتخبون لسنة واحدة فقط ، إذ يعينون في اللجان المختلفة التي تشرف على تنسيق نشاطات الولايات ، وذكر باتريك هنري Patrick Henry ([٢]) "أن عضو المجلس الذي لا يعيد الناخبون انتخابه في نهاية السنة لا تتوافر له فرصة ليتحول إلى طاغية"، وفي الوقت نفسه ذكر سياسي آخر " أن مدة السنة غير كافية ليعرف العضو الناخب أعماله والتزاماته أمام الشعب وما عليه فعله ". ([٣])

على الرغم من قوة المشاعر الوطنية الأمريكية زمن الاستقلال، كان الولاء للولاية هو الأساس، فالحديث عن الدولة او الأمة يعني لأبناء الولاية (ماساتشوستس أو ديلاوير أو فرجينيا) . وعلى الرغم مما ذكر في إعلان الاستقلال للولايات المتحدة، كان المهم التشديد على أنها جميعا ولايات حرة ومستقلة تملك سلطة كاملة لشن الحرب وإبرام السلام وعقد الاتفاقيات وعمل كل الأشياء التي يحق للدول المستقلة أن تفعلها. ([٤])

---

[1] - Beard Charles , Mary Beard . op. cit , p. 107 .

[٢] - باتريك هنري Patrick Henry (١٧٣٦-١٧٩٩) : كان من الآباء المؤسسين، والحاكم الأول والسادس لولاية فرجينيا في مرحلة ما بعد الاستعمار، بين عامي ١٧٧٦ و١٧٧٩ وبين عامي ١٧٨٤ و١٧٨٦. عمل محاميًا ومزارعًا وخطيبًا أمريكيًا، اشتهر بتصريحه ضمن اتفاقية فرجينيا الثانية عام ١٧٧٥ "أعطني الحرية أو أعطني الموت " ، شغل منصب الحاكم الأول والسادس لولاية فرجينيا في مرحلة ما بعد الاستعمار، بين عامي ١٧٧٦ و١٧٧٩ وبين عامي ١٧٨٤ و١٧٨٦. كان من اشد المعارضين لسياسة بريطانيا، خدم في اللجنة المكلفة بصياغة إعلان فرجينيا للحقوق ودستور فرجينيا. انتُخب هنري حاكمًا للولاية خمس دورات، كل دورة مدتها سنة. بعد تركه منصبه كحاكم للولاية في عام ١٧٧٩، قدّم هنري خدمته في مجلس نواب فرجينيا حتى بدء دورتيه الأخيرتين كحاكم للولاية عام ١٧٨٤ ، تم تعيينه مندوبًا للاجتماع الدستوري للولايات المتحدة عام ١٧٨٧. وكان يخشى قيام حكومة فيدرالية قوية إذ عارض بقوة إقرار الحكومة للدستور . للمزيد ينظر:

[3] - Alexander L. Johnston, American political history, London ,1905, p.115 .

[4] - Solbrg Winton , The Federal Convention and The Formation of The Union of The American States , New York, 1956,p.15.

كانت مواد الكونفيدرالية (*) هي أول دستور وطني حدد هيكل ووظائف وقيود الحكومة الأمريكية أظهرت "المسودة الأولى" للدستور أن حكومة الولايات المتحدة الجديدة ستكون جمهورية (حكومة من الممثلين المنتخبين) وحكومة محدودة (مقيدة بالقوانين). (١)

تمثلت المواد من الأولى إلى الثالثة بالسلطة والصلاحية الممنوحة للفروع الثلاثة للحكومة الاتحادية، وهي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وحددت المادة الرابعة العلاقة بين الولايات العديدة، وركزت المادة الخامسة على التوجيهات الخاصة لتعديل الدستور، والمادة السادسة وضحت أن الدستور يشكل القانون الأعلى في البلاد، والمادة السابعة قدمت شرحا لعملية المصادقة على الدستور.

بموجب مواد الاتحاد الكونفيدرالي ، التي دخلت حيز التنفيذ في ١ مارس/اذار ١٧٨١، كان كونكرس الاتحاد سلطة سياسية مركزية ، يمكن أن تتخذ قراراتها وأنظمتها الخاصة، ولا يمكنها فرض أية ضرائب أو فرض اللوائح التجارية المحلية على مواطنيها. (٢)

أصبحت مواد الاتحاد غير فعالة بشكل متزايد في حكم الولايات الأمريكية المتنامية باستمرار و يعود السبب الرئيسي لعدم وجود حكومة مركزية قوية اذ ظهرت سلسلة من القيود التي جعلت مواد الكونفيدرالية عديمة الجدوى بسبب مشاكلها . (٣)

ثانياً- مشاكل بنود الاتحاد الكونفيدرالي :

كان الكونكرس القاري الثاني الذي اجتمع عام ١٧٧٧ قد وضع ما يسمى بوثائق الكونفيدرالية وكانت تلك الوثائق بمثابة الدستور الأول للولايات المتحدة. كان الهيكل التنظيمي الذي تضمنته الوثائق لا يضم رئيساً ولا سلطة قضائية، فقط كونكرس بصلاحيات ضعيفة في مقابل سلطات أوسع للولايات مما دعا البعض لوصف الكونكرس بأنه تجمع دبلوماسي لثلاثة عشر كيان سياسي

* ينظر الملحق (٢)

[1]- Alexander L. Johnston , op. cit, p.115 .

[٢] - صالح زهر الدين، نشوء الولايات المتحدة وتطورها، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص ٥٧ .

[3]- Solbrg Winton , op. cit ,p.16.

مستقل، فكل ولاية احتفظت بسيادتها وحريتها واستقلالها وأقامت هيئة تشريعية خاصة بها واختارت حاكمًا لها ووضعت كل ولاية دستوراً خاصاً بها. ([١])

جاء في بنود الاتحاد تشكيل الكونكرس الذي مثلت فيه جميع الولايات الثلاث عشرة ، وله حق اقتراض الأموال ، ولكن ليس لديه إلزام بجمع الضرائب أو لديه القدرة على تحديد وقت دفع الضرائب حال احتياجها ، وكل مايمكنه عمله اعلان التوصيات للولايات بوجوب دفع الأموال التي بذمتها ، وفي موضوع آخر منعت الولايات من عقد المعاهدات وإعلان الحرب والسلم بصورة منفردة من دون الرجوع إلى الكونكرس ، غير أن أي انتهاك من الولايات للمعاهدات لا يمكن ان يتم السيطرة عليه ، وذكر في بند آخر ان للكونكرس الحق في اعلان الحرب ، ولكن في الوقت نفسه ليست له سلطة إجبار الولايات على تجنيد سكانها ومساندة القوات الاتحادية ، وفي بند آخر له السلطة في فض النزاعات بين الولايات ، ولكن من الصعوبة ان يفرض رأيه على أحد أطراف النزاع ، وفي ظل هذا الضعف في فرض إرادة الكونكرس برزت مشاكل عدة منها : ([٢])

١- قضية الأقاليم الغربية:

واجهت الولايات عدداً من المشاكل العصيبة، أولها التنافس على تحويل ملكية الأراضي الغربية التي تقع بين جبال الأبليشيان ونهر المسيسبي ، إذ ذكرت الولايات التي لها حدود مع الأقاليم الغربية أن لها الحق في السيطرة على الأراضي المحاذية لها ، وافادت هذه الولايات من بنود الاتحاد التي أرسلت إليها عام ١٧٧٨ لغرض التصديق بأن ليست للكونكرس أية سلطة على الاراضي الداخلية غير المقررة عليها . وذكرت كل من فرجينيا وماساتشوستس ان دستوريهما القديمين يقران لهما تنظيم اراضيهما والاستحواذ على الأراضي الغربية المحاذية لها، فيما ذكرت كل من ماريلاند وورود ايلاند انها توافق ان تكون ملكية الأقاليم الغربية عامة تحت سلطة الكونكرس ، فيما ذكرت نيويورك ادعائها الاستحواذ على الأراضي التي كانت تسكنها القبائل الهندية ثم سيطر عليها الهولنديون وبعدهم للإنكليز، وفي الأخير استطاع ابناء ولاية نيويورك

[1] -Alexander L. Johnston, op. cit , p.116 .

[٢] - ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ت: محمد بدر الدين خليل، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٧٨.

السيطرة عليها بعد خروج الإنكليز ، وبعد محادثات مهمة مع الكونكرس قررت نيويورك نقل ملكية الأرض في مارس / أذار ١٧٨١ إلى الكونكرس . ([١])

شجعت هذه التطورات من موقف نيويورك قيام فرجينيا ، وهي الولاية التي تدعي أنها تملك الحق الدستوري في حيازة أكبر مساحة من الأراضي الغربية ، بالمطالبة ببطلان جميع عقود التمليك التي منحها الهنود الحمر للشركات الخاصة بالأفراد، مقابل التخلي عن الأراضي الغربية لصالح الكونكرس ، ولم تبق إلا ماريلاند التي اضطرت إلى الموافقة على بنود الاتحاد الكونفيدرالي في اذار ١٧٨١ . ([٢])

٢- التجنيد وتمويل القوات العسكرية

عدت مشكلة إعداد القوات العسكرية من المشاكل المثيرة التي أثير بشأنها جدل واسع في الولايات المتحدة، فهناك كثير من السياسيين لم يحبذ فكرة تشكيل جيش وطني دائم ، فهم يتخوفون من قادة الجيش ويعدونهم تهديداً للحريات العامة ، إذ عبر جون آدمز في رسالة إلى أحد قادة الجيش بقوله " إننا لا نثق بكم أنتم الجنرالات عندما تتمتعون بسلطات واسعة لمدة طويلة" . ([٣])

كانت معاناة القوات العسكرية بقيادة واشنطن مستمرة طوال حرب الاستقلال، لاسيما في قضية رواتب الجنود، التي طالما هدد كثير منهم بترك الجيش ما لم يوفر الكونكرس رواتبهم، وفي عام ١٧٨١ بدأت بوادر أزمة، إذ تمردت القوات المتمركزة في بنسلفانيا ونيوجيرسي وطالبت بدفع رواتبها ولم يتوقف التمرد إلا بتدخل واشنطن والحصول على وعد بتأمين رواتب الجنود . ([٤])

كان الكونكرس في ارتباك شديد بعد توقف العمليات العسكرية بعد معركة او حصار يوركتاون او Siege of Yorktown ١٧٨١ ([٥]) ، إذ لم تبادر بريطانيا بسحب قواتها ولم يحسم الأمر

---

[1] - Allen Weinstein, The Story of America , New York ,2002, p.110-112.
[2] - Solbrg Winton , op. cit ,p.25 .
[3]- Gordon Lioyd , op. cit , p.20.
[4] - John Fiser , AHistory of the United States , New York ,1905, pp. 247-248 .
[٥]- معركة يوركتاون أو حصار يوركتاون Siege of Yorktown ١٧٨١: كانت إحدى المعارك الحاسمة في حرب الاستقلال الأمريكية ، اذ حاصرت القوات الأمريكية الجيش البريطاني بقيادة الجنرال تشارلز كورنوليس في يوركتاون. وانضمت إليها الإمدادات الفرنسية البرية والبحرية التي وصلت لمساعدة الأمريكيين ضد البريطانيين، فأحكموا الحصار مما اضطر كورنوليس للتسليم. وكانت كارثة كبيرة على بريطانيا إذ اضطرت الحكومة البريطانية إثر هذه المعركة بقبول التفاوض مع الولايات والاعتراف بها . للمزيد ينظر:=

حتى الموافقة على استقلال الولايات المتحدة الامريكية في معاهدة باريس Treaty of Paris في سبتمبر/ أيلول ١٧٨٣ ([١]) ، وخلال هذه المدة كان الكونكرس يتخوف من القوات العسكرية ، ولاسيما بعد أن قامت عام ١٧٨٣ حركة تمرد في الجيش عند معسكرات نيوبورج وطالبت بالسيطرة على الكونكرس ووضع الحكومة تحت تصرف الجيش حتى تدفع مستحقات الجنود ولم يتوقف التمرد إلا بتدخل واشنطن وتهدئة الجنود في المعسكر ، ويبدو ان الكونكرس كان يتخوف بشكل كبير من هذه الاضطرابات ، ولذلك فقد أعلن في١٩ ابريل / نيسان ١٧٨٣ المبادرة بوقف الاعتداءات بصورة رسمية ، علما أن وفده يفاوض في باريس وسمح للجنود بالذهاب إلى بيوتهم وبذلك فانه حل الجيش بصورة فعلية ولم تزل القوات البريطانية متمركزة في نيويورك ، بعد إدراكه أن عواقب تمرد جنوده أشد خطراً من القوات البريطانية . ([٢])

ثالثاً- ضعف الاتحاد الكونفيدرالي:

كانت بداية الاتحاد قائمة على تعاون محدود بين ولايات مستقلة تختلف في هيكل الحكم في كل منها ، وتم بالفعل انشاء اتحاد كونفيدرالي ١٧٧٨ كحل يتيح أكبر قدر من الاستقلال للولايات، وكان اقراره وولادته بشكل رسمي عام ١٧٨١، لكنه لم يثبت اي جدوى في تحقيق الوحدة

=George C. Edwards III, At the Margins: Presidential Leadership of Congress. New Haven: Yale University Press , 1989, p. 211.

[١]- معاهدة باريس Treaty of Paris ١٧٨٣: وقعتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ٣سبتمبر/ايلول ١٧٨٣ مع نهاية حرب الاستقلال الأمريكية ، وبعد ذلك انتهت رسميا حرب الاستقلال الأمريكية ، وذلك باعتراف بريطانيا رسمياً باستقلال المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة . أما بقية الدول المحاربة فرنسا وإسبانيا وجمهورية هولندا فقد وقعت اتفاقيات منفصلة . وكان من اهم بنودها : اعتراف بريطانيا العظمى بأنّ المستعمرات الأمريكيّة التي كانت تابعة لها تتمتّع بالحرّيّة من أيّ ادعاء ملكيّ في تلك المستعمرات والسيادة، اعترفت بريطانيا العظمى بأن المستعمرات الثلاثة عشرة دول حرة مستقلة وذات سيادة .ستكون حدود الولايات المتحدة هي حدود ١٧٦٣ التي تمتد غربًا إلى المسيسيبي. ستحصل الولايات المتحدة على حقوق الصيد في جراند بانكس وخليج سانت لورانس. دفعت جميع الديون المتعاقد عليها للدائنين من كل جانب. سيوصي مؤتمر الاتحاد الكونفيدرالي بأن تقدم كل هيئة تشريعية في الولاية تعويضات للممتلكات المأخوذة من الموالين. سوف تمنع الولايات المتحدة الملكية من الاستيلاء عليها في المستقبل، كان من المقرر إطلاق سراح جميع أسرى الحرب، كان على كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى الوصول الدائم إلى المسيسيبي ، كان من المقرر إعادة الإقليم الذي استولت عليه الولايات المتحدة بعد المعاهدة. ضمنت معاهدة باريس الاستقلال لكل مستعمرة سابقة ، تحولت كل الولايات نحو إدارة شؤونها الداخلية. للمزيد ينظر :

Richard B. Morris , Basic Documents in American history, New York 1965 , p.89 .

[٢]- ارنست ماي، سياسة أمريكا كما يراها قادتها ١٧٧٦- ١٩٦١، ت: فتح الله المشعشع ،دار اليقظة العربية، دمشق ،١٩٦٦، ص ٤٢ .

الاقتصادية أو السياسية، بسبب عدم وجود سلطة مركزية مشتركة لديها صلاحيات فوق سلطة الولايات ، فكان فشله الذريع خلال الأزمة الاقتصادية الخانقة في ذلك الوقت . ([١])

استمر الاتحاد التعاهدي بين الولايات الأمريكية قائما خلال حرب الاستقلال وامتد لسنوات عدة بعد التوقيع على معاهدة الاستقلال مع بريطانيا عام ١٧٨٣ إلا أنه بعد هذه المدة من الزمن بدأت تظهر الحاجة لتوطيد وتعميق التعاهد بين الولايات الثلاث عشرة. وكانت المصالح الاقتصادية من أهم أسباب هذا الاتجاه الجديد، فالازدهار الاقتصادي لهذه الولايات كان مرتبطا إلى حد بعيد بتوفير الحرية المطلقة للتجارة وذلك بانتقال السلع والبضائع عبر حدود الولايات المختلفة دون عوائق. لذلك فإن كل سيادتها وحدودها الضيقة كان من شأنه عرقلة قضية انطلاقتها الاقتصادية وإمكانيات نموها وتقدمها. ([٢])

تم توحيد المستوطنات باتفاقية تسمى "مواد الاتحاد" ، كان الاتحاد فضفاضاً اذ لم تنظم مواد الكونفيدرالية حكومة مركزية كما إنهم لم ينشئوا المحاكم أو يقروا القوانين ولم يسموا مسؤولاً تنفيذياً لتنفيذ القوانين ، وكانت كل مواد الكونفيدرالية تنص على عقد مؤتمر لايمكنه اصدار قوانين لاتحاد الولايات ، فأصبح ضعف هذا النظام واضحا بعد مدة وجيزة من انتهاء الحرب من أجل الاستقلال ، إذ دعا ثلاثة رجال إلى تغيير الاتحاد الفضفاض للولايات وحثوا على تشكيل حكومة مركزية قوية، هؤلاء الرجال الثلاثة هم جورج واشنطن George Washington وألكسندر

[1] - Richard B. Morris , op. cit , p.90 .

[2]- William Macdonald , Select documents illustrative of the history of the United States 1776-1861, New York 1905, p . 32 .

هاملتون Alexander Hamilton ([١]) وجيمس ماديسون James Madison ([٢]) ، وقاد جورج واشنطن القوات الأمريكية خلال الثورة وعارض مواد الاتحاد لأنها قدمت القليل من الدعم لجيشه ، وغالباً ما لم يكن لجنوده ملابس أو أحذية أو طعام و لم تكن لديهم أدوية أو بطانيات أو عتاد خلال الحرب فكتب واشنطن العديد من الرسائل الغاضبة عن الوضع العسكري ففي رسالة واحدة ، وقال "جنودنا المرضى عراة. جنودنا الأصحاء عراة. جنودنا الذين أسرهم البريطانيون عراة " . لم تنتج رسائل الجنرال واشنطن سوى القليل من العمل إذ رفضت ثلاث عشرة دولة منفصلة الاستماع عندما أخبرهم ان الحرب كانت حرب كل الولايات. ([٣])

بعد الحرب، كان هناك كثير من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إذ رأى الجنرال واشنطن مرة أخرى أنه لا يوجد أمل للولايات المتحدة الامريكية بموجب مواد

---

[١] - ألكسندر هاملتون Alexander Hamilton (١٧٥٥- ١٨٠٤) : رجل دولة أمريكي وأحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة . وكان مفسرا وداعية للدستور الأمريكي، فضلا عن كونه مؤسس النظام المالي للبلاد، والنظام الفيدرالي الاتحادي، وخفر السواحل الأمريكي، وصحيفة نيويورك بوست .وكان هاملتون المنظر الرئيس للسياسات الاقتصادية لإدارة جورج واشنطن بوصفه أول وزير للخزانة، وتميز بعلاقاته التجارية الودية مع بريطانيا. وشملت رؤيته حكومة مركزية قوية يقودها فرع تنفيذي نشط، واقتصاد تجاري قوي، مع وجود بنك وطني ودعم للتصنيع، وقد واجه التحديات من سياسيي فرجينيا الزراعيين توماس جيفرسون وجيمس ماديسون، اللذين شكلا حزبا منافسا هو الحزب الجمهوري الديمقراطي. وكان هاملتون من بين الذين أبدوا عدم رضاهم بالحكومة الوطنية الضعيفة ، وساعد على التصديق على الدستور بان كتب ٥١ من اصل ٨٥ جزءا من أوراق الفيدرالية التي تعد حتى اليوم أهم مرجع لتفسير الدستور الأمريكي. ومن القضايا الرئيسية التي ظهرت في نظام الحزبين هي معاهدة جاي التي عمل هاملتون على أغلب نقاطها في عام ١٧٩٤. أقامت هذه المعاهدة علاقات تجارية ودية مع بريطانيا، وهو ما أغضب فرنسا ومؤيدي الثورة الفرنسية .لعب هاملتون دورا محوريا في النظام الفيدرالي الذي هيمن على السياسة الوطنية وسياسة الدولة حتى خسر انتخابات عام ١٨٠٠ أمام حزب جيفرسون الجمهوري الديمقراطي . كان نشطا في إلغاء شرعية تجارة الرقيق الدولية . للمزيد ينظر :

Richard H. Fallon, The Dynamic Constitution: An Introduction to American Constitutional Law. New York Cambridge University Press, 2004, p 193.

[٢]- جيمس ماديسون James Madison ١٧٥١-١٨٣٦: رابع رئيس للولايات المتحدة للمدة ١٨٠٩-١٨١٧،وعرف بأبي الدستور. وشجع النظام الثوري الفيدرالي، مارس دوراً هاماً في وضع دستور الولايات المتحدة ١٧٨٧ بالتعاون مع ألكسندر هاملتون وجون جاي، وكان من الزعماء الرئيسين المؤيدين لمغزى الدستور في الصحف الفيدرالية في ١٧٨٨ قام بإنشاء الحزب الجمهوري الديمقراطي في منتصف التسعينيات من القرن الثامن عشر بالتعاون مع توماس جيفرسون ، وعين وزيرا للخارجية اثناء إدارة الرئيس جيفرسون . وقام بمضاعفة مساحة الدولة عندما قام بصفقة شراء لويزيانا من فرنسا . وعندما أصبح رئيساً أعلن الحرب على بريطانيا التي عرفت بحرب ١٨١٢ أو الحرب الأمريكية التي انتهت عام ١٨١٤.للمزيد ينظر:

William Macdonald , op. cit , p . 33 .

[3] - Howard W . Preston , Documents Illustrative of American History 1606- 1863, New York 1886 , p. 67.

الكونفيدرالية، وكتب إلى صديق له قائلاً "لا أعتقد بأنه بإمكاننا أن نعيش كأمة ما لم تكن هناك حكومة مركزية تحكم جميع الأمة، مثلما تحكم حكومة الولاية كل ولاية" . ([١])

ويمكن اجمال اهم نقاط الضعف في الحكومة الكونفيدرالية التي سرعان ما اتضحت بعد إعلان الدستور الكونفيدرالي ، وبما يأتي: ([٢])

١- عدم سريان أي تشريع جديد إلا بعد موافقة تسعة من الولايات من بين الثلاث عشر وهذا أمر صعب، وأي إضافة لهذا الدستور كان يتطلب موافقة جميع الولايات ، ومعنى هذا أن ولاية واحدة لها حق النقض في هذا الأمر ؛ أي أن هذا الدستور غير قابل للتغيير حتى يناسب تغير الظروف.

٢- لم يكن هناك رئيس واحد منتخب للحكومة المركزية، وإنما كانت هناك لجنة مكونة من ثلاثة عشر عضوا، واحد عن كل ولاية، وهذا عقبة في سبيل أي عمل تنفيذي يتعلق بالولايات.

٣- بما أنه ليس من حق الحكومة الكونفيدرالية جمع أية فوائد من التصدير والاستيراد، فإن هذا الدستور قد حرم الحكومة الكونفيدرالية من سلطة يمكن أن تستعملها في علاقاتها مع الدول الأجنبية. ([٣])

كشفت حالة التفكك في الاتحاد الكونفيدرالي قبل الأربع سنوات وخلالها من عمره، عن وضع خطير عاشته الولايات الامريكية بعد نهاية الثورة الأمريكية ضد الحكم البريطاني، ففي عام ١٧٨١ (عند انشاء الاتحاد الكونفيدرالي)، أي بعد الحرب الثورية، دخلت الأمة مرحلة اتسمت بظروف سياسية وتجارية غير مستقرة. وقد رسم بعض المؤرخين صورة قاتمة للمشكلات التي كانت تواجهها البلاد الفتية لكن لاشك في أن الوضع بدأ يسوء بشكل مطرد بعد عام ١٧٨٣. ([٤])

لقد كانت كل ولاية تتصرف وكأنها دولة مستقلة، ورفضت المجالس التشريعية في الولايات الوفاء بالديون التي ترتبت عليها خلال الحرب الثورية ضد الاحتلال البريطاني ، وأن العديد من الولايات سنت قوانين تمكن الدائنين من التهرب من تسديد ديونهم، والأسوأ من هذا كله انه بدأ بعض الناس بالتفكير مرة أخرى باللجوء إلى السلاح لحل مشكلاتهم، ففي غربي ولاية

---

[1] - Richard B. Morris , op .cit ,p. 93 .
[2] - Richard H. Fallon, op. cit , p 194.
[3]- Howard W . Preston , op. cit , p. 67.
[4] - Anderson Ironton, Creating Constitution. The Convention of 1787 and the First Congress ,New York, 1993 , pp.38-41.

ماساتشوستس في عام ١٧٨٦ تمرد آلاف المزارعين بزعامة الكابتن دانيال شايز Daniel Shays([١]) ضد حكومة مدينة بوسطن، وتمكنت قوات الحكومة في آخر الأمر من سحق التمرد. ([٢])

في ظل هذه الازمة الخانقة ظهرت ضرورة إيجاد حل للحد من الصراع بين الولايات وعدم التزام بعضها بما تعهدت به، يقوم على قيام سلطة مركزية مشتركة تقبل بها الولايات للتخفيف من ميل هذه الولايات للاستقلال من جهة والتعامل مع القضايا المشتركة بطريقة أفضل من جهة أخرى، وهذا الحل تطور فيما بعد الى شكل النظام الفيدرالي مع إعلان الدستور الفيدرالي عام ١٧٨٨، الذي يمكن ان نعده تاريخ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية الحقيقية . ([٣])

ويمكن القول إنه على الرغم من تحقيق الكونكرس الكونفيدرالي بعض النجاح إلا أن عيوباً أساسية جعلته ضعيفا وغير صالح للاستمرار فمثلاً، عانى الكونكرس من عدم توفر مصدر ثابت للدخل بحيث يستطيع الانفاق على انشطته ودفع تكاليف الاجتماعات والقرطاسية وتعيين الموظفين وغير ذلك، وأن الكونكرس الكونفيدرالي قد منح كل ولاية حق السيادة على أراضيها وسكانها، أي ان لكل ولاية الحق في ان تتصرف وكأنها دولة مستقلة. ([٤])

اما اهم نقاط ضعف الدستور الكونفيدرالي وكذلك الكونكرس الكونفيدرالي فهو عجز الكونكرس عن فرض وجمع الضرائب الضرورية من السكان لاستمرارية الدولة الناشئة، إذ كان الاتحاد

---

[١]- دانيال شايز Daniel Shays (١٧٤٧-١٨٢٥) : ولد في ماساتشوستس ، كان جنديًا أمريكيًا وثوريًا ومزارعًا اشتهر بكونه أحد القادة ويحمل الاسم نفسه تمرد شايز، وقام بتنظيم مجموعة من الناس والمزارعين الغارقين بالديون في مظاهرات كبيرة وقام المتظاهرون بالاعتداء على محاكم ومؤسسات حكومية واثاروا الفوضى في ماساتشوستس في عامي ١٧٨٦ و ١٧٨٧، وقبل شايز في الميليشيا ، خلال الثورة الأمريكية ترقى إلى رتبة نقيب في الجيش القاري بحلول عام ١٧٧٧. كان متورطا في حملة بوسطن وقاتلوا في معركة بنكر هيل، كما حارب في معركة ليكسينغتون و معركة ساراتوجا .أصيب أثناء الحرب واستقال من الجيش بدون أجر عام ١٧٨٠. استدعي إلى المحكمة بسبب الديون غير المسددة ، التي لم يستطع دفعها لأنه لم يتقاضى أجره بالكامل مقابل خدمته العسكرية. للمزيد ينظر :

Howard W . Preston , op. cit , p. 67.

[2]- Nathan Miller, Sids Broed , The Age of Fighting Sail 1775-1815,New York ,2000 ,p18.

[٣] - بروس فنلاي ، الدستور الامريكي ، ت: جاسم محمد ، دار منشورات البصري - بغداد ، ١٩٦١ ، ص٧٤.

[٤] - مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات والتبادل التربوي ، موجز التاريخ الأمريكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٢١ .

اقرب الى تحالف أصدقاء اكثر منه اتحاداً بين ولايات، لهذا لم تستطع الحكومة المركزية إجبار حكومات الولايات على فرض او جمع الضرائب الضرورية . ([1])

وفي الوقت نفسه لم يعطِ الدستور الكونفيدرالي للحكومة المركزية حق فرض وجباية هذه الضرائب بنفسها وانما كان هذا الامر من صلاحيات الحكومات المحلية لكل ولاية، ولم تستطع الحكومة المركزية تأسيس بنك مركزي او ضرب العملة، وهذ الضعف جعل الحكومة الامريكية عاجزة عن تمويل جيشها الجديد او تجهيزه بالمعدات والاسلحة الضرورية لصد هجمات الأعداء كالفرنسيين والاسبان. ([2])

على الرغم من الضعف الذي سيطر على عمل الكونكرس الكونفيدرالي وكذلك على الدستور الكونفيدرالي ، هناك بعض الإنجازات التي حققتها الحكومة الناشئة خلال السنوات الثمانية من وجودها كحكومة كونفيدرالية ، واهم هذه الإنجازات انضمام ولاية ماريلاند الى الاتحاد وفض النزاع الحدودي بينها وبين الولايات المجاورة لها . وتمكنت الحكومة الامريكية من توطين عدد من السكان في الأراضي الغربية التي لم تكن مأهولة في ذلك الوقت. وتمكنت الحكومة من تأسيس نظام للعمل أدى في نهايته الى إيجاد مستوطنات للسكان في منطقة هامة فيها هي منطقة شمالي نهر اوهايو ١٧٨٧ . ([3])

استبدال الدستور الكونفيدرالي :

نتيجة للضعف المتوالي للحكومة المركزية وضعف دستورها الكونفيدرالي ، فقد زادت حدة العصيان والانتفاضات السياسية ضد الحكومة الناشئة ،وأدى غياب نظام مالي موحد بين جميع الولايات الى اضعاف التبادل الاقتصادي بينها ،وكذلك صعوبة توحيد الإجراءات التجارية . ([4])

---

[1] - Michael D. Gambon, Documents of American Diplomacy : From the American Revolution to the Present , Camden House, London, 2003, p. 53 .

[2] - Nathan Miller, Sids Broed , op. cit ,p19.

[3] - James Wilson , American Government , New York , 2003 , p. 12.

[4] - كارلهاينتس دشنر ، المولوخ:اله الشرق ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، ت: محمد جديد ، دار قدمس ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٧ .

وقد وصل الامر من السوء الى درجة ان كثيرا من الولايات قامت بتبني سياسات حمائية وعدوانية ضد ولايات أخرى عن طريق فرض ضرائب باهظة على تصدير المنتجات من تلك الولايات الى غيرها، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة زادت ديون المزارعين والناس البسطاء والتجار. وعندما عجز الناس عن سداد ديونهم للبنوك ،قامت حكومات الولايات بسجن أولئك الذين عجزوا عن سداد ديونهم للبنوك المقرضة . ([١])

وكان لهذه الاعمال المشاغبة صدى سلبي لدى الآباء المؤسسين الذين تأكدوا حينها من أن عليهم تغيير الأمور وخلق حكومة اكثر فاعلية، وكانت الخطوات العملية التي قاموا بها في ذلك الاتجاه هي الاجتماع في ماريلاند وفي فيلادلفيا . ([٢])

أولاً : اجتماع ماريلاند ١٧٨٦

بعد ان ثبت للجميع أن الدستور الكونفيدرالي والحكومة الكونفيدرالية كانا غير ناجحين وانهما فشلا في تأسيس حكومة أمريكية قوية ، توجه الآباء المؤسسون الى الاجتماع في مدينة انابوليس بمؤتمر انابوليس Annapolis Convention ١٧٨٦ ([٣]) ، ماريلاند وكان الهدف الرئيس لهذا الاجتماع التباحث على المشاكل الاقتصادية ومحاولة الأشخاص التشريعين وأعضاء الكونكرس الكونفيدرالي وأعضاء السلطات التشريعيين من الولايات المتعددة إيجاد حلول للضعف الاقتصادي للدولة الناشئة ونجح الاجتماع في حل المشاكل الاقتصادية بين الولايات وبين الحكومة المركزية ، ونجح في بحث خلق سلطة تنفيذية قوية ، وكذلك ضرورة تبني سياسات اقتصادية تحقق الاستقرار

---

[1] - Michael D. Gambon, op. cit , p. 55 .

[٢] - ليونارد ليفي وجون روش، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

[٣]- مؤتمر انابوليس Annapolis Convention ١٧٨٦ : أطلق عليه رسميا اسم اجتماع المفوضين لمعالجة عيوب الحكومة الكونفيدرالية ، وهو مؤتمراً سياسيًا وطنيًا عُقد في المدة ١١ -١٤ سبتمبر/ايلول ١٧٨٦ في مانز تافيرن في أنابوليس بولاية ماريلاند ، حيث حضر اثنا عشر مندوبًا من خمس ولايات (نيو جيرسي ، نيويورك ، بنسلفانيا ، ديلاوير ، وفرجينيا) اجتمعوا لمناقشة وتطوير قضية التجارة بين الولايات ، تم تسليط الضوء على الحاجة الملحة للإصلاح الدستوري من خلال عدد من التمردات التي حدثت في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك ، فإن المندوبين الذين حضروا لم يتخذوا أي إجراء بشأن القضايا التي جمعتهم ،بخلاف التوصية بدعوة اتفاقية دستورية كاملة. فشلت اتفاقية أنابوليس في تحقيق هدفها ، اعتمد الكونكرس توصيات المندوبين. بعد ثمانية أشهر في ٢٥ مايو/ايار ١٧٨٧ ، عقدت اتفاقية فيلادلفيا ونجح في إنشاء الدستور الأمريكي الحالي.وبالرغم من ذلك كانت الاتفاقية خطوة رئيسية أدت إلى إنشاء الدستور ونظام الحكومة الفيدرالية. للمزيد ينظر:
Jesse Macy, op. cit , p. 81.

الاقتصادي والاجتماعي ، وأيضا في دعوة جميع أعضاء مؤسسات الكونكرس (الكونكرس في كل الولايات) الى الاجتماع مرة ثانية ، ولكن هذه المرة في فيلادلفيا . ([١])

ثانياً : اجتماع فيلادلفيا - الاجتماع الدستوري ١٧٨٧

عد مؤتمر فيلادلفيا من أهم المؤتمرات في التاريخ الأمريكي فهو أول تجمع ضم رجال الثورة البارزين ، تم التفكير بأنعقاد مؤتمر في فيلادلفيا عرفت بإتفاقية فيلادلفيا Philadelphia Convention ([٢]) لمناقشة امر الولايات المتحدة ووضع الدستور الجديد وخلال اجتماعهم في ماريلاند ، اتفق ممثلو الولايات على ان يجتمعوا في فيلادلفيا ، وكان هناك خلال الاجتماع توجهان فكريان مميزان يدعمهما مجموعتان مختلفتان هما الجمهوريون مثله توماس جيفرسون الذين طالبوا بضرورة الحفاظ على وجود الحكومة المركزية الضعيفة التي لاتتمتع بسلطات تنفيذية قوية لكي لاتتدخل في الشؤون الخاصة بالولايات ، والمجموعة الثانية ماسميت بالاتحاديين وهي مجموعة من السياسيين الذين أرادوا إعادة النظر بالدستور الكونفيدرالي ودعوا الى ضرورة خلق حكومة اتحادية مركزية قوية ، وضمت هذه المجموعة هاملتون وماديسون وظلت الوفود تتوافد من الولايات حتى اكتملت تقريبا في ٢٥ مايو/ايار ١٧٨٧ ، واجتمعت في مدينة فيلادلفيا في ولاية بنسلفانيا ، وتحديدا في قاعة الاستقلال ، وفي الغرفة نفسها التي اعلن فيها الاستقلال قبل احدى عشرة سنة ١٧٧٦ . ([٣])

---

[1]- Max Farrand, The Framing of the Constitution of the United State, Washington, 2000, p8-10.

[٢]- اتفاقية فيلادلفيا Philadelphia Convention ١٧٨٧ (الاجتماع الدستوري الفيدرالي):هو اجتماع عقد من ٢٥ مايو/ايار إلى ١٧ سبتمبر/ايلول ١٧٨٧ في فيلادلفيا، بنسلفانيا لمناقشة أمور حكم الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تحكم وفقا لوثائق الكونفيدرالية على عقب الانفصال عن بريطانيا العظمى.عقد هذا الاجتماع لحل الخلاف بين ماريلاند وفرجينيا حول حقوق الإبحار في نهر البوتوماك واستغل الإباء المؤسسون هذا الاجتماع لوضع حلول جذرية لضعف الاتحاد الكونفيدرالي . على الرغم أن الهدف من تلك الاجتماعات كان تعديل الوثائق الكونفيدرالية، إلا أن نية معظم الحاضرين ومن بينهم جيمس ماديسون وألكسندر هاملتون هو إنشاء حكومة جديدة وليس إصلاح الحكومة الحالية. قام الممثلون بانتخاب جورج واشنطن لرئاسة الاجتماع. كان نتيجة الاجتماع هو إنشاء دستور الولايات المتحدة، مما جعل هذا الاجتماع من أهم الأحداث التاريخية في تاريخ الولايات المتحدة. من أهم المواضيع الساخنة التي نوقشت في الاجتماع تعلقت بتركيبة مجلس الشيوخ الأمريكي، والسؤال المتعلق بتقسيم السلطة التنفيذية بين ثلاث أشخاص أو إبقاؤها في سلطة شخص الرئيس، كيفية انتخاب الرئيس، كم طول فترة خدمته، وقابلية الفترة للتجديد وغيرها من المواضيع. للمزيد ينظر:

وزارة الخارجية الامريكية، مكتب الاعلام الخارجي ، موجز نظام الحكم الأمريكي ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٣ .

[3] - Alan Brinkley, op. cit, p. 107 .

تم اختيار الجنرال جورج واشنطن ليرأس الاجتماع لما يتمتع به من سمعة ومن سيرة تاريخية وخدمات كبيرة للولايات المتحدة ، ونظرا للظروف المرتبكة في هذه الدولة الناشئة فقد تخلف عن الحضور نحو ٤٥ % من اعضاء الوفود الذين كان من المقرر مشاركتهم في الاجتماع ،فضلاً عن تخلف ولاية رود ايلاند بالكامل ولم ترسل أية وفود الى الاجتماع ، ([١]) وكان عدد الأشخاص الذين ارسلتهم حكومات كل ولاية (وفود) خمساً وخمسين شخصاً وهم من حضر الاجتماع ، ومن بينهم أطباء ومحامون وخريجون جامعات ورجال اعمال ، وكان من اهم الأشخاص الحاضرين ثلاثة شخاص منهم شابان يافعان هما جيمس ماديسون والكسندر هاملتون ، لقد كانت تلك الوفود تمثل نخبة المجتمع اقتصاديا وعرقيا وسياسيا ووظيفيا ، ولم يكن هناك مجال للعامة المشاركة في هذا الاجتماع ،فغابت مصالحهم عن البحث. ([٢])

بدأ النقاش على البحث عن صياغة دستور جديد بدلاً من اجراء تعديل على بنود الاتحاد، بعد اكتمال توافد مندوبي الولايات ، وكان الشيء الذي اتفق عليه مسبقا بين الحاضرين عدم المساس بمبادئ الحرية التي يتمتع بها المواطنين وان المحافظة عليها يجب ان يرقى إلى مرحلة التقديس ، وان أية حكومة تنبثق من رحم هذا المؤتمر يجب ان تنال موافقة المحكومين ، وان فصل السلطات أمر لا مناص منه . ([٣])

وفي سبيل اعداد الدستور الجديد ، اتفقت الوفود على تشكيل لجنة خاصة من خمسة أعضاء اسمها (لجنة المهام الخاصة) واوكل لها تقديم تصورها النهائي للدستور والشكل المقترح للدولة الامريكية، وفي السادس من تموز/ يوليو ١٧٨٧ قدمت للجنة مقترحا بجعل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية (محكمة العدل العليا) خاضعتان لسلطة الكونكرس . وكان اهتمام الوفود منصبا على الفصل بين السلطات الثلاث من اجل منع تسلط أحدى هذه السلطات على العملية السياسية فتتحول الحكومة الى نظام استبدادي ، وبهذه الاتفاقات تبلور نموذج رئيسي حول شكل الدولة هو نموذج ماديسون الذي تقدم به جيمس ماديسون .([٤])

ومن اهم التحزبات والتكتلات التي ظهرت في الاجتماع الدستوري في فيلادلفيا تكتل الثنائي جورج واشنطن وبنجامين فرانكلين Benjamin Franklin ، واللذان رغبا في انشاء حكومة

---

[1]- John Marshall , The Life George Washington , Vol .2 , Ulan Press, New York , 1926, p. 87.

[٢]- ستيفن فنسنت ، الإمبراطورية الامريكية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٣ .

[3]- John Marshall , op. cit , p. 88.

[4] - Nathan Miller, Sids Broed , op. cit ,p. 33.

اتحادية مقيدة وبصلاحيات واضحة بناءً على قاعدة الفصل بين السلطات من اجل ان لاتسيطر احدى السلطات على الأخرى فتتحول الحكومة الى نظام استبدادي (دكتاتوري) بدلا من ان تظل نظاما ديمقراطيا كما أراده الآباء المؤسسون عند الاستقلال . ([١])

اما التكتل الثاني فهو تكتل جوفيرنر موريس Gouverneur Morris ([٢]) وجون روتليدج John Rutledge ([٣]) اللذان ايدا فكرة الاستعلاء الحكومي النخبوي ، بمعنى ان العامة من الشعب غير واعين بأمور السياسة ، لذلك لا يمكن للحكومة ان تعمل بقراراتها ، لذا يجب ان لاتعطي الحكومة للشعب أية سلطات فعلية او أي دور كبير في العملية السياسية ، ولا يمكنها الوثوق بهم من حيث تقرير أي شكل من اشكال الحكم الذي يريدونه لأنفسهم . ([٤])

ومن التكتلات الأخرى تكتل الوطنيين ومنهم الكسندر هاملتون الذي كانت له توجهات ملكية . وقد عبر هاملتون عن أفكاره من خلال خطبته التي قال فيها إن النظام البريطاني هو افضل اشكال الحكم وان الولايات المتحدة لن تتمكن من إيجاد نظام سياسي افضل من النظام البريطاني. ومن التكتل الوطني كانت هناك مجموعة من الوطنيين الديمقراطيين الذين ابتعدوا عن التوجه الملكي

---

[1] - James Wilson , op. cit , p. 24 .

[٢] - جوفيرنر موريس Gouverneur Morris (١٧٥٢-١٨١٦) : دبلوماسي أمريكي ورجل دولة. ولد في موريسانيا، نيويورك. ترأس اللجنة التي كتبت المسودة النهائية لدستور الولايات المتحدة الأمريكية. ويعود له الفضل الأول في صياغة الدستور. وكان عضوًا في المؤتمر القاري الثاني من عام ١٧٧٨ إلى ١٧٧٩ . وكان واحدًا من أقدر مساعدي الجنرال جورج واشنطن في الكونكرس أثناء الحرب الثورية. وعمل مديرًا مساعدًا للمالية من عام ١٧٨١ - ١٧٨٥ . انتخب موريس نائبًا عن پنسلڤانيا في المؤتمر الدستوري لعام ١٧٨٧ . في عام ١٧٨٩، ذهب موريس إلى باريس ممثلاً ماليًا. ثم عمل وزيرًا مفوضًا في فرنسا من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٧٩٤. انتخب عضوًا بالكونكرس الأمريكي عن ولاية نيويورك من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٨٠٣ . للمزيد ينظر: https://www.history.com/topics/american-revolution/gouverneur-morris

[٣] - جون روتليدج John Rutledge ١٧٣٩-١٨٠٠ : ثاني رئيس للمحكمة العليا في الولايات المتحدة. وأول حاكم لولاية كارولينا الجنوبية بعد إعلان الاستقلال .روتليدج هو صاحب أقصر مدة بين رؤساء قضاة المحكمة العليا، وهو رئيس القضاة الوحيد الذي عمل في فترة انتقالية. عمل روتليدج مندوباً في مؤتمر قانون الطوابع، الذي احتج على الضرائب المفروضة على المستعمرات الثلاث عشرة من قبل برلمان بريطانيا العظمى .كما شغل منصب مندوب الكونكرس القاري قبل انتخابه حاكما لولاية كارولينا الجنوبية. شغل منصب الحاكم خلال أغلب سنوات حرب الاستقلال الأمريكية. تم تعيينه في محكمة كارولينا الجنوبية. كان مندوبًا لمؤتمر فيلادلفيا عام ١٧٨٧ الذي كتب دستور الولايات المتحدة، وبعد التصديق على الدستور في عام ١٧٨٩، عينه الرئيس جورج واشنطن أحد أول قضاة شركاء في المحكمة العليا. ترك روتليدج المحكمة العليا في عام ١٧٩١ ليصبح رئيس قضاة محكمة كارولينا الجنوبية للجلسات والدعاوى العامة. في يونيو/حزيران ١٧٩٥، عينه واشنطن ليخلف جون جاي رئيسًا لقضاة المحكمة العليا . للمزيد ينظر :

James Wilson , op. cit , p. 17.

[4] - Alexander Johnston , op. cit, p.115 .

ومن أعضائه جيمس ماديسون وجيمس ويلسون James Wilson ([١]) ، هذه المجموعة من الوطنيين أرادوا خلق حكومة على أساس ديمقراطي وبدعم شعبي ، وأخيرا كان هناك تكتل صغير من الوفود التي لم ترضى عن توجه الاجتماع الدستوري واعترضت على مساره الذي رأت فيه توجها نحو تأسيس حكومة اتحادية. ([٢])

قدم جيمس ماديسون اقتراح مسودة الدستور أطلق عليها مشروع فرجينيا Virginia Project أو مشروع الولايات الكبرى عام ١٧٨٧ تدعو الى حكومة مكونة من ثلاث هيئات وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وللسلطة التشريعية القول الأهم ،يقوم السكان بانتخاب مجلس واحد قائم على نسب السكان في الولايات ، رفضت الولايات الصغرى مشروع فرجينيا وبدلاً من ذلك قدم وليام باترسون William Paterson ([٣]) من ولاية نيوجيرسي مشروع اخر لتعديل بنود الاتحاد واضافة صلاحيات للحكومة المركزية على ان يشكل مجلس واحد يضم جميع الولايات قائم على مبدأ صوت واحد لكل ولاية مهما كان تعداد سكانها ، وهي خطة تم رفضها من قبل الولايات الكبرى طالبت ان يكون المجلس قائم على نسب السكان في كل ولاية. ([٤])

---

[١]- جيمس ويلسون James Wilson (١٧٤٢- ١٧٩٨) : هو أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة وأحد الموقعين على إعلان الاستقلال .انتخب ويلسون مرتين في الكونكرس القاري، حيث مثل بنسلفانيا، وكان شخصية رئيسة في صياغة دستور الولايات المتحدة .وكان رائدا في التنظير القانوني، وكان أحد من القضاة الستة الأصليين الذين عينهم جورج واشنطن في المحكمة العليا للولايات المتحدة. كان ويلسون مندوبا لمؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧، كما مارس دورا رئيسا في صياغة دستور بنسلفانيا عام ١٧٩٠. للمزيد ينظر :
ستيفن فنسنت ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

[2] - Max Farrand, op. cit , pp . 8-10.

[٣] - وليام باترسون William Paterson (١٧٤٥- ١٨٠٦) : هو سياسي، ومحام، وقاض من الولايات المتحدة الأمريكية ولد في مقاطعة أنترم. بإيرلندا الشمالية. وفي عام ١٧٤٧ هاجر إلى أمريكا مع عائلته ، واستقر في النهاية في برينستون ، نيو جيرسي، وفي عام ١٧٨٧ حضر المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا. واقترح مشروع نيوجيرسي ، الذي يدعو إلى وجود هيئة تشريعية ذات مجلس واحد مع تمثيل متساو من كل ولاية ، على العكس من مشروع فرجينيا ،الذي اقترح التمثيل على أساس عدد السكان. وبرز عضواً في الحزب الفيدرالي الأمريكي ١٧٨٨ تولى منصب عضو المجلس الفيدرالي الأمريكي . وفي عام ١٧٩١ انتخب حاكما لولاية نيو جيرسي، وفي عام ١٧٩٣ عينه جورج واشنطن قاضيًا مشاركًا في المحكمة العليا للولايات المتحدة .للمزيد ينظر :
https://www.wpunj.edu/about-us/history/wpaterson_timeline.html

[4] - Henry M. Hart , Jr. Herbert Wechsler, and Richard H. Fallon , The Federal Courts and the Federal System. NY: Foundation Press , 2010, p. 87 .

شكلت لجنة بقيادة بنجامين فرانكلين في ١٦ يوليو/تموز ١٧٨٧ والتي أوصت بتكوين مجلس تمثيلي من ٦٥ عضواً ومعتمداً على نسبة السكان ومجلس شيوخ يتكون من عضوان لكل ولاية يتم ترشيحهم من قبل المجالس التشريعية للولايات. ([١])

لقد تبلورت مجموعة من الأفكار والخطط والمشاريع التي تمحورت حولها نقاشات ومفاوضات الوفود . وبدأ العمل على مناقشة عدد محدد من مشاريع القرارات التي استطاع المجتمعون الالتفاف عليها ومحاولة إقرارها من اجل بناء الدولة الجديدة وإيجاد البديل المعقول عن الدستور الكونفيدرالي ، ومن هذه المشاريع التي تمت مناقشتها بجدية هي :

١- مشروع فرجينيا Virginia Project: قدم هذا المشروع جيمس ماديسون عام ١٧٨٧ واشتمل المشروع على خمسة عشر بنداً بهدف إقرار دستور جديد للدولة. وقد نال هذا المشروع تأييد الولايات ذات عدد السكان الكبير ومن ضمنها ولاية فرجينيا ، واهم ما تضمنه مشروع فرجينيا تأسيس كونكرس من مجلسين تشريعيين :مجلس اعلى يكون عدد اعضائه قليل ومجلس ادنى يكون عدد اعضائه كبيراً ، على ان يتم انتخاب أعضاء المجلس الأدنى من قبل الشعب ،وان تقوم المجالس التشريعية في كل ولاية باختيار أعضاء المجلس الأعلى ، ويكون تقدير عدد الاعضاء في المجلس الادنى بأسلوب التمثيل النسبي ، أي بحسب عدد سكان كل ولاية ، وان تكون للمجلس صلاحية ابطال القوانين او التشريعات التي يصدرها أي من المجالس التشريعية في الولايات ، وادركت الولايات ذات حجم السكان القليل ان هذا المشروع يصب في صالح الولايات الاهلة بالسكان ، لذلك فقد خشيت الولايات الصغيرة من سيطرة ولايات كبيرة معينة مثل بنسلفانيا وفرجينيا على قرارات المجلس بحكم ان بإمكان ممثلي هذه الولايات تكوين اغلبية قادرة على التصويت لصالح مشاريع القوانين التي تخدم ولاياتهم وذلك على حساب الولايات الصغيرة .([٢])

٢- مشروع نيوجيرسي New Jersey Project : قدم وفد ولاية نيوجيرسي مشروعا بديلا عن مشروع فرجينيا وكانت اهم بنود هذ المشروع مايلي :ان تحتفظ كل ولاية بصوت واحد خلال عمليات التشريع وإقرار القوانين (قانون الصوت الواحد لكل ولاية) وذلك لضمان المساواة بين

[1] - James Wilson , op. cit , p. 18.
[2] - Henry M. Hart , Jr. Herbert Wechsler, and Richard H. Fallon , op. cit , p. 91 .

جميع الولايات بغض النظر عن عدد سكانها. وتضمن المشروع اقتراحا بأن يتم منح الكونكرس صلاحيات لتنظيم التجارة وفرض الضرائب ، وان تكون للكونكرس السلطة العليا في المجال التشريعي وان تكون تشريعاته اعلى من تشريعات مجالس الولايات ، كذلك اقترح المشروع ان يقوم الكونكرس بأنتخاب عدد من الأشخاص الذين سيشكلون المحكمة العليا . ([١]) ولم يحصل أي مشروع منها على تأييد كامل من جميع الوفود ، فقد تم الاتفاق على حلول وسط كان من نتائجها صياغة تسويتين رئيسيان هما التسوية العظمى وتسوية الثلاثة اخماس . ([٢])

٣- مشروع التسوية العظمى Great Settlement Project: وهو اتفاق على حلول وسط جمعت بين عدد كبير من المشاريع التي تم عرضها مسبقا للنقاش، ونصت هذه التسوية التي قدمتها ولاية كونيتيكت على تأسيس كونكرس من مجلس واحد، هو مجلس النواب وتكون العضوية فيه على أساس التمثيل النسبي لعدد سكان كل ولاية فضلاً عن ثلاثة اخماس عدد العبيد في كل ولاية، وتضمن المشروع تأسيس مجلس تشريعي اعلى في الكونكرس بحيث يخصص فيه مقعدان لكل ولاية بغض النظر عن حجم الولاية ، ويقوم كونكرس كل ولاية باختيار من يمثلها في المجلس التشريعي الأعلى . نال هذا المشروع رضا عدد كبير من الوفود، لكن مشكلة احتساب عدد العبيد كان عقبة في طريق الاتفاق النهائي. وقد أطلقت على هذا المشروع مسميات منها مشروع كونيتيكت Connecticut Project. ([٣])

٤- مشروع الثلاثة اخماس Three Fives Project([٤]): وكان محتواه ان يتم عد العبيد مواطنين وذلك لأغراض الإحصاء فقط ، وقد قامت الولايات الجنوبية التي تضم اعدادا كبيرة من

---

[1] - Max Farrand, op. cit , p. 11.

[2] - Michael D. Gambo , op. cit , p. 56 .

[3]- Beard Charles , Mary Beard , op. cit , p. 112 .

[٤]- تسوية الثلاثة أخماس Three-fifths Compromise عبارة عن اتفاق اقترحه توماس جيفرسون وايده تشارلز بينكني، تم التوصل إليه خلال المؤتمر الدستوري للولايات المتحدة عام ١٧٨٧ حول عد العبيد في تحديد إجمالي عدد سكان الولاية. اقترح المندوبون الذين عارضوا العبودية أن يتم احتساب السكان الأحرار فقط في كل ولاية لأغراض التوزيع ، بينما عارض المندوبون المؤيدون للعبودية ، من ناحية أخرى ، وأرادوا أن يحسب العبيد بأعدادهم الفعلية. سيحدد هذا العدد عدد المقاعد في مجلس النواب ومقدار الضرائب التي ستدفعها كل ولاية. نصت التسوية على ثلاثة أخماس العبيد في كل ولاية من إجمالي عدد سكان تلك الولاية لغرض تقسيم مجلس النواب. على الرغم من حرمان العبيد من حقوق التصويت ، فإن هذا أعطى الولايات الجنوبية ثلث عدد أكبر من الممثلين وثالث أصوات انتخابية رئاسية أكثر مما لو لم يتم عد العبيد. لم يكن السود الأحرار خاضعين للتسوية وتم اعتبار كل منهم شخصًا كاملًا للتمثيل. يتم تقسيم الممثلين والضرائب المباشرة بين الولايات العديدة التي قد يتم تضمينها في هذا الاتحاد ، وفقًا لأرقامها الخاصة ، والتي يتم تحديدها من خلال إضافة إلى العدد الإجمالي للأشخاص الأحرار ، بما في ذلك أولئك المرتبطين بالخدمة لمدة سنوات ، وباستثناء الهنود غير الخاضعين للضريبة ، ثلاثة أخماس جميع الأشخاص الآخرين . للمزيد ينظر :
Drestes Brownson , The American Republic: Constitution, Constituencies, and Destiny. Middlesex, UK: General Books LLC and Echo Library , 2010 , p. 34 .

العبيد باقتراح مايعطيها قوة اكبر في الكونكرس ، ولذلك فقد اقترحت ان يتم احتساب عدد العبيد كاملا كونهم مواطنين ، ولكن الولايات الشمالية التي تضم عدد اقل من العبيد رفضت اقتراح الولايات الجنوبية لان وفود الولايات الشمالية طالبوا بالغاء العبودية كليا وليس فقط التلاعب بالقوانين من اجل الحصول على مكاسب سياسية من دون تحرير العبيد .([١])

استمر النقاش في المؤتمر لإيجاد صيغة توافقية ترضي الجميع بعد ان رفضت الخطتان (مشروعي فرجينيا ونيوجيرسي) ولم تحصل على الإجماع. وفي يوليو/تموز ضغطت الولايات الكبرى بشأن عرض مشروع فرجينيا للتصويت الأمر الذي دعا الولايات الصغرى التلويح بالانسحاب من الاتحاد في حالة تقديم الخطة للتصويت وفي هذا الوقت عرض مندوب كونيتيكت تسوية جديدة قائمة على إنشاء مجلسان يمثل الأول السكان بحسب تعدادهم والثاني قائم على صوت واحد لكل ولاية ، وبالفعل تم قبول الخطة الجديدة. إذ تم اعتماد "تسوية كونيتيكت" Connecticut Compromise في ١٦ يوليو/تموز ١٧٨٧ ، واستخدمت كلا الشكلين من التمثيل ، حيث وفرت التمثيل النسبي في مجلس النواب وتمثيلًا متساويًا في مجلس الشيوخ. واستطاع الاتحاديون وعلى رأسهم جورج واشنطن وماديسون وهاملتون إقناع مندوبي الولايات بآرائهم فوافق هؤلاء بالإجماع على مشروع الدستور الاتحادي الفيدرالي في التاسع عشر من سبتمبر/ايلول ١٧٨٧. ([٢])

ونظرا للخلاف العميق بين معارضي العبودية في الولايات الشمالية ومؤيدي العبودية في الولايات الجنوبية ، خشي الآباء المؤسسون من ان ينفض الاجتماع الدستوري بدون الاتفاق على شيء . لهذا فقد اتفق الجميع على الغاء تجارة العبيد العبودية وينفذ بعد مرور عشرين سنة ، وبذلك فقد حققت الولايات الجنوبية انتصارا هاما ضمنت من خلاله تمديد موضوع العبودية لعشرين سنة تالية أي السماح بتجارة واستغلال الافارقة من دون عقوبات حكومية لعقدين اضافيين من الزمن . ([٣])

[1] - Josephy Alvin , op. cit , p. 82 .
[2] - Gaillard Hunt, James Brown Scott : The Debate in the Federal Constitution of 1787: Which Framed the Constitution of the United States of America, New Jersey- 2005, p. 22 .
[3]- John Marshall , op. cit , p. 89.

ومن القضايا الخلافية الأخرى في الاجتماع كان الجدل على إمكانية تأسيس محكمة عدل عليا كجهة قضائية مستقلة او تخويل الكونكرس صلاحيات تشكيل هذه المحكمة ، لكن في النهاية تم الاتفاق على ان يقوم رئيس الدولة الامريكية بترشيح عدد من القضاة لعضوية محكمة العدل العليا بشرط ان يوافق على تعيينهم مجلس الشيوخ (المجلس التشريعي الأعلى او مجلس الاعيان). ([١])

يقوم نموذج ماديسون بشأن شكل الحكومة على أساس ان يتم الفصل التام بين فروع (السلطات) الحكومة الثلاثة (التنفيذية والقضائية والتشريعية) وان يتم توزيع الصلاحيات بينها بشكل متساو بحيث لايملك أي من هذه الفروع سلطات مطلقة او قوة أكبر من القوة التي تمتلكها الفروع الأخرى وبذلك يتحقق التوازن بين سلطات الدولة الثلاثة. وبناءاً على هذا النموذج اقترح جيمس ماديسون ان يقوم الكونكرس بعملية التشريع والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية، وتقوم السلطة التنفيذية بإدارة الدولة وتنفيذ القوانين والتشريعات التي سنها الكونكرس، وتكون للسلطة القضائية سلطة تفسير القوانين وفض المنازعات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وبهذا التوزيع يضمن ماديسون التوزيع المتساوي للقوة في الحكومة ويضمن كذلك ان كل فرع من فروع الحكومة قادر على مراقبة أداء الفرعين الاخريين (وهذا هو معنى الرقابة المتبادلة). ويحقق هذا التوزيع التوازن في النظام الديمقراطي. ([٢])

ويعكس هذا التقسيم للسلطات الحكومية قيماً أساسية آمن بها الآباء المؤسسون ، ويعكس الخوف من محاولة احد فروع الحكومة توسيع صلاحياته او السعي لاحتكار السلطة او التصرف بطريقة تسيء الى مبادئ الديمقراطية ، لهذا فقد اتفقت جميع الوفود في الاجتماع الدستوري على ضرورة إعطاء سلطات قانونية وقوة متساوية لفروع الحكومة وضمان تمكين كل فرع من فروع الحكومة بحيث يكون قادرا على مراقبة أداء الفرعين الاخرين ويقيد تمددهما او محاولة توسيع الصلاحيات التي أعطاها الدستور لهما ، وتمت المحافظة على وجود حكومة مركزية (اتحادية) قوية نسبيا لكنها ليست بتلك القوة التي تمكنها من السيطرة على سياسة وإدارة الشؤون الخاصة بالولايات ، فالمناقشات الدستورية بين الآباء المؤسسين راعت ان يظل للحكومة الاتحادية مجالها الطبيعي من

[1] - Malcom E. Jewell, and Sarah M Morehouse, Political Parties and Elections in American States, 4th edition. Washington, 2000 , p. 89 .
[2] - Stefan Lorant , op. cit , p. 125 .

العمل الذي يدعم الوحدة والتماسك الوطني ، وفي الوقت نفسه ان تحافظ حكومة كل ولاية على قوتها وسلطاتها في إدارة شؤونها الداخلية . ([١])

اما بالنسبة لرئيس الدولة الامريكية فقد تبلورت توجهات المجتمعين على اختيار الرئيس بطريقة غير مباشرة ، أي ليس بالتصويت المباشر من الشعب ، واتفق الجميع على خلق هيئة انتخابية تسمى الهيئة الانتخابية الرئاسية او (المجمع) بحيث يتم في كل ولاية انتخاب او تعيين هيئة من المنتخبين ويكون عددهم بعدد ممثلي الولاية في الكونكرس الاتحادي (من الشيوخ والنواب مجتمعين). ثم تقوم هذه الهيئة بانتخاب الرئيس نتيجة الانتخاب في كل ولاية بالأغلبية. ([٢])

نشوء الحكومة الفيدرالية الامريكية :

بدأ واشنطن أعماله رئيساً في إبريل/نيسان ١٧٨٩ ، وكان مكتبه في مدينة نيويورك التي أصبحت أول عاصمة للجمهورية تحت الدستور الجديد (نقلت العاصمة إلى فيلادلفيا في ١٧٩٠ ، وإلى واشنطن في عام ١٨٠٠) . كانت غالبية أعضاء الكونكرس من جماعة الفيدراليين ، وقد انغمست الإدارة الجديدة بتعيين موظفيها الكبار الذين سيناط إليهم تنظيم الدوائر المختلفة للحكومة ([٣]).

للرئيس حق اختيار من يساعده في ادارة البلاد من موظفين اداريين يعينهم هو بعد موافقة الكونكرس، ويكونون مسؤولين امامه وحده ويسمى كل واحد منهم سكرتيراً، بناءً على ذلك انتقى الرئيس جورج واشنطن لوزارته الاولى التي كانت تتألف من أربعة رؤساء دوائر(وزراء)، اثنين من القادة البارزين في الحزبين المتعارضين (الجمهوري والفيدرالي) ليخدما تحت إمرته ، فسمى الكسندر هاملتون الاتحادي وزيراً للخزانة (المالية) وسمى توماس جيفرسون (كاتب وثيقة اعلان الاستقلال وسفير الولايات المتحدة الامريكية إلى فرنسا خلال المؤتمر الدستوري) وزيراً للخارجية، وعين جون جاي John Jay ([٤]) لرئاسة المحكمة العليا، كما عين جورج واشنطن

---

[1]- Malcom E. Jewell, and Sarah M Morehouse, op. cit , p. 89 .

[2]- Allen Weinstein , op. cit ,pp.110-112.

[3] - Alexander L. Johnston, The United States, its history and Constitution, New York, 1902, p.229.

[٤]- جون جاي John Jay (١٧٤٥- ١٨٢٥) : أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، مؤيّد للقضاء على العنصريّة، وعمل جاي خلال المدة ١٧٧٩ - ١٧٨٢ سفيرًا لدى إسبانيا، أقنع إسبانيا بتوفير مساعدة مالية للولايات المتحدة الوليدة.مفاوض وموقّع على معاهدة باريس لعام ١٧٨٣، التي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة. بعد نهاية الحرب ، عمل جاي وزيرًا=

في الحكومة الاولى وزيراً للحربية ونائباً عاماً. كانت حالة البلاد حين تولى جورج واشنطن رئاستها، على الرغم من الابتهاج الشامل لتوليه، وجود خلافات كانت قائمة آنذاك على الدستور وعلى تقوية الحكومة المركزية على حساب الولايات وكان الاتحاديون ومناهضو الاتحاد طرفي الخلاف، كان الفريق الاول يرى تقوية السلطة المركزية واستخدام مواد الدستور بأقصى حدود مرونته، وذلك في النهاية يهدف إلى المحافظة على المصالح الرأسمالية، وبهذا يعاكس الفريق الآخر وهم صغار الملاكين والحرفيين وغيرهم، الذين كانوا يرون في تقوية سلطة الولايات حفاظاً على مكاسبهم وعدم ضياعها، ومع ذلك كله كان الصراع بين الحزبين قد افاد في النهاية في تقوية بناء الاتحاد . حاول الرئيس جورج واشنطن طوال مدة رئاسته المحافظة على التآلف والترفع عن الخصومات ومحاولة تقوية الحكومة المركزية وتوفير المال اللازم للحكومة وتنظيم علاقاتها الخارجية وتشكيل حكومة بأجهزة تبدأ في ممارسة مهامها مع قدرتها على صيانة القانون . ([١])

سميت مدن عدة عواصم للولايات المتحدة خلال سنواتها الأولى ولكن في عام ١٧٨٣ قرر الكونكرس أن تحدّد عاصمة دائمة للبلاد لتكون مركزًا رئيسًا للحكومة بيد أن الولايات لم تستطع أن تتفق على موقع لهذه العاصمة، وقد خُيل للناس أن هذه العاصمة الجديدة ستصبح مدينة مهمة من الناحية التجارية والصناعية. ونتيجة لذلك أرادت كل ولاية أن تكون هذه العاصمة بين حدودها. وفضلاً عن ذلك أراد كل من الشماليين والجنوبيين أن تكون العاصمة ضمن أراضيهم. ([٢])

وفي عام ١٧٩٠ توصل وزير المالية ألكسندر هاملتون إلى حل. فقد اقترح أن تُنشأ العاصمة في أرض تملكها الحكومة الفيدرالية بدلاً من أن تملكها ولاية من الولايات. وقام هو وآخرون بإقناع

=للخارجية .وكان قائدًا مهمًا للنظام الفيدرالي بعد إقرار دستور الولايات المتحدة عام ١٧٨٨. كان من المشاركين في تأليف أوراق الفيدراليست مع ألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون، وكتب خمسة مقالات من أصل ٨٥ مقالة. بعد تأسيس الحكومة الفيدرالية الجديدة، عُيّن جاي من قبل الرئيس جورج واشنطن أول رئيس قضاة للولايات المتحدة ١٧٨٩-١٧٩٥، وخلال عمله كرئيس قضاة، تفاوض جاي حول معاهدة جاي المثيرة للجدل في بريطانيا. تلقى جاي مجموعة من الأصوات الانتخابية في ثلاثة من أول أربعة انتخاباتٍ رئاسية، لكن لم يسبق له أن قدم عرضا جديًا للرئاسة. شغل جاي منصب حاكم ولاية نيويورك خلال المدة ١٧٩٥ - ١٨٠١. ساعد في سن قانون ينص على التحرر التدريجي للعبيد، بصفته معارضًا للعبودية منذ زمن طويل، أُلغي نظام الرق في نيويورك في فترة حياة جاي. للمزيد ينظر :

James Q. Wilson, and John J. DiIulio, Jr. op. cit . p. 51;
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%86_%D8%AC%D8%A7%D9%8A

[1] - David Ramsay, The History of The American Revolution, London, 1789, p.68.
[2] - Gaillard Hunt, op. cit, p. 24 .

الزعماء السياسيين الشماليين بوضع العاصمة في الجنوب. وفي مقابل ذلك أيّد الزعماء الجنوبيون بعض السياسات الحكومية التي يراها الشماليون. ([١])

وبمجرد أن انتهت الخلافات قرّر الكونكرس أن يحدّد موقع العاصمة على ضفاف نهر بوتوماك. ثم طلب من الرئيس جورج واشنطن الذي كان قد نشأ وترعرع في منطقة بوتوماك أن يختار الموقع بالضبط. ([٢]) فاختار الرئيس جورج واشنطن موقع المدينة في الجزء الجنوبي الشرقي من الولايات المتحدة بين ماريلاند وفرجينيا لتكون واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الامريكية، وهي المدينة الأمريكية الوحيدة التي لا تتبع لأية ولاية. وتغطي واشنطن منطقة كولومبيا بأسرها، وهي قطعة أرض خاضعة لقوانين الحكومة الفيدرالية. ([٣])

وواشنطن من المدن القليلة في العالم التي وضعت تصاميمها قبل بنائها. فقد اختار الرئيس جورج واشنطن موقع المدينة في عام ١٧٩١، وعين بيير تشارلز لانفان المهندس الفرنسي لكي يقوم برسم خطط المدينة، حلت واشنطن محل فيلادلفيا لكي تصبح عاصمة البلاد وذلك في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٠٠. وقرر لانفان ومن معه من رجال في لجنة تصميم المدينة تسمية هذه البلدة الجديدة واشنطن تخليدًا لجورج واشنطن. ([٤])

مثلت واشنطن المقر الرئيس للحكومة الفيدرالية، وجعلت من الكابيتول Capitol ([٥]) مركزًا لمدينة واشنطن ، ويستقر في العاصمة واشنطن رئيس الولايات المتحدة، وأعضاء الكونكرس، وقضاة المحكمة العليا، وشغل كثير من الموظفين الوظائف الفيدرالية في منطقة واشنطن. ([٦])

---

[1] - Alexander L. Johnston, op. cit , p.230 .

[2] -Doagles S. Freeman, George Washingtin, New York,1949,Vol3,p.316.

[3]- Malcom E. Jewell, and Sarah M Morehouse, op. cit, p. 90 .

[4] - Mark J. Rozell, George Washington and the Origins of the American Presidency, London, 2000, p.53 .

[٥]- الكابيتول Capitol : وهو المقر الرئيسي للسلطة التشريعية الاتحادية (الكونكرس) في الولايات المتحدة الأمريكية .اختاره الرئيس جورج واشنطن وتم بناءه على موقع مرتفع، يقع في واشنطن العاصمة فوق تلة تسمى" كابيتول هيل" ، تم الانتهاء من المبنى الأصلي في عام ١٨٠٠. على الرغم من أن مبنى الكابيتول أصبح غير صالح للاستخدام مؤقتًا نتيجة لحريق واشنطن عام ١٨١٤، إلا أنه تم ترميم المبنى بالكامل في غضون خمس سنوات، ثم توسيعه في وقت لاحق، مع إضافة قبة ضخمة، وأجنحة ممتدة مع غرف موسعة للهيئة التشريعية المكونة من مجلسين، ومجلس النواب في الجناح الجنوبي ومجلس الشيوخ في الجناح الشمالي. مثل المباني الرئيسية للسلطات التنفيذية والقضائية . للمزيد ينظر :

Doagles S. Freeman, op. cit ,p. 317.

[٦]- مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات والتبادل التربوي ، موجز التاريخ الامريكي ، ص٢٥ ؛ عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، ط٣ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ج٢ ، ص٢٩٦ .

وفي عام ١٨٠٠ انتقلت الحكومة الفيدرالية من مقرها المؤقت في فيلادلفيا إلى واشنطن. وفي عام ١٨١٤ أي خلال حرب ١٨١٢، استولى الجنود البريطانيون على واشنطن، فأحرقوا الكابيتول، والبيت الأبيض وبعض المباني الحكومية الأخرى، ثم أعيد بناء هذه الأماكن فيما بعد وانتهت أعمال البناء سنة ١٨١٩. ([١])

ويمكن القول ان الولايات المتحدة الناشئة واجهت خلال المدة الكونفيدرالية ١٧٨١- ١٧٨٩ العديد من التحديات التي نبع معظمها من غياب حكومة وطنية قوية أو ثقافة سياسية موحّدة، اضطلع أعضاء المجالس بمسؤولية العمل باسم الولايات التي يمثّلونها. كان نظام البرلمان ذي المجلس الواحد، الذي حمل الاسم الرسمي كونكرس الاتحاد الكونفيدرالي، ذا سلطات ضيقة، ولم يتمكن من إنجاز شيء يُذكر دون الرجوع إلى كلّ ولاية. لم يكن فيه سلطة تنفيذية، ولا نظام قضائي. افتقر هذا الكونكرس إلى سلطة فرض الضرائب، وتنظيم التجارة بين الولايات، أثبتت حالة ضعف الكونكرس درجة من تعزيز الذات. كل هذه الأمور وغيرها مهّدت الطريق لقيام حكومة وطنية جديدة ذات سلطة أوسع.

[1] - Mark J. Rozell, op. cit , p.54 .

المقدمة: نطاق البحث وتحليل المصادر

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من التطورات السياسية الداخلية، صاحبها تشكيل النظام السياسي والأحزاب، التي مارست دوراً كبيراً ومؤثراً في جملة تلك التطورات، لما خلقته من حالة صراع ، ولاسيما بين أول الأحزاب الأمريكية ، الحزب الفيدرالي الأمريكي والأحزاب اللاحقة كالحزب الجمهوري والديمقراطي ، في محاولاتهما لجذب أكبر عدد من الشعب الأمريكي للوصول إلى السلطة ، مستغلين حالة التمايز الطبقي و العرقي والديني في تكوين المجتمع الأمريكي.

يعد النظام الفيدرالي الأمريكي من أول الأنظمة في الولايات المتحدة، برزت قوة هذا النظام وتأثيره في الولايات المتحدة الأمريكية في اول انتخابات رئاسية أمريكية ١٧٨٨ إذ قاد العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أعظم شخصياته وهم جورج واشنطن وجون آدمز والكسندر هاملتون وجون جاي ، إذ استطاعوا بحكمتهم وجهودهم السياسية الحفاظ على وحدة الاتحاد الأمريكي، فضلاً عن تأكيدهم للمساواة والحرية الإنسانية ، كانت هذه فرضية الدراسة .

اتسمت مدة موضوع الاطروحة (١٧٨٧- ١٨٢٥) بقيادة النظام الفيدرالي للولايات المتحدة الامريكية، والمرور بمنافسات وصراعات في الانتخابات الرئاسية للأعوام (١٧٨٨-١٨٢٤) ، وكانت هذه التطورات انعكاساً لسياسة النظام الفيدرالي الامريكي ، التي ألقت بظلالها على واقع الحياة السياسية والرأي العام الأمريكي .

وعلى الرغم من ظهور آلاف المؤلفات التي تناولت بالدراسة النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة وأسهبت في التطرق إلى تفاصيل نشوئه وتطوره وأنشطته السياسية، تفتقر المكتبة العراقية إلى دراسة أكاديمية عن هذا الموضوع، وهذا ما كان باعثاً ودافعاً لاختيار موضوع الاطروحة.

ضمت الدراسة بين دفتيها مقدمة وتمهيداً وأربعة فصول وخاتمة وعدداً من الملاحق، تضمن كل فصل اثنين من المحاور البحثية، جاء التمهيد بعنوان (**الأوضاع**

السياسية في الولايات المتحدة الامريكية ١٧٧٦- ١٧٨٧) وأوضح فيه مفهوم النظام السياسي ومرتكزاته بشكل عام، وتناول النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية والظروف الممهدة لظهور النظام الفيدرالي وكيفية تشكيله ومنهاج عمله وبروزه كقوة سياسية حاكمة للولايات المتحدة الأمريكية.

وتضمن الفصل الأول **(تطبيق الشكل الفيدرالي في الحكم :الأسباب والمواقف)**، وتناول في بدايته أسباب التوجه الفيدرالي ونصوص الدستور الامريكي واوضح أسس ومعالم نظام تقاسم الصلاحيات السياسية في النظام الفيدرالي الأمريكي وتسلمه السلطة، وتكون هذا الفصل من مبحثين، أوضح المبحث الأول إعلان الدستور ومبادئ النظام الفيدرالي وبرنامج عمله والمواقف منه وعرض المبحث الثاني أسباب نشوء النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة الامريكية

وتطرق الفصل الثاني الى **(تشكيل الحكومة الفيدرالية ودور الشخصيات السياسية المؤيدة لها)**، وأوضح في مبحثه الأول تشكيل اول حكومة فيدرالية برئاسة جورج واشنطن ١٧٨٩-١٧٩٧ ويشمل أولاً-رئاسة جورج واشنطن الاولى ١٧٨٩-١٧٩٣ وثانياً- رئاسة جورج واشنطن الثانية ١٧٩٣-١٧٩٧، وناقش التنافس الديمقراطي ، وتناول مبحثه الثاني الشخصيات المؤيدة والمؤثرة في النظام الفيدرالي الأمريكي.

وتناول الفصل الثالث **(تطور الاحداث السياسية وتأثيرها في النظام الفيدرالي)** وخصص لدراسة تطور الاحداث السياسية وتأثيرها في النظام الفيدرالي ، وهذا مايتضح عبر المباحث التي يتألف منها هذا الفصل، فالمبحث الأول ناقش تأثير الرؤساء على النظام الفيدرالي وشمل انتخابات الرئاسة الامريكية ١٧٩٦ ورئاسة جون آدمز ١٧٩٧-١٨٠١ وانتخابات الرئاسة الامريكية ١٨٠٠ ورئاسة توماس جيفرسون ١٨٠١-١٨٠٩ وانتخابات الرئاسة الامريكية ١٨٠٨ ورئاسة جيمس ماديسون ١٨٠٩-١٨١٧ وانتخابات الرئاسة الامريكية ١٨١٦ ورئاسة جيمس مونرو ١٨١٧-١٨٢٥ ، وتضمن المبحث الثاني بداية مرحلة النوايا الحسنة .

وتحدث الفصل الرابع عن (**تأثير ابرز التطورات السياسية والاقتصادية في تطور النظام الفيدرالي)** عبر مناقشته في المبحث الأول تأثير القضايا السياسية البارزة في تطور النظام الفيدرالي ، وبين في المبحث الثاني تأثير أبرز الاوضاع الاقتصادية في تطور النظام الفيدرالي.

اعتمدت الأطروحة على مجموعة من المصادر تنوَّعت بين الكتب الوثائقية والكتب العربية والكتب المعرَّبة والكتب الأجنبية، وكانت الكتب الأجنبية خير معين لرفد الأطروحة بمادة علمية وتاريخية، وكان لها ثقلها في جميع فصول الأطروحة، في مقابل قلة الكتب العربية والمعرَّبة، وان وجدت فإنّها لا تغوص في عمق الموضوع، بل تحاول إعطاء نبذة عن الأحداث.

وتأتي في مقدمة هذه المصادر الكتب الوثائقية الأجنبية بما احتوت عليه من نصوص كاملة لمعظم المعاهدات أو الاتفاقيات التي وقعتها الولايات المتحدة، سواء أكانت في الداخل أم مع دول العالم، ومن أهم هذه الكتب كتاب المؤرخ مايكل دي جامبون Michael D. Gambon وكتابه Documents of American Diplomacy الذي رفد الاطروحة ببعض المعاهدات التي وقعتها الولايات المتحدة مع بعض الدول الأجنبية وهي مادة وثائقية مهمة في التاريخ الدبلوماسي، فقد غطى تاريخ الولايات المتحدة منذ الاستقلال حتى عام ٢٠٠٣ .

سلطت الكتب الأجنبية الضوء على مجمل الأحداث الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، فأضفت على البحث أهمية بالغة، كل حسب وجهة نظر مؤلفه ومدى متابعته للأحداث وتحليله للوقائع التاريخية، مبينين طبيعة الصراع بين الأحزاب السياسية وتأثيرها على سياسة الحكومة الداخلية التي ساعدتني في جوانب مختلفة، منها كتاب A Diplomatic History of United States لمؤلفه المؤرخ صامويل
فلاغ بيميس Samuel Flagg Bemis وهو من الكتب المهمة أيضا الذي تناول تاريخ الدبلوماسية وتطورات السياسة الأمريكية تجاه دول العالم ، وقد رفد الدراسة بمعلومات قيمة وأسهم في فهم مجموعة التغيرات السياسية التي حدثت في الولايات المتحدة ،

ورُفدت الاطروحة أيضا بمادة أساسية فيها من كتاب التجربة الأمريكية The American Experiment: A History of the United states لمؤلفه ستيفن أم جيلون Steven M. Gillon بالاشتراك مع كاثي دي ماسون Cathy D. Maston وهو من الكتب القيمة التي أفادت الاطروحة في معظم فصولها لما انطوى عليه من معلومات وافية ودقيقة عن تاريخ الولايات المتحدة تبدأ من عام ١٥٤٠ حتى عام ٢٠٠٠، وكتاب التاريخ الأمريكي المجلد الأول American History لمؤلفه الن برينكلي Alan Brinkley فقد كان بحق واحداً من أهم المصادر وركنا مهما من أركان الاطروحة لما تضمنه من معلومات اتسمت بالموضوعية والابتعاد عن المبالغة .

ومن بين المصادر الأخرى كتاب تاريخ الشعب الأمريكي A History of The American People لمؤلفه باول أس بوير Paul S. Boyer وتكمن أهمية هذا المصدر بكونه يرسم صورة واضحة لتاريخ الولايات المتحدة بما فيه من إيجابيات وسلبيات .

أما كتاب المؤلف ألبرت وود بورن Albert Wood Burn وكتابه الأطراف السياسية والحزبية Political Parties and Party in The U.S.A فيعد من المصادر الأولية التي تتحدث عن تاريخ الأحزاب الأمريكية ، وإن هذا الكتاب لا يمكن أن يستغني أي باحث عنه يدخل معترك الأحزاب السياسية الأمريكية.

وإلى جانب هذه المصادر الأجنبية هناك الكتب العربية والمعربة ، التي قدمت معلومات نافعة عن موضوعات، كان في مقدمتها كتاب دراسات في التاريخ الأمريكي للدكتورة ناهد إبراهيم الدسوقي ، الذي رفد الاطروحة بالمعلومات المهمة والقيمة،وكتاب النظام السياسي في الولايات المتحدة للمؤلف دافيد كوشمان كويل الذي ساعد بمعالجة النقص الموجود في الاطروحة ولاسيما في الجانب السياسي ابتداءاً من الكونكرس والأحزاب والسلطة القضائية والتنفيذية، وقد أفادت الرسائل والأطاريح
الجامعية جانباً مهماً من الاطروحة، لاسيما أطروحة النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية للدكتور نصر محمد علي الحسيني، التي أوضحت نشأة وتطور الأحزاب في الولايات المتحدة ودورها في قيادة السلطة

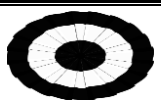

الأمريكية، والتي كان لها أثر كبير في إغناء مادة الأطروحة بالمعلومات ، وغيرها من الرسائل والأطاريح التي دعمت الأطروحة كلا حسب موقعها .

وفضلاً عن ماتقدم هناك كثير من الكتب لايسع المجال لذكرها موجودة في قائمة المصادر يمكن الاطلاع عليها ، منها كتاب الحكومة الأمريكية :الحرية السلطة بجزئه الأول لمؤلفيه ثيودور لووي ، بنيامين جينسبرج ، وكتاب تاريخ الولايات المتحدة لمؤلفيه عبد العزيز سليمان نوار و عبد المجيد نعنعي، وغيرها من الكتب التي أفادت و دعمت الاطروحة بالمعلومات ويمكن الاطلاع عليها في قائمة المصادر،فضلا عن ذلك الموسوعات المعربة والأجنبية التي دعمت الاطروحة بكثير من التوضيحات والتعريفات The Encyclopedia American و The Encyclopedia Britannica ،وكذلك دُعمت بالوثائق المنشورة على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) التي أغنت كل فصول الاطروحة والتي يمكن الحصول عليها بسهولة ، فضلا عن المكتبات الالكترونية ومنها مكتبة المصطفى الالكترونية.

وفي الختام لايسعني إلا أن أقدم اعتذاري عن كل تقصير قد يظهر في الاطروحة، وأضع هذا الجهد بين يدي أساتذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتدقيق الاطروحة وتصويب مايرونه فيها من هفوات ، وأملي أن أكون قد وفقت في إعدادها لتجد من لدنهم الاستحسان والرضا ، وأن تكون إضافة تاريخية علمية جديدة إلى مكتباتنا الأكاديمية ،وخدمة للمسيرة العلمية في عراقنا العزيز .

المبحث الأول: إعلان الدستور والموقف من الفيدرالية

يرى كثير من الباحثين والمؤرخين أن وثيقة اعلان الاستقلال الامريكي تعد واحدة من أهم الوثائق في القرن الثامن عشر، وأنها هي بداية تكوين الأمة الأمريكية كأمة منفصلة عن بريطانيا العظمى. فهي لم تكن لتعلن الاستقلال عن الوطن الام فقط كما ورد في الفقرة الاخيرة من الاعلان بل كونت ولايات حرة مستقلة من كل تبعية للتاج البريطاني ، ومن كل التبعات السياسية الأخرى ، وبتلك الوثيقة هزمت الولايات الامريكية بريطانيا العظمى في الحرب الثورية الامريكية، وهي أول حرب ناجحة تحصل فيها الولايات الامريكية على الاستقلال ، وجعل اعلان الاستقلال من الولايات الامريكية الثلاث عشرة ولاية مستقرة على الصعيد الداخلي والخارجي، سميت على وفق ماجاء في المؤتمر القاري الثاني الولايات المتحدة الامريكية United States Of America وتختصر باللغة الإنكليزية USA وأصبحت الولايات الامريكية ولايات لكل منها دستور وسلطات ثلاثة (تشريعية،تنفيذية،قضائية) مستقلة بعضها عن بعض، وكل ولاية ذات سيادة على أراضيها مستقلة عن الولايات الاخرى، ويعين الحكام والقضاة في الولايات بالانتخاب الشعبي العام. ([1])

اسباب التوجه نحو الفيدرالية federation :

لقد ظهرت الحاجة الى تبني الفيدرالية federation أي نظاماً للحكم الاتحادي الفيدرالي Federal system of government ([2]) في الولايات المتحدة بعد ان فشل النظام

---

[1] -Dye, T. R. : American Federalism : Competition among Governments, New York, 1997, p.31.

[2] - الفيدرالية federation ونظام الحكم الاتحادي الفيدرالي Federal system of government : شكل من أشكال الحكم او تنظيم سياسي تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية (حكومة فيدرالية اتحادية) ووحدات حكومية أصغر (الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر ويتقاسمان السيادة في الدولة (المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السلطة) وتجتمع هذه الولايات تحت سلطة واحدة بتخليها عن جزء من اختصاصاتها للسلطة المركزية وفقا لما يحدده الدستور الاتحادي ، وتكون الشخصية الدولية للحكومة المركزية مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي ببعض الاستقلال الداخلي، فكل ولاية مشتركة في اتحاد فيدرالي مستقلة بذاتها ولكنها خاضعة لدستور وقانون اتحادي يمثل السلطة العليا للاتحاد. ويكون على رأس هذا الاتحاد، رئيس واحد للدولة هو الذي يمثلها في المحيط الدولي ، وتبقى العلاقة بين الطرفين محكومة بمبدأ تقاسم السلطة والسيادة . وللاتحاد الفيدرالي أسباب أو دوافع عديدة غايتها الأولى صنع التعددية والمشاركة الفاعلة الحقيقية في الحياة السياسية بصورة ديمقراطية ، ومن المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الفيدرالي التنوع، الترابط، المشاركة ،المسؤولية، الكفاءة. ومفهوما الفيدرالية والاتحاد الفيدرالي يرتبطان بمبدأ حق تقرير المصير للأمم والشعوب. يعد النظام الفيدرالي في نظر العديد من الخبراء السياسيين، النظام الأمثل للدول ذات القوميات المتعددة، وتعد التجربة الفيدرالية في الولايات المتحدة الامريكية=

الكونفيدرالي فشلا ذريعاً وادى الى حدوث اضطرابات كادت تهدد استقلال واستمرار الدولة الامريكية الجديدة ، وبعد تبني الآباء المؤسسون للنظام الاتحادي كان المعارضون لهذا النظام يشددون على ضعفه وعدم صلاحيته للدولة الامريكية ، ويدل هؤلاء المعارضون على صحة رأيهم بالإشارة الى تسلط الحكومة الاتحادية على القرارات الهامة سواء أكانت قرارات إدارية ام سياسية ، كما يشدد هؤلاء على ان النظام الاتحادي قد يعزز التفرقة وعدم المساواة بين الولايات وكذلك بين المواطنين لأنه يعطي بعضهم فرصاً اكثر من غيرهم ، كما ان بعض الولايات قد تشهد تنمية اقتصادية اكثر من غيرها مما يحرم سكان الولايات الفقيرة من فرصة الازدهار ، فضلاً عن هذا كله فإن اقوى أسباب معارضة النظام الاتحادي الادعاء بأن الحكومة الاتحادية تقوم بسلب استقلالية الولايات والسيطرة على قرارات حكوماتها .ويضيف معارضو النظام الاتحادي ان الحكومة الاتحادية تقتل هوية الولايات التي تكون الدولة الاتحادية وانها تذيب السمات الثقافية والتاريخية لهذه الأقاليم . ([1])

ولتحديد الأسباب التي ساعدت على قبول الامريكيين للنظام الاتحادي والتمسك به، يمكننا ان نذكر الأسباب التاريخية الموضوعية الاتية:

١- تطلبت المشاكل العملية التي واجهت قيام الدولة الامريكية إيجاد حلول عملية لها. لهذا كان النظام الاتحادي حلا مقبولا من غالبية مندوبي الولايات الامريكية خلال اجتماعات التحضير للدستور الاتحادي. لقد ظهرت مشاكل معقدة كادت تؤدي الى فشل جهود تأسيس الدولة، لهذا كان لابد للآباء المؤسسين من ان يتنازلوا عن جزء من طموحاتهم مقابل المحافظة على جزء اخر منها ... فقد تنازلوا عن رغبتهم بإنشاء نظام موحد لدولة ذات حكومة قوية وقبلوا بإنشاء حكومة اتحادية تجمع الولايات المتجاورة في كيان واحد. وعندما قبل الجميع بالتفاوض على شكل الدولة، ظهر لهم ان النظام الاتحادي قادر على تحقيق بعض أهدافهم واحتياجاتهم. فمثلاً ارادت الكتل السياسية التي ساندت الاتحاد ان تجمع الولايات الثلاث عشرة في دولة قوية

=هي اول تجربة بالمفهوم السياسي الحديث فقد نشأ الاتحاد الفيدرالي الامريكي عام ١٧٨٧ بعد إلغاء الاتحاد الكونفيدرالي الذي كان سائدا بين الولايات الأمريكية الثلاث عشرة المستقلة عن بريطانيا منذ عام ١٧٧٦ . للمزيد ينظر :

حسن سيد احمد إسماعيل ، النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وانكلترا ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٩٨، ص ١١-١٢ ؛

Dye, T. R. op. cit , p.31.

[1] -Jhon Rhodehalel, The Great Experiment, George Washington & The American Repuplic, New York, 1999, p.77.

واحدة فحقق لها النظام الاتحادي هذا الهدف من خلال وجود حكومة مركزية تتحكم بالعلاقات الخارجية والجيش والعملة وكذلك بحق فض النزاعات بين الولايات ، اما انصار الفيدرالية ومعارضي الحكومة المركزية فقد حقق لهم النظام الاتحادي مطالبهم بعدم تدخل الحكومة المركزية (الاتحادية) بشؤون ولاياتهم الداخلية، وقد اظهر أعضاء الوفود المجتمعون قدرة كبيرة على التفاوض وكذلك قدرة كبيرة على تغيير مواقفهم بحيث انهم لم يتمسكوا بمواقف متزمتة، وحفز الآباء المؤسسين على قبول النظام الاتحادي حقيقة ان الولايات الثلاثة عشرة في تلك الحقبة الزمنية (١٧٨٧-١٧٩٠) كانت عبارة عن أراضي شاسعة ومترامية الأطراف مما جعل التواصل بينها بطيئا والسفر والانتقال صعبا . هذا الواقع جعلهم عمليين وواقعيين لانهم ادركوا ان إقامة نظام مركزي وحدوي سيجعل عمل الحكومة صعباً جداً، فمن غير الممكن في ذلك الوقت ان تضبط الحكومة المركزية جميع المدن والتجمعات السكنية وفرض النظام فيها نظرا لامكانياتها المحدودة وصعوبة الوصول الى كثير من المناطق في الدولة . كما انه في الوقت نفسه سيكون من غير الممكن ان تستمر الدولة الجديدة كدولة كونفيدرالية ، ولاسيما بعد ان اثبت النظام الكونفيدرالي confederal system فشله وما أدى اليه من اضطرابات ومشاكل اقتصادية واجتماعية منذ اعلان الاستقلال ١٧٧٦ حتى اعتماد الدستور الاتحادي بشكل نهائي ١٧٩٠ . ([١])

٢- وفر النظام الاتحادي لانصار الاتحاد فرصة للتمسك بسيادة الدولة المركزية ، كما وفر لمن هم ضد الاتحاد فرصة لبسط نفوذهم وسلطتهم السياسية الإدارية على جميع انحاء ولاياتهم واقاليمهم فيحمون بذلك انفسهم من سلطة الحكومة المركزية ومن فرض سلطاتها المركزية المباشرة . ([٢])

٣- رغبة الآباء المؤسسين في إبقاء نظام الحكم الجديد ديمقراطيا لذلك كان اختيارهم للنظام الاتحادي من اجل المحافظة على علاقة قوية بين الشعب الأمريكي والحكومة، فالنظام الاتحادي يحقق قدرا معقولا من التواصل بين الشعب والحكومة وذلك لأنه يضع الحكومة قريبة نسبيا من الشعب وقريبة من مشاكله واحتياجاته، ويتيح النظام الاتحادي للمواطن الأمريكي حكومات عدة او مستويات حكومية على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية ومستوى

[1]-The Encyclopedia Americana, The International Reference Work, American Corporation , Vols. 2 , New York, 1962.

[٢] - ويليام لانجر، موسوعة تاريخ العالم، ت: محمد مصطفى زيادة، ج ٦، القاهرة، ١٩٦٨ ، ص ٢٢١.

المقاطعة وهكذا حتى مستوى القرية والحي . وهذا التوزيع الجغرافي لسلطة الحكومة يعطي المواطن إحساسا بقربه من الحكومة وإمكانية تواصله مع المسؤولين ومع الموظفين الحكوميين في أي وقت وفي جميع الأماكن. ولهذا نجد ان النظام الاتحادي حتى اليوم يتجاوب بقدر كبير مع احتياجات المواطن الأمريكي ويجعل خدمته أفضل.

٤- وفر النظام الاتحادي فرصة لتدريب قيادات سياسية وإدارية قادرة على تولي زمام الحكم في اية ظروف، أي ان النظام الاتحادي الأمريكي يعطي المواطن عددا كبيرا من الفرص لتولي مهام حكومية على جميع المستويات السياسية والإدارية مما يؤهل هؤلاء المواطنين لتولي مهام جديدة إذا ما تطلب الامر ذلك. ([١])

إن بنود الاتحاد الكونفيدرالي التي صدرت عام ١٧٧٧ بموافقة ثلاث عشرة ولاية التي شددت على تعزيز المصالح المشتركة للولايات والحفاظ على سيادتها مع نسبة تمثيل متساوية وصوت واحد لكل ولاية ، كانت خطوة في الطريق الصحيح ، غير أن المشاكل الناتجة عن الحرب من أزمة مالية واقتصاد متدهور ، وقضية الاقاليم الغربية التي شملت كل ولاية بإضافة الأراضي والشواطئ الساحلية والتبادل التجاري ، وبموجب مواد الكونفيدرالية ، التي تم التصديق عليها في عام ١٧٨١ ، لم يكن للولايات المتحدة رئيس دولة وكان الفصل بين الوظيفة التنفيذية والتشريعية للحكومة غير مكتمل ، وكانت السلطة الفيدرالية محدودة للغاية ومحجوزة لكونكرس الاتحاد الذي كان "رئيس الولايات المتحدة في الكونكرس" يرأس أيضاً اللجنة المسؤولة عن شؤون الولايات ، التي تهدف إلى أداء وظيفة مماثلة لوظيفة مجلس الوزراء الحديث. ([٢])

كل ذلك أثبت للسياسيين والقانونيين وجوب مراجعة بنود الاتحاد باتجاه تقوية الحكومة المركزية على حساب الولايات إذا ما أريد لهذا الاتحاد الاستمرار، فكانت الدعوة في مؤتمر انابوليس Annapolis Convention ١٧٨٦ قد رسخت القناعة للجميع بوجوب الجلوس ثانية في مؤتمر عام جديد. ([٣])

---

[1]- Jesse Macy, Political Parties in the United States 1846-1861, London, 1917, p. 78.
[2]- Kathryn Moore, A Complete History: The American President, Fall River Press, New York ,2007, p.79.
[3]- Elson Henry , History of the United states of America , New York, 1995 , p. 98 .

ثم بدأ المؤتمرون بمناقشة الدستور الجديد، وبعد مساجلات عنيفة أقر الدستور الفيدرالي الأمريكي ([١]) بافتتاحيته التالية: (نحن شعب الولايات المتحدة، رغبة منا في انشاء اتحاد اكثر كمالاً وضمان الاستقرار الداخلي وتوفير سبل الدفاع المشترك وتعزيز الصالح العام وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة ، نرسم ونضع هذا الدستور للولايات المتحدة الامريكية). ([٢])

أدت بنود الوحدة بين الولايات الأمريكية إلى إعطاء قوة للولايات أكثر من القوة التي أعطوها للحكومة المركزية، بناء على ذلك دعا الكونكرس الأمريكي إلى عقد مؤتمر في ١٤ مايو/أيار ١٧٨٧ لمناقشة أمر الدستور، وأرسلت الولايات نوابها إلى فيلادلفيا ، التي كانت العاصمة الاتحادية وقتها وكان أول مؤتمر لاختيار رئيس للولايات المتحدة. اعتمدت اتفاقية فيلادلفيا Philadelphia Convention الدستور الأمريكي في السابع عشر من سبتمبر/ايلول عام ١٧٨٧، وتم التصديق عليه في العام التالي مما جعل تلك الولايات جزءاً من جمهورية واحدة لها حكومة مركزية قوية ، ووقع عليه معظم مندوبي للولايات الامريكية .([٣]) لقد كان دستور الولايات المتحدة الامريكية ١٧٨٧ في الواقع بمثابة حل وسط أو أداة للتوفيق بين الاتجاهات أو التيارات الفيدرالية والتيارات الإقليمية. ([٤])

نصوص الدستور الفيدرالي الأمريكي:

١- تنص المادة الأولى من الدستور على أن جميع القوى السياسية لابد لها من أن تكون في يد المجلس التشريعي الأعلى المسمى بالكونكرس الأمريكي الذي يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

---

[١] - الدستور الفيدرالي الأمريكي : وثيقة قانونية هامة جدا ، جاء الى الوجود نتيجة لظروف سياسية واجتماعية واقتصادية ودولية معينة ، وهذه الظروف تركت بصماتها على بنود الدستور من حيث الصياغة والكتابة والتطبيق . ويبقى الدستور الأمريكي وثيقة حيوية غير جامدة . وتتزايد أهمية الدستور الأمريكي مع تعاظم الدور الأمريكي في العالم ، وكذلك مع تزايد المشاكل الكثيرة التي تظهر داخل المجتمع الأمريكي ، ويلجأ الجميع الى الدستور في كل مرة تكون هناك حاجة الى التوافق على قيم ومبادئ محددة وشاملة . لذلك فأن مستقبل الولايات المتحدة مرتبط بشكل او بآخر بالدستور ، وسيبقى لهذا الدستور دور محوري في صياغة الثقافة السياسية في الدولة، كما ان الدستور الأمريكي سيظل العامل الأقوى في الحراك السياسي. للمزيد ينظر : عبد الفتاح احمد ياغي ،الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية ،٢٠١٢، ص ٧٨-٧٩.

[2]- Mark Frederic , The Monroe Doctrine and the American Expansion, 1966 , p . 231 .

[٣] - وزارة الخارجية الامريكية ، مكتب الاستعلامات والتبادل التربوي ، دستور الولايات المتحدة ، القاهرة، ١٩٥١ ، ص ١٦ .

[4]- Willim O. Stoddard ,George Washington, New York, 1943 ,p. 34 .

٢- تنص المادة الثانية من الدستور على ان السلطة التنفيذية تكون بيد رئيس الولايات المتحدة ، والذي ينتخب لمدة اربع سنوات .

٣- تنص المادة الثالثة من الدستور على ان السلطة القضائية تنبع من المحكمة الاتحادية العليا ومن المحاكم التي يقرها مجلس الشيوخ ، ومن واجب هذه المحكمة حل النزاعات بين الولايات او بين افراد الولايات المختلفة ، ويخضع لحكمهم كل رجالات الدولة.

٤- تتضمن المادة الرابعة من الدستور الامريكي حقوق وواجبات المواطنين.

٥- تعطي المادة الخامسة المجلس التشريعي حق تنقيح الدستور واضافة مواد جديدة .

٦- تنص المادة السادسة على ان جميع الديون المعقودة والارتباطات المتفق عليها قبل إقرار هذا الدستور، تكون قانونية أمام الولايات المتحدة طبقاً لهذا الدستور كما هي قانونية طبقاً للاتحاد .كما ان الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر تبعاً له، وجميع المعاهدات المعقودة أو التي تعقد تحت سلطة الولايات المتحدة، تكون القانون الأعلى للبلاد. ويكون القضاة في جميع الولايات ملزمين به، ولا يعتد بأي نص في دستور أو قوانين أية ولاية يكون مخالفاً لذلك.

٧- تنص المادة السابعة في ان تكون مصادقة مؤتمرات تسع ولايات كافية لإقامة هذا الدستور بين الولايات التي تقره .([١])

أنجزت مسودة الدستور ١٧٨٧ ، وكانت تحتاج لمصادقة تسع ولايات من أصل ثلاث عشرة ولاية حتى تصبح ملزمة لجميع الولايات ، وتم إرسال المسودات الى جميع الولايات وطلب منها تشكيل مؤتمرات خاصة لإقرار الدستور الجديد بدلاً من عرضه على المجالس التشريعية التي كان أكثرها رافضة لنصوصه .والجدير بالذكر إن المفكرين والسياسيين انقسموا بشأن الدستور إلى قسمين ، فالمؤيدون للدستور أطلق عليهم الاتحاديون (الفيدراليون) ومن أبرزهم جورج واشنطن جيمس ماديسون والكسندر هاملتون وجون جاي ، وكانوا يرغبون بإقرار الدستور بدون تعديل ، فيما كان المعارضون للفيدرالية بقيادة توماس جيفرسون وباتريك هنري وجورج ماسون George Mason ([٢]) متخوفين من سيطرة سلطات الحكومة المركزية

---

[١]- عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الامريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية، السعودية ، ١٩٨٨ ، ص ١٧٢ .

[٢] - جورج ماسون George Mason (١٧٢٥- ١٧٩٢) : مزارع أمريكي وسياسي ومندوب في الاجتماع الدستوري الأمريكي لعام ١٧٨٧، وهو أحد المندوبين الثلاثة الذين رفضوا التوقيع على الدستور .أثرت كتاباته - بما في ذلك أجزاء كبيرة من قرارات فيرفاكس لعام ١٧٧٤، وإعلان فرجينيا للحقوق لعام ١٧٧٦، واعتراضاته على دستور الحكومة لعام=

التي قد تسيء استخدام سلطاتها مثلما فعلت بريطانيا العظمى، وطالب هؤلاء بإضافة قانون الحقوق للدستور. ([١])

الموقف من الدستور والنظام الفيدرالي:

لقد واجه الدستور بعد ان تم اقراره من قبل ممثلي الولايات ، مشكلة التصديق عليه من قبل بقية الوفود حتى يصبح شرعيا قانونا نافذا في جميع ولايات الدولة، وجاءت المعارضة القوية للدستور من تكتل سياسي قوي كان من مناهضي (أعداء) النظام الاتحادي الذين أرادوا ان يجهضوا عملية التصديق على الدستور الجديد، وكانت اجندة هذا التكتل السياسي تتمركز على مطالبتهم بالإبقاء على النظام الكونفيدرالي القديم والدعوة الى التمسك بالدستور الكونفيدرالي ، لانهما خلقا حكومة مركزية ضعيفة ومن ثم على سلطات واسعة جدا لحكومة الولاية ، ولمواجهة هذا التكتل ظهر تكتل سياسي قوي جدا هو التكتل الاتحادي واهم أعضائه الآباء المؤسسون مثل جون جاي وجيمس ماديسون والكسندر هاملتون. ([٢])

وقد سارع هؤلاء الآباء المؤسسون وأنصار الفيدرالية الذين كانوا أكثر قوة وتنظيماً في حملتهم الدعائية بكتابة سلسلة من المقالات بين أكتوبر/ تشرين اول ١٧٨٧ واغسطس/اب ١٧٨٨ ، اذ نشروا ٨٥ مقالة بعنوان الفيدرالية للدفاع عن الدستور وتم نشرها تباعاً في صحيفة نيويورك ، وتمحورت أفكارهم على أن جميع الحقوق محمية بدساتير الولايات وان الحكومة الاتحادية من خلال فصل السلطات ومنح حق الانتخاب للشعب كافة تعمل على ضمان حرية السكان ، وان إضافة عدد من الحقوق يعني التقيد فقط بما سوف يذكر وهذا خطأ وأن الدستور تضمن العديد من الامتيازات الخاصة بحقوق الإنسان من بنوده ودافعوا في هذه

=١٧٨٧ المعارض للتصديق اثر تأثيرًا كبيرًا على الفكر والأحداث السياسية الأمريكية. كان إعلان فرجينيا للحقوق، ولاسيما الذي ألفه ماسون، بمثابة أساس لوثيقة حقوق الولايات المتحدة، والذي عد الأب المؤسس لها. أعد ماسون المسودة الأولى لإعلان حقوق فرجينيا في عام ١٧٧٦، وشكلت كلماته جزءًا كبيرًا من النص الذي اعتمدته اتفاقية فرجينيا الثورية النهائية. وأثناء حرب الاستقلال الأمريكية، كان ماسون عضوًا في مجلس نواب فرجينيا القوي في جمعية فرجينيا العليا، لكنه أثار غضب واشنطن والآخرين، برفضه الخدمة في الكونكرس القاري الثاني في فيلادلفيا، متذرّعًا بالتزامات صحية وأسرية. للمزيد ينظر :

https://en.wikipedia.org/wiki/George_Mason

[١]- جمال حجر ، دراسات في التاريخ الأمريكي ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ٩٣ .

[٢] - نويل برترام غيرسون ، وطن حر ومستقل ، الاتحاد الكونفيدرالي، ت: لجنة من الاساتذة الجامعيين ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٥٩ .

المقالات بشراسة عن الدستور الأمريكي الجديد وعن نظام الحكم الاتحادي الذي صنعوه . وفيما بعد تمت تسمية هذه المقالات بـ (الاوراق الفيدرالية) Federalist Papers ([١]) وهي وثائق هامة لأنها تشرح وتفسر الدستور وتبين الأسباب الإنسانية والعقلانية التي دعت اليه ، وكيف ان الدستور الجديد يتوافق مع مصالح الدولة الامريكية وان النظام الاتحادي سوف يضمن للشعب الأمريكي الازدهار وحماية حقوقه والدفاع عن امنه وحريته . فهي إذاً وثائق صحفية اكتسبت صفة قانونية وتاريخية كسجل عام للبيئة التي أحاطت بعملية كتابة الدستور والتصديق عليه وكذلك بناء الدولة الجديدة. ([٢])

وقد رد أعداء النظام الاتحادي على الأوراق الاتحادية بأن كتبوا مقالات مضادة شرحوا فيها كيف ان النظام الاتحادي يقيد الولايات ويحد من سلطاتها لصالح الحكومة المركزية (الاتحادية)، كما بينوا ان الدستور الجديد سوف يخلق طبقة مخملية (أرستقراطية) إذ بحسب ادعائهم إن الدستور الاتحادي الجديد قد كتبته فئة من الأرستقراطيين الذين لا يأبهون كثيرا بمصالح عامة الشعب ، وأضافوا أن النظام الاتحادي سوف يزيد من الأعباء المالية على المواطنين لأنه سيفرض عليهم ضرائب باهظة ، وأخيرا اكد أعداء النظام الاتحادي أن الدستور الجديد يقيد الحريات الشخصية ويضيق الخناق على المواطنين . ([٣])

ان ما ادعاه أعداء النظام الفيدرالي ليس كله بعيداً عن الدقة، فمن ناحية تخوفهم من خلق طبقة مخملية فهذا وارد لان الفئات التي ستحكم العاصمة الاتحادية ستكون بعيدة جغرافيا

---

[١] - الأوراق الفيدرالية Federalist Papers : هي سلسلة من المواد والمقالات ركزت على مناقشة الشكل المقترح للاتحاد بين الولايات والقاصد لتأسيس دولة امريكية جديدة (توزيع السلطات / آلياتها / أجهزة الدولة / الحقوق والحريات / إلخ)، كتبها ثلاثة من أعلام الفكر السياسي الأمريكي وهم جيمس ماديسون James Madison و الكسندر هاملتون Alexander Hamiltonو جون جاي John Jay ، وقعوها جميعاً باسم مستعار هو بوبليوس (Publius) في ١٧ سبتمبر/ايلول ١٧٨٧ في مجلدين ، يبين فن إدارة شؤون الدولة والنظرية السياسية. من بين المقالات الخمسة وثمانين التي تُشكِّل العمل، ظهرت سبعة وسبعون منها في صحف نيويورك بين أكتوبر/تشرين الاول ١٧٨٧ ومايو/ايار ١٧٨٨ تحت الاسم (بوبليوس) ، بينما ظهرت المقالات الثمانية الأخرى لأول مرة في المجلد الثاني ، ثم في الصحف لاحقاً في عام ١٧٨٨. وكان الهدف الرئيس لها إقناع مواطني ولاية نيويورك بانتخاب مفوضين لحضور مؤتمر ولايتهم للتصديق على الدستور، وسرعان ما طُبعت المقالات في كتاب من مجلدين في عام ١٧٨٨، ضم المجلد ١ الذي صدر في ٢٢ مارس/اذار المقالات ١-٣٩، بينما ضم المجلد ٢ المقالات ٤٠-٨٥ وصدر في يوم ٢٨ مايو/ايار. عادةً ما يُشار إلى هذه المقالات باسم الاوراق الاتحادية ، وهي تُشكِّل معاً أحد الأعمال الكلاسيكية العظيمة في مجال الحكومة، حيث تتمثل موضوعاتها الرئيسة الفيدرالية والضوابط والموازين وفصل السلطات والتعددية والتمثيل الشعبي . للمزيد ينظر :
هاملتون، ماديسون، جاي ، الاوراق الفيدرالية ، ت: عبد الاله النعيمي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٦، مصر.

[٢]- والاس ابروين، أضواء على السياسة الأمريكية في العالم حتى ١٧٨٧،ت: نور الدين الزراري ،القاهرة، ١٩٨٦، ص ٦٩.

[٣]- صلاح احمد هويدي ، دراسات في التاريخ الأمريكي ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، دار الوفاء للطباعة ، مصر ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٨ .

ونفسيا عن مشاكل وهموم المواطنين الذين يعيشون في الأقاليم والمناطق الأخرى من الدولة. لكن من جهة أخرى فأن هذه الطبقة المخملية قد تنشأ على أي مستوى حكومي وليس هناك من يستطيع ان يضمن أن النظام الكونفيدرالي او ان الحكومات المحلية لن تؤدي الى خلق نخب متسلطة، أي ظهور دكتاتورية. اما ما ادعاه هؤلاء المناهضون للدولة الفيدرالية من ان الذين كتبوا الدستور هم نخبة ثرية، فهذا أيضا فيه كثير من الصحة. فقد كان الآباء المؤسسون متنفذون وأعضاء في تنظيمات سرية كالماسونية ([1]) بحسب اعترافاتهم هم بأنفسهم ، وكانوا من ملاك الأراضي والعبيد وأصحاب تجارة ومحامين وسماسرة . لكن هذا كله لا يعني أن الدستور الذي تم اقتراحه او ان شكل الدولة الاتحادية التي دافعوا عنها سيئة . ([2])

تمثلت وجهة نظر المعارضين بأن تجاهل إعلان الحقوق الذي تضمن حقوق المواطن الأساسية مثل حرية التعبير والنشر والعبادة في مسودة الدستور ، يؤثر مستقبلاً ، في تهميش الحريات التي طالما تمتع بها أبناء الولايات ، وان المحافظة على هذه الحقوق يكمن في توثيقها وإضافتها إلى الدستور وان القول بوجودها في دساتير الولايات لا يفسر بالضرورة عدم التجاوز عليها مستقبلاً من قبل الحكومة الاتحادية ، لكون قوانينها نافذة إذا ما تعارضت مستقبلاً مع قانون ولاية ما ، وعدم إضافة الحقوق قبل المصادقة يعني مواجهة المشكلة مستقبلاً والتجاوز على الحريات وحقوق المواطنين في الولايات. ([3])

كانت عملية التصديق الصعوبة الأخيرة التي تم تجاوزها مع الموافقة المبدئية على بنود الدستور، إذ قدم أنصار الدستور (الاتحاديون) كل ما لديهم لكسب التأييد، وحاول المعارضون للاتحاد تعطيل الدستور أو على الأقل ضمان إلحاق مبادئ إعلان الحقوق إلى الدستور قبل استلام أول رئيس مهامه، فكان النجاح حليف الطرفين من خلال تمرير الدستور لصالح

[1]-الماسونية : هي منظمة اخوية عالمية يتشارك افرادها عقائد وأفكار واحدة فيما يتعلق الاخلاق ، وتفسير الكون والحياة والايمان بأله خالق ، تتصف هذه المنظمة بالسرية والغموض الشديدين ولاسيما في شعائرها مما جعلها محط كثير من الأخبار على حقيقة أهدافها، في حين يقول كثير من المحلّلين المتعمقين بها أنها تسعى للسيطرة على العالم والتحكم فيه وتوحيده ضمن أفكارها وأهدافها كما أنها تُتَّهم بأنها "من محاربي الفكر الديني "و"ناشري الفكر العلماني". للمزيد ينظر :
Michael D. Gambon, op. cit , p. 67 .

[2]- John Fiser, A History of the United States , New York ,1999, p. 247-248.

[3]- محمد محمود النيرب ، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، دار القاهرة الجديدة، مصر، ١٩٩٧، ص ١٠٤ .

الاتحاديين والموافقة على إلحاق إعلان الحقوق في أول تعديل للدستور عام ١٧٩١ لصالح المعارضين. ([١])

أول الولايات التي صادقت على الدستور هي ديلاوير في ٧ ديسمبر/كانون الأول ١٧٨٧ ثم بنسلفانيا في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧ ثم نيوجيرسي في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧، بعد أن استطاع مناصرو الدستور أن يؤثروا بشكل مكثف ويعقدوا مؤتمرهم قبل أن تشتد المعارضة، واستحصلوا على قرار تبني الدستور. وخلال ثلاثة أشهر صادقت على الدستور ديلاوير ونيوجيرسي وجورجيا وكونيتيكت ثم تبعتها ماساتشوستس ثم ماريلاند وكارولينا الجنوبية ونيوهامبشير وبذلك أصبح عدد الولايات المصادقة تسع ولايات. ([٢])

كان على أنصار الدستور عدم الاكتفاء بتصويت التسع ولايات والسعي لكسب الولايتين الكبيرتين فرجينيا ونيويورك ، اللتين كانت فيهما أقوى المعارضة إذ قاد باتريك هنري معارضة فرجينيا ونشر العديد من المقالات في الصحف فذكر ان المقدمة التي تحوي عبارة (نحن الشعب) وليست (نحن الولايات) فيها إساءة كبيرة للولايات وان حكومة فيدرالية قوية المركز سوف تهدد الحقوق الفردية ورئيسها سوف يتوج ملكاً في المستقبل ، وخاطب المؤتمرين بأن "من يعمل ويريد ضمان الحرية عدم التصديق على هذا الدستور وعليكم أن تعرفوا إن الحرية هي أعظم نعمة على هذه الأرض ... فليثبتوا ذلك في دستورهم وليأخذ أنصار الفيدرالية ما يشاؤون" . ([٣])

شدد المؤيدون للدستور من حملتهم ودافع ماديسون عن عبارة (نحن الشعب) بأنها ضمان للجميع، ومن خلال ثلاث عشرة مرافعة للدفاع عن الدستور استطاع كسب عدد من معارضي الدستور من المزارعين الأغنياء في شرقي الولاية وسكان الحدود، الذين كانوا يرغبون بحكومة قوية، تحميهم فصوت ٨٩ للدستور مقابل ٧٩ معارض وبذلك تم تخطي عقبة فرجينيا . ([٤])

---

[1]- Bender David , The Bill of Right , Santiago , Green haven press, 1994, p. 69 .

[٢] -جورج .ف. كنان ، الدبلوماسية الامريكية ، ت: عبد الاله الملاح ، الاهرام ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٧٨ .

[3]- H. C. Allen , Great Britain and United States , New York , 1954, p. 153.

[4] -Mark Frederic , op. cit , p . 233 .

كانت المعركة بين المؤيدين والمعارضين مشتعلة ولاسيما في ولايتي فرجينيا ونيويورك، وأحرز الفيدراليون النصر الأخير فيها نتيجة لجهود الكسندر هاملتون . فبعد أن هددت الولايتان بالانفصال عن الاتحاد ، غير منطق وجدل هاملتون القائم على ان الحقوق محمية بدساتير الولايات وان الحكومة الفيدرالية ليس باستطاعتها مخالفة القانون وانتهاك الحقوق الفردية والحريات ، وان من الخطأ إضافة عدد محدد من الحقوق وترك الشيء الكثير، اقنع عدداً قليلاً من المعارضين بالتصويت مع المؤيدين وكانت النسبة ٣٠ مقابل رفض ٢٧، ولم تصادق كل من كارولينا الشمالية ورود ايلاند الا بعد إقرار الدستور بعد أن هددتا بالمقاطعة فرضختا أخيراً ليصبح الدستور نافذًا ويصبح اتحاد الولايات اتحاداً فيدرالياً كاملاً .( )[1]

تم إقرار الدستور في الأول من يناير/كانون الثاني ١٧٨٩ بعد حصول الثلثين أي تسع ولايات وبقيت اربع صادقت عليه بعد اقراره وهي فرجينيا ونيويورك وكارولينا الشمالية ورود ايلاند ودخل الدستور حيز التنفيذ بعد أن صادقت عليه تسعة ولايات ، (ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة تعيش في ظل هذا الدستور الذي يعتبر أول دستور خطي في العصر الحديث) . ([2])

يُعد كثيرون الدستور الأمريكي الذي تم اعتماده في عام ١٧٨٩ المخطط الرسمي الأول للديمقراطية الحديثة في العالم، إذ عد الدستور الأمريكي عنصراً رئيساً في تكوين الديمقراطية. الأمريكية منذ البداية لم يكن خطوة مرسومة مسبقًا بل كان تتويجًا لأكثر من عشر سنين من المناقشات والمفاوضات وسبقه عدد من الإعلانات والوثائق التي كانت بمثابة تمهيد له. ([3])

إن دستور الولايات المتحدة الأمريكية الوثيقة المؤسسة للحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية كما يشكّل القانون الأعلى للبلاد، وهو أقدم دستور مكتوب غير منقطع الاستعمال في العالم. يؤسس الدستور للحكومة الفيدرالية الأمريكية ثلاث سلطات منفصلة هي التشريعية ويمثلها الكونكرس والتنفيذية ويمثلها رئيس الولايات المتحدة والقضائية وتمثلها المحكمة العليا

[1] - Charles Beard , Mary Beard , op. cit , p. 81 .

[2] - John Fiser, op. cit . p. 248.

[3] - عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٩، ص ٨٦ .

للولايات المتحدة، وينظّم العلاقات بينها، ويحوي بنوداً تهدف لضمان حقوق الأفراد في الحياة والملكية، ([١]) ومن أجل ضمان هذه الحريات، شدد واضعو الدستور الأمريكي على ضرورة وجود قيود لصلاحيات كل من سلطات الحكم وتم تقسيم الصلاحيات لضمان عدم فرض أخذ القوة من قبل شخص أو طرف واحد، فضلاً عن مساواة الجميع أمام القانون، ويضمن فصل الدين عن الدولة كدولة علمانية. ([٢])

ومن أهم مزايا الدستور الأمريكي الجديد الذي حل مكان الدستور الكونفيدرالي القديم مايأتي:

١- تمكين الشعب الأمريكي واعطاؤه سلطة نهائية في تحديد شكل الحكومة واختيار من يحكمه وهذه السلطة اسمها السيادة الشعبية، وهي تعني عمليا ان الشعب هو الفاعل الرئيس في الحكم وفي إدارة الدولة.

٢- تبني نظام جمهوري بحيث ينتخب الشعب ممثليه ويقوم هؤلاء الممثلون كالنواب والرئيس بصنع السياسات العامة بما يخدم مصالح الشعب.

٣- تبني دستور مكتوب وقوانين مكتوبة تخلق حكومة مقيدة بمعنى ان الضوابط الدستورية والقانونية تمنع الحكومة بجميع أجهزتها ومؤسساتها من تجاوز القانون او توسيع صلاحياتها بخلاف ما يسمح به الدستور.

٤- تبني مبدأ فصل السلطات ويعني هذا ان تقسيم سلطة الحكومة الى ثلاث سلطات وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، ويكون لكل سلطة قوة دستورية مساوية لقوة السلطة الأخرى، ويكون من حقها مراقبة عمل السلطات الأخرى. ([٣])

٥- تأسيس دولة اتحادية بحيث يتم إعطاء الحكومة الاتحادية سلطات محددة تمكنها من إدارة دورها على اكمل وجه ، لكن من دون ان يسمح لها بالاعتداء على حقوق الولايات او التعدي

---

[١]- فرانكلن اشر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، ت: مهيبة مالكي الدسوقي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص١٠٢ .

[2]- James Q. Wilson, John J. DiIulio, Jr. American Government Institutions and Policies. Lexington, D.C. Heath and Company, 1995. p. 49.

[٣]- عادل محمد حسين العليان، الثورة الامريكية وحرب الاستقلال دراسة لاهم دوافعها ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مجلة سر من رأى، العدد ،٢٠١٢ ، ص١٦٩ .

علـى صـلاحياتها فـي إدارة شـؤونها الداخليـة وبحسـب النظـام الاتحـادي فـإن للقـوانين الاتحاديـة والقـرارات القضـائية مـن المحـاكم الاتحاديـة وقـرارات المسـؤولين الاتحـاديين سـلطة عليـا فـوق سـلطة القـوانين المحليـة للولايـة او قـرارات محـاكم الولايـة او قـرارات المسـؤولين المحليـين ، وهـذا المبـدأ اسـمه مبـدأ السـلطة العلويـة كمـا أعطـى النظـام الاتحـادي رئـيس الدولـة سـلطات تنفيذيـة واسـعة وتعـده القائـد الأعلـى للقـوات المسـلحة والـرئيس التنفيـذي للدولـة وللحكومـة الاتحاديـة صـلاحيات واسـعة فـي تنظـيم العلاقـات التجاريـة والاقتصـادية بـين الولايـات المختلفـة وكـذلك بـين الدولـة الامريكيـة والـدول الأجنبيـة ، وتعمـل الحكومـة الاتحاديـة كـذلك كوسـيط قـوي لحـل النزاعـات التـي قـد تنشـب بـين حكومـات الولايـات ، وقـام الدسـتور بـالتفريق بـين قـوة الحكومـة الوطنيـة الاتحاديـة وقـوة حكومـة الولايـة (أي علـى مسـتوى الولايـات). وأكـد الدسـتور بشـكل واضـح ان السـلطة العليـا هـي دومـا للحكومـة الاتحاديـة وقوانينهـا وسياسـتها ، وشـرح الدسـتور الأمريكـي الفـرق بـين الصـلاحيات (يسـميها القـوة) التـي تمتعـت بهـا الحكومـة الاتحاديـة وحكومـة كـل ولايـة، فـالقوة الاصـلية هـي مـاتتمتع بـه حكومـة الولايـة والقـوة المفوضـة هـي قـوة غيـر اصـلية واختصـت بهـا الحكومـة الاتحاديـة ، أي ان اصـل القـوة الحكوميـة ثابتـة ومتجـذرة فـي حكومـة الولايـة ، امـا قـوة الحكومـة الاتحاديـة فمـاهي الا قـوة مسـتمدة مـن قـوة حكومـة الولايـة ، ولـذلك فـأن جميـع صـلاحيات الحكومة الاتحادية هي في الواقع صلاحيات تم تقويضها لها من قبل حكومة الولاية . ([1])

الدين والدستور:

عنـدما قُـدِّم الدسـتور إلـى الـرأي العـام الأمريكـي، اشـتكى "كثيـر مـن الأتقيـاء" مـن أن الوثيقـة أسـاءت إلـى الله، لأنهـا لـم تتضـمن "اعترافًـا برحمتـه لنـا ... أو حتـى بوجـوده". كـان الدسـتور متحفظًـا بشـأن الدين لسببين:

اولاً- أن العديـد مـن المنـدوبين كـانوا فيـدراليين ملتـزمين، الـذين اعتقـدوا أن سـلطة التشـريع بشـأن الدين، إن وجدت على الإطلاق تقع في نطاق الولاية وليس الحكومات القومية. ([2])

ثانيـاً- اعتقـد المنـدوبون أنـه سـيكون مـن الخطـأ التكتيكـي إدخـال قضـية مثيـرة للجـدل سياسـيًا مثـل الـدين فـي الدسـتور، وكـان القصـد مـن "الشـرط الـديني" الوحيـد فـي الوثيقـة - تحـريم الاختبـارات

[1]- Karen O'Connor , and Larry J. Sabato. American Government.- Roots and Reform, New York, McMillan Publishing Company, 1993. p.71.

[2]- ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في التاريخ الامريكي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٦.

الدينية كمؤهلات لمنصب فيدرالي نزع فتيل الجدل عن طريق نزع سلاح النقاد المحتملين الذين قد يدعون الى التمييز الديني في الأهلية للمناصب العامة . ([١])

لم يتم تناول الدين بطريقة أخرى في الدستور ولم يجعله وثيقة "غير دينية" أكثر من كون مواد الكونفيدرالية وثيقة "غير دينية". تعامل الدستور مع الكنيسة تماماً كما تناولت بعض المواد الوضع الديني الراهن على المستوى الوطني وفي أي من الوثيقتين لم يسلم الناس أي سلطة صريحة للعمل في مجال الدين، لكن غياب الصلاحيات المعلنة لم يمنع المؤتمر الكونفيدرالي القاري أو الكونكرس بموجب الدستور من رعاية برنامج لدعم الدين العام غير الطائفي. ([٢])

وثيقة قائمة الحقوق الأساسية United States Bill of Rights :

جاءت الأسباب مبنية على فكرة الحقوق الطبيعية التي تحدث عنها الفيلسوف الانكليزي جون لوك ([٣]) في كتابه رسالتان في الحكم وهي الفكرة نفسها التي عبر عنها توماس جيفرسون، الذي ترأس لجنة كتابة الإعلان، بأنها هي الحق في الحياة، والحرية، والبحث عن السعادة ، وهي حقوق غير قابلة للانتزاع من قبل الحكومات، فوظيفة الحكومات حماية تلك الحقوق. وفي حالة فشل الحكومة في حفظ تلك الحقوق فمن حق الناس أن تنتزع صلاحيات الحكومة وتسندها لحكومة جديدة. كانت هذه هي الأفكار التي مثلت البذرة الأولى في الدستور الأمريكي والديمقراطية الأمريكية بشكل عام. ([٤])

---

[١]- ادوو زاوتر ، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم ، ط١ ، لندن ، دار الحكمة ،٢٠٠٦ ، ص ١٣٧.

[2]- Karen O'Connor , and Larry J. Sabato. op. cit . p.71.

[٣]- جون لوك (١٦٣٢- ١٧٠٤) : فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنكليزي ، درس الطب ومارس التجريب العلمي، حتى عرف باسم (دكتور لوك) ، ثم تحّول إلى الفلسفة، فأنتج طوال مدة عملية غير قصيرة مؤلفاً قيّماً في موضوع المشكلات التي يستطيع الفهم البشري التعاطي بها. وقد تولى لوك عدداً من المناصب الحكومية، مثل تعيينه مستشاراً للحكومة من قبل الملك ويليام الثالث ملك إنكلترا ، ووزيراً للعدل، كان لجون لوك دور كبير غير مباشر في الثورة الأمريكية إذ أن كتابه (رسالتان في الحكم) كان محط إعجاب الأمريكيين وكانت من ضمن آرائه في الكتاب أن الوظيفة العليا للدولة هي حماية الثروة والحرية ويجب على الشعب تغيير الحكومة أو تبديلها في حالة عدم حفظها لحقوق الشعب وحريته، وقد اسهمت آراؤه في زيادة وعي الأمريكيين الذين اعتنقوا آراؤه وقرروا تنفيذها. ومن أشهر عباراته الفلسفية (الأفكار الجديدة هي موضع شك دائماً... وتتم مقاومتها غالباً... لسبب أنها لم تصبح شائعة بعد) . للمزيد ينظر :

جون دن ، جون لوك مقدمة قصيرة جدا ، ت: فايقة جرجس حنا ، مراجعة هبة عبد مولى ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ، ص ١٥-٢٠ .

[4] - John Fiser, op. cit . p. 250 .

منح تأييد (جورج واشنطن) للدستور الفيدرالي ثقلًا كبيراً وقبولًا عظيماً عند الجماهير، كذلك اسهمت وعود (ماديسون) بصياغة وثيقة لحقوق المواطن الأساسية في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٧٨٩ ساهمت في تعزيز موقف المؤيدين للدستور الجديد. ([١])

لقد كانت احدى النقاط التي شجعت الولايات للتصديق على الدستور على الرغم من عدم رضاها عن بعض جوانبه، معرفتها بأن الدستور الجديد يمكن تعديله في المستقبل بحيث يلائم مطالبها ، مثل ضرورة حماية الحقوق الأساسية للمواطنين ، لهذا فقد تبنت الحكومة الجديدة بعد تصديقها وثيقة الحقوق الأساسية في ٢٥ ديسمبر/كانون الاول ١٧٩١ ، اذ عدل الدستور لأول مرة عام ١٧٩١ بإضافة عشر مواد سميت وثيقة الحقوق لتضمن كثيراً من الحقوق المدنية الأساسية والحريات، وقد قام جيمس ماديسون بعد ضمان تصديق الولايات على الدستور بتحليل عدد كبير من مداخلات ومطالبات وفود الولايات التي كانت قد أثيرت خلال عملية مناقشة الدستور قبل صياغته بالشكل النهائي ثم قام بكتابة تعديلات دستورية هي التعديلات العشر الأولى على الدستور الأمريكي ، هذه التعديلات جاءت لضمان حقوق المواطنين ومنع الحكومة من الاعتداء عليها. ([٢])

تعديلات دستور الولايات المتحدة الامريكية ١٧٩١:

١- حماية حق الاعتقاد الديني، وحرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحرية تقديم العرائض للحكومة.

٢- حق كل ولاية تشكيل قوات للدفاع عن نفسها وامنها وحق المواطنين في حمل السلاح.

٣- منع الجنود من دخول مساكن المواطنين او السيطرة عليها بدون سند قانوني مسوغ.

٤- حق المواطن بالحصول على مذكرة تفتيش، وحق المواطن بحماية خصوصية حياته.

[1] - James Q. Wilson, John J. DiIulio, Jr.op. cit. p. 51.

[٢]- نجلاء عدنان حسين ، جورج واشنطن ودوره في السياسة الداخلية والخارجية ١٧٨٩-١٧٩٧ ،أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية الأساسية الجامعة المستنصريه ، ٢٠١٢ ، ص ٩٨ .

٥- حق المواطن في عدم استدراجه لتجريم نفسه، وحقه باتباع الحكومة لإجراءات محاكمة عادلة.

٦- تفصيل إجراءات المحاكم الجنائية.

٧- حق المواطن في الحصول على محاكمة مدنية وهيئة محلفين.

٨- منع العقاب المشين والمفرط.

٩- حق المواطن في التمتع بحرياته وحقوقه الأساسية التي لا يمكن التنازل عنها.

١٠- حقوق الولايات. ([١])

ونصت هذه المواد في طياتها على أنه لا يحق لمجلس الشيوخ سن قوانين تفرض اتباع دين معين، وتمنع حرية النقد حديثا أو كتابة أو تحد من حرية الصحافة أو تمنع التجمعات الشعبية للتعبير عن مطالبهم. ولا يحق لمجلس الشيوخ أيضا سن قانون يمنع المواطنين من حمل السلاح أو اقتنائه أو بيعه، أو شرائه. ولا يحق لأحد ممثلي الدولة أو الجيش دخول بيت مواطن إلا بموافقة المالك، ولا يحق للدولة البحث في أوراق أو ممتلكات المواطنين ولا يحق أخذ أموال الأفراد العقارية بدون تعويض مقبول من المواطنين. وفي حالة ارتكاب جريمة فللمجرم الحق في الإسراع بمحاكمته، وله الحق في أن يعرف الجرم الذي ارتكبه أو المخالفة التي قام بها، وله الحق في مقابلة الشهود الذين يشهدون ضده وسماع أقوالهم، وله الحق في الحصول على شهود لمصلحته وله الحق في تعيين مجلس قضائي يدافع عنه . ([٢])

وعلى الرغم من أن هذا الدستور اجريت عليه كثير من التعديلات والاضافات من نواح عدة منذ تبنيه، الا ان ثوابته ومبادئه السياسية بقيت كما كانت عليه في عام ١٧٨٨، والمبادئ هي:

١- فروع الحكومة الرئيسة الثلاثة مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض ومتميزة والصلاحيات والسلطات الممنوحة لكل منها توازنها بدقة سلطات الفرعين الاخرين، وكل من هذه الفروع يراقب ويضبط ما يمكن أن يقوم به الفرعان الاخران من تجاوزات .

---

[1] - Charles Beard , Mary Beard , op. cit , p. 81 ;
عبد الفتاح احمد ياغي ، الحكومة والإدارة في الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١١ ، ص ٧٦ .

[2]- A. James Reichley , op. cit , p. 65.

٢- سمو الدستور، والقوانين الصادرة بموجب احكامه، والمعاهدات التي يعقدها الرئيس ويصادق عليها مجلس الشيوخ على كل ما عداها من قوانين، وعلى كل الاجراءات والانظمة التي تتخذها وتضعها السلطة التنفيذية .

٣- كل الشعب متساوون أمام القانون وفي حق التمتع بحمايته، وكل الولايات متساوية، ولا يجوز أي منها تلقي معاملة خاصة من قبل الحكومة الفيدرالية، وعلى كل ولاية، ضمن حدود الدستور، احترام قوانين الولايات الاخرى والاعتراف بها ، وعلى حكومات الولايات، شأن الحكومة الفيدرالية، أن تأخذ بالنظام الديمقراطي، اذ تكون السلطة النهائية في يد الشعب .

٤- للشعب الحق في تغيير شكل حكومته الوطنية بالوسائل القانونية التي يحددها الدستور. ([١])

مستويات الحكم في الولايات المتحدة الامريكية:

إن الاختلاف في التنظيم السياسي بين النظام السياسي الامريكي وأنظمة الحكم في العالم يتكشف لنا ليس فقط في سابقة تنظيم ازدواجية السيادة بين الحكومة الفيدرالية في واشنطن وبين الحكومات في عواصم مختلف الولايات ، ولكن أيضا في الدور التاريخي للوحدات المحلية التي كان بعضها قد نشأ قبل ظهور حكومات الولايات نفسها، ولذلك تأصل في وقت مبكر في العقل الجمعي عبر الولايات الأمريكية حق انبعاث السلطة بصور مختلفة عن طريق الحوار العام من أسفل (سكان النطاق الحضري من المواطنين) إلى أعلى (المجالس المحلية المنتخبة و المدن وحكام الولايات). فنتيجة لتجارب الحكومات المحلية في المدن والولايات التي كانت قد ظهرت كمستوطنات ومستعمرات متناثرة تسعى لتنظيم نفسها للدفاع عن نفسها ضد سكان البلاد الأصليين وتوفير مقومات الاستمرارية للمستعمرات، وكونها قد سبقت في نشأتها حكومات الولايات، ظهرت مستويات مختلفة للحكم بعيداً عن أي شكل من أشكال التنظيم المركزي فكانت البدايات في حكومات محلية متنوعة مستقلة بصور مختلفة قبل مرحلة تأسيس

[1]- J . A . Garraty , A Short History of the American Nation , New York , 1973 , p. 76 .

الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة لانتشار المستعمرات على رقعة واسعة من الأرض وحاجة كل منها لتنظيم نفسها ذاتيا. ([١])

نتيجة لهذا التطور التاريخي فإن المبدأ الأساسي الذي سيطر على فكرة الحكم اعتراف مسبق بأن السلطة السياسية تنبثق من القاعدة الى أعلى وليس كمنحة من المستوى الأعلى الى المستوى الأدنى ، وتصبح السلطة عند ذلك (في تجلياتها عبر المستويات الثلاث الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية) هي قضية تفعيل للإرادة الشعبية عند القاعدة بإعطاء الناس عند كل مستوى حق تحديد أولويات النشاط العام حسب أولويات الناس وبناء على الحوار العام بينهم، وانتخاب المسؤولين العموميين (بطرق ونظم تختلف من ولاية الى أخرى) لمراحل زمنية محدودة لإنجاز ما كانوا قد أعلنوا الالتزام بتحقيقه، او دفع ثمن الفشل في الانتخابات اللاحقة. ([٢])

أسس ومعالم نظام تقاسم الحقوق والصلاحيات السياسية في النظام الفيدرالي الأمريكي:

هنالك قاعدتان دستوريتان اساسيتان حكمت العمل الاتحادي منذ المرحلة الأولى لنشأة النظام السياسي الأمريكي، ولا بد من توضحيها قبل معالجة أساليب تقاسم الصلاحيات:

القاعدة الأولى: أن تجري ادارة القضايا المشتركة بين الولايات من قبل الحكومة المركزية الفيدرالية:

المبدأ الأساسي هو أن تقوم الحكومة الاتحادية (الفيدرالية) التي جرى تشكيل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية من سكان مختلف الولايات، بالصلاحيات المشتركة كافة عبر الولايات ويترك لكل ولاية الحق في ادارة شؤونها الداخلية. ([٣])

---

[1]- U.S. Library of Congress. Congressional Research Service. Federalism: Key Episodes in the History of the American Federal System (82-139 GOV). CRS Report for Congress, by Sandra Osbourn, August 16, 1982. Washington, 1982, p. 33.

[٢] - الموسوعة العربية ،العلوم الإنسانية-التاريخ والجغرافية والآثار، المجلد العاشر، هيئة الموسوعة العربية ،سوريا- دمشق ، ١٩٨١ ، ص ١٤ .

[3] - Henry J. Sage, U.S. History IN: United States History 1607-1865, Virginia, 2010,p 415 .

من شروط التقسيم التي جرى تأكيدها ابتداءً من بداية القرن التاسع عشر، ان تكون الحكومة الفيدرالية من حيث القوة العسكرية المحضة أقوى من أية ولاية من الولايات الامريكية منفردة، علماً بأن لكل ولاية قوة دفاع تخضع لحاكم الولاية، ولكن الجيش الذي يتحرك عبر الولايات هو فقط الجيش الفيدرالي التابع للحكومة الفيدرالية، ولا يحق للولايات ان تمتلك عوامل القوة إلا بإذن من الكونكرس الفيدرالي الذي له الحق أيضا في تقرير مدى الحاجة لإنشاء قواعد عسكرية في أية ولاية من الولايات تحت اشراف السلطة الفيدرالية . (١)

أما بالنسبة للشؤون الأمنية داخل كل ولاية فإن للولايات الحق في انشاء قوة شرطة قادرة على الحفاظ على الأمن في نطاق الولاية، ولا يحق لجهاز الشرطة في أي ولاية العبور الى ولاية أخرى. (٢)

القاعدة الثانية: التشديد على حق حكومات الولايات في ادارة شؤونها الداخلية:

مع ما سبق من قوة الحكومة الفيدرالية وحقها في التدخل بالتنظيم لكل ما هو مشترك عبر الولايات (المادة السادسة من الدستور) فلا بد من ان نشير إلى أن هنالك قاعدة أساسية تطورت في مرحلة نشأة الولايات المتحدة الامريكية ساعدت في الحد من تدخل الحكومة الفيدرالية في عمل حكومات الولايات، وهذه القاعدة هي أن كل ما اغفله او تجاوزه الدستور فهو ابتداء من اختصاص حكومة الولاية، ففي المرحلة الأولى للاتحاد كان هنالك قلق بين حكومات الولايات بأن الحق التشريعي للحكومة فيدرالية قد يعني تعطيل قدرة هذه الحكومات في تنظيم الحياة والعمل داخل الولايات ، بما يتلاءم مع حقيقة اختلاف الحاجات التنظيمية من ولاية لأخرى، والحاجة الى سرعة اتخاذ القرار فيها، ولذلك جاء التعديل الأول للدستور عام ١٧٩١، أي بعد أقل من أربع سنوات على اعلان الدستور الامريكي ليحوي في مادته العاشرة النص التالي:

"إن السلطات التي لا يوليها الدستور للولايات المتحدة ككل ولا يحجبها عن الولايات افراديا تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب" . (٣)

---

[1]-J . A . Garraty , op. cit , p. 76 .
[2]- Samuel Flagg Bemis , A Diplomatic History of United States , New York , 1955,p. 79.
[3]- J . A . Garraty , op. cit , p. 77 .

وقد تم اعتماد هذا التعديل بالذات بهدف طمأنة الشعب في الولايات إلى أن الحكومة الاتحادية (الحكومة الفيدرالية) لن تتجاوز الولايات، وتؤكد ايضا ان الولايات والشعب يحتفظون بجميع السلطات التي لم تمنح لتلك الحكومة. ([١])

أراد واضعو الدستور (الآباء المؤسسون) انشاء حكومة مركزية اتحادية قوية وفاعلة يقوم نظام الحكم فيها على مبدأ التمثيل الديمقراطي، وهو مبدأ يقوم الشعب بموجبه بحكم نفسه وباختيار قادته المحليين ، وقد ذكر توماس جيفرسون : "ان الناس هم من صنعوا الحكومة كي تقوم بالعمل الجيد بخدمتهم لا بالعمل السيء، صنعوها لتحميهم لكي لا تلحق الضرر بهم ، وفي اللحظة التي تفشل الحكومة في تحقيق الغايات التي من اجلها أنشئت فأنها بذلك تكون غير مستحقة لتأييد الشعب وولائه وبإمكان هؤلاء الناس الثورة على هذه الحكومة السيئة والغاءها وإقامة حكومة جديدة . ([٢])

وفي الوقت نفسه ارادوا عدم تركيز السلطة وتقويتها بطريقة قد تؤدي إلى اساءة استخدامها في المستقبل، واحتمال تهديد الحقوق الشخصية للأفراد، فكانت وسيلتهم إلى ذلك توزيع السلطات السياسية بين ثلاثة افرع للحكومة المركزية أو الفيدرالية وهي **السلطة التشريعية** (الكونكرس) ويتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب و**السلطة التنفيذية** وعلى رأسها رئيس الولايات المتحدة الامريكية، **والسلطة القضائية** وعلى رأسها المحكمة الدستورية العليا، وبين الحكومة المركزية وحكومات الولايات من جهة أخرى ، وكان الدستور الامريكي قد نظم في التعديل العاشر منه الاختصاصات بين الحكومة المركزية الاتحادية وحكومات الولايات. ([٣])

اقتنع الامريكيين بعد تجاربهم في الإدارة عبر عملهم في حكومات المستعمرات بأن توزيع السلطة أو تقسيمها بهذه الطريقة هو الضمان لاستمرار حدوث تفاعل وتعاون حتى في وجهات النظر بين السلطات المختلفة. ([٤])

---

[١] - عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص ٨٧ .

[2] -A. James Reichley , op. cit , p. 66.

[٣] - ليونارد ليفي وجون روش، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

[4]- Woodrow Wilson , Constitutional Government in the United States. New York, Columbia University Press, 1961, p. 173.

وبحسب رأيهم أنه يجعل العاملين في هذه الوحدات السياسية (المنتخبين) وممثلي الأحزاب الذين يعينون في السلطة التنفيذية مسؤولين أمام الناخبين، وممثلين لمصالح شعبية ، وعليه فأن السياسة العامة أو القانون أو البرنامج الاصلاحي على كافة مستوياته يكون نتيجة للتوافق بين الوحدات السياسية المختلفة، والذي يؤدي إلى الوصول إلى حل نهائي أو حل وسط يرضي جميع الافراد ولا يؤدي إلى سيطرة مصلحة طبقة على مصالح بقية الافراد أو الجماعات، وعليه فأن الاتفاق أو الحل الوسط هما أدوات العمل السياسي الامريكي إلى جانب المبادئ الاخرى التي تجمع عمليا النظم الديمقراطية ، وهي حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية تكوين المنظمات السياسية. ([١])

أعطي دستور الولايات المتحدة (الفيدرالي) سيادة أعلى من دساتير الولايات، وهذه الحالة أعطت المحكمة العليا سلطة فرض تطبيقه، فقد تضمن الدستور فقرة أعلنت أن إجراءات الحكومة القومية تكون لها السيادة عندما يتضارب استخدامها الدستوري لسلطتها مع الإجراءات المشروعة للولايات. ([٢])

الفصل بين السلطات الثلاث:

تأثر وضع الدستور بالظروف التي مرت بها المستعمرات الامريكية تحت الحكم البريطاني من جهة، وبالنظريات السياسية التي ظهرت في ذلك العصر وعلى رأسها نظرية الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو Montesquieu ([٣]) الذي ذهب إلى القول : "ان مصالح الافراد لا يمكن حمايتها إلا إذا وزعت أو فصلت سلطات الحكومة إلى أفرع مختلفة حتى لا يستقل فرع واحد بكل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومما يؤدي إلى طغيانه وسيطرته على بقية

---

[1]- Daniel J. Elazar, The Evolving Federal System. In Pious, Richard . The Power to Govern: Assessing Reform in the United States. Proceedings of the Academy of Political Science, v. 34, 1981, p. 6.

[2] - A. James Reichley , The Life of the Parties: A History of American Political Parties , rowman and littlffield publishers, Inc, New York , 1992, p . 89 .

[٣]- مونتسكيو Montesquieu (١٦٨٩- ١٧٦٦): هو قاض ورجل أدب وفيلسوف سياسي فرنسي. هو صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده حالية العديد من الدساتير عبر العالم. في عام ١٧٤٨، نشر كتابا عنوانه روح القوانين ولكن بدون الإعلان عن اسمه كاتبا لهذا الكتاب. استقبل هذا الكتاب جيدا في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أثر في الآباء المؤسسين للولايات المتحدة أثناء كتابتهم للدستور الأمريكي. للمزيد ينظر:

Daniel J. Elazar,op. cit ,p. 10.

الفروع وعلى الشعب كافة" من جهة اخرى، وجدت الافكار المتعلقة بالفصل بين السلطات تقبلاً واسعاً لدى الامريكيين سواء على المستوى الاتحادي أم على مستوى الولايات. ([1])

ويعني الفصل بين السلطات أن تستقل كل هيئة أو سلطة بممارسة احدى وظائف الدولة المناطة بها على وفق الدستور بحيث لا يمكنها التدخل في وظائف اخرى، مع وجود بعض أشكال التعاون والتنسيق اللازم بينها، أي أن هناك فصلاً من ناحية وتعاوناً من ناحية أخرى، وأهم صور الفصل بين السلطات هي:

١- يستقل الرئيس بتعيين الوزراء واعفائهم من مناصبهم من دون تدخل من الكونكرس.

٢- لا يحاسب الوزراء امام الكونكرس.

٣- لا يجوز سحب الثقة منهم لأنهم مسؤولون امام الرئيس فقط.

٤- يستطيع الرئيس وفقاً للدستور اقتراح بعض القوانين السلطة التنفيذية اقتراح القوانين أو التدخل في اعداد ميزانية الدولة.

٥- لا يملك رئيس الدولة حق دعوة الكونكرس للانعقاد العادي أو فض دورته أو حله.

٦- ولا يجوز للوزراء أن يحضروا جلسات الكونكرس بصفتهم الوزارية، أما السلطة القضائية فتستقل بممارسة وظائفها إذ يتم تعيين القضاة من قبل الرئيس الامريكي ويتمتع القضاء بحصانة معينة وبنظام قانوني للمحاكم له ضمانات خاصة. ([2])

وصف الدستور الامريكي الكونكرس بأنه المؤسسة الدستورية الاولى في الولايات المتحدة الامريكية وهو أول فروع الحكومة المركزية ومنحه السلطات التشريعية والمسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بهذا الشأن كاملة. ([3])

وعند مراجعة المادة الأولى من الدستور الأمريكي نجد أنها تصف عباراتها وتتحدث عن الكونكرس وسلطاته، وبمقارنة هذه المادة مع المادتين الثانية والثالثة اللتين تتحدثان عن انشاء

---

[1]- Paul E. Peterson , Who Should Do What: Divided Responsibility in the Federal System. The Brookings Review. Spring 1995, p. 6-11.

[2]- U.S. Library of Congress. Congressional Research Service. Federalism: Key Episodes in the History of the American Federal System .CRS Report for Congress, by Sandra Osbourn, August 16, 1982. Washington, 1982 , p. 35.

[3]- General Services Administration. National Archives and Records Service. Office of the Federal Register. Public Papers of the Presidents - Ronald Reagan 1981, Inaugural Address, 1981, Washington, U.S. Govt. Print. Off , 1982, p 2.

السلطة التنفيذية والسلطة القضائية يتضح أن المادتين الثانية والثالثة تصف بطريقة مختصرة حدود ومسؤوليات السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، والدستور الامريكي يعطي للكونكرس سلطة صياغة القوانين والسياسات بل إنه جعل منه أداة اضفاء الشرعية والموافقة الشعبية من خلال وجوب موافقة الاغلبية على هذه السياسات والقوانين والبرامج الاصلاحية، ويعطي الدستور للرئيس الامريكي سلطة تنفيذ هذه السياسات والقوانين بعد موافقة ممثلي الشعب عليها، وللمحكمة الدستورية العليا سلطة تفسيرها إذا ما أثير جدل على معناها، مما قد يؤدي إلى ضرر لأحد الافراد أو تجاه الجماعات . ([١])

أتى الدستور الامريكي بنظام فريد وجديد يختلف في الاسس التي قام عليها كل من النظام البرلماني ونظام حكومة الجمعية النيابية، لان الذي اعد هذا الدستور واسهم في إظهاره الى حيز الوجود عمالقة الفكر السياسي الأمريكي ولاسيما توماس جيفرسون، وجون آدمز، وبنجامين فرانكلين. ([٢])

التوازن بين السلطات الثلاثة:

قامت عملية التوازن بين السلطات على اساس مواد خلقت نوعاً من الرقابة والتوازن بحيث تستطيع السلطة التنفيذية أن تقترح القوانين من دون أن تجيزها، كما أنها تستطيع أن تلجأ لحق الاعتراض على قوانين معينة قد تتخذها السلطة التشريعية لأن حق التوقيع النهائي على أي قانون عادة ما يكون بيد رئيس السلطة التنفيذية، وبالمقابل فإن السلطة التشريعية المتمثلة بالكونكرس أو أحد فرعيه تستطيع أن تعترض على قرارات السلطة التنفيذية وتبطلها كما تستطيع بموجب نصوص دستورية معينة أن تعترض أو تبطل أو تجيز تعيينات السلطة التنفيذية لمسؤولين في المناصب العليا . ([٣])

---

[1]- Elaine Stuart , The Conference of the States Gains Momentum. State Government News, 1995, p. 16-19.

[2] - Paul E. Peterson , op. cit , p. 6-11.

[3]- John F. Hoadley, Origins of American Political Parties 1789-1803, Lexington, University Press of Kentucky, 1986, p. 33.

وأقرب مثال على التوازن القائم بين السلطات الثلاثة ان النظام الامريكي القائم على دستور يعزز الرقابة والتوازن ويمثل فيه رئيس الجمهورية رأس السلطة التنفيذية يحاسب على أعماله، وأن السلطة التشريعية يمثلها الكونكرس، والسلطة القضائية تتمثل بالمحاكم وعلى رأسها المحكمة العليا التي تتكون من رئيس وثمانية قضاة، ورئيس الولايات المتحدة الامريكية من مسؤوليته تعيين اعضاء المحكمة العليا عندما يشغل أي مقعد من مقاعدهم، ولذلك فأن له سلطة عليهم، في حين أنه لا يستطيع أن يعزلهم بينما يستطيعون هم أن يحكموا ببطلان أي قرار يكون قد اتخذه الرئيس يخالف الدستور . ([1])

والكونكرس لديه سلطة صرف الأموال بحيث يتحكم في عمل رئيس السلطة التنفيذية في هذا المجال، فالرئيس لايكون من حقه اعلان الحرب وتمويلها الا بعد بموافقة ثلثي اعضاء الكونكرس واذا رفض الكونكرس تمويل الحرب فأن قرار الرئيس كأنه لم يكن، ومن جانب آخر فأن الرئيس يعين كبار المسؤولين والمعاونين ولكن الكونكرس ممثلاً بمجلس الشيوخ هو الذي يجيز هذا التعيين لانه يمتلك صلاحيات كبيرة في شؤون التعيين والسياسة الخارجية فإذا لم يقتنع بمؤهلات أي شخص يعينه الرئيس فمن حق مجلس الشيوخ أن يرفض التعيين، ومن جهة اخرى فأن قرارات الكونكرس لا يمكن أن تصبح قوانين إلا إذا صادقها الرئيس وبتوقيعه النهائي عليها، واذا استخدم الرئيس حق النقض مرتين ضد قوانين الكونكرس التي لا يراها مناسبة للبلاد باستطاعة الكونكرس تمريرها بموافقة الثلثين ، يتضح من ذلك أن كل سلطة من السلطات الثلاثة لها سلطات محددة لا تتعدى ولا تطغى على بقية السلطات بل أن كل فرع من فروع السلطات الثلاثة يتحكم بجزء من سلطات الفرعين الاخرين، وهذا يضمن وجود توازن بين السلطات الثلاثة للدولة، ويمنع أي فرع من الحصول على سلطات ضخمة يصعب السيطرة عليها أو كبح جماحها، ولمزيد من ايضاح الرقابة والتوازن في النظام الأمريكي، يمكن الاستدلال بما يأتي:

- الكونكرس مهمته أن يجيز القوانين بعد التصويت عليها.
- الرئيس قد يعترض على بعض القوانين ولكن الكونكرس يستطيع أن يعلن إصدارها بأغلبية الثلثين.

[1]- Rudolph M. Bell, Party and Faction in American Politics: The House of Representatives, 1789-1801. Westport, Conn.: Greenwood, 1973, pp.100-101.

- الرئيس يمكن أن يوافق على قانون ما وللمحكمة العليا حق اعلان عدم دستوريته. ([١])

جاء انتخاب الرئيس من قبل مجمع انتخابي Electoral College كحل وسط بين الراغبين في أن يكون انتخاب الرئيس بناءً على تصويت شعبي وبين الذين كانوا يرون انتخاب الرئيس من قبل الكونكرس. ([٢])

كان نظام المجمع الانتخابي يقضي بأن تقوم كل ولاية بانتخاب مجموعة من المنتخبين مساوين في العدد لمجموع ممثلي الولاية في الكونكرس بمجلسيه، ويقترع المنتخبون على الرئيس فيفوز صاحب الأغلبية بينما يصبح الفائز بثاني أكبر عدد من الأصوات نائباً للرئيس وفي حالة تساوي مرشحين في عدد الأصوات يختار مجلس النواب الرئيس على أن يكون لكل ولاية صوت واحد فقط. ([٣])

[1] - Jefferson Dupont , Madison - American Philosophical Society Proceedings of The American Phil Osophical Society, New York, 2009 ,p.425.

[2]- Frederick D. Drake, ed. States' Rights and American Federalism: A Documentary History , 1999, p. 79.

[3]- James Brant, Madison : Father of the Constitution, 1787-1800. New York: Bobbs- Merrill, 1950, pp, 99-101.

المبحث الثاني: النظام الفيدرالي وأسباب نشوئه في الولايات المتحدة الامريكية ١٧٨٤-١٧٨٧

الفيدرالية في الولايات المتحدة هي التقسيم الدستوري للسلطة بين حكومات الولايات الأمريكية والحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة. وتعد شكلاً من أشكال التنظيم السياسي الذي يسعى إلى التمييز بين الولايات وتوحيدها والذي يعين أنواعًا مختلفة من سلطة اتخاذ القرار على مستويات مختلفة للسماح بدرجة من الاستقلال السياسي في هيكل شامل. ([١])

شكلت مواد الاتحاد أول نظام حكم للولايات المتحدة الأمريكية والذي ربط الولايات خلال السنوات المضطربة للثورة الأمريكية. ولم يكن لدى الحكومة المركزية سلطة لفرض الضرائب أو إجبار الدول الفردية على الالتزام بقراراتها. ([٢])

هناك ثلاث سمات أساسية ميزت نظام الحكم الفيدرالي:

أولاً - يجب أن يكون هناك حكم لأكثر من مستوى واحد من الحكومة للعمل في الوقت نفسه على الإقليم نفسه وعلى المواطنين انفسهم، ويتكون النظام الفيدرالي الأمريكي من حكومة اتحادية وحكومات ولايات، وكلاهما معترف بهما في الدستور. ([٣])

ثانياً - يجب أن تكون لكل حكومة سلطتها الخاصة ونطاق سلطتها على الرغم من احتمال تداخلهما ، وعند تعارض الدولة والسلطة الفيدرالية يكون القانون الاتحادي هو الأسمى بموجب الدستور، إذ فوض الدستور بعض الصلاحيات التي تم تعدادها للحكومة الوطنية تشمل السلطة الحصرية لسك العملة ، وإنشاء جيش وقوات بحرية والحفاظ عليهما ، وإعلان الحرب ، وتنظيم التجارة بين الولايات ، وإنشاء مكاتب البريد ، وإنشاء مقر الحكومة الوطنية ، والدخول في المعاهدات ويحتفظ الدستور بالسلطات غير الممنوحة للحكومة الوطنية للولايات أو للشعب ، وينص على بعض الصلاحيات المتزامنة التي يجب تقاسمها بين حكومات الولايات

---

[١]- ومنذ تأسيس البلاد ، وخاصة مع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية ، انتقلت السلطة بعيدًا عن الولايات نحو الحكومة الوطنية واسس نظام حكم "يتم فيه تقاسم السيادة بين مستويين أو أكثر من مستويات الحكومة بحيث تكون الحكومة الاتحادية هي العليا في بعض الأمور ، وفي حالات أخرى الأقاليم أو حكومات المقاطعات هي العليا. للمزيد ينظر :
Michael D. Gambon, op. cit ,p.123 .

[2]- Albert Wood Burn , Political Parties and Party in The U.S.A , Penguin Books, New York,1903, p. 131 .

[3]- Henry Steele Commager , Documents of American History, New York, 1945, p. 123.

والحكومات الوطنية بما في ذلك سلطة فرض الضرائب، فضلاً عن ذلك يحظر الدستور ممارسة بعض السلطات أو الإجراءات من جانب كل من الدولة والحكومات الوطنية ، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي الخاصة بدون تعويض عادل. (١)

ثالثاً - لا يمكن لأي من مستويي الحكومة (الحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات) إلغاء الآخر بما في ذلك سلطة إلغاء القوانين الفيدرالية أو حل الاتحاد. (٢)

من عوامل نشوء النظام الفيدرالي الأمريكي انه نشأ حلاً سياسياً للمشاكل المتعلقة ببنود الكونفيدرالية التي أعطت القليل من السلطة العملية للحكومة الاتحادية، إذ إن نظام الفيدرالية المشتركة في الولايات المتحدة نتاج رد الفعل العنيف ضد مواد الاتحاد التي تم التصديق عليها في عام ١٧٨١ ، والتي أسست حكومة كونفيدرالية ضعيفة جدًا تتمتع بصلاحيات إعلان الحرب ، وعقد المعاهدات ، والحفاظ على الجيش ، يغذيها الاقتصاد المتعثر في ظل عجز الحكومة الكونفيدرالية عن سداد ديون الثورة الأمريكية ، وعلى سبيل المثال سمحت المواد للكونكرس القاري بسلطة توقيع المعاهدات وإعلان الحرب ، لكن لم يكن بإمكانه رفع الضرائب لدفع تكاليف الجيش وتطلبت جميع القرارات الرئيسة تصويتًا بالإجماع. (٣)

كان الرأي السائد على نطاق واسع أن مواد الاتحاد بحاجة إلى الإصلاح كونها وثيقة حاكمة للبلاد، وكانت أحداث التمرد بمثابة حافز للمؤتمر الدستوري وتشكيل الحكومة الجديدة، إذ ولدت مجموعة عُرفت فيما بعد باسم الفيدراليين دعماً لحكومة مركزية قوية ودعت إلى اتفاقية دستورية في عام ١٧٨٧ لإعادة النظر في الاتحاد الكونفيدرالي . (٤)

على وجه التحديد، أدى عدم وجود حكومة وطنية قوية في مواد الاتحاد الكونفيدرالي إلى ثلاثة قيود واسعة اسهمت بتشكيل نظام فيدرالي بدستور جديد:

---

[1]- Andrew C. Mclaughlin , A History of The American Nation , New York-Chicago, 1913, p. 145 .

[2]- Carl C. Hodge , Cathal J. Nolan , U.S. Presidents and Foreign Policy: From 1789 to the Present, Abc-Clio, U.S.A, 2006 , p. 95.

[3]- Brook W. Graves , American States Government, Boston , 1970, p. 67.

[4]-Carl C. Hodge , Cathal J. Nolan , op .cit . p.48.

أولاً- الفوضى الاقتصادية:

كان الخلل الأول في مواد الاتحاد الكونفيدرالي هو الفوضى الاقتصادية التي أدت إلى ضائقة مالية للأمة الناشئة و بحلول أواخر الثمانينيات من القرن الثامن عشر ، كانت أمريكا تكافح من أجل المنافسة اقتصاديًا وسداد الديون التي تراكمت عليها في كفاحها من أجل الاستقلال ،وتفاقمت هذه المشاكل بسبب سلسلة من القيود الاقتصادية الموجودة في مواد الاتحاد ومنها: ([1])

١- لا يمكن للكونكرس تنظيم التجارة:

في عام ١٧٨٦، كتب جيمس ماديسون رسالة إلى توماس جيفرسون توضح بالتفصيل المشكلات الاقتصادية الناجمة عن الفوضى والمنافسة بين الولايات:

"تقدم الولايات كل يوم أدلة على أن اللوائح المنفصلة من المرجح أن تضعها من خلال تحقيقها أكثر من تحقيق الهدف المشترك عندما سارت ولاية ماساتشوستس على قدم وساق انتقاما لسياسة بريطانيا العظمى وأعلنت ولاية كونيتيكت أن موانئها خالية وخدمت نيوجيرسي نيويورك بالطريقة نفسها. وقد قيل لي إن ولاية ديلاوير قد اتبعت مؤخرًا المثال المعارض للخطط التجارية في ولاية بنسلفانيا. إن أي إجهاض لهذه المحاولة لتوحيد الدول في خطة فعالة ما سيكون له تأثير آخر ذو طبيعة خطيرة.... أكاد أيأس من النجاح ". ([2])

ابتليت الولايات المتحدة الامريكية في منتصف الثمانينيات من القرن الثامن عشر بالفوضى الاقتصادية التي نشأت عن عدم قدرة الحكومة الوطنية على إدارة التجارة ، وبموجب مواد الاتحاد ، كانت للكونكرس سلطة محدودة لتنظيم التجارة اذ كان قادرًا فقط على تنظيم التجارة والتبادل التجاري مع قبائل الأمريكيين الأصليين ، وحتى في ذلك الوقت لم يؤثر ذلك على قدرة الدولة الفردية على مراقبة تجارتها الخاصة فقط حيث لم يكن لدى الكونكرس القدرة على التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية على الرغم من إمكانية الحكومة المركزية سن معاهدات أجنبية لكن مثل هذه المعاهدات مُنعت على وجه التحديد من مراقبة الواردات والصادرات من ناحية أخرى يمكن للدول وضع وفرض أية قيود تجارية تراها مناسبة وكانت القوة الوحيدة التي يفتقرون إليها القدرة على عقد معاهدات أجنبية ، نظرًا لأن

[1]- Current Richard , American History, A survey, New York, 1965, p.87.
[2]- Albert Wood Burn , op. cit , p.63.

الحكومة المركزية كان لديها القليل من القوة التجارية وهناك تنسيق اقتصادي ضئيل للغاية بين الولايات ، فلكل ولاية أجندتها الخاصة وسياسات الاستيراد والتصدير تختلف اختلافًا كبيرًا من ولاية إلى أخرى . ([١])

٢- عدم وجود نظام موحد للعملة ([٢]):

نصت المادة التاسعة من مواد الاتحاد، على أن "للولايات المتحدة في الكونكرس مجتمعة الحق والسلطة المنفردة والحصرية لتنظيم سبيكة وقيمة العملة التي تم ضربها من قبل سلطتها الخاصة، أو من قبل سلطة الولاية المعنية." بينما كان للكونكرس الحق في تنظيم جميع أشكال العملة الأمريكية، فشلت المواد في الدعوة إلى شكل موحد للعملة وكان هذا يعني أن الحكومة الوطنية يمكنها طباعة النقود ولكن يمكن لكل ولاية كذلك وعليه لم يكن لدى أمريكا نظام موحد للعملة مما جعل التجارة بين الدول ومع الكيانات الأجنبية أكثر صعوبة وأقل كفاءة. ([٣])

٣- لا سلطة للضرائب :

كانت للولايات فقط سلطة فرض الضرائب وزيادة الإيرادات وفقًا لذلك كان على الكونكرس أن يطلب الأموال من الولايات وفقًا للمادة الثامنة ، "يجب توفير هذه الأموال من قبل العديد من الولايات بما يتناسب مع قيمة جميع الأراضي داخل كل ولاية"، جمع هذه

---

[1]- Carol Berkin , op. cit , p.122.

[٢] - في عام ١٧٨٢عين الكونكرس روبرت موريس مراقبًا للشؤون المالية في الولايات المتحدة عقب انهيار العملة القارية (الكونتيننتال) ، دعا موريس إلى إنشاء أول مؤسسة مالية معتمدة من قِبَل الولايات المتحدة. تم تمويل بنك أمريكا الشمالية جزئيًا بواسطة عملة السبائك المُقرضة من قِبل فرنسا. ساعد موريس في تمويل المراحل الأخيرة من الحرب بإصدار كمبيالات باسمه مدعومةً بأمواله الخاصة. أصدر مصرف أمريكا الشمالية أيضًا أوراقًا قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة. في عام ١٧٨٥ اجتمع المجلس القاري في نيويورك وأصدر الدولار في السادس من يوليو/تموز لتكون عملة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية الجديدة. وقرر الكونكرس أن يكون النظام عشريا ليعادل الدولار مئة سنت . ويرمز له بالرمز USDأو$. بيد أن التضخم الجامح وانهيار العملة القارية قد دفع الوفود المشاركة في الاجتماع الدستوري في فيلادلفيا في عام ١٧٨٧ إلى تضمين بند الذهب والفضة في دستور الولايات المتحدة الذي يمنع فرادى الولايات من إصدار فواتير الائتمان الخاصة بها. تنص المادة الأولى على أن الولايات يُحظر عليها «استخدام أي شيء عدا عملة الذهب والفضة كعملة قانونية لسداد الديون فأدى الى الخلافات بين أعضاء الكونكرس أدت إلى تأخر سك العملة في أمريكا حتى عام ١٧٩٢ ، وأسس "ألكسندر هاملتون " أول وزير مالية في أمريكا أول بنك في الولايات المتحدة الأمريكية .الذي حدد الدولار كالوحدة الحسابية الأساسية للولايات المتحدة. وتم إصدار الدولار الأمريكي عام ١٧٩٢، ولم يكن وقتها مجرد عملة ورقية، بل كان على شكل ٣ فئات، الفئة الأغلى كانت مصنوعة من الذهب، والأقل منها قيمة كانت مصنوعة من الفضة والأخيرة كانت مصنوعة من النحاس، وتم اعتماد هذه العملة في ١٧٩٢ عملة رسمية للولايات المتحدة. للمزيد ينظر :
Current Richard , op. cit , p.88.

[3]- David C. Whitney, Robin Vaughn Whitney, The American Presidents: Biographies of the Chief Executives from George Washington to Barack Obama, Reader's Digest Association, New York, 2009, p.175 .

الأموال يتم داخل كل ولاية و كان متروكًا للهيئات التشريعية في الولاية ، نتيجة لذلك واجه الكونكرس عجزًا كبيرًا في الإيرادات بسبب عدم السداد من الولايات ، وكان غير قادر على الوفاء بمهامه الأخرى مثل إدارة الشؤون الخارجية، علاوة على ذلك فإن عدم القدرة على التنبؤ بتدفق إيرادات الحكومة المركزية جعل إنشاء ميزانية وطنية شبه مستحيل. (١)

كان الافتقار إلى الوحدة الاقتصادية هو الذي تسبب في العديد من المشاكل الاقتصادية لأمريكا خلال سنوات تحت بنود الاتحاد، ولم يكن لدى الكونكرس سوى القليل من الوسائل الفعالة لفرض قوانينه أو زيادة الإيرادات أو تنظيم الاقتصاد، وكانت النتيجة اقتصادًا غير منظم يفتقر إلى القدرة على دفع تكاليف نفسه. (٢)

ثانياً- عدم وجود قيادة مركزية:

كانت السلسلة الثانية من القيود التي كان يتعين على مواد الاتحاد التعامل معها هي الافتقار إلى القيادة المركزية التي قدمتها إذ وضعت المواد السلطة السيادية في يد الولاية، والأهم أدى ذلك إلى مشاكل اقتصادية ، و أدى أيضًا إلى عجز في القيادة واتخذ الافتقار إلى القيادة الوطنية أشكالاً مختلفة: (٣)

١- عدم استقلالية القضاء:

لم تنص مواد الاتحاد على أي نظام للمحاكم في نطاق اختصاص الحكومة الوطنية، وهذا يعني أن السلطة القضائية بأكملها كانت تابعة للولايات وفقًا للمادة الرابعة "يجب منح الثقة الكاملة والائتمان في كل من هذه الولايات للسجلات والأفعال والإجراءات القضائية للمحاكم والقضاة في كل ولاية أخرى". لذلك يمكن للدول أن تنقض الإجراءات الوطنية التي وجدتها

[1] - Frederick Scott Oliver , Alexander Hamilton, Kissinger Publishing ,New York,2003 ,p. 59.
[2]- Current Richard , op. cit , p.89.
[3]- Holger Ramsing , Alexander Hamilton's Birth and Parentage,Traas Solving, New York,1939 .p. 59.

مرفوضة نظرًا لأن الكونكرس لم تكن لديه وسيلة لفرض قوانينه ، حيث يمكن للولايات ببساطة تجاهل القوانين الوطنية بدون خوف من العقاب ، نظرًا لعدم وجود نظام قضائي وطني .([١])

٢- عدم وجود رئيس للشؤون الخارجية:

كان أحد الاختلافات الصارخة بين مواد الاتحاد وخليفته (دستور الولايات المتحدة) افتقاره إلى رئيس تنفيذي، وأن عدم وجود شخصية أو هيئة رئاسية ترك أمريكا بدون ممثل لإدارة الشؤون الخارجية و في الواقع اشتكت بريطانيا من مثل هذه الصعوبات محتجة بأنها لا تعرف بمن تتصل من أجل بدء الدبلوماسية و بدون وجود مسؤول تنفيذي واحد يكون رئيس الشؤون الخارجية كانت أمريكا في وضع غير مؤاتٍ دبلوماسيًا وخطيرًا. ([٢])

٣- عدم القدرة على التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية:

يبدو من غير المنطقي أن يتم تكليف هيئة حكومية بإعلان الحرب ، لكن لا يُسمح لها بتكليف قوة مسلحة و وفقًا لمواد الكونفيدرالية كانت للكونكرس السلطة الوحيدة لصنع السلام والحرب ولكن لم تكن لديه السلطة لتكوين جيش خاص به: الولايات المتحدة مجتمعة في الكونكرس ، لها الحق والسلطة الحصرية لتحديد السلام والحرب. كان الكونكرس محدودًا بشدة في قدراته على الاستجابة السريعة والفعالة للتهديدات الداخلية والخارجية، ففي الخارج فشل الكونكرس في الدفاع عن الأمريكيين من التهديد المستمر لبريطانيا بعد الحرب الثورية، وبعد وقت قصير من توقيع معاهدة باريس عام ١٧٨٣ بدأت بريطانيا في خرق الاتفاقية. ([٣])

وبحلول عام ١٧٨٤ كان البريطانيون ينتهكون حقوق الصيد الأمريكية ، وكانت البحرية الملكية البريطانية تثير إعجاب البحارة الأمريكيين في التجنيد الإجباري ، لكن بدون مساعدة جيش موحد و لم يكن الكونكرس قادرًا على حماية السيادة الأمريكية ، وفي الداخل كان عدم قدرة الكونكرس على إخماد التهديد الداخلي بشكل حاسم من تمرد شايزShays' rebellion) (

[1]- Duncan Watts, Understanding American Government and Politics (Understanding Politics), Manchester University Press , Britain, 2009, p.81.

[٢]- كلود جوليان ، الإمبراطورية الأمريكية ،ت: ناجي خليل وفؤاد شاهين، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٠ ، ص ١٣٤.

[3]-David McKay, American Politics and Society, New York, 2009, p. 126.

[١]) نتيجة مباشرة لعدم وجود جيش وطني قادر، وبدأ التمرد في عام ١٧٨٦ بسبب الكساد الاقتصادي الذي أعقب الحرب والسياسات القاسية للحكومة الأمريكية ردًا على الانكماش الاقتصادي، احتج المتمردون في البداية بشكل سلمي ، وقاوموا تحصيل الضرائب والديون من الأمريكيين المكافحين، ومع ذلك بعد اعتقال العديد من قادتهم أصبح المتمردون أكثر تشددًا و فشلت الحكومة الوطنية في توفير الأموال اللازمة لتكوين جيش قادر على إخماد التمرد ، وتطلب الأمر من مجموعة من التجار الأغنياء من ماساتشوستس تجميع مواردهم لدفع ثمن ميليشيا إذ تم إخماد التمرد في النهاية و لكن عدم قدرة الحكومة الوطنية على التصرف بشكل فعال جعل نقاط الضعف في مواد الاتحاد أكثر وضوحًا من أي وقت مضى ، كان تمرد شايز بمثابة قوة دافعة لإنشاء حكومة مركزية أقوى في الدستور المقبل. ([٢])

ثالثاً- انعدام الكفاءة التشريعية:

ثبت أن مواد الاتحاد غير فعالة بسبب مجموعة من القواعد التي جعلت التشريع بموجب هذا الإطار غير الفعال: ([٣])

1- لكل ولاية صوت واحد:

وفقًا للمادة الخامسة، "يكون لكل ولاية صوت واحد". نتيجة لذلك، كان للولايات الصغيرة والولايات الكبيرة وزن التصويت نفسه في الكونكرس ولم يكن هناك تناسب في مسائل التصويت بالنظر إلى التناقض الكبير في عدد سكان الولاية ، كانت الولايات ذات عدد السكان الأكبر غير راضية تمامًا عن هذا التكوين على سبيل المثال في عام ١٧٨٠ ، كان لدى فرجينيا

---

[١]- تمرد شايز Shays' rebellion (١٧٨٦-١٧٨٧) : الذي كان انتفاضة قدامى المحاربين في الحرب الثورية في غربي ولاية ماساتشوستس، احتجاجا على مظالم الحقوق الاقتصادية والمدنية الذين لم يتلقوا رواتبهم مقابل خدمتهم العسكرية ، لأن الحكومة الكونفيدرالية كانت تفتقر إلى القدرة على جمع الأموال من خلال الضرائب. وجدت الحكومة نفسها غير قادرة على تمويل القوات لإخماد التمرد ، لذلك تم إخمادها من قبل ميليشيا ولاية ماساتشوستس وميليشيا محلية ممولة من القطاع الخاص ، حيث كان التمرد مدفوعًا باقتصاد فقير نشأ جزئيًا بسبب عدم قدرة الحكومة على التعامل بشكل فعال مع ديون الحرب الثورية الأمريكية، علاوة على ذلك أثبتت الحكومة أنها غير قادرة على تكوين جيش لقمع التمرد ، لذلك اضطرت ولاية ماساتشوستس إلى إنشاء جيشها ، أظهر التمرد نقاط ضعف الحكومة الكونفيدرالية بموجب لائحة المواد ، حيث لا يمكنها جمع الأموال لدفع رواتب المحاربين القدامى أو تكوين جيش لإخماد الانتفاضة وبالنتيجة تم تعزيز الحركة الفيدرالية بشكل كبير من خلال رد الفعل على تمرد شايز .للمزيد ينظر:

Carol Berkin , op. cit , p.68.

[2]- Clinton Rossiter, parties and politics in America, New York, 1960, p. 52.

[3]-Fogware Publishing , History- U.S. Government (1866 -1977), New York,1989,p 146.

أكثر من عشرة أضعاف عدد مواطني ولاية ديلاوير، وكان عدد سكان فرجينيا ضعف عدد سكان كل ولاية باستثناء ولاية بنسلفانيا ، ومع ذلك حصلت كل ولاية على صوت واحد فقط في الكونكرس. ([١])

٢- صعوبة تمرير القوانين:

كان الاعتقاد أن "ولاية واحدة ، صوت واحد" ستجعل من السهل تمرير القوانين، لكن العكس هو الصحيح لأنه تطلب موافقة تسع ولايات من أصل ثلاث عشرة للموافقة على التشريع ، وهذا يعني أن حجب مشروع قانون لم يستغرق سوى خمس ولايات من أصل ثلاث عشرة، ففي عام ١٧٨٠ كان عدد سكان الولايات الخمس الأقل اكتظاظاً (ديلاوير ، ورود آيلاند ، ونيو هامبشير ، وجورجيا ، ونيوجيرسي) أقل من ٤٠٠٠٠٠ نسمة، من ناحية أخرى كان عدد سكان فرجينيا أكثر من ٥٠٠٠٠٠ نسمة ومن ثم يمكن لعدد موحد من السكان أصغر من ولاية فرجينيا الواحدة منع أي تشريع يتم تقديمه في الكونكرس ، ويمكن لنسبة صغيرة جدًا من الشعب الأمريكي أن تمنع تمرير القوانين التي يمكن أن تفيد غالبية الأمريكيين. ([٢])

٣- عملية تعديل غيرعملية:

كانت أكثر أوجه القصور التشريعية إثارة صعوبة عملية التعديل فالمادة الثالثة عشرة لحظر "إجراء أي تعديل في أي وقت فيما بعد في أي منها ما لم يتم الاتفاق على مثل هذا التغيير في كونكرس الولايات المتحدة ، وبعد ذلك يتم تأكيده من قبل الهيئات التشريعية في كل ولاية ". وهذا يعني أن أي تعديل يجب أن يحصل على موافقة الكونكرس الوطني وجميع الولايات. مع اشتراط التصويت بالإجماع جعل من الصعب للغاية تمرير التغييرات. ([٣])

[1]-Charles O. Jones, The American Presidency: A Very Short Introduction (Very Short Introductions), University Press oxford, New York, 2007, p. 132.

[2] - Sean Patrick , A Brief History of Columbia, New York, 2012 , p. 61.

[٣]- مورتمر ج. أدلر، الدستور الأمريكي أفكاره ومثله، ت: صادق إبراهيم عودة، عمان- الأردن، ١٩٨٩، ص ١٢٣ .

الجدول (١) يوضح مشاكل الحكومة الكونفيدرالية في بداية نشأتها ونتائج هذه المشاكل ([1])

مشاكل مواد الكونفيدرالية	نتيجة المشكلة
لا تستطيع الحكومة القومية فرض ضرائب على المواطنين بشكل مباشر ، فقط تطلب المال من الولايات.	نادرًا ما ساهمت الولايات بالمال ، مما يعني أن الحكومة الوطنية لا تستطيع سداد ديونها أو تمويل المبادرات.
لا يمكن للحكومة الوطنية تنظيم التجارة الدولية أو بين الولايات.	لاتستطيع الحكومة الوطنية منع الولايات من تقويضها من خلال عقد اتفاقيات تجارية خاصة بها مع الدول الأجنبية.
لم تستطع الحكومة القومية تشكيل جيش ، فقط تطلب من الدول إرسال جنود.	يمكن أن ترفض الولايات إرسال جنود ، مما يجعل من الصعب الدفاع عن الأمة.
كان لكل ولاية صوت واحد فقط في الكونكرس ، بغض النظر عن عدد سكانها.	كان مواطنو الولايات الصغيرة نسبيًا يتمتعون بسلطة سياسية أكبر من تلك التي يتمتع بها مواطنو الدول الكبيرة.
لم تكن للحكومة الوطنية سلطة تنفيذية.	لم تكن لدى الحكومة الوطنية أية وسيلة لتنفيذ أو إنفاذ قراراتها التشريعية.
لم يكن للحكومة الوطنية فرع قضائي.	لم تكن هناك طريقة فعالة لحل النزاعات بين الولايات ، مثل المطالبات المتنافسة على الإقليم نفسه
يتطلب تمرير القوانين موافقة تسع ولايات ، ويتطلب تعديل المواد موافقة جميع الولايات الثلاث عشرة.	كان من الصعب الحصول على إجماع كافٍ لسن القوانين وكان من المستحيل تقريبًا إصلاح المواد نفسها.

أنشأت مواد الاتحاد نظام حكم وطنياً وضع معظم السلطة في أيدي الولايات وكان المؤسسون يخشون إعطاء كثير من السلطة لحكومة مركزية التي قد تصبح استبدادية لكنهم

[1] -Joseph A. Murray , Alexander Hamilton: American Forgotten founder, Algora publishing, NewYork,2007 , p. 56.

بالغوا في الأمر تاركين حكومة مركزية لا تستطيع تمويل نفسها ، أو حل النزاعات بين الولايات المكونة لها ، أو الدفاع عن البلاد. ([١])

ولمواجهة المشاكل الحقيقية لحكومة مركزية ضعيفة أصدر الكونكرس قراراً في فبراير/شباط ١٧٨٧ يدعو إلى اتفاقية لتعديل مواد الاتحاد، لكن في مؤتمر فيلادلفيا الذي افتتح في ٢٥ مايو/ايار ١٧٨٧ سرعان ما بدأ المندوبون بالتفكير في شكل جديد للحكومة الفيدرالية التي تتقاسم السلطة بين الولايات وحكومة مركزية أكثر قوة مع سلطات وطنية حقيقية. ([٢])

[1]-https://www.khanacademy.org/humanities/us-government-and-civics/us-gov-foundations/us-gov-challenges-of-the-articles-of-confederation/a/challenges-of-the-articles-of-confederation-lesson-overview

[2]- Harold Underwood Faulkner and Others, American Political Social History, New York, 1943, p. 89.

المبحث الاول: تشكيل اول حكومة فيدرالية برئاسة جورج واشنطن ١٧٨٩- ١٧٩٧:

أولاً- رئاسة جورج واشنطن الاولى ١٧٨٩- ١٧٩٣:

كانت انتخابات الولايات المتحدة الرئاسية ١٧٨٨-١٧٨٩ أول انتخابات رئاسية تعقد كل أربع سنوات، اذ تم عقدها من ١٥ ديسمبر/كانون الاول ١٧٨٨ إلى ١٠ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٩ ، بموجب الدستور الجديد الذي تم التصديق عليه في عام ١٧٨٨. تم انتخاب جورج واشنطن بالإجماع لأول مدة ولايته رئيساً ، وأصبح جون آدمز أول نائب للرئيس، كانت هذه الانتخابات الرئاسية الأمريكية الوحيدة التي امتدت لسنتين تقويميتين (١٧٨٨ و ١٧٨٩). ([١])

أدى واشنطن أول قسم دستوري في تاريخ الولايات المتحدة في شرفة مبنى مجلس الشيوخ يوم ٣٠ أبريل/نيسان ١٧٨٩، ليحكم الولايات المتحدة الامريكية لدورتين متتاليتين من ١٧٨٩-١٧٩٧. ([٢]) وكانت العاصمة في السنوات الاولى هي مدينة نيويورك ، وجرى حفل تنصيب الرئيس في فيدرال هول Federal Hall في شارع وول ستريت Wall Street. ([٣])

ولم تحقق مواد الاتحاد الفيدرالي ١٧٨٧ تأسيس حكومة قوية تضم الولايات الثلاث عشرة المستقلة بل اشتدت المنازعات بين تلك الولايات على مسائل الحدود والتجارة والديون وغيرها، والاتحاديون كانوا ينزعون دوماً إلى تقوية السلطة المركزية على حساب سلطات حكومات الولايات، ونظرا لتأثر هؤلاء كثيرا بالنظام البرلماني السائد في بريطانيا فأنهم كانوا يرون ضرورة ايجاد سلطة مركزية قوية قادرة على صيانة النظام العام والمحافظة على وحدة البلاد ، وكان هؤلاء بحكم مصالحهم وثقافاتهم يريدون وضع السلطة الاتحادية بأيدي النخبة من الارستقراطيين ورجال المال والاعمال للعمل على النهوض بالاقتصاد الناشئ والمصالح التجارية واقامة حكومة تتسم

---

[1] -Andrew C. Mclaughlin , A History of The American Nation , New York-Chicago, 1913,p. 78 .

[٢] - عباس علوان لفته ، جورج واشنطن ودوره العسكري والسياسي في الولايات المتحدة الامريكية (١٧٣٢- ١٧٨٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ ، ص ٨٩ .

[3]- William Douglass , M. D, A summary, historical and political, of the first planting, progressive improvements, and present state of the British settlements in North America, Volume .1, Washington, 1836 , p.263.

بالتنظيم والدقة والكفاءة، وعد النصوص الدستورية مرنة إلى اقصى حد ممكن واستغلال هذه المرونة في سبيل تثبيت الحكومة الاتحادية وتقويتها وتمثل ذلك كله بالرئيس جورج واشنطن الذي بذل جهداً في أن يبقى فوق مستوى السياسة وداعماً لترسيخ مبدأ الاتحادية وهذا ما كان يجعل مناوئيه يطلقون عليه لقب "الدكتاتور والطاغية" لأنه كان دوما يعمل بطبيعته وعقيدته ونظرته للأمور على توطيد سلطات الحكومة المركزية على حساب الولايات، وبعد مدة وجيزة اتخذ المناؤون للفيدرالية الذين عارضوا الدستور موقفا معارضا صريحاً ، وسموا انفسهم الجمهوريون بزعامة توماس جيفرسون ، الذين دافعوا عما سموه "حقوق الولايات"، واقترحوا قيام عصبة من الولايات ، في حين اصر دعاة الاتحادية الذين أسسوا بدورهم الحزب الفيدرالي على قيام حكومة قوية، وكان لصحافة الاتحاديين وكتابها البارعين أمثال : الكسندر هاملتون وجيمس ماديسون و جون جاي شأن مهم وتأثير كبير في السياسة التي أدت في نهاية المطاف إلى انتصار الاتحاديين في المعركة الدستورية . ([1])

كان لابد للحكومة الفيدرالية التي أنشأها الدستور من ان تبدو قوية بما يكفي لحماية الولايات ضد أي تعرض خارجي، ومن النزاعات واعمال العنف في الداخل، وكانت حكومات الولايات المتحدة قوية بشكل عام إلى درجة أمكنها المحافظة على النظام داخل حدودها، لكن على هذه الولايات تسندها القوة التي تتمتع بها الفيدرالية التي يجيزها الدستور اتخاذ الخطوات الضرورية للمحافظة على السلام. ([2])

خدم جورج واشنطن لولايتين رئاسيتين، كانت ولايته الأولى (١٧٨٩-١٧٩٣) مشغولة في المقام الأول بتنظيم الفرع التنفيذي للحكومة الجديدة ووضع إجراءات إدارية من شأنها أن تمكن الحكومة من العمل بالطاقة والفعالية التي يعتقد بأنها ضرورية لمستقبل الجمهورية، وقال انه يحيط نفسه بالرجال الأكثر قدرة في الأمة الجديدة وعيّن مساعده السابق ألكسندر هاملتون وزيراً للخزانة وتوماس جيفرسون وزيراً للخارجية ورئيسه السابق في صنف المدفعية هنري نوكس وزيراً للحرب، وكان جيمس ماديسون أحد مستشاريه الرئيسيين. ([3])

---

[1]- John Marshall , The Life George Washington , Vol .2, Ulan Press, New York ,1926 , p. 31.

[2]- منصف السلمي، القرار السياسي الامريكي، مركز الدراسات العربي الاوربي، باريس، ١٩٩٧ ، ص ص٢٦٣ -٢٦٤.

[3]- George Billias , George Washington's Generals and Opponents , New York , 1994 , pp. 175-188.

آمن واشنطن إيماناً عميقاً بالفقرة الدستورية التي تنص على استقلال السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ما أمكن ذلك. وفي الرابع من يوليو/تموز من عام ١٧٨٩، أصدر واشنطن أول مشروع قانون مهم أجازه المجلس التشريعي، يؤمّن الدخل لإدارة الحكومة عن طريق فرض ضرائب على الواردات، فوقعه واشنطن بدون تعليق. ([١])

بدأ واشنطن مهمته بتشكيل حكومة وكانت تنتظرها مهام شاقة لا تقل عن تلك التي واجهتها قيادته في أثناء حرب الاستقلال. ومع أن مصاعب جمة واجهت جورج واشنطن وحكومته، كمسألة الديون والعجز المالي، فقد تمكن من معالجتها، وعمل على تدعيم البنية الاقتصادية لبلاده، وشجع النهضة الصناعية والأنشطة التجارية، وعمل على إنشاء بنك الولايات المتحدة على غرار البنك المركزي البريطاني، ومنذ بداية عهده تصدى بحزم لبعض الناقمين على سياساته فقمع تمرد الفلاحين في ولاية بنسلفانيا عام ١٧٩٤ حينما امتنعوا عن دفع الضرائب المقررة، وقضى على تمرد قام بها الهنود (سكان أمريكا الأصليون) في أوهايو ضد المستوطنين الجدد عام ١٧٩٤. ([٢])

فضلاً عن ذلك، يُعد واشنطن أول من أنشأ نظام الانتقال السلمي للسلطة في النظم الجمهورية، إذ سلّم الحكم لخلفه، جون آدمز، ثاني رؤساء الولايات المتحدة، على وفق التقاليد ،لذلك ينظر إليه على أنه المؤسس الحقيقي لنظام الحكم الجمهوري، فضلاً عن بلاده الولايات المتحدة الأمريكية. ([٣])

ثانياً - رئاسة جورج واشنطن الثانية ١٧٩٣-١٧٩٧:

في عام ١٧٩٢ ، كانت الانتخابات الرئاسية تجري وفقاً للطريقة الأصلية المحددة بموجب الدستور الأمريكي. بموجب هذا النظام، أدلى كل ناخب بصوتين: المرشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات (طالما فاز بأغلبية) أصبح رئيساً، في حين أصبح الوصيف نائباً للرئيس. ([٤])، الأمر

---

[1] - Raphael Ray, Apeoples History of the American Revolution, New York, 2001, p.225.

[2]-John Fiske, The Critical Period of American History 1783-1789, New York, 1888, pp.67-92.

[3]- Edward Lengal , General George Washington , New York, 2006 , pp.128-130.

[٤] - يجتمع الناخبون، كل في ولايته، ويصوتون بالاقتراع السري لرئيس ونائب رئيس، ويتعين أن يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها للناخب، ويذكرون في أوراق اقتراعهم اسم الشخص الذي ينتخبونه رئيساً، ويذكرون في أوراق اقتراع مستقلة اسم الشخص الذي ينتخبونه نائباً للرئيس، ويعدون لوائح مستقلة بأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لانتخابهم لمنصب الرئيس=

الـذي تطلـب مـن النـاخبين الإدلاء بصـوت واحـد للـرئيس وصـوت واحـد لنائـب الـرئيس ، ولكـن هـذا التغيير لم يصبح ساري المفعول حتى عام ١٨٠٤. ([١])

كانـت الانتخابـات الرئاسـية التـي أجريـت فـي الولايـات المتحـدة عـام ١٧٩٢ الانتخابـات الرئاسـية الثانيـة التـي تُجـرى كـل أربـع سـنوات، إذ تـم عقـدها مـن ٢ نوفمبر/تشـرين الثـاني إلـى ٥ ديسـمبر/ كـانون الاول ١٧٩٢. تـم انتخـاب الـرئيس جـورج واشـنطن لولايـة ثانيـة بالتصـويت بالإجمـاع فـي المجمـع الانتخابي، في حين تمت إعادة انتخاب جون آدمز نائباً للرئيس. ([٢])

شـعر واشـنطن بقلـق بـالغ إزاء تزايـد الحزبيـة داخـل الحكومـة والتـأثير الضـار للأحـزاب السياسـية علـى الوحـدة الهشـة للأمـة، ناضـل واشـنطن طـوال مـدة رئاسـته التـي اسـتمرت ثمـاني سـنوات لجمـع الفصـائل المتنـاحرة. كـان الـرئيس الأمريكـي الوحيـد الـذي لا ينتمـي أبـدًا إلـى حـزب سياسـي وعلـى الـرغم مـن جهـوده فقـد عمقـت المناقشـات علـى سياسـة هـاملتون الاقتصـادية والثـورة الفرنسـية ومعاهـدة جـاي Jay Treaty ([٣]) الانقسـامات الأيديولوجيـة فالـذين سـاندوا هـاملتون شـكلوا الحـزب الفيـدرالي ١٧٩٢،

=وأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لانتخابهم لمنصب نائب الرئيس، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ثم يوقعون هذه اللوائح ويصدقون عليها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم يحصى عدد الأصوات، والشخص الذي ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين للرئيس يصبح رئيساً، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع الناخبين المعينين. وإذا لم ينل أي شخص على مثل هذه الأغلبية يقوم مجلس النواب على الفور، وبالاقتراع السري، باختيار الرئيس من بين الأشخاص الحائزين، بشرط ألا يتجاوز عددهم ثلاثة، على أكبر عدد من الأصوات في لائحة الذين اقترع لهم لمنصب الرئيس. ولكن عند اختيار الرئيس على هذا النحو يتم حساب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء عن ثلثي الولايات وتكون أغلبية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار. وإذا لم يقم مجلس النواب باختيار رئيساً عندما يؤول إليه حق الاختيار، قبل الرابع من شهر آذار/مارس التالي، يتولى نائب الرئيس منصب الرئاسة كما في حالة وفاة الرئيس أو حالات عجزه التي ينص عليها الدستور. ويصبح نائباً للرئيس الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات المقترعين لنائب الرئيس، إذا كان هذا العدد يشكل أغلبية مجموع عدد الناخبين المعينين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأغلبية فحينئذ يقوم مجلس الشيوخ باختيار نائب رئيس من بين الشخصين اللذين فاز بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة، والنصاب اللازم لهذا الغرض يتألف من ثلثي العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الشيوخ، وسيكون الحصول على أغلبية العدد الإجمالي لازماً لهذا الاختيار. ولكن أي شخص غير مؤهل دستورياً لتولي منصب الرئيس يصبح غير مؤهل لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة. للمزيد ينظر:
مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات والتبادل التربوي ، دستور الولايات المتحدة ، القاهرة، ١٩٥١، ص١١.

[١]- فرحات زيارة ، إبراهيم فريجي ، تاريخ الشعب الأمريكي ، القاهرة ، مطبعة برنيستون ، ١٩٤٦ ،ص ١٠٥ .

[2] -Beryl Frank , Pictorial History of the Democratic Party , New York , 1980,p. 123.

[٣]- معاهدة جاي Jay Treaty : اتفاقية وقُعت عام ١٧٩٤، وحلت النزاعات بين الولايات المتحدة وبريطانيا بعد نهاية الثورة الأمريكية ١٧٧٥- ١٧٨٣، وكان جون جاي رئيس القضاء الأمريكي قد رتب لهذه الاتفاقية في لندن . وكان من أسبابها عدم التزام=

بينما تجمهر خصومه حول وزير الخارجية توماس جيفرسون وشكلوا الحزب الديمقراطي الجمهوري ١٧٩١. على الرغم من انتقاده لتعزيز الحزبية التي سعى إلى تجنبها عن طريق تحديد هويته مع هاملتون .([١])

هيمنت الشؤون الخارجية لولاية واشنطن الثانية (١٧٩٣-١٧٩٧) وشابتها الحزبية العميقة في إدارته. تولى واشنطن الرئاسة عشية الثورة الفرنسية، وهي مرحلة أزمة دولية كبيرة ودفع اندلاع حرب أوروبية عامة في عام ١٧٩٣ الأزمة إلى مركز السياسة الأمريكية. اعتقد واشنطن بأن المصلحة الوطنية للولايات المتحدة تملي الحياد والحرب ستكون كارثية على التجارة وتحطيم المالية في البلاد. وان مستقبل البلاد يعتمد على زيادة الثروة والفرص التي ستأتي من التجارة والتوسع غرباً، وكان أحد أهم إنجازات واشنطن إبعاد الولايات المتحدة عن الحرب، وإعطاء الأمة الجديدة فرصة للنمو بقوة مع إرساء مبدأ الحياد الذي شكل السياسة الخارجية الأمريكية لأكثر من قرن، إلا أن الخلافات على السياسة الخارجية أدت إلى تفاقم التوترات الحزبية فيما بينها. وكانت الخلافات جزءاً من الانقسام المتعمق بين الفيدراليين والجمهوريين، كما تطورت معارضة السياسات الفيدرالية لتصبح مقاومة للقانون في عام ١٧٩٤،إذ قام عمال التقطير في ولاية بنسلفانيا الغربية بأعمال شغب ورفضوا دفع الضرائب ووجه واشنطن الجيش لاستعادة النظام، وهي خطوة ايدها الفيدراليون وأدانها الجمهوريون.([٢])

=بريطانيا والولايات المتحدة ببنود اتفاقية باريس التي أنهت الحرب الثورية عام ١٧٨٣ تمامًا. إذ لم يدفع الأمريكيون الديون المترتبة عليهم قبل الحرب للرعايا البريطانيين، كما رفضوا أيضًا دفع خسائر ممتلكات الأمريكيين الذين تعاطفوا مع بريطانيا أثناء الحرب. وفي الجانب الآخر، رفض الإنكليز تسليم النقاط العسكرية القريبة من البحيرات العظمى ورفضوا فتح أسواقهم الهامة في جزر الهند الغربية للسفن الأمريكية. للمزيد ينظر :

William Simpson, Vision & Reality: The Evolution of American Government , London , 1978 , p. 75.

[١]- أن واشنطن يعتبر من قبل العلماء والمؤرخين السياسيين واحد من أعظم الرؤساء في التاريخ الأمريكي، وعادةً ما يحتل المرتبة الأولى بين أبراهام لنكولن وفرانكلين روزفلت. للمزيد ينظر :

Martin D. Irish and James W. Prothro, The Politics of American Democracy, New Jersey, Prentice Hal , 1968 ,p. 100-101.

[2]- Albert Wood Burn , Political Parties and Party in The U.S.A, Penguin Books, New York,1903, p. 89.

معاهدة جاي ١٧٩٤:

وهي معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتجنب الحرب ، وحلت القضايا المتبقية منذ معاهدة باريس لعام ١٧٨٣ (التي أنهت حرب الاستقلال الأمريكية) ، وسهلت عشر سنين من التجارة السلمية بين الولايات المتحدة وبريطانيا في خضم الحروب الثورية الفرنسية ، التي بدأت في ١٧٩٢ وصمم المعاهدة ألكسندر هاملتون بدعم من الرئيس جورج واشنطن وأغضبت فرنسا وقسّمت الأوساط داخل الولايات المتحدة الامريكية. وألهبت النمو الجديد لحزبين متعارضين في كل ولاية، الفيدراليون المؤيدون للمعاهدة والجمهوريون المعارضون لها. ([١])

كان النظام الفيدرالي الحاكم يريد التوصل إلى اتفاق لحسم مظاهر النزاع مع بريطانيا، ولهذا الغرض كان الرئيس واشنطن قد أوفد رئيس المحكمة العليا جون جاي إلى بريطانيا بالتعليمات الآتية:

١- محاولة التوصل إلى اتفاقية مع بريطانيا لسحب قواتها من مناطق الحدود الشمالية الغربية مع كندا.

٢- إقناع بريطانيا بدفع تعويضات لأصحاب السفن المصادرة.

٣- محاولة التوصل إلى اتفاقية تجارية تضمن حقوق أمريكا كدولة محايدة وتمنع بريطانيا من تفتيش السفن الأمريكية في عرض البحر. ([٢])

من الملاحظ في ذلك الوقت ان مجرى الأمور في القارة الأمريكية كان يساعد في الحصول على معظم تلك المطالب من انتصارات على القبائل الهندية في الشمال الغربي (١٧٩٣-١٧٩٤) التي أشعرت بريطانيا بقوة الولايات المتحدة العسكرية، ولكن تأكيدات ألكسندر هاملتون الذي كان يميل لبريطانيا - بأن الحزب الفيدرالي لن يسمح بنشوب حرب أمريكية مع بريطانيا، كانت قد نفت أي أثر فعال لهذه التطورات. وأخيرا ، فإن جون جاي نفسه الذي كانت له ميول بريطانية أيضا كان قد

[1] - Lance Banning, The Sacred Fire of Liberty: James Madison and the Founding of the Federal Republic. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1995 , pp. 201 -203.
[2]- Beryl Frank , Pictorial History of the Democratic Party , New York , 1980,p. 75.

تجاهل التعليمات المعطاة له وفشل في الضغط على بريطانيا للحصول على أية مطالب ترضى عنها الحكومة البريطانية. ([١])

وعلى الصعيد الوطني، تم تقسيم السياسة الأمريكية بين فصيلي جيفرسون وماديسون، اللذين كانا يفضلان الفرنسيين، والفيدراليين بقيادة هاملتون ، الذين رأوا في بريطانيا حليفاً طبيعياً وسعوا من ثم إلى تطبيع العلاقات مع بريطانيا ، ولاسيما في مجال التجارة ، إذ وقف واشنطن مع هاملتون الذي وضع إطاراً للمفاوضات ، وأرسل الرئيس جورج واشنطن ١٧٩٤ كبير قضاة المحكمة العليا جون جاي إلى لندن للتفاوض على معاهدة شاملة. ([٢])

تم توقيع معاهدة جاي في ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٩٤ ، وتم تقديمها إلى مجلس شيوخ الولايات المتحدة للحصول على المشورة والموافقة . فتم التصديق عليها من قبل مجلس الشيوخ في ٢٤ يونيو/حزيران ١٧٩٥، بأغلبية ثلثي الأصوات (العدد الدقيق اللازم للموافقة) وتم التصديق عليها أيضاً من قبل الحكومة البريطانية ، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٩ فبراير/شباط ١٧٩٦ وهو اليوم الذي تم فيه تبادل الوثائق المصدقة رسميًا. ([٣])

كانت المعاهدة "سخية بشكل مدهش" في السماح للأمريكيين بالتجارة مع بريطانيا العظمى، وفي المقابل ، أعطت الولايات المتحدة وضع التجارة الأكثر تفضيلًا لبريطانيا ، ووافقت على السياسات البحرية البريطانية المعادية لفرنسا ، وحصل التجار الأمريكيون على حقوق محدودة في التجارة في جزر الهند الغربية البريطانية ، كما تم تشكيل لجنتين حدوديتين مشتركتين لإنشاء الخط الحدودي في الشمال الشرقي ، وفي الشمال الغربي (لم تجتمع هذه اللجنة مطلقًا وتمت تسوية الحدود بعد حرب ١٨١٢). ([٤])

---

[1] - Brook, W. Graves , American States Government, Boston , 1970, p. 84.

[٢] - موسوعة السياسة ، الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠ ، ص ١٧٦.

[3]- The Encyclopedia Americana, The International Reference Work, American Corporation , Vols. 6, New York, 1962.

[4]- Encyclopedia Britannica , United States of America ,Vols. 6, New York, 1973.

كانت هذه المعاهدة واحدة من المحفزات الرئيسة لظهور النظام الحزبي في الولايات المتحدة، وتبلور نقاشات عدة أدت الى الانقسامات الحزبية الناشئة وزيادة تقسيم الفصيلين السياسيين الرئيسين داخل البلاد، الحزب الاتحادي بقيادة هاملتون الذي أيد المعاهدة، وعلى العكس من ذلك عارضها الحزب الديمقراطي الجمهوري بقيادة جيفرسون وماديسون اللذين فضلا فرنسا. وكان لدى جيفرسون وأنصاره اقتراح مضاد بإنشاء "نظام مباشر للعداء التجاري مع بريطانيا العظمى" ، حتى في خطر الحرب، وخاف جيفرسون من أن العلاقات الاقتصادية أو السياسية الأوثق مع بريطانيا العظمى من شأنها أن تقوي حزب هاملتون الفيدرالي وتعزز الأرستقراطية وتؤدي إلى تقويض النظام الجمهوري، وأثار جيفرسون رأيًا عاماً من خلال اتهام البريطانيين بتشجيع الفظائع الهندية على الحدود وحولت المناقشات العنيفة على المعاهدة في ١٧٩٤- ١٧٩٦، وفقا لأحد المؤرخين ، الحركة الجمهورية إلى حزب جمهوري. ولمحاربة المعاهدة أقام جيفرسون "التنسيق في النشاط بين القادة في العاصمة والقادة والنشاطات والمتابعات الشعبية في الولايات والمقاطعات والمدن"، وفشل جاي في الحصول على تعويض عن العبيد الهاربين . ([١])

استمرت معاهدة جون جاي مع البريطانيين في تداعيات سلبية بالنسبة لبقية إدارة واشنطن وأعلنت فرنسا ان في ذلك في انتهاكاً للاتفاقيات الموقعة مع أمريكا خلال الثورة، وادعت أنها تضم تحالفًا مع عدوهم بريطانيا. بحلول عام ١٧٩٦ كان الفرنسيون يضايقون السفن الأمريكية ويهددون الولايات المتحدة بإجراءات عقابية . ([٢])

معاهدة بنكيني Pinckney Treaty ١٧٩٥ :

كان على الحكومة الفيدرالية أن تواجه مشاكل النزاع مع إسبانيا التي خلفها الحكم الكونفيدرالي السابق ، وشملت : الخلاف على الملاحة في نهر المسيسيبي و منطقة شريط يازو والحدود مع شمال فلوريدا ثم الاشتباكات مع الهنود في الجنوب الغربي ومن الملاحظ إن إسبانيا كانت قد خشيت من أن التقارب الأخير بين بريطانيا والولايات المتحدة - بعد عقد معاهدة جاي - ربما شجع أمريكا على

[1]- Carl C. Hodge , Cathal J. Nolan , U.S. Presidents and Foreign Policy: From 1789 to the Present, Abc-Clio, U.S.A, 2006, p. 76.

[2] - The Encyclopedia Americana, The International Reference Work, American Corporation , Vols.7 , New York, 1962.

مهاجمة المستعمرات الإسبانية في منطقتي لويزيانا وفلوريدا، ولهذا فإن إسبانيا شعرت بضرورة التخفيف من حدة نزاعها مع الولايات المتحدة. (١)

وبناءاً عليه، استغل توماس بنكيني ، وزير أمريكا المفوض في مدريد ، هذا الوقت المناسب وقام بالتوصل إلى اتفاقية مع الحكومة الإسبانية تعرف (بمعاهدة سان لورنزو) Treaty of San Lorenzo ،ويشار إليها بمعاهدة بنكيني . وقد تضمنت هذه المعاهدة الشروط الآتية : وافقت إسبانيا على عد خط عرض ٣١ الحد الجنوبي للولايات المتحدة - وبذلك تكون إسبانيا قد تخلت عن حقوقها في شريط يازو وسمحت إسبانيا للولايات المتحدة بحق استعمال المسيسيبي في الملاحة مع حق استخدام ميناء نيو أورلينز للتخزين لمدة ثلاث سنوات و وعدت بمنع غارات القبائل الهندية على المناطق الأمريكية في فلوريدا. (٢)

لقد قوبلت هذه المعاهدة عند مقارنتها بمعاهدة جاي بارتياح شديد من قبل الرأي العام الأمريكي ، وعدت نصرا كبيرا لأنها هدأت مخاوف المستوطنين في المناطق الغربية ، وبهذا ساعدت على استمرار الزحف والاستيطان باتجاه الغرب. (٣)

أعلن جورج واشنطن أنه لن ينشد الترشيح لمدة رئاسية ثالثة في ١٧٩٦، فسعى جون آدمز نائب الرئيس إلى خلافته عازمًا على مواصلة برنامج هاملتون من دون وجود هاملتون نفسه، فنظَّم معارضو أفكار هاملتون في الكونكرس حملة لمصلحة جيفرسون بالكتابة إلى الناخبين ملتمسين منهم الدعم، تغلب آدمز على جيفرسون بالكاد في الانتخابات، وبفارق ثلاثة أصوات بالمجمع الانتخابي، فأقر جيفرسون بفوز آدمز ووافق على الخدمة في منصب نائب الرئيس على النحو الذي حددته العملية الانتخابية في تلك المرحلة، وهي خطوة مهمة في طريق بناء الأمة ، لأنه بهذا أقر بشرعية النظام الانتخابي. (٤)

---

[1]- Carol Berkin , making America : A History of The United states , Houghton Mifflin, Washington, 1999 ,p. 112.

[2]- John Fiske, op. cit , p. 93.

[3]- Charles Austin Beard , History of The United States , New York , 2001,p. 97.

[٤] - جون.أ. هامرتن ، تاريخ العالم ، المجلد السابع ، ت:إدارة الثقافة بوزارة التعليم العالي ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣١ .

التنافس الديمقراطي

تحالف ماديسون وجيفرسون لتنظيم حزب سياسي لا رغبة في السلطة لأنفسهما بل لاعتقادهما بأن هاملتون يقود البلد في الاتجاه الخطأ، إذ كان ماديسون وجيفرسون يريان الأمة كأمة ريفية يمثلها سكان مزارع فرجينيا والمزارعون على الحدود الغربية، وكان كل معسكر يرى أنه يقرر المصلحة العامة. ([1])

كان الحزب الفيدرالي الذي تزعمه (ألكسندر هاملتون) يؤمن بحكومة وطنية قوية واقتصاد وطني قوي تقوده الأرستقراطية الغنية كما كان الفيدراليون يؤيدون تقاربًا أكبر مع بريطانيا العظمى ومعارضة - إن لم يكن عداء - مع فرنسا الثورة. كان أتباع هاملتون، الذين اندمجوا في الحزب الفيدرالي، مبتهجين بتصريحات واشنطن، وسعى الحزب إلى الارتباط الوثيق بواشنطن. أدى مرور معاهدة جاي إلى تأجيج الحرب الحزبية، مما أدى إلى تصلب الانقسامات بين الفيدراليين والجمهوريين الديمقراطيين .بحلول عام ١٧٩٥ - ١٧٩٦ ، تم شن الحملات الانتخابية - الفيدرالية والولائية والمحلية - بشكل أساسي على أسس حزبية بين الحزبين الوطنيين. ([2])

كان ألكسندر هاملتون يؤمن بضرورة وجود حكومة مركزية قوية لبقاء الأمة الجديدة، سواء من الناحية الاقتصادية أم السياسية وكان كوزير خزانة في السنوات الأولى من عمر الأمة ذا صوت مسموع لدى الرئيس واشنطن، وبالتحديد في قضيتين حرجتين هما التمويل الكامل للدَّين المتكبَّد أثناء حرب الاستقلال، واضطلاع الحكومة الفيدرالية بسداد الديون التي تكبدتها مختلف الولايات. ([3])

وكان جون آدمز، نائب الرئيس في عهد واشنطن وخليفته في نهاية المطاف، يتفق مع كثير من أفكار هاملتون بغض النظر عن ازدرائه إياه شخصيًّا. ([4])

أما توماس جيفرسون، وزير الخارجية في عهد واشنطن، فكان يعارض برنامج هاملتون بشدة، لكنه ظل في الكابينه الوزارية بدافع الولاء لواشنطن وبات الانقسام جليًّا في الكونكرس بين أتباع

[1]- Carol Berkin , op. cit ,p. 113.
[2]- Beryl Frank , op. cit, p. 76.
[3]- Martin D. Irish and James W. Prothro, op .cit , p. 108 .
[4]- Michael D. Gambon, op. cit , p. 71 .

أفكار هاملتون وأتباع تصوُّر جيفرسون لأمة ريفية متمحورة حول الولايات، فنشأ الانقسام الحزبي عن اختلافات فلسفية على الاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه الأمة. (١)

صار الانقسام بين حزب واشنطن وآدمز وهاملتون، المعروفين بالفيدراليين، وحزب جيفرسون وماديسون، المعروفين بالجمهوريين الديمقراطيين، انقسامًا دائمًا أثناء الجدل بشأن تبني معاهدة جاي ١٧٩٤ المؤيدة للبريطانيين، إذ عارضها جيفرسون، وكان فرنسي الهوى، فاستقال من منصبه الوزاري وعاد إلى موطنه مونتيسيلو بولاية فرجينيا، لكن ليس لأجل طويل. (٢)

لم يبدأ التنافس الحزبي إلا بعد انقضاء مدة رئاسة (جورج واشنطن) الثانية عام ١٧٩٦. البداية كانت لصالح الحزب الفيدرالي أول الأحزاب الأمريكية ومنه جاء الرئيس الثاني للولايات المتحدة (جون آدمز) وهو الرئيس الأمريكي الوحيد الذي انتمى للحزب الفيدرالي وفاز قائد الحزب الجمهوري-الديمقراطي (توماس جيفرسون) بمقعد نائب الرئيس. (٣)

في حين أنشأ (توماس جيفرسون) و(جيمس ماديسون) الحزب الجمهوري-الديمقراطي لمعارضة أفكار الحزب الفيدرالي، ويعد أنصار الحزب من المزارعين وصغار الملاك والعمال ويؤمن بأهمية توفير أكبر قدر من الحريات الفردية. وكانت أفكار الحزب تعارض إعطاء الحكومة المركزية صلاحيات أكبر من المنصوص عليها في الدستور لكيلا تتغول على حكومات الولايات. كما عد الحزب فرنسا زعيمة الحركة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولذلك كان مؤيدًا لها في حروبها ضد بريطانيا. وعلى الرغم من أن القضايا المحلية استمرت في التأثير على الانتخابات، ظلت الانتماءات الحزبية متقلبة. (٤)

---

[1]- John Ferling, Setting the World Ablaze : Washington's , Adams ,Jefferson and the American Revolution , Oxford , 2002 , pp. 186-187.

[2]- Woodrow Wilson , Constitutional Government in the United States. New York, Columbia University Press, 1961. p. 173.

[3] - Andrew C. Mclaughlin , op. cit, 1913 , p. 78.

[4]- Woodrow Wilson , op . cit . p. 174.

ومن هنا يجب القول بأن الانتخابات الرئاسية الأولى قد شكلت اول حكومة تأسس من خلالها النظام الفيدرالي الأمريكي وتطور واعتبر الاساس في نشوء الولايات المتحدة الامريكية وذلك يرجع الى ابرز شخصياته منهم الكسندر هاملتون وجون آدمز وجون جاي الذين ساهموا في وضع منهاج عمل للحكومة الفيدرالية وتحديد شكل حكومة الولايات المتحدة القائم على مبادئ الفيدرالية التي تقسم السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات وفق ضوابط وتوازنات تحكم عمل وتحدد اختصاصات كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات .

المبحث الثاني: الشخصيات المؤيدة والمؤثرة في النظام الفيدرالي الأمريكي

كان النظام الفيدرالي أول نظام سياسي في الولايات المتحدة ظهرت فيه شخصيات عديدة منها ألكسندر هاملتون، جون آدمز، جون جاي، وغيرهم وبعدها تم انضمام كثير من الشخصيات لهذا النظام الذين لهم دور بارز في تأسيسه وتطوره، وتعد هذه الشخصيات وأفكارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هي من الأسباب الرئيسية لنشوء هذا النظام وجعله الأبرز إذ سيطروا على الحكومة الوطنية من ١٧٨٩. ([١])

ألكسندر هاملتون وزير الخزانة ١٧٨٩ ـ ١٧٩٢ :

يعد أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، وكان مؤثراً في كتابة الدستور الفيدرالي، فضلا عن أنه مؤسس النظام المالي في البلاد ، ومؤسس النظام الفيدرالي ، وأول وزير للخزانة ،وكان هاملتون المنظر الرئيسي للسياسات الاقتصادية لإدارة جورج واشنطن، أخذ زمام المبادرة في تمويل الحكومة الاتحادية من ديون الدول ، وكذلك إنشاء البنك الوطني، ونظام التعريفات الكمركية ، والعلاقات التجارية الودية مع بريطانيا وتضمنت رؤيته حكومة مركزية قوية بقيادة فرع تنفيذي قوي ، واقتصاد تجاري قوي ، وبنك وطني . ([٢])

وكان هاملتون رائدا في السعي إلى استبدال الحكومة الوطنية الضعيفة وقاد اتفاقية أنابوليس١٧٨٦، التي حفز الكونكرس على الدعوة للاتفاقية الدستورية في فيلادلفيا وساعد في التصديق على الدستور بكتابة الأوراق الفيدرالية Federalist Papers ⁕، والتي ما تزال تستخدم وهي واحدة من أهم المراجع للتفسير الدستوري. ([٣]) قاد هاملتون قسم الخزينة كعضو موثوق به في أول حكومة في واشنطن، كان وطنياً شدد على حكومة مركزية قوية. وقام بتعبئة شبكة وطنية من أصدقاء الحكومة ، ولاسيما من المصرفيين ورجال الأعمال الذين اصبحوا في الحزب

---

[1]- Hicks Howard , Alexander Hamilton, New Jersey, 1928, p. 37.

[2] - Mclane Allan Hamilton , The Intimate Life of Alexander Hamilton, Duck Work Company,London,1920, p. 35 .

⁕ ينظر الملحق (٨)

[3] -Edward Griggs Howard, American statesmen: An Interpretation of our History and Heritage, New York, 1927 , p. 38.

الفيدرالي. ادى هاملتون دوراً مركزياً في الحزب الفيدرالي ، الذي هيمن على السياسة الوطنية والدولة حتى خسر انتخابات عام ١٨٠٠ لصالح الحزب الديمقراطي الجمهوري. ([١])

الكونكرس والجيش

بينما كان هاملتون في الكونكرس ، بدأ الجنود الساخطون يشكلون خطرا على الولايات المتحدة ، وتم نشر معظم الجيش في نيويورك إذ كان هؤلاء في الجيش يمولون كثيراً من إمداداتهم الخاصة وعلاوة على ذلك لم يتلقوا رواتبهم في غضون ثمانية أشهر، وبحلول أوائل الثمانينيات من القرن الثامن عشر وبسبب هيكل الحكومة بموجب مواد الكونفيدرالية لم يكن لديها القدرة على فرض الضرائب على أي من العائدات أو دفع أجور جنودها، ([٢]) وفي عام ١٧٨٢ بعد أشهر عدة نظمت مجموعة من الضباط لإرسال وفد للضغط على الكونكرس بقيادة الكابتن الكسندر مكدوجال Alexander McDougal ([٣]) وكان لدى الضباط ثلاثة مطالب: رواتب الجيش ، ومعاشاتهم الخاصة ، وتخفيف هذه المعاشات إلى دفع مبلغ إجمالي إذا كان الكونكرس غير قادر على تحمل معاشات التقاعد نصف راتب مدى الحياة. رفض الكونكرس الاقتراح وقام العديد من أعضاء الكونكرس بما في ذلك هاملتون و روبرت موريس بمحاولة استخدام مؤامرة نيوبورج

[1]- Elbert Dubbard , Alexander Hamilton, New York , 1918, p. 39.

[٢] - كلنتون روسيتر، الأحزاب السياسية في أمريكا، ت: محمد لبيب شنب ،دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ،١٩٦٠،ص١٠٣.

[٣] - الكسندر مكدوجال Alexander McDougal (١٧٣٢-١٧٨٦) : بحارًا اسكتلنديًا أمريكيًا ، وتاجرًا ، وسياسياً وزعيم أبناء الحرية من مدينة نيويورك قبل وأثناء الثورة الأمريكية ، وجنرال بالجيش القاري للمدة (١٧٣٢-١٧٨٦) ، وقائد عسكري أثناء الحرب الثورية . شغل منصب لواء في الجيش القاري ، شارك ماكدوجال أيضًا في إنشاء البحرية الأمريكية وعمل سكرتير لها للمدة ١٧٧٦- ١٧٨١، وفي عام ١٧٨٠ انتخب كمندوب في الكونكرس القاري قضى ٣٧ يومًا فقط في الكونكرس ، وكان يحظى باحترام عميق من قبل جورج واشنطن ، الذي وصفه بأنه "عمود الثورة" ، كان رئيسًا لأول بنك في ولاية نيويورك وهو صديق مقرب لـ الكسندر هاملتون ، انتخب عضوا في مجلس شيوخ الولاية في عام ١٧٨٤ حيث خدم حتى وفاته. وفي دوره كعضو مجلس الشيوخ عن الولاية ، شارك ماكدوجال في الحركة الناجحة لفصل الكنيسة عن الدولة . للمزيد ينظر :
Ostar Handlin , The History of the United States, Vol.2 ,New York, 1967, p. 147.

Newburgh Conspiracy ([١]) كوسيلة للحصول على الدعم من الولايات والكونكرس لتمويل الحكومة الوطنية. ([٢])

اقترح هاملتون استخدام مزاعم الجيش بالسيطرة على الولايات لنظام التمويل الوطني المقترح واخذ هاملتون توجيهات وجهود الضباط لضمان التعويض لتأمين التمويل القاري، لكن مع إبقاء الجيش في حدود الاعتدال إذ كتب واشنطن لهاملتون وحذره من مخاطر استخدام الجيش وسيلة للحصول على الدعم لخطة التمويل الوطنية. ([٣])

قام واشنطن في ١٥ مارس/اذار ١٧٨٣ بإبطال موقف نيويورك من خلال مخاطبة الضباط شخصيا، وفي الشهر نفسه أقر الكونكرس تدبيراً جديداً لمدة خمس وعشرين سنة وهو ما صوت هاملتون ضده، مما تطلب مرة أخرى موافقة جميع الولايات كما وافقت على تخفيف معاشات الضباط إلى خمس سنوات كاملة الأجر، وعارضت رود ايلاند هذه الأحكام مرة أخرى، ورأت على نطاق واسع في تأكيدات هاملتون القوية للامتيازات الوطنية في رسالته السابقة أنها مفرطة. ([٤])

وفي يونيو/حزيران ١٧٨٣ خرجت مجموعة من الجنود الساخطين من لانكستر ، بنسلفانيا ،اذ أرسل الكونكرس عريضة تطالب بأجورهم السابقة عندما بدأوا في السير نحو فيلادلفيا ، اتهم الكونكرس هاملتون واثنين آخرين باعتراض الغوغاء، وطلب هاملتون ميليشيا من المجلس التنفيذي

---

[١]- مؤامرة نيوبورج Newburgh Conspiracy : انقلاب عسكري مخطط له على ما يبدو من قبل الجيش القاري في مارس/اذار ١٧٨٣ ، عندما كانت الحرب الثورية الأمريكية في نهايتها. ربما تم التحريض على المؤامرة من قبل أعضاء في كونكرس الاتحاد، الذين عمموا رسالة مجهولة المصدر في معسكر الجيش في نيوبورج ، نيويورك ، في ١٠ مارس/اذار ١٧٨٣. كان الجنود غير سعداء لأنهم لم يتلقوا رواتبهم لاشهر عدة وظلت المعاشات التي تم التعهد بها غير ممولة. واقترح الخطاب أنه يتعين عليهم اتخاذ إجراء غير محدد ضد الكونكرس لحل المشكلة. أوقف القائد العام للقوات المسلحة جورج واشنطن أي حديث جاد عن التمرد عندما نجح في تقديم استئناف في ١٥ مارس/ اذار في خطاب مؤثر إلى ضباطه يطلب منهم دعم سيادة الكونكرس. لم يمض وقت طويل بعد ذلك، وافق الكونكرس على اتفاق حل وسط كان قد رفضه سابقًا: قام بتمويل بعض متأخرات الرواتب ، ومنح الجنود خمس سنوات من الراتب الكامل بدلاً من معاش تقاعدي بنصف أجر مدى الحياة. للمزيد ينظر:

Willard S. Randall, Alexander Hamilton – Life, New York,2003 , p. 63.

[2] - Bernhard Knollenberg , Growth of the American Revolution 1766 –1775,New York,1975 ,p. 44.

[3]- Stephen F. Knott , Alexander Hamilton,Kansas,2002 ,p. 45.

[4]- David Loclmiller , Sir William Blackstone, North Carolina, University of North press,1938, p. 46.

الأعلى في بنسلفانيا ، لكنها رفضت وكانت تعليمات هاملتون لمساعد وزير الحرب وليام جاكسون اعتراض الرجال، وصل الغوغاء إلى فيلادلفيا وشرع الجنود في إجبار الكونكرس على دفع أجورهم ، اعد هاملتون في برينستون دعوة لمراجعة المواد الكونفيدرالية ، إذ تضمنت هذه الدعوة العديد من سمات الدستور الأمريكي في المستقبل ، بما في ذلك حكومة فيدرالية قوية لديها القدرة على جمع الضرائب ورفع الجيش كما شملت فصل السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية . ([1])

استقال هاملتون من الكونكرس في يوليو/تموز ١٧٨٢ وغادر الى نيويورك في عام ١٧٨٣ ليمارس هناك شراكة مع ريتشارد هاريسون Richard Harison ([2]) وتخصص في الدفاع عن المحافظين والمواطنين البريطانيين، وفي ١٧٨٤ أسس بنك نيويورك احد أقدم البنوك في أمريكا، واكد أنه غير راض عن المواد الكونفيدرالية الضعيفة وبذلك اقترب خطوة واحدة من رغبته الطويلة في تشكيل حكومة اتحادية أكثر قوة وأكثر استقلالية مالياً . ([3])

دستور الولايات المتحدة و الأوراق الفيدرالية :

تم اختيار هاملتون مندوباً للاتفاقية الدستورية ١٧٨٧ وعلى الرغم من أن هاملتون كان رائداً في الدعوة إلى اتفاقية دستورية جديدة ، كان تأثيره المباشر في الاتفاقية نفسها محدوداً للغاية وذلك لان المحافظ الحاكم جورج كلينتون George Clinton ([4]) اختار المندوبين الآخرين في

---

[1]- Henry C. Lodge , Alexander Hamilton, New York,1883, p. 47.

[2]- ريتشارد هاريسون Richard Harison (١٧٤٧ - ١٨٢٩) : كان محاميًا أمريكيًا وسياسيًا فيدراليًا من نيويورك. مارس القانون في مدينة نيويورك بالشراكة مع ألكسندر هاملتون. عمل مندوبًا في اتفاقية نيويورك التي اعتمدت دستور الولايات المتحدة في عام ١٧٨٨ ، وصوت لاعتماده. كان عضوا في جمعية ولاية نيويورك في ١٧٨٨ و١٧٨٨-١٧٨٩. وفي عام ١٧٨٩ ، تم تعيين هاريسون من قبل الرئيس جورج واشنطن أول مدعي عام للولايات المتحدة لمنطقة نيويورك. ظل في منصبه حتى عام ١٨٠١ ، توفي في مدينة نيويورك في ٧ ديسمبر/كانون الاول ١٨٢٩. للمزيد ينظر :

https://amp.en.google-info.cn/31350776/1/richard-harison.html

[3]- Randolph Keim , Alexander Hamilton, New York,1886, p. 43.

[4]- جورج كلينتون George Clinton : سياسي وقائد عسكري أمريكي ١٧٣٩- ١٨١٢يُعد من مؤسسي الولايات المتحدة. كما يُعد كلينتون من أبرز الجمهوريين الديمقراطيين. شغل منصب حاكم ولاية نيويورك من عام ١٧٧٧ -١٧٩٥ وبين ١٨٠١ -١٨٠٤ من المناهضين البارزين للفيدرالية ودعا إلى إضافة وثيقة حقوق الولايات المتحدة، على الرغم من معارضته للتصديق على دستور الولايات المتحدة .ظهر كزعيم للحزب الجمهوري الديمقراطي في أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر، وشغل منصب مرشح الحزب لمنصب نائب الرئيس في الانتخابات الرئاسية ١٧٩٢. حصل كلينتون على ثالث أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات، إذ فاز كل من الرئيس جورج واشنطن ونائب الرئيس جون آدمز في الانتخابات.عمل بعد ذلك نائباً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي١٨٠٥-١٨١٢ لدورتين، الأولى بين ١٨٠٥-١٨٠٩ وعمل فيها نائباً للرئيس توماس جيفرسون، والثانية من ١٨٠٩ حتى=

نيويورك وهما جون لانسينغ John Lansing الابن و روبرت بييتس Robert Yates الذين عارض كلاهما هدف هاملتون في تشكيل إدارة وطنية قوية ، وقررا التصويت في نيويورك للتأكد من عدم وجود تغييرات كبيرة في مواد الاتحاد الكونفيدرالي. (١)

في وقت مبكر من الاتفاقية ،اقترح أن يكون هناك رئيس منتخب وينتخب أعضاء مجلس الشيوخ الذين يخدمون مدى الحياة ويتوقفون على حسن السلوك ويخضعون للإبعاد بسبب الفساد أو الإساءة واسهمت هذه الفكرة في وقت لاحق في النظرة العدائية لهاملتون كمتعاطف ملكي ، وقال هاملتون فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية: "كان النموذج الإنكليزي هو النموذج الوحيد الجيد في هذا الموضوع لدرجة أنه وضع فوق خطر أن يفسد من الخارج ... دعوا أحد التنفيذيين يتم تعيينه مدى الحياة ليجرؤ على تنفيذ صلاحياته ". (٢)

وضع هاملتون مسودة للدستور بناءاً على مناقشات المؤتمر لكنه لم يقدمها أبداً في هذه المسودة ، كان من المقرر أن يتم انتخاب مجلس الشيوخ بما يتناسب مع عدد السكان، وأن يكون خُمس حجم مجلس النواب ، وأن يتم انتخاب الرئيس والشيوخ من خلال انتخابات معقدة متعددة المراحل ، حيث سيختار الناخبون المختارون هيئات صغيرة من الناخبين ، لكنهم كانوا قابلين للإزالة بسبب سوء التصرف وسيكون للرئيس حق النقض المطلق للمحكمة العليا، التي كانت لديها سلطة قضائية فورية على الجميع ودعاوى قضائية تشمل الولايات المتحدة وحكومات الولايات كانت ستعين من قبل الحكومة الفيدرالية. (٣)

كان هاملتون في نهاية الاتفاقية غير راضٍ عن الدستور النهائي ولكنه وقع على أي حال باعتباره تحسناً هائلاً على مواد الكونفيدرالية وحث زملائه المندوبين على القيام بذلك أيضاً، وبما أن العضوين الآخرين في وفد نيويورك ، وهما لانسينغ وبييتس قد انسحبا بالفعل ، كان هاملتون الموقع الوحيد في نيويورك على دستور الولايات المتحدة، ثم قام بدور نشط للغاية في الحملة الناجحة

=وفاته عام ١٨١٢ وعمل فيها نائباً للرئيس جيمس ماديسون . ترشح كلينتون مرة أخرى لمنصب نائب الرئيس للحزب الجمهوري الديمقراطي في انتخابات عام ١٨٠٤، فأقال الرئيس توماس جيفرسون آرون بور من قائمة مرشحي الحزب. طلب كلينتون ترشيح حزبه للرئاسة في انتخابات عام ١٨٠٨، لكن لجنة ترشيح الكونكرس للحزب رشحت جيمس ماديسون بدلاً منه. للمزيد ينظر :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC_%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%88%D9%86

[1] - James Madison , Notes of Debates in the Federal Convention of 1787: Ashbrock Center for Public Ashland University ,2005 , p. 49.

[2]- William F. Cissel , Alexander Hamilton: The West Indian Founding father, Christinsted Nationa History Journal,2002 , p. 47 .

[3] - Forrest McDonald , Alexander Hamilton ,New York,1979 ,p. 51.

لتصديق الوثيقة في نيويورك في عام ١٧٨٨، التي كانت خطوة حاسمة في تصديقها استخدم في البداية شعبية الدستور من قبل الجماهير لإجبار حاكم الولاية جورج كلينتون على التوقيع لكنه لم ينجح وعقد مؤتمر الدولة في يونيو/حزيران ١٧٨٨ وضم هاملتون مع جاي وجيمس دوان، روبرت ليفينغستون و ريتشارد موريس ضد الفصيل كلينتون ، ميلانكتون سميثو وجيلبرت ليفينغستون .([١])

كان أعضاء فصيل هاملتون ضد أي تصديق مشروط تحت الانطباع بأن نيويورك لن تقبل في الاتحاد ، في حين أن فصيل كلينتون يريد تعديل الدستور مع الحفاظ على حق الولاية في الانفصال إذا فشلت محاولاتها وخلال مؤتمر الولاية أصبحت نيوهامبشير وفرجينيا الولايتين التاسعة والعاشرة للتصديق على الدستور على التوالي وكفلتا عدم حدوث أي تأجيل ووجوب التوصل إلى حل وسط ، و كانت حجج هاملتون المستخدمة للتصديقات إلى حد كبير تكرارات العمل من الأوراق الفيدرالية ، وفي النهاية تم التصديق على التصويت في دستور الولاية في ٢٦ يوليو/تموز ١٧٨٨ . ([٢])

عين الرئيس جورج واشنطن هاملتون أول وزير للخزانة الأمريكية في ١١ سبتمبر/ايلول ١٧٨٩ وترك منصبه في اليوم الأخير من يناير/ كانون الثاني ١٧٩٥ وتم وضع الكثير من هيكل حكومة الولايات المتحدة في تلك السنوات الخمس بدءاً بهيكل ووظيفة مجلس الوزراء نفسه و أشرف هاملتون على زملائه في عهد جورج واشنطن وطلب واشنطن مشورة هاملتون ومساعدته في امور خارج نطاق سلطة قسم الخزانة في عام ١٧٩١ ، ([٣]) كما قدم هاملتون العديد من التقارير المالية إلى الكونكرس، من بينها التقرير الأول عن الائتمان العام وعمليات قانون وضع الرسوم على الواردات وتقرير عن البنك الوطني ودوره في تأسيس دار سك النقود ، وتقرير عن المصنوعات، والتقرير عن خطة لمزيد من الدعم للائتمان العام . ([٤])

---

[1]- Tim McNeese , Discovering US History: Revolutionary America 1764-1789 ,New York,2010 , p.52 .

[2]- John C. Miller , Alexander Hamilton and the Growth of New Nation ,New York,1959 , p.

[3] - Laurence S. Kaplan, Alexander Hamilton Am bivalent Anglophile Scholarly Resources ,Detroit, 2002 , p. 42.

[4]- Mitchel Broadus , Alexander Hamilton : Youth to Maturity,1755 -1788,New York,1957 , p. 54.

الصراع بين القوة الوطنية وسلطة الدولة:

بصفته وزير الخزانة في عهد جورج واشنطن من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٧٩٥ ، دافع ألكسندر هاملتون عن الجهود التشريعية لإنشاء بنك مرخص. ([١]) وبالنسبة لهاملتون كان يجب إنشاء بنك الولايات المتحدة تحت سلطة الكونكرس بالكامل ، وكان يأمل في أن يعزز البنك التنمية الاقتصادية ، ويطبع ويوزع النقود الورقية ويقدم قروضا للحكومة ، ([٢]) وعلى الرغم من أن توماس جيفرسون وزير خارجية واشنطن عارض بشدة خطة هاملتون على أسس دستورية إذ لم تكن الإدارة الوطنية سلطة لإنشاء مثل هذه الأداة ، تمكن هاملتون من إقناع الرئيس المتردد بالتوقيع على التشريع. ([٣])

بروز الأحزاب السياسية وموقفها من الفيدرالية :

واجه هاملتون منافسيه في فرجينيا من قبل توماس جيفرسون وجيمس ماديسون ، اللذين شكلا حزبا منافسا ، وهو الحزب الجمهوري ، ولقد فضلا حكومات الولايات القوية الموجودة في أمريكا وحمايتها من قبل الميليشيات التابعة للدولة في مقابل حكومة وطنية قوية يدعمها جيش وطني وقوات بحرية ، وشجبا هاملتون على أنه غير مقتنع بشكل كافٍ بالجمهوريّة فكان منحازاً جدًا تجاه بريطانيا ونحو الملكية عمومًا ، وموجه جداً نحو المدن والأعمال التجارية والمصرفية . ([٤])

بدأ يظهر نظام الحزبين مع تداخل الأحزاب السياسية على المصالح المتنافسة وتجمع الكونكرس بقيادة ماديسون وجيفرسون وبدأت كمجموعة معارضة لبرامج هاملتون المالية. ([٥]) وبدأ هاملتون وحلفاؤه بتسمية أنفسهم بالفيدراليين ، أما الجماعة المعارضة التي سميت فيما بعد الحزب الديمقراطي الجمهوري من قبل علماء السياسة في ذلك الوقت . وجمع هاملتون ائتلافا وطنيا لحشد الدعم للإدارة، بما في ذلك البرامج المالية الهائلة التي وضعها هاملتون في سياسة الإدارة. ([٦])

---

[1] - Joel Mercantilism Mokyr, The Enlightenment, and the Industrial Revolution, Stockholm ,2003 ,p. 55.

[2] - John T. Morse, Alexander Hamilton , New York,1898,p .56 .

[3]- Jon Roper, American Politics: A Beginner's Guide (Beginner's Guides) , Oxford, New York , 2011, p. 94.

[4] - William Graham Sumner , Alexander Hamilton,NewYork,1890,p. 71.

[5]- Melanie A. Yolles, Manuscripts and Archives Division ,Philip Schuyler, The New York public Library,Humanities and Social Sciences Library,p.1987 , p. 86.

[6]- Arthur Hendrick Vandenberg , The Greatest American: Alexander Hamilton, New York,1927 , p. 74.

جيمس ويلسون قاض مشارك في المحكمة الاتحادية ١٧٨٩- ١٧٩٨:

كان جيمس ويلسون James Wilson مندوبا في اتفاقية فيلادلفيا لعام ١٧٨٧ ، إذ عمل في لجنة التفاصيل ، التي أنتجت المسودة الأولى لدستور الولايات المتحدة وكان المهندس الرئيسي للسلطة التنفيذية ومؤيدًا صريحًا للسيطرة الشعبية الأكبر على الحكم وحكومة وطنية قوية ولتمثيل تشريعي يتناسب مع عدد السكان جنبا إلى جنب مع روجر شيرمان Roger Sherman الذي اقترح تسوية ثلاثة أخماس التي تحسب العبيد على أنهم ثلاثة أخماس الاشخاص لأغراض التمثيل في مجلس النواب الأمريكي ، بينما كان يفضل الانتخاب المباشر للرئيس من خلال تصويت شعبي وطني واقترح استخدام هيئة انتخابية التي شكلت أساس الهيئة الانتخابية التي اعتمدها المؤتمر في نهاية المطاف، بعد المؤتمر قام بحملة من أجل التصديق على الدستور ، وعارض وثيقة الحقوق كما ادى ويلسون أيضًا دورًا رئيسيًا في صياغة دستور بنسلفانيا لعام ١٧٩٠. ([١])

أصبح ويلسون في عام ١٧٨٩ من أوائل القضاة المساعدين في المحكمة العليا. وأصبح أستاذًا للقانون في كلية فيلادلفيا (التي أصبحت فيما بعد جامعة بنسلفانيا). ([٢])

اتفاقية فيلادلفيا الدستورية ١٧٨٧:

كان ويلسون ، أحد أبرز المحامين في عصره وأكثر واضعي الدستور علماً. وهو من المتحدثين الأكثر نشاطاً في المؤتمر الدستوري إذ أشارت ملاحظات جيمس ماديسون إلى أن ويلسون تحدث ١٦٨ مرة في المرتبة الثانية بعد جوفيرنر موريس، جادل ويلسون في دعم سيطرة شعبية أكبر على الحكم وحكومة وطنية قوية ، وتمثيل تشريعي يكون متناسبًا مع عدد السكان ، ودافع عن مجلس النواب المنتخب شعبياً وعارض مجلس الشيوخ (ولم يتمكن من منع إدراجه ، ودعا للانتخاب المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ) ، ودعم التصويت الشعبي الوطني لاختيار الرئيس ، وجادل بضرورة المصادقة على الدستور مباشرة من قبل المواطنين في اتفاقيات الولاية بدلاً من المجالس التشريعية للولايات. ([٣]) ودعا ويلسون أيضًا إلى اقتراع أوسع (كان على سبيل المثال أحد المندوبين القلائل الذين اعتقدوا أن التصويت لا ينبغي أن يقتصر على مالكي العقارات فقط) وكان

---

[١]- محمد محمود السروجي ، سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين ، مصر، ١٩٥٢، ص ١٣٤ .

[2] -James Schler , History of The United States America , Vol.2 , Penguin edition, New York , 1895, p. 112.

[3]- James Q. Wilson, John Dululio Jr, American Government, Abridged edition, Boston,1998, p. 124.

أحد المؤسسين الرئيسيين الوحيدين الذين عبروا عن إيمانهم بمبدأ رجل واحد، صوت واحد (أي الاعتقاد بأن كل دائرة يجب أن تحتوي على العدد نفسه تقريبًا من الأشخاص بحيث تكون لكل شخص قوة متساوية) ، التي لن تصبح سمة من سمات القانون الدستوري الأمريكي . ([١])

دعا ويلسون أكثر من أي مندوب آخر باستمرار إلى وضع أكبر قدر ممكن من السلطة مع الناس أنفسهم ، ومنحهم أكبر قدر ممكن من السيطرة المباشرة على تشغيل آلية الحكومة الفيدرالية ... الديمقراطية في جميع أنحاء الاتفاقية هي جزء كبير من السبب في أن الدستور انتهى به المطاف كوثيقة ديمقراطية كما فعل. ([٢])

أطلق الكُتاب على جيمس ويلسون مرات عدة لقب "المهندس الرئيسي للسلطة التنفيذية" ، كان ويلسون نشطًا في بناء هيكل الرئاسة وسلطتها وطريقة اختيارها. داعيًا إلى رئيس تنفيذي يكون نشيطًا ومستقلاً وخاضعاً للمساءلة. ([٣]) كان أول من اقترح سلطة تنفيذية وحدوية (وهو الاقتراح الذي أثار القلق في البداية، بعد أن حصل على الاستقلال من التاج البريطاني، كان العديد من المندوبين قلقين من أن منح السلطة التنفيذية في فرد واحد سيؤدي إلى الملكية)، وكان أقوى مؤيديه وتضمنت المقترحات المتنافسة تشكيل ثلاثي أو ترك تكوين السلطة التنفيذية للهيئة التشريعية. ([٤]) ومع ذلك أكد ويلسون أن الرئيس التنفيذي الوحيد سيوفر قدراً أكبر من المساءلة العامة مقارنة بالمجموعة، ومن ثم الحماية من الاستبداد من خلال تحديد من هو المسؤول عن الإجراءات التنفيذية ، كما أكد أن وجود رئيس تنفيذي منفرد ضروري لضمان السرعة والاتساق والحماية من المأزق الذي يكون ضروريًا في أوقات الطوارئ الوطنية. ([٥])

كانت إحدى القضايا الأكثر انقساماً في الاتفاقية الدستورية طريقة اختيار الرئيس ، إذ لاحظ ويلسون أن هذه القضية "قسمت الاتفاقية الدستورية إلى حد كبير" وكانت "في الحقيقة الأصعب"، من جانبه أيد ويلسون صراحة الانتخاب المباشر للرئيس من خلال تصويت شعبي وطني ، وكان

---

[1]- Lord Acton, History of the Parties in the United State , Liberty Fund Inc , Washington, 1970, p. 135.

[2]- James Woodburn ,American Politics: Political and party ,New York ,1890,p 73.

[3] -Regory E. Maggs, A Concise Guide to the Federalist Papers as a Source of the Original Meaning of the United States Constitution, Boston University Law Review 87, pp. 842-847.

[4]- L. Sandy Maisel , American Political Parties and Elections: A Very Short Introduction (Very Short Introductions), university press oxford, New York , 2007, p. 237.

[5]- Lord Acton, op. cit , p. 135.

يعتقد أن الانتخابات الشعبية ستجعل الرئاسة مسؤولة أمام الشعب ، كما اعتقد على نطاق أوسع أن الانتخابات المباشرة ستجعل كل فرع من فروع الحكومة "مستقلاً قدر الإمكان بعضه عن بعض وكذلك عن الولايات" ، ومع ذلك لم يلق هذا الاقتراح سوى استجابة فاترة ، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن بعض المندوبين أرادوا عزل اختيار الرئيس عن الإرادة الشعبية ، وجزئياً لأنه لن يحسب سكان الرقيق في الولايات الجنوبية في قوتهم التصويتية (التي كانت كذلك) . ([١]) واقترح ويلسون الاختيار من قبل هيئة انتخابية من شأنها تقسيم الولايات إلى مقاطعات في عدد يتناسب مع عدد سكانها ، التي سيختار الناخبون منها ابتداءاً الناخبين الذين بدورهم يدلون بأصواتهم للرئيس ، لكن هذا أيضاً تم الترحيب به بغير حماسة ، وكان الاقتراح الذي حظي في البداية بأكبر قدر من المقبولية الاقتراح الذي لم يعجب ويلسون الاختيار من قبل الهيئة التشريعية (حاول ويلسون استيعاب رغبات أعضاء الكونكرس هؤلاء في اقتراح الانتخاب من خلال تضمين انتخابات طارئة من شأنها تسليم اختيار الرئيس للكونكرس إذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية الأصوات الانتخابية). ([٢])

ومع ذلك ، كشفت المناقشة الإضافية عن نتائج الاختيار التشريعي التي عدها العديد من المندوبين مرفوضة ، لانهم تحديداً كانوا قلقين من أنه إذا سُمح للرئيس بالسعي لولاية ثانية (فكرة مدعومة على نطاق واسع) ، فإن الاختيار التشريعي سيجعل الرئيس يعتمد على الهيئة التشريعية لإعادة الأهلية مما يعرض مبدأ فصل السلطات للخطر ، وتُركت القضية في النهاية إلى لجنة الأجزاء غير المكتملة (تسمى أيضًا لجنة الأجزاء المؤجلة أو لجنة الاحدى عشرة) ، التي كانت قرب نهاية المؤتمر الدستوري الذي امتد لأشهر مكلفة بحل الأجزاء المتبقية غير المكتملة من الدستور. ([٣]) وقامت اللجنة ببناء هيكل معقد أصبح مع بعض التعديلات للهيئة الانتخابية في هذا النظام ، ستمنح كل ولاية عددًا من الناخبين يساوي عدد نوابها في مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ (وهذا مشفر بداخله تسوية الثلاثة أخماس مما يعزز تمثيل دولة العبودية في الهيئة الانتخابية فوق عدد الناخبين) ، وسيقرر المجلس التشريعي لكل ولاية الطريقة التي سيتم بها اختيار ناخبي تلك الولاية وسيقوم الناخبون بالإدلاء بأصواتهم للرئاسة وفي حالة عدم حصول أي مرشح رئاسي على أغلبية

[١] - ليونارد ليفي، وجون روش، منهج السياسة الأمريكية الداخلية ، ت: محمد ناعم سعيد ،دار اليقضة العربية، بيروت، ١٩٦٦ ، ص ١٢١ .

[2]- James Schler op. cit , p. 115.

[٣] - فريد زكريا ، من الثروة إلى القوة ، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ت: رضا خليفة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ١١٣.

الأصوات الانتخابية سيتم إجراء انتخابات طارئة وتسليم اختيار الرئيس إلى مجلس الشيوخ وبعد أن أصدرت اللجنة اقتراحها وبناءً على طلب ويلسون تم نقل الانتخابات الطارئة من مجلس الشيوخ إلى مجلس النواب ، ومع هذا التغيير تم قبول الهيئة الانتخابية التي تمثل "شبكة من التنازلات" التي كانت بمثابة "خيار ثانٍ توافقي ، مقبول جزئياً من خلال التفاصيل المعقدة بشكل ملحوظ للعملية الانتخابية" من قبل الاتفاقية . ([١])

اعتقد ويلسون بأن المستوى المعتدل للصراع الطبقي في المجتمع الأمريكي أنتج مستوى من التواصل الاجتماعي والصداقات بين الطبقات التي يمكن أن تجعل من الرئيس الزعيم الرمزي للشعب الأمريكي بأكمله. لم يفكر ويلسون بإمكانية وجود أحزاب سياسية مستقطبة بشدة. ([٢]) لقد رأى ان السيادة الشعبية "الإسمنت" الذي يربط أمريكا ببعضها وربط مصالح الشعب والإدارة الرئاسية، ويجب أن يكون الرئيس رجلًا من الشعب يجسد المسؤولية الوطنية للصالح العام ويوفر الشفافية أو المساءلة من خلال كونه زعيمًا وطنيًا مرئيًا للغاية ، على العكس من العديد من أعضاء الكونكرس المجهولين إلى حد كبير. ([٣])

لجنة التفاصيل ١٧٨٧

جاء تأثير ويلسون الأكثر ديمومة على البلاد كعضو في لجنة التفاصيل ، التي كتبت المسودة الأولى لدستور الولايات المتحدة ، إذ أراد أن يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ والرئيس شعبياً كما اقترح تسوية ثلاثة أخماس ، التي حددت فقط ثلاثة أخماس مجموع السكان العبيد في الجنوب ليتم عدهم لأغراض توزيع الضرائب وتقسيم التمثيل في مجلس النواب والهيئة الانتخابية. على الرغم من أن ويلسون لم يوافق على بعض أجزاء النسخة النهائية من الدستور، فقد طالب بشدة بأن يتم اعتماده، فأصبحت بنسلفانيا ثاني ولاية بعد ديلاوير تقبل الوثيقة . ([٤])

---

[1]-John McGeehan, U.S. History and Government, Barron's Educational Series, Chicago, 1989, p. 96.

[2]- Rudolph M. Bell, Party and Faction in American Politics: The House of Representatives, 1789-1801. Westport, Conn.: Greenwood, 1973. pp, 100-101.

[٣]- صبري فالح الحمدي ، دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، بغداد ،٢٠٠٢، ص ٦٨.

[4]- L. Sandy Maisel , American Political Parties and Elections: A Very Short Introduction (Very Short Introductions), university press oxford, New York , 2007, p.65 .

وقد نُظر إلى خطابه في ٦ أكتوبر/تشرين الاول ١٧٨٧ في ساحة قصر الولاية (الذي ألقاه في الفناء خلف قاعة الاستقلال) على أنه مهتم بشكل خاص في تحديد شروط مناقشة التصديق ، على الصعيدين المحلي والوطني، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير بعد (الأوراق الفيدرالية). ([١]) تمت طباعته في الصحف ووزع جورج واشنطن نسخاً من الخطاب لتعزيز الدعم للتصديق على الدستور. وركز بشكل خاص على حقيقة أنه ستكون هناك حكومة وطنية منتخبة شعبياً لأول مرة. ميز بين "ثلاثة أنواع بسيطة من الحكومة: الملكية ، والأرستقراطية ، والجمهورية أو الديمقراطية ، إذ يحتفظ الناس عمومًا بالسلطة العليا ، ويتصرفون إما بشكل جماعي أو من خلال التمثيل. ([٢])

ويلسون والمحكمة العليا (١٧٨٩-١٧٩٨) :

بعد التصديق على الدستور، رغب جيمس ويلسون ، العقل القانوني المتعلم ، في أن يصبح أول رئيس قضاة في المحكمة العليا للولايات المتحدة، ومع ذلك اختار الرئيس جورج واشنطن في النهاية جون جاي ليكون رئيس القضاة في ٢٤ سبتمبر/ايلول ١٧٨٩ . رشح واشنطن ويلسون ليكون قاضيًا مشاركًا في المحكمة العليا للولايات المتحدة فقبل ويلسون الترشيح، وفي ٢٦ سبتمبر/ ايلول ١٧٨٩ صدق مجلس الشيوخ الأمريكي على ويلسون. ([٣])

قضى ويلسون وغيره من القضاة الأوائل معظم وقتهم في الإشراف على القضايا في المحاكم الدورية بدلاً من هيئة المحكمة العليا، تم الاستماع إلى تسع قضايا فقط من قبل المحكمة منذ تعيينه في عام ١٧٨٩ حتى وفاته في عام ١٧٩٨. ([٤]) وكان من بين هذه القضايا الأبرز قضية تشيشولم ضد جورجيا Chisholm v. Georgia ١٧٩٣ ([٥]) ، التي منحت المحاكم الفيدرالية القوة

---

[١]- فوزي قبلاوي، نظام الحكم في أمريكا: الانتخابات، المؤسسة الشرقية للترجمة والنشر، بيروت، ١٩٦٢، ص ١٢٥.

[2]- Brooks Humphers ,The Missing Founding Fathers, The Need to Tackle the Role of the Antifederalists in the Adoption of the Bill of Rights,Creighton,University,2009,p. 40.

[3]- Margaret C. Moran ,Paul Boyer ,U.S. History and Government :Reading and Document , New York, 2001, p. 77.

[٤]- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر ، دار الفكر ، عمان- الأردن ، ٢٠١٠، ص ٨٧.

[٥]- قضية تشيشولم ضد جورجيا Chisholm v. Georgia ١٧٩٣ : أول قضية فيدرالية للمحكمة العليا للولايات المتحدة ذات أهمية وتأثير. خلفية القضية (في عام ١٧٩٢ ، في كارولينا الجنوبية ، حاول ألكسندر تشيشولم ، بصفته منفذًا لممتلكات روبرت فاركوهار ، مقاضاة دولة جورجيا في المحكمة العليا بشأن المدفوعات المستحقة له مقابل البضائع التي كان قد زودها لجورجيا خلال الحرب الثورية الأمريكية. جادل المدعي العام للولايات المتحدة إدموند راندولف بالقضية للمدعي أمام المحكمة. ورفض المدعى عليه ، جورجيا ، المثول ، مدعيا أنه كدولة ذات سيادة ، لا يمكن مقاضاتها دون منح موافقتها على الدعوى) ، حكمت المحكمة لصالح المدعي ، مع رئيس المحكمة العليا جون جاي والقضاة المساعدين جون بلير وجيمس ويلسون ووليام كوشينغ=

الإيجابية للنظر في النزاعات بين المواطنين العاديين والولايات (كان هذا الحكم حل محله التعديل الحادي عشر، الذي يتعارض مع وجهة نظر ويلسون بأن الولايات لا تتمتع بالحصانة السيادية في الدعاوى التي يرفعها مواطنو ولايات أخرى في محكمة اتحادية)، وقضية وير ضد هيلتون Ware v. Hylton ١٧٩٦ ([١]) ، التي قضت بأن للمعاهدات الأسبقية على قانون الولاية بموجب دستور الولايات المتحدة . ([٢])

=يشكلون الأغلبية ؛ فقط القاضي إيريدل المعارض. (في ذلك الوقت ، لم يكن هناك رأي للمحكمة أو رأي الأغلبية ؛ قدم القضاة آرائهم بالتسلسل) وقضت المحكمة بأن المادة ٣ من القسم ٢ ، من الدستور ألغت سيادة الولايات. الحصانة ومنح المحاكم الفيدرالية القوة الإيجابية للنظر في النزاعات بين المواطنين العاديين والدول. على الرغم من أن القاضي إيريدل كان الرأي المخالف الوحيد ، إلا أن رأيه أصبح في النهاية قانون البلاد. دعت الولايات ، التي فوجئت بقرار المحكمة العليا ، إلى التعديل الحادي عشر للدستور ، والذي يمنع الدولة من المقاضاة في المحكمة الفيدرالية دون موافقة تلك الولاية. بحلول فبراير/شباط ١٧٩٥ ، صدقت ١٢ ولاية من أصل ١٥ ولاية على التعديل الحادي عشر. صدقت ولاية كارولينا الجنوبية عليها في عام ١٧٩٧ ، ولم تتخذ نيوجيرسي وبنسلفانيا أي إجراء بشأن التصديق. في عام ١٧٩٥ ، تم التصديق على التعديل الحادي عشر لنفي عقد قضية تشيشولم ضد جورجيا. بموجب التعديل الحادي عشر، لا يمكن لمواطني دولة واحدة أو دول أجنبية مقاضاة دولة إلا بموافقة الدولة أو إذا ألغى الكونكرس ، وفقًا لممارسة صالحة لصلاحيات التعديل الرابع عشر ، حصانة الولايات من الدعوى. للمزيد ينظر :

Edward S. Kaplan ,The Bank of the United States and the American Economy ,London, 1999 ,p. 41.

[١]- قضية وير ضد هيلتون Ware v. Hylton ١٧٩٦: المعروف أيضًا باسم قضية الديون البريطانية ، هو قرار من المحكمة العليا للولايات المتحدة ينص على أن المعاهدات لها الأسبقية على قانون الولاية بموجب دستور الولايات المتحدة. كانت وير هي أول قضية رئيسية معنية بالمعاهدات، وأول من حكم بأن أحكام المعاهدة ملزمة مثل القانون المحلي للولايات المتحدة ، وأول من أكد سيادة القانون الفيدرالي على قانون الولاية. كما أنه معروف أيضًا بتوضيح العقيدة القانونية التي ستُعرف فيما بعد بالمراجعة القضائية، حيث تتمتع المحاكم الفيدرالية بسلطة تسوية تنازع القوانين. خلفية القضية (أنهت معاهدة باريس لعام ١٧٨٣ الحرب الثورية بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. وتنص المادة ٤ في ذلك على أنه لا ينبغي لدائني البلدين "مواجهة أي عائق قانوني" عند استرداد الديون "الحسنة النية" من بعضهم البعض . أحد سكان ولاية فرجينيا مدين بدين لرعية بريطانية. سنت الدولة قانونًا خلال الحرب الثورية يسمح المدينين للدائنين البريطانيين بتسديد ديونهم ، على أساس أن الدين كان مستحقًا لعدو أجنبي. رفع مسؤول الدائن البريطاني دعوى قضائية أمام محكمة فيدرالية لاسترداد ما كان مستحقًا، مستشهداً بالمادة ٤ من المعاهدة. قررت المحكمة ألغاء قانون ولاية فرجينيا ، مطبقة لأول مرة بند السيادة في دستور الولايات المتحدة ، والذي ينص على أن القوانين والمعاهدات الفيدرالية هي القانون الأعلى للبلاد. وهكذا، حلت معاهدة باريس ، التي تم التصديق عليها بموجب الدستور ، محل قانون الدولة المتعارض. أصدر أربعة قضاة آرائهم بشكل تسلسلي بدون رأي الأغلبية ، وهي ممارسة ستستمر حتى محكمة مارشال. قدم القاضي جيمس إيريدل الرأي المسيطر للمحكمة ، والذي غالبًا ما يتم الاستشهاد به:"مكنت معاهدة السلام المبرمة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، في عام ١٧٨٣ ، الدائنين البريطانيين من استرداد الديون المستحقة لهم سابقًا من قبل المواطنين الأمريكيين ، على الرغم من الدفع في خزانة الدولة ، بموجب قانون الدولة للحجز. لا يمكن لمواطن فرد من دولة ما أن يثبت انتهاكًا لمعاهدة عامة ، من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، لتجنب التزام ناشئ بموجب هذه المعاهدة ؛ سلطة إعلان بطلان المعاهدة ، لهذا السبب ، تعود فقط إلى الحكومة. كان قرار المحكمة من أوائل القرارات التي ناقشت التزامات الولايات المتحدة بموجب القانون الدولي ، والتي كانت تسمى حينها قانون الأمم. أكد القاضي جيمس ويلسون أنه عند تحقيق الاستقلال كدولة ذات سيادة ، كانت الولايات المتحدة "ملزمة بتلقي قانون الأمم ، في حالتها الحديثة من النقاء والصقل" وبالتالي فإن قانون فرجينيا كان باطلاً لأنه لا يتوافق مع هذا العرف الدولي. ورأى ويلسون كذلك أن على المواطنين واجب الوفاء بالتزامات المعاهدة ، بحيث أنه حتى لو كانت مصادرة الديون هي القانون الدولي العرفي ، فإن معاهدة باريس قد تحول دون ذلك. للمزيد ينظر :

L. Sandy Maisel , op. cit , p.66 .

[٢]- عبد الغفور كريم علي ، الجذور التاريخية لنظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ،المركز الثقافي العربي ، مصر ، ١٩٩٤، ص ٦٣ .

روجر شيرمان عضو مجلس النواب الأمريكي ١٧٨٩- ١٧٩١ ومجلس الشيوخ الأمريكي ١٧٩١-١٧٩٣ :

يعد روجر شيرمان Roger Sherman من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة. والشخص الوحيد الذي وقَّع على المواد الأربعة الكبرى المقترحة للولايات المتحدة: الرابطة القارية، وإعلان الاستقلال، ومواد الاتحاد، والدستور. ([١])

شغل منصب قاضٍ في المحكمة العليا في ولاية كونيتيكت من عام ١٧٦٦ إلى عام ١٧٨٩، ومثل الولاية ذاتها في الكونكرس القاري ووقع على الرابطة القارية ، التي نصت على مقاطعة بريطانيا بعد الأفعال التي لا تطاق. كان أيضًا عضوًا في لجنة الخمسة التي صاغت إعلان الاستقلال، وقع كلاً من مواد الكونفيدرالية ودستور الولايات المتحدة عام ١٧٨٤ الكونفيدرالي. ([٢])

اتفاقية فيلادلفيا الدستورية ١٧٨٧

كان روجر شيرمان Roger Sherman أحد أكثر أعضاء المؤتمر الدستوري الفيدرالي تأثيرًا. إنه غير معروف جيدًا بأفعاله في المؤتمر لأنه كان "متحدثًا مقتضبًا وغير فصيح" ولم يحتفظ أبدًا بسجل شخصي لتجربته، على العكس من الشخصيات البارزة الأخرى في المؤتمر مثل جيمس ماديسون ، وكان يبلغ من العمر ٦٦ عامًا ، وكان شيرمان ثاني أكبر الأعضاء سناً في المؤتمر بعد بنجامين فرانكلين الذي كان يبلغ من العمر ٨١ عامًا في ذلك الوقت. ومع ذلك، عمل شيرمان كواحد من أكثر أعضاء الاتفاقية نشاطًا ، مندوباً في اتفاقية فيلادلفيا لعام ١٧٨٧ ، التي أنتجت دستور الولايات المتحدة ، وكان يفضل منح الحكومة الفيدرالية سلطة زيادة الإيرادات وتنظيم التجارة ، لكنه عارض في البداية الجهود المبذولة لاستبدال مواد الاتحاد بدستور جديد، جاء في النهاية لدعم إنشاء دستور جديد . واقترح تسوية كونيتيكت التي نالت موافقة كل من الولايات الأكبر والولايات الأصغر. ([٣])

---

[1]-Jay Crosby , Our Nation's Archive: The History of the United States in Documents, New York, 1999,p .106.

[٢]- ستيفن فنسنت بنيه، أمريكا، ت: عبد العزيز عبد المجيد ، مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٤٤، ص ١٤٢.

[3]- Mark A. Tabbert ,American Freemasons: Three Centuries of Building Communities , New York University Press, New York , 195, p. 65.

ادموند راندولف وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ١٧٩٤- ١٧٩٥ :

كان إدموند جينينكز راندولف Edmund Jennings Randolph محامياً وسياسياً أمريكياً و الحاكم السابع لفرجينيا ، وحضر مندوباً من ولاية فرجينيا اعمال المؤتمر الدستوري وساعد في وضع الدستور الوطني أثناء خدمته في لجنة التفاصيل. كان أول مدعي عام للولايات المتحدة ١٧٨٩- ١٧٤٩ ، وبعد ذلك وزير الخارجية الثاني خلال رئاسة جورج واشنطن. ([١])

وقدم عندما كان مندوباً من فرجينيا إلى المؤتمر الدستوري الفيدرالي في سن الرابعة والثلاثين خطة فرجينيا كمخطط لحكومة وطنية جديدة، وجادل ضد استيراد العبيد ولحكومة مركزية قوية، ودافع عن خطة لثلاثة رؤساء تنفيذيين من مختلف أنحاء البلاد واقترحت خطة فرجينيا أيضًا هيئة تشريعية من مجلسين ، يكون لكل منهما مندوبين يتم اختيارهم بناءً على عدد سكان الولاية واقترح راندولف ودعمه بالإجماع مندوبي المؤتمر على "أن يتم إنشاء سلطة قضائية وطنية" (المادة الثالثة من دستور الولايات المتحدة ستنشئ نظام المحاكم الفيدرالية). ([٢]) وكان راندولف أيضًا عضوًا في "لجنة التفاصيل" ، التي كُلفت بتحويل قرارات خطة فرجينيا الخمسة عشر إلى مسودة أولى للدستور. ([٣])

رفض راندولف في النهاية التوقيع على الوثيقة النهائية ، وكان واحدًا من ثلاثة أعضاء فقط ظلوا في المؤتمر الدستوري الفيدرالي قد رفضوا التوقيع (كان الآخرون جورج ماسون وإلبريدج جيري Elbridge Gerry من ماساتشوستس). إذ اعتقد راندولف بأن الوثيقة النهائية تفتقر إلى الضوابط والتوازنات الكافية ونشر اعتراضاته في أكتوبر/تشرين الاول ١٧٨٧. ([٤]) كانت لدى راندولف اعتراضات عدة على اقتراح الاتفاقية إذ اعتقد بأن القضاء الفيدرالي من شأنه أن يشكل تهديدًا لمحاكم الولايات ، ورأى أن مجلس الشيوخ قوي جدًا وأن سلطة الكونكرس واسعة جدًا . ([٥])

---

[1]- Paul Johnson, A History of the American People , Harper Perennial, New York ,1999, p. 83.
[2]- Nelson Klose , American History ,Vol. 2 , New York, 1973, p. 65.
[3]- Patrick Callahan, Logics of American Foreign Policy: Theories of America's World Role, New York, 2003,p. 103.
[4] - Frederick Scott Oliver, op. cit ,p. 59.
[5]- Paul S. Boyer, American History: A Very Short Introduction (Very Short Introductions), university press oxford, New York , 2012, p. 51.

دوره في التصديق على اتفاقية فرجينيا

ومع ذلك ، عكس راندولف موقفه في اتفاقية التصديق بفرجينيا عام ١٧٨٨ وترأس المؤتمر الذي كان منقسمًا بشكل متساوٍ تقريبًا ، واستاء ماسون (كواحد من قادة المعارضة ، إلى جانب باتريك هنري) بشدة من تغيير راندولف لموقفه، طالب ماسون وغيره من المعارضين بإجراء تعديلات قبل التصديق، وأشار راندولف إلى أنه رأى ردوداً عدة بالإصرار على أن التعديلات ضرورية قبل التصديق ، إذ اعتقد بعضهم بأن الاعتراض غير جوهري لأن الدستور نص على عملية تعديل على غرار المدافعين الآخرين عن تعديل الدستور قبل التصديق ، فأصر راندولف على أنه سيكون من الأسهل تعديل الدستور قبل المصادقة عليه عندما تفعل الأغلبية ذلك ، بدلاً من المصادقة على دستور غير كامل ومن ثم تجميع أصوات ثلاثة أرباع الولايات. (١)

أشار راندولف في النهاية إلى فهم التصديق الذي يمكن لقادة فرجينيا أن يرضوا به. وأكد لزملائه أعضاء النخبة السياسية في فرجينيا أن الدستور الذي طُلب منه التصديق عليه في صيف عام ١٧٨٨ سيدخل في اتحاد ولايات ذات سيادة أكثر من اتحاد موحد. (٢)

كتب راندولف أنه من بين المندوبين العشرة الذين كانت وجهات نظرهم غير معروفة تمامًا ، وفي النهاية حصل الفيدراليون في ولاية فرجينيا على المصادقة على الدستور بخمسة أصوات على وجه التحديد . (٣)

كافأ الرئيس واشنطن راندولف على دعمه وتم تعيينه أول مدعي عام للولايات المتحدة في سبتمبر/ايلول ١٧٨٩ وحافظ على الحياد غير المستقر في الخلاف بين توماس جيفرسون (الذي كان راندولف ابن عمه الثاني) وألكسندر هاملتون في حكومة الرئيس واشنطن ، وفي نزاع التصديق ١٧٨٧-١٧٨٨ حاول راندولف جمع الناس معًا ، بدلاً من القفز إلى استنتاجات متسرعة وتجاهل التكاليف المحتملة واصل تقديم اسهامات مهمة في هيكل الأمة الجديدة وفي علاقتها بالدول. (٤)

---

[1] -Nelson Klose , op. cit , p. 67.

[٢]- ر.ب.شاي،و.ج. موربوغو، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ت: جان يستراد، بيروت،١٩٦١، ص ٧٤ .

[٣]- لاري الويتز ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية ، ت: جابر سعيد عوض ، الجمعية المصرية للمعرفة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٨٧ .

[4] - W. Riker, the Development of American Federalism, USA: Kluwer Academic Publisher, 1987, p.11.

عندما استقال جيفرسون من منصب وزير الخارجية عام ١٧٩٣، خلفه راندولف في هذا المنصب وكانت معاهدة جاي مع بريطانيا في عام ١٧٩٤ المبادرة الدبلوماسية الرئيسية في ولايته. ([١])

جون جاي اول رئيس للمحكمة العليا ١٧٩٢ – ١٧٩٥ :

جون جاي John Jay أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الامريكية ، وقع على معاهدة باريس، وكان أول رئيس قضاة في الولايات المتحدة ١٧٨٩-١٧٩٥ ، كما كان رئيس الكونكرس القاري ١٧٧٨- ١٧٧٩ منصب شرفي مع سلطة اللقب أثناء الثورة الأمريكية وبعدها ، كان جاي سفير الولايات المتحدة إلى إسبانيا ، فرنسا، ووزير الشؤون الخارجية، وكما ساعد في صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، ومن أبرز إنجازاته الدبلوماسية التفاوض على شروط تجارية ملائمة مع بريطانيا العظمى في معاهدة جاي ١٧٩٤ عندما كان رئيس المحكمة العليا. ([٢])

عمل جاي الداعي لحكومة قوية مركزية للتصديق على الدستور الجديد في نيويورك عام ١٧٨٨ بكتابته باسم مستعار لخمسة من الأوراق الفيدرالية بالاشتراك مع كاتبها الرئيسي الآخر ألكسندر هاملتون. ([٣])

جون روتليدج ثاني رئيس للمحكمة العليا ١٢ أغسطس/اب ١٧٩٥ - ٢٨ ديسمبر/كانون الاول ١٧٩٥:

يعد جون روتليدج John Rutledge أحد القضاة المساعدين الأصليين للمحكمة العليا وثاني رئيس قضاة لها فضلاً عن شغله منصب أول رئيس لولاية كارولينا الجنوبية ، ثم شغل منصب أول حاكم لها بعد إعلان الاستقلال. ([٤])

عمل روتليدج كمندوب في مؤتمر قانون الطوابع ، الذي احتج على الضرائب المفروضة على المستعمرات الثلاثة عشر من قبل برلمان بريطانيا العظمى، وعمل كمندوب في الكونكرس القاري

---

[1] - Alfred Neuburger ,The Great Federalist, New Jersey, 1907 , p. 58.

[٢] - عبد العزيز سليمان نوار ، عبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت- لبنان ، ١٩٨٣، ص ١٢٦.

[3] -Richard Sylla, Hamilton and the Federalist Financial Revolution 1789 –1795 ,New York,2000,p. 35 .

[4]- Paul S. Boyer and Clifford E. Clark , op. cit , p.58.

قبل انتخابه حاكمًا لولاية كارولينا الجنوبية ، شغل منصب حاكم خلال معظم الحرب الثورية الأمريكية. ([١])

تم تعيين روتليدج في محكمة كارولينا الجنوبية وكان مندوبًا إلى اتفاقية فيلادلفيا لعام ١٧٨٧ ، التي كتبت دستور الولايات المتحدة وخلال المؤتمر شغل منصب رئيس لجنة التفاصيل ، التي أنتجت أول مسودة كاملة للدستور ، وفي العام التالي شارك أيضًا في مؤتمر كارولينا الجنوبية للتصديق على الدستور. ([٢])

عين الرئيس جورج واشنطن في عام ١٧٨٩ روتليدج كأحد القضاة المساعدين الافتتاحيين للمحكمة العليا للولايات المتحدة، وفي عام ١٧٩١ اصبح رئيس قضاة محكمة كارولينا الجنوبية للمرافعات والجلسات العامة ، ثم رئيس للمحكمة العليا بعد استقالة جون جاي في يونيو/حزيران ١٧٩٥، وعندما عاد مجلس الشيوخ للانعقاد في ديسمبر/كانون الاول ١٧٩٥ رفض ترشيح روتليدج بأغلبية ١٠-١٤ صوتاً واستقال روتليدج من مهمته بعد ذلك بوقت قصير . ([٣])

تشارلز كوتسورث بينكني سفير الولايات المتحدة لفرنسا ١٧٩٦- ١٧٩٧ :

كان تشارلز كوتسورث بينكني Charles Cotesworth Pinckney من ولاية كارولينا الجنوبية ، كانت لديه حياة مهنية طويلة كسياسي وخدم في الجيش القاري خلال الثورة الأمريكية، ومارس المحاماة سنوات عدة . كان بينكني مؤيدًا للاستقلال عن بريطانيا العظمى ، وخدم في الحرب الثورية الأمريكية عندما اندلعت الحرب بين المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة وبريطانيا العظمى في عام ١٧٧٥ ، وقف بينكني إلى جانب الوطنيين الأمريكيين. وترقى إلى رتبة عميد بعد الحرب ، فاز في انتخابات المجلس التشريعي لولاية كارولينا الجنوبية، إذ مثل هو وشقيقه توماس بينكني النخبة في ولاية كارولينا الجنوبية. ([٤]) دافع عن حكومة فيدرالية أقوى ، وعمل مندوباً في اتفاقية فيلادلفيا لعام ١٧٨٧ ، التي كتبت دستورًا فيدراليًا جديدًا، وساعد تأثير بينكني على ضمان تصديق كارولينا الجنوبية على دستور الولايات المتحدة وتم ترشيحه مرتين من قبل الحزب

[1]- Ralph W. Pteen, The United States A History, New York, 1959,p. 87.

[2] - Frederick Scott Oliver , op. cit ,p. 59.

[٣]- عبد الغفور كريم علي ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

[٤]- الان نيفينز ، هنري ستيل كوماجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ت: محمد بدر الدين خليل ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٠، ص ٢١٣.

الفيدرالي كمرشح للرئاسة وخسر أمام الرئيسين توماس جيفرسون وجيمس ماديسون في عامي ١٨٠٤ و ١٨٠٨. ([١])

دعا بينكني إلى حكومة وطنية قوية (وإن كانت ذات نظام من الضوابط والتوازنات) لتحل محل الحكومة الضعيفة في ذلك الوقت، وعارض انتخاب الممثلين عن طريق التصويت الشعبي لكونه غير عملي، كما عارض دفع رواتب أعضاء مجلس الشيوخ إذ اعتقد أنهم يجب أن يكونوا رجال ثروة مستقلة ، وادى بينكني دوراً رئيسياً في طلب التصديق على المعاهدات من قبل مجلس الشيوخ وفي التسوية التي أدت إلى إلغاء تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي ،وعارض وضع قيود على حجم الجيش الفيدرالي الدائم.([٢])

قضية XYZ

عرض الرئيس جورج واشنطن على بينكني في عام ١٧٨٩ اختياره لوزارة الخارجية. لكنه رفضها وعندما عرض واشنطن على بينكني منصب وزير الخارجية في عام ١٧٩٥ ، رفض بينكني لكنه قبل منصب سفير لفرنسا في عام ١٧٩٦. وكانت العلاقات مع الجمهورية الفرنسية الأولى في حالة من الانحدار، فقد أغضبت معاهدة جاي بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى أعضاء في التشكيل الحكومي الفرنسي، وأمروا البحرية الفرنسية بتكثيف عمليات ضبط السفن التجارية الأمريكية التي تبين أنها تتاجر مع بريطانيا ، التي كانت فرنسا في حالة حرب معها. وعندما قدم بينكني أوراق اعتماده في نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٩٦ تم رفضها ، إذ صرح متحدث فرنسي بأنه لا يمكن قبول أي سفير حتى يتم حل الأزمة العالقة. ([٣])

بعد أن أبلغ بينكني الرئيس جون آدمز الذي تم تنصيبه في عام ١٧٩٧ بذلك ، تم إنشاء لجنة مكونة من بينكني وجون مارشالJohn Marshall وإلبريدج جيري Elbridge Gerry للتعامل مع الفرنسيين، وانضم جيري ومارشال إلى بينكني في لاهاي The Hague ، وسافرا إلى باريس في أكتوبر/تشرين الاول ١٧٩٧ وبعد اجتماع تمهيدي سريع مع وزير الخارجية الفرنسي الجديد شارل

[1]- Paul S. Boyer and Clifford E. Clark , op. cit, p.59.
[2]- Iames Truslow Adems: Dictionary of American History, Vol.3, New York, 1946, p. 53.
[3]- Mark A. Tabbert , op. cit , p. 68.

موريس تاليران Charles Maurice de Talleyrand تم الاتصال بالمفاوضين بشكل غير رسمي من جانب سلسلة من الوسطاء الذين أوضحوا المطالب الفرنسية ، وشمل ذلك قرضاً كبيراً لفرنسا، إذ تم توجيه المفاوضين لرفضها ، كذلك تقديم رشاوى كبيرة لتاليران وأعضاء الحكومة ، التي وجدها المفاوضون مسيئة إذ أصبحت هذه التبادلات أساسًا لما أصبح يُعرف باسم "قضية XYZ" عندما نُشرت الوثائق المتعلقة بها في عام ١٧٩٨. (١)

كان تاليران على علم بالاختلافات السياسية في اللجنة (كان بينكني ومارشال فيدراليين يفضلان بريطانيا، وتردد جيري سياسيًا بين الأفكار الفيدرالية المعتدلة والجمهوريين الجيفرسونيين الذين فضلوا فرنسا وكانوا معادين بشدة لبريطانيا) ، واستغل هذا الانقسام في مناقشات غير رسمية غادر بينكني ومارشال فرنسا في أبريل/نيسان ١٧٩٨ وظل جيري متأخرا بصفة غير رسمية ساعياً إلى تعديل المطالب الفرنسية ، إذ أدى انهيار المفاوضات إلى ما أصبح يعرف باسم شبه الحرب غير المعلنة (١٧٩٨-١٨٠٠) ، بتحريض أسطول البلدين ضد بعضهما البعض. (٢)

ومع اقتراب حرب محتملة ، أذن الكونكرس بتوسيع الجيش ، وطلب الرئيس آدمز من واشنطن تولي القيادة كقائد أعلى للجيش، وكشرط لقبول المنصب أصر واشنطن على أن يُعرض على بينكني منصب جنرال إذ اعتقد واشنطن بأن خبرة بينكني العسكرية ودعمه السياسي في الجنوب جعله لا غنى عنه في الدفاع ضد غزو محتمل من قبل الفرنسيين ، وخشي العديد من الفيدراليين من أن بينكني سوف يغضب من الخدمة تحت قيادة هاملتون الذي تم تعيينه في منصب الرجل الثاني في واشنطن ، لكن بينكني فاجأ الفيدراليين بقبول تعيينه جنرالاً بلا تردد، وقاد بينكني القسم الجنوبي للجيش من يوليو/تموز ١٧٩٨ إلى يونيو/حزيران ١٨٠٠. (٣)

مرشح للرئاسة

قاوم بينكني وحلفاؤه السياسيون التحالف الوثيق مع الأحزاب الفيدرالية أو الديمقراطية الجمهورية خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، لكن بينكني أصبح قائداً فيدرالياً بعد عودته من فرنسا بدعم من هاملتون وأصبح المرشح الفيدرالي لمنصب نائب الرئيس في الانتخابات الرئاسية عام ١٨٠٠، وقد أكسبته الخدمة العسكرية والسياسية مكانة وطنية، وكان الفيدراليون يأملون أن يفوز بينكني ببعض

[1]- Ostar Handlin , op. cit , p. 148.
[2]- Jay Crosby , op. cit , p .107.
[3]- A. James Reichley , op. cit , p. 89 .

الأصوات الجنوبية ضد المرشح الديمقراطي الجمهوري توماس جيفرسون. وكانت لدى هاملتون آمال أكبر إذ كان يرغب في إزاحة آدمز من الرئاسة، وعد بينكني أكثر قابلية للتكيف. في التنافس بين مؤيدي آدمز وهاملتون الا ان الفيدراليون خسروا، وفاز الجمهوريون الديمقراطيون في الانتخابات. (١)

رأى الفيدراليون القليل من الأمل في هزيمة جيفرسون في انتخابات عام ١٨٠٤ على الرغم من أن الحزب ظل قوياً في نيو انكلاند ، إلا أنه كان من المتوقع على نطاق واسع أن يفوز جيفرسون بالولايات الجنوبية والوسطى. مع القليل من الأمل في الفوز بالرئاسة، رشح الفيدراليون بينكني للرئاسة، لكن لا بينكني ولا الفيدراليين تابعوا حملة رئاسية نشطة ضد جيفرسون حيث كانوا يأملون في أن تُظهر سمعة بينكني العسكرية ومكانته كجنوبي لكنهم كانوا يعلمون أن لدى بينكني فرصة ضئيلة للفوز حتى في ولايته. إذ حصل بينكني على ١٤ صوتًا انتخابيًا مقارنة بـ ١٦٢ صوتاً لجيفرسون. ان هزيمة بينكني في كارولينا الجنوبية جعلته اول مرشح رئاسي عن حزب رئيسي يفقد أصوات ولايته. (٢)

أثبتت مدة رئاسة جيفرسون الثانية أنها أكثر صعوبة من الأولى ، إذ هاجم البريطانيون والفرنسيون سفن الشحن الأمريكية كجزء من الحروب النابليونية ومع تضاؤل شعبية جيفرسون كانت لدى الفيدراليين آمال أقوى في استعادة الرئاسة عام ١٨٠٨ مما كانت عليه في عام ١٨٠٤، وبدعم من جيفرسون تم تقديم جيمس ماديسون مرشحاً عن الحزب الديمقراطي الجمهوري وفضل بعض الفيدراليين دعم الجمهوري المنشق جيمس مونرو James Monroe أو جورج كلينتون ، ولكن في مؤتمر الترشيح الفيدرالي تحول الحزب مرة أخرى إلى بينكني ومع اقتراب حرب محتملة ضد فرنسا أو بريطانيا كان الفيدراليون يأملون في أن تجذب تجربة بينكني العسكرية الأمة إذ فاز الفيدراليون بولاية ديلاوير ومعظم نيو انكلاند ، لكن ماديسون ربح الولايات المتبقية وفاز بأغلبية من المجمع الانتخابي. (٣)

[1]- L. Sandy Maisel , op. cit , p. 90.
[2]- Brook W. Graves , op. cit , p. 69.
[3] - Albert Wood Burn , op. cit , p. 133 .

اوليفر السورث ثالث رئيس قضاة للمحكمة الاتحادية ١٧٩٦ - ١٨٠٠ :

أسس اوليفر إلسورث Oliver Ellsworth وهو من محامي ولاية كونيتيكت عن مقاطعة هارتفورد، وعد من بين الأشخاص الذين صاغوا دستور الولايات المتحدة ١٧٨٧ ، كما تم اختياره كواحد من ممثلي ولاية كونيتيكت في الكونكرس القاري، خدم من ١٧٧٧ الى ١٧٨٣ في لجان مختلفة بما في ذلك اللجنة البحرية ومجلس الخزانة ولجنة الاستئناف، وفي عام ١٧٧٧ انضم إلى لجنة الاستئناف التي يمكن وصفها بأنها سابقة للمحكمة الاتحادية العليا أثناء خدمته فيها وفي عام ١٧٧٩ تولى مهام أكبر إذ اصبح عضواً في مجلس السلامة الذي سيطر على جميع الإجراءات العسكرية للولاية ، إذ خدم في المحكمة العليا عندما تم تأسيسها في عام ١٧٨٥ ، لكنه سرعان ما انتقل إلى محكمة كونيتيكت العليا وقضى أربع سنوات في منصبه وهو ثالث رئيس قضاة في الولايات المتحدة. ([١])

قام إلسورث بدور نشط في الإجراءات التي بدأت في ٢٠ يونيو/ حزيران ١٧٨٧ ، عندما اقترح استخدام عبارة "الولايات المتحدة" لتحديد الحكومة تحت سلطة الدستور، وبالفعل تم استخدامها في إعلان الاستقلال ومواد الاتحاد ، كان اقتراح السورث الاحتفاظ بالصياغة السابقة للحفاظ على التركيز على اتحاد بدلاً من كيان وطني واحد ، وقبل ثلاثة أسابيع في ٣٠ مايو/ ايار ١٧٨٧ ، تحرك إدموند راندولف من ولاية فرجينيا لإنشاء "حكومة وطنية" تتكون من هيئة تشريعية عليا وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية ، قبل إلسورث فكرة راندولف عن التقسيم الثلاثي لكنه تحرك لضرب عبارة "حكومة وطنية"، ومنذ ذلك الحين أصبحت "الولايات المتحدة" العنوان الرسمي المستخدم في الاتفاقية لتحديد الحكومة وكان الاسم الكامل ، "الولايات المتحدة الأمريكية" ، وكان إدراجه في الدستور من عمل جوفيرنر موريس Gouverneur Morris عندما أجرى التغييرات التحريرية النهائية في الدستور. ([٢])

مارس السورث دوراً رئيسياً في تبني تسوية كونيتيكت ووصلت الاتفاقية إلى طريق مسدود بشأن مسألة التمثيل في الكونكرس ومع رغبة الولايات الكبيرة في التمثيل النسبي ومطالبة الولايات الصغيرة بتمثيل متساوٍ لكل ولاية وخلال المناقشة انضم إلى زميله مندوب ولاية كونيتيكت روجر شيرمان في اقتراح الكونكرس المكون من مجلسين ، إذ يتم انتخاب عضوين من مجلس الشيوخ من

[١]- دوغلاس ستيفنسون ، الحياة والمؤسسات الأمريكية ، ت: أمل سعيد ، نشر الدار الأهلية ،عمان- الأردن، ٢٠٠١ ، ص ٥٤ .
[2]- Iames Truslow Adems , op. cit , p. 61.

قبل كل هيئة تشريعية للولاية ، بينما سيتم تقسيم عضوية مجلس النواب بين الولايات على أساس حصتها من جميع سكان الولايات وتم تبني الحل الوسط من قبل جانب الاتفاقية في ١٦ يوليو/تموز ١٧٨٧. ([١])

فيما يتعلق بالمسألة الخلافية على ما إذا كان سيتم احتساب العبيد كجزء من السكان في تحديد تمثيل الولايات في الكونكرس أو عدهم ملكية فلا يتم احتسابهم، صوت إلسورث لصالح تسوية ثلاثة أخماس وفي وقت لاحق، شدد إلسورث على أنه ليس لديه عبيد وتحدث مرتين قبل المؤتمر في ٢١ و٢٢ أغسطس/ اب لصالح إلغاء العبودية كما مارس دورًا مهمًا في إبقاء مفهوم المراجعة القضائية خارج الدستور. ([٢])

عمل السورث جنبا إلى جنب مع جيمس ويلسون، جون روتليدج ، إدموند راندولف في لجنة التفاصيل التي أعدت المسودة الأولى للدستور. وبناءً على القرارات التي تم تمريرها بالفعل من قبل الاتفاقية توقفت مداولات الاتفاقية من ٢٦ يوليو/ تموز إلى ٦ أغسطس/ اب ١٧٨٧ بينما أكملت اللجنة مهمتها. ([٣])

على الرغم من أن إلسورث ترك الاتفاقية قرب نهاية أغسطس/ اب ولم يوقع الوثيقة النهائية الكاملة ، إلا أنه مارس دورًا مهيمنًا في اتفاقية تصديق ولاية كونيتيكت لعام ١٧٨٨ على الدستور عندما أكد أن المراجعة القضائية تضمن السيادة الفيدرالية ويبدو أكثر من مصادفة أنه عمل مع ويلسون كعضوين في لجنة التفاصيل من دون الإشارة إلى المراجعة القضائية في المسودة الأولية للدستور ، لكن بعد ذلك شددا على أهميتها المركزية في اتفاقيات التصديق الخاصة بهما قبل عام واحد فقط من إدراج إلسورث في قانون القضاء لعام ١٧٨٩ الذي شكل القضاء الفيدرالي للولايات المتحدة وأسست سلطة المحكمة العليا لإلغاء قرارات المحكمة العليا للولاية التي كانت تتعارض مع دستور الولايات المتحدة ، وعمل إلسورث حليفاً رئيسياً في مجلس الشيوخ لألكسندر هاملتون

---

[1]- Michael H. Hunt, Ideology and United States Foreign Policy, Yale University Press , London, 1987, p. 137.

[٢]- جورج . ف . كنان ، الدبلوماسية الأمريكية ، ت:عبد الإله الملاح، مطبعة الأهرام ، بيروت ، ١٩٨٨، ص١٨٩.

[3]- Paul S. Boyer and Clifford E. Clark , op. cit ,p. 189.

وانحاز إلى الحزب الفيدرالي وقاد تمرير مجلس الشيوخ لمقترحات هاملتون على قانون التمويل لعام ١٧٩٠ ومشروع قانون البنك لعام ١٧٩١، ودعا إلى تأييد قانون الولايات المتحدة للحقوق ومعاهدة جاي. ([١])

بعد أن رفض مجلس الشيوخ ترشيح جون روتليدج لمنصب رئيس القضاة في عام ١٧٩٦ رشح الرئيس جورج واشنطن إلسورث لهذا المنصب، وتم تأييد إلسورث بالإجماع من قبل مجلس الشيوخ وخدم حتى عام ١٨٠٠ ، عمل إلسورث عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية كونيتيكت في الحكومة الفيدرالية الجديدة وتعاون مع الحزب الفيدرالي الناشئ وادى دورًا مهيمنًا في إجراءات مجلس الشيوخ ووفقًا لجون آدمز ، كان "أقوى دعامة في إدارة واشنطن بأكملها في مجلس الشيوخ" . ([٢])

كان مشروع السورث الأول قانون القضاء الموصوف بمشروع مجلس الشيوخ رقم ١ الذي يكمل بشكل فعال المادة الثالثة في الدستور من خلال إنشاء ترتيب هرمي بين محاكم الولايات والمحاكم الفيدرالية وصرح ماديسون بعد سنوات، "قد يكون مؤكدًا أن مشروع القانون الذي ينظم السلطة القضائية نشأ في مسودة إلسورث" . ([٣])

كان إلسورث الداعم الرئيسي في مجلس الشيوخ لبرنامج هاملتون الاقتصادي بعد أن عمل في أربع لجان على الأقل تتعامل مع قضايا الميزانية، التي تضمنت تمرير خطة هاملتون لتمويل الدين القومي ودمج البنك الأول للولايات المتحدة ، كما تضمنت إنجازات السورث الأخرى تأطير الإجراء الذي اعترف بولاية كارولينا الجنوبية في الاتحاد وانضمام رود ايلاند إلى الاتحاد وصياغة مشروع قانون لتنظيم الخدمة القنصلية. ([٤])

[1]- Peter Woll , America's political system : State and local , Random House , Ulan Press, New York , 1972, p. 221.
[2]-Robert J. Mckeever , Philip Davies , Politics USA , University Press Oxford, New York, 1999, p. 296.
[3]- Samuel Eliot Morison , The Oxford History Of The American People , New York , 1965, p. 97.
[4]- Robert Ferrell , American Diplomacy , New York , 1986 , p.152.

وأدى دورًا رئيسيًا في إقناع الرئيس واشنطن بإرسال جون جاي إلى بريطانيا للتفاوض بشأن معاهدة جاي عام ١٧٩٤ التي حالت دون الحرب معها، وسددت الديون بين البلدين ومنحت المستوطنين الأمريكيين وصولًا أفضل إلى الغرب الأوسط. ([١])

المحكمة العليا :

تم ترشيح إلسورث من قبل الرئيس جورج واشنطن في ٣ مارس/ اذار ١٧٩٦ ليكون رئيس قضاة المحكمة العليا، بعد أن تم إخلاء المقعد من قبل جون جاي. (تم رفض استبدال جاي بجون روتليدج من قبل مجلس الشيوخ في ديسمبر/كانون الاول ١٧٩٥) ، وسرعان ما تم تصديقه من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي ، وأدى اليمين القضائية المقررة في ٨ مارس/ اذار ١٧٩٦. ([٢])

لم تُعرض أية قضايا رئيسية على المحكمة العليا خلال مدة إلسورث القصيرة رئيساً للمحكمة العليا ، ومع ذلك فإن أربع قضايا تم ذكرها أصدرت المحكمة أحكامًا بشأنها كانت ذات أهمية دائمة في الفقه القانوني الأمريكي وهي قضية هيلتون ضد الولايات المتحدة Hylton v. United States ١٧٩٦، التي حددت سلطة الكونكرس في فرض الضرائب وتناولت سلطة المحكمة العليا في المراجعة القضائية في دعم ضريبة النقل الفيدرالية ، وقضية هولينجسورث ضد فرجينيا Hollingsworth v. Virginia ١٧٩٨ إذ أكد هولينجسورث أن الرئيس ليس له دور رسمي في عملية التعديل الدستوري، وقضية كالدر ضد بول Calder v. Bull ١٧٩٨ إذ اعتبر كالدر أن بند الدستور بأثر رجعي ينطبق على القضايا الجنائية وليس المدنية ، ونيويورك ضد كونيتيكت New York v. Connecticut ١٧٩٩ الذي كان أول استخدام للمحكمة لاختصاصها القضائي بموجب المادة الثالثة من دستور الولايات المتحدة للاستماع إلى الخلافات بين ولايتين.. ([٣])

جون مارشال الرئيس الرابع للمحكمة الفيدرالية (١٨٠١- ١٨٣٥) :

شغل جون مارشال John Marshall منصب رئيس قضاة الولايات المتحدة الرابع من ١٨٠١ إلى ١٨٣٥. ([٤]) كانت عادة المحكمة العليا قبل تعيين مارشال كما هو الحال في بريطانيا أن

---

[1]- S.F. Bemis , A Diplomatic History of United States , New York , 1965,p 63.

[2]- T. Harry Williams ,A History of the United States, Vol.2, New York,1969,p. 116.

[٣] - دافيد كوشمان كويل، النظام السياسي في الولايات المتحدة، ت: توفيق حبيب، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٥٥، ص١٥٦.

[٤]- ما يزال مارشال رئيس المحكمة الأطول خدمة ورابع قاضٍ في تاريخ المحكمة العليا، ويُنظر إليه على نطاق واسع بأنه أحد القضاة الأكثر نفوذاً في المحكمة العليا. للمزيد ينظر :=

يصدر كل قاض رأياً في كل قضية مهمة، وقد تكون هذه الطريقة فعالة عندما تتعامل المحكمة مع مجموعة قانونية منظمة وقائمة ، ولكن مع وجود محكمة جديدة ومجموعة من القوانين غير المستكشفة إلى حد كبير ، فقد خلقت انطباعاً بالتردد إن لم يكن التناقض ، وعلى الأرجح بتحريض منه تغيرت هذه الممارسة بعد ذلك لسنوات عدة وأصبحت القاعدة العامة أنه لا يوجد سوى رأي واحد من المحكمة العليا في الواقع ، واتسمت مرحلة مارشال بإجماع كبير واستقرار في المحكمة، وبين ١٨١١ و ١٨٢٣ لم يتغير موظفو المحكمة العليا . ([١])

لقد مارست المحكمة الاتحادية العليا في زمن الرئيس مونرو والرؤساء الذين سبقوه منذ بداية القرن التاسع عشر دوراً بارزاً في إيجاد الأسس القانونية التي أدت إلى تثبيت دعائم الحكم المركزي ذلك أن رئيس القضاة جون مارشال كان من الحزب الفيدرالي الذي عينه الرئيس جون آدمز رئيسا للمحكمة المذكورة عام ١٨٠١ ، وقد استمر في هذا المنصب حتى عام ١٨٣٥ أكثر من أي رئيس محكمة سابق ولقد عمل مارشال طوال هذه المدة على دعم نظريات الفيدراليين ، وحكم مارشال خلال مدة رئاسته الطويلة في عدد كبير من القضايا التي تتعلق بمسائل دستورية ، ولم ينحرف أبدا عن المبدأ الأساسي الذي آمن به وهو (سيادة الحكومة الفيدرالية) ، ولقد صرح مارشال في إحدى هذه القضايا عام ١٨١٩ بأن الدستور يعطي الحكومة سلطات أخرى (ضمنية) ، فضلاً عن تلك السلطات التي يقرها علانية بوضوح ، وبهذه القرارات استطاع مارشال أن يترك أثرا قويا على المحكمة ويدعم من نصيبها في محاولة جعل الحكومة الفيدرالية الأمريكية ذات قوة فعالة وحية.([٢])

كما ادت المحكمة العليا للولايات المتحدة تحت قيادة رئيس القضاة جون مارشال دوراً مهماً في تحديد سلطة الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات خلال أوائل القرن التاسع عشر، نظراً لأن دستور الولايات المتحدة لا يحدد على وجه التحديد العديد من الخطوط الفاصلة بين طبقات الحكومة. ([٣])

=Thomas A. Bailey , A Diplomatic History of The American People , New York , 1967, p. 127.

[1]- William Z. Foster, Outline Political History of The American , International Publishers, New York , 1951 ,p. 108.

[2] - T. Harry Williams , op. cit, p. 118.

[3] - William Z. Foster, op. cit ,p. 108.

ويمكن تقسيم مدة ولاية جون مارشال في المحكمة إلى أربع مراحل، بدأت المرحلة الأولى في عام ١٨٠١ وتضمنت قضية ماربوري ضد ماديسون Marbury v. Madison ([١]) ، أول قضايا مارشال الكبرى هذه القضية كانت ناتجة عن النزاع بين الفيدراليين والجمهوريين على ما سمي (بقضاة منتصف الليل) Midnight Judges ، لقد عد الفيدراليون فشل الجمهوريين في الاعتراف بقوانين عام ١٨٠١ القضائية عملاً غير دستوري ، وقد قام رئيس المحكمة العليا جون مارشال الذي عينه آدمز في شهر يناير/ كانون الثاني عام ١٨٠١ ، بمحاولة حسم النزاع على قوانين عام ١٨٠١ بتأكيد ما عده حق المحكمة العليا في ممارسة (المراجعة الدستورية) الحكم على دستورية القوانين التي يصدرها الكونكرس. ([٢])

كان وليام ماربوري أحد القضاة الذين عينوا في "منتصف الليل" ، ولكن لم تكتمل أوراق تعيينه مما دفع ماديسون وزير الخارجية إلى رفض هذا التعيين ، لذلك فقد قام ماربوري بالشكوى ضد

---

[١]- قضية ماربوري ضد ماديسون Marbury v. Madison ١٨٠٣: هي قضية تاريخية للمحكمة العليا الأمريكية أسست مبدأ المراجعة القضائية في الولايات المتحدة ، مما يعني أن المحاكم الأمريكية لديها سلطة إلغاء القوانين والتشريعات التي تجد أنها تنتهك دستور الولايات المتحدة الأمريكية. صدر قرار ماربوري عام ١٨٠٣ ، ولا يزال القرار الوحيد الأكثر أهمية في القانون الدستوري الأمريكي. نص قرار المحكمة التاريخي على أن دستور الولايات المتحدة هو قانون فعلي ، وليس مجرد بيان للمبادئ والمثل السياسية ، وساعد في تحديد الحدود بين الفرعين الدستوريين التنفيذي والقضائي للحكومة الفيدرالية. نشأت القضية في أوائل عام ١٨٠١ كجزء من التنافس السياسي والأيديولوجي بين الرئيس المنتهية ولايته جون آدمز والرئيس القادم توماس جيفرسون. كان آدمز قد خسر الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٨٠٠ لصالح جيفرسون ، وفي مارس/اذار ١٨٠١ ، في آخر ليلة له من انتهاء مدة رئاسته ، عين آدمز المعروف باتجاهه لتقوية السلطة المركزية الفيدرالية بعض القضاة المناصرين لهذا الفكر وكان من بينهم القاضى ماربورى وثلاثة من رفاقه. في محاولة لإحباط جيفرسون وأنصاره في الحزب الجمهوري الديمقراطي. أكد مجلس الشيوخ الأمريكي بسرعة تعيينات آدمز، ولكن عند رحيل آدمز وتنصيب جيفرسون ، لم يتم تسليم لجان القضاة الجديدة. اعتقد جيفرسون أن اللجان التي لم يتم تسليمها كانت باطلة ، وأمر وزير خارجيته الجديد ، جيمس ماديسون ، بعدم تسليمها. تنتمي اللجان التي لم يتم تسليمها إلى ويليام ماربوري ، وهو رجل أعمال فيدرالي من ولاية ماريلاند كان مؤيدًا قويًا لآدمز والفيدراليين. في أواخر عام ١٨٠١ ، بعد أن رفض ماديسون مرارًا وتكرارًا تسليم قرار التعيين، رفع ماربوري دعوى قضائية في المحكمة العليا يطلب فيها من المحكمة إصدار أمر قضائي يجبر ماديسون على تسليم قرار التعيين . في رأي كتبه رئيس المحكمة العليا جون مارشال ، رأت المحكمة أولاً أن رفض ماديسون تسليم قرار التعيين كان غير قانوني ، وثانيًا أنه كان من المناسب عادة للمحكمة في مثل هذه الحالات أن تأمر المسؤول الحكومي المعني بتسليم اللجنة. لكن في قضية ماربوري ، وجد مارشال نفسه في مأزق صعب حيث لم يكن يريد البدء بمعاداة خط الادارة الجديدة التي قد لا تنصاع لأمره وكذلك لم يكن يريد لهيبة المحكمة العليا أن تخدش بأن يحكم بعدم الاختصاص، وعليه أصدر حكما بارعا بالاعتراف بحق ماربورى وزملائه في التعيين ولكنه رفض طلبهم بأن تأمر المحكمة بتسليم قرارات التعيين وجاء هذا الرفض مبنيا على اعتبار عدم دستورية القانون الذى يخول للمحكمة سلطة اصدار هذه الأوامر بصفة أصلية.وأعلن أن المحاكم الأمريكية لديها سلطة إبطال القوانين التي تعتبر أنها تنتهك الدستور. إذ حدد الدستور الأمريكي اختصاصات المحكمة على سبيل الحصر ولم يكن من بينها اصدار هذه الأوامر بصفة أصلية فان جاء المشرع بعد ذلك وأسند للمحكمة هذا الاختصاص فلا بد من وقوع هذا الاسناد في دائرة عدم الدستورية بسبب الحصر الذى نص عليه الدستور لاختصاصاتها أي أن القاضي استبعد النص التشريعي لصالح النص الدستوري عند حدوث التعارض. للمزيد ينظر :

William Z. Foster, op. cit ,p. 109.

[2] - Stanley I. Kutler, Dictionary of American History , Charles Scribner's Sons, New York, 1993,p. 66.

ماديسون بغرض تثبيت تعيينه ووصلت القضية إلى المحكمة الاتحادية العليا ، كانت وجهة نظر مارشال وبعض الفيدراليين هو أن يحرزوا نصرا ضد الجمهوريين بتثبيت الحكم لماربوري ، لقد قضى مارشال بأن تعيين ماربوري إنما قام وفق القانون الذي سنه الكونكرس ، القانون القضائي عام ١٨٠١ ، ولكن هذا القانون نفسه غير دستوري ، بمعنى أن عمل الكونكرس نفسه كان غير دستوري ، لذلك فإن تعيين ماربوري باطل وغير دستوري أيضا، هنا إذن أوجد القاضي مارشال سابقة في القضاء الأمريكي تتمثل بحق المحكمة العليا بالحكم في دستورية القوانين التي يسنها الكونكرس مبدأ المراجعة الدستورية وكان ثمة خطر في استعمال هذا المبدأ من قبل المحكمة العليا التي كان يسيطر عليها قضاة فيدراليون ضد الجمهوريين. ([١])

هذه القضية التي أرست للمحكمة سلطتها في إبطال القوانين والأفعال الفيدرالية لمراجعة دستورية أعمال الكونكرس التي تبين أنها تتعارض مع الدستور. ([٢])

بدأت المرحلة الثانية في عام ١٨١٣ وتم تعديل المحكمة في هذه المرحلة لتشمل تعيينات الرئيس جيفرسون مما أدى إلى تنافر في المحكمة وتم اتخاذ القليل من القرارات ذات التأثير طويل المدى خلال هذه المرحلة. ([٣])

حسمت المحكمة العليا العديد من القضايا الخلافية بين الولايات وأكدت مبدأ " الصلاحيات الضمنية "الممنوحة للكونكرس بموجب الدستور" (في هذه الحالة، يمكن للكونكرس إنشاء بنك للولايات المتحدة، على الرغم من أن هذه السلطة لم يتم منحها صراحةً في الدستور). ([٤])

في قانون التجارة، قاد مارشال المحكمة الفصل في عدد من القضايا المرفوعة استجابة للاقتصاد الأمريكي الناشئ ومحاولات الحكومة تنظيمه، إذ وجدت المحكمة بالإجماع أن الولايات لا تستطيع

---

[1] - Archibald Cary Coolidge, The United States As Aworld Power, New York , The Macmillan Company, 1919 , p.42.

[٢] - عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الامريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية، السعودية ، ١٩٨٨، ص١٧٢.

[٣]- مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات والتبادل التربوي ، دستور الولايات المتحدة ، القاهرة، ١٩٥١ ، ص ٢٥ .

[4] - Arther P. Whitaker, The United States of America and The Independence of Latian America 1800 - 1830, New York, Norton and Company, 1954 , p. 67 .

فرض ضرائب على مؤسسة اتحادية كانت تعد شرعية ومناسبة، وأكدت حق الحكومة الفيدرالية في تنظيم التجارة بين الولايات وتجاوز قانون الولاية القيام بذلك. ([١])

بدأت المرحلة الثالثة في عام ١٨١٩ ، والمعروفة باسم "المرحلة الذهبية" لمارشال إذ صدرت معظم قرارات مارشال الشهيرة خلالها ، فدافع عن حكومة اتحادية قوية من خلال تخفيف أعباء الضرائب الفيدرالية ، وعمل على تحقيق اقتصاد قوي ومتنوع من خلال استنتاج أن الاحتكارات كانت غير دستورية وبحلول عام ١٨٢٢ ([٢]) بدأت قوة مارشال بالتدني إيذانا ببداية المرحلة النهائية ، اذ كان هناك عدد كافٍ من المفكرين الجيفرسونيون الذين فضلوا حقوق الولايات في المحكمة لدرجة أن إجماعهم ترك مارشال وقيامه على حكومة فيدرالية قوية في الأقلية . ([٣])

جوفيرنر موريس عضو مجلس الشيوخ الامريكي ١٨٠٠- ١٨٠٣ :

كان جوفيرنر موريس Gouverneur Morris من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة والموقع على مواد الاتحاد ودستور الولايات المتحدة، كتب ديباجة دستور الولايات المتحدة وأطلق عليه اسم "كاتب الدستور" ([٤])

تم انتخابه لعضوية كونكرس مقاطعة نيويورك قبل أن يخدم في الكونكرس القاري و بعد أن خسر إعادة انتخابه للكونكرس ، انتقل إلى فيلادلفيا وأصبح مساعد المشرف المالي للولايات المتحدة ، مثل ولاية بنسلفانيا في المؤتمر الدستوري لعام ١٧٧٨ إذ دعا إلى حكومة مركزية قوية وخدم في اللجنة التي كتبت المسودة النهائية لدستور الولايات المتحدة وكان وناشط حزبي في الحزب الفيدرالي الأمريكي. كما كان أيضًا أحد أكثر المعارضين صراحةً للرق من بين جميع الحاضرين في المؤتمر الدستوري ١٧٧٨ . ([٥])

---

[1] - https://www.britannica.com/biography/John-Marshall/Chief-justice-of-the-United-States

[2]- John P. Kaminski and Richard Leffler , Federalists and anti federalists , Maryland, 1998, p. 10 .

[٣]- عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٣٤.

[4]- Duncan Watts, op. cit , p.86.

[5]- Robert Ferrell , American Diplomacy , New York , 1986 , p.152.

روفوس كينج عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ١٧٨٩- ١٧٩٦ و ١٨١٣ - ١٨٢١

كان روفوس كينج Rufus King محامياً وسياسياً ودبلوماسياً أمريكياً فاز في انتخابات محكمة ماساتشوستس العامة في عام ١٧٨٣ - ١٧٨٥. مثل ماساتشوستس في مؤتمر الكونفيدرالية من ١٧٨٤ إلى ١٧٨٧. وكان من أصغر المشاركين سناً في المؤتمر. ([١])

الاتفاقية الدستورية ١٧٨٧:

في عام ١٧٨٧ ، تم إرسال كينج إلى المؤتمر الدستوري ، الذي عقد في فيلادلفيا. وشغل كينج مكانة بارزة في المؤتمر بالرغم من انه كان شاباً، حيث "كان من بين أمهر الخطباء". جنبا إلى جنب مع جيمس ماديسون ، أصبح شخصية بارزة في القضية الوطنية. علاوة على ذلك ، كان يحضر كل جلسة. خضعت "آراء كينج لتحول مذهل خلال المناقشات" من خلال تغيير طريقة تفكيره الداعمة لمواد الاتحاد وإنهاء فكرة إمكانية استمرارها تمامًا. تضمنت مشاركات كينج الرئيسية العمل في لجنة الأمور المؤجلة ولجنة الأسلوب والترتيب. على الرغم من أنه عندما جاء إلى المؤتمر، لم يكن مقتنعًا بضرورة إجراء تغييرات كبيرة في مواد الاتحاد ، إلا أن وجهات نظره خضعت لتحول مذهل خلال المناقشات، وعمل مع الرئيس ويليام صاموئيل جونسون ، وجيمس ماديسون ، وجوفيرنر موريس ، وألكسندر هاملتون في لجنة الأسلوب والترتيب لإعداد المسودة النهائية لدستور الولايات المتحدة .([٢])

بعد تجاربه السياسية المبكرة خلال المؤتمر الدستوري، قرر كينج تبديل دعوته المهنية من خلال التخلي عن ممارسته القانونية عام ١٧٨٨ ، وانتقل إلى مدينة نيويورك ، وانتُخب عضوًا في جمعية ولاية نيويورك في عام ١٧٨٩. انتخب عضوا في مجلس الشيوخ من نيويورك لاربع دورات برلمانية متوالية ١٧٨٩- ١٧٩٦ وأربع دورات برلمانية أخرى متوالية أيضا ١٨١٣- ١٨٢١. رفض كينج تعيينه وزيرا للخارجية ليخلف إدموند راندولف. في عام ١٧٩٥ ، ساعد كينج هاملتون في الدفاع عن معاهدة جاي المثيرة للجدل من خلال كتابة ثمانية نقاط لصحف نيويورك تحت الاسم المستعار بوبليوس (Publius)، مناقشاً الجوانب البحرية والتجارية للمعاهدة ، وبرز كعضو قيادي

[1]- Harold Underwood Faulkner and Others , op. cit , p. 92.
[2]- Henry William Elson, History of The United State of American ,U.S.A , 1975, p.98

في الحزب الفيدرالي داعياً إلى زيادة سلطات الحكومة الفيدرالية وكان آخر مرشح رئاسي للحزب في الانتخابات الرئاسية عام ١٨١٦. ([١])

في سبتمبر/ايلول ١٨١٢ ، عندما ساعدت حرب عام ١٨١٢ ضد بريطانيا العظمى المعارضين الفيدراليين على استعادة سمعتهم ، قاد كينج جهدًا في مؤتمر الحزب الفيدرالي لترشيح بطاقة فيدرالية للانتخابات الرئاسية في ذلك العام ، لكن هذا الجهد فشل ، باعتباره جمهورياً ديمقراطياً حظي ديويت كلينتون بأفضل الفرص لهزيمة زميله في الحزب ، الأمر الذي جعل الفيدراليين لا يتقدمون بأي مرشح. ومع ذلك، سعى البعض إلى جعل كينج هو المرشح، من أجل الحصول على مرشح تحت راية الفيدرالية على بطاقة الاقتراع، وعلى الرغم من ذلك ، فقد احتل المركز الثالث في التصويت الشعبي بحوالي ٢ ٪ من الإجمالي. بعد ذلك بوقت قصير، احتفل كينج بأول نجاح له بعد ١٠ سنوات ، عندما تم انتخابه في "فترة ولايته الثانية في مجلس الشيوخ" في عام ١٨١٣. ([٢])

وفي أبريل/نيسان ١٨١٦ ترشح لمنصب حاكم نيويورك وخسر أمام دانيال دي تومبكينز ، وفي العام نفسه أصبح المرشح غير الرسمي للرئاسة من الحزب الفيدرالي وخسر بأغلبية ساحقة أمام جيمس مونرو حيث أصبح الحزب الفيدرالي منحلاً على المستوى الوطني بعد عام ١٨١٦ ، وكان كينج هو آخر مرشح رئاسي للفيدراليون قبل انهيارهم ، وعندما ترشح لإعادة انتخابه لمجلس الشيوخ في عام ١٨١٩ ، خاض الانتخابات كفيدرالي على الرغم من أن الحزب كان قد تفكك بالفعل ولم يكن لديه سوى أقلية صغيرة في المجلس التشريعي لولاية نيويورك، ولكن بسبب الانقسام بين الحزبين لم يتم انتخاب خليفة له لمجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٨١٩ وظل المقعد شاغراً حتى يناير/كانون الثاني ١٨٢٠ وفي محاولة لجذب الناخبين الفيدراليين السابقين إلى جانبهم في انتخابات حاكم الولاية التالية في أبريل /نيسان ١٨٢٠، دعم كلا الفصيلين من الحزب الديمقراطي الجمهوري كينج ،الذي خدم دورة أخرى في مجلس الشيوخ الأمريكي حتى ٣ مارس/اذار ١٨٢٥ مما جعله آخر عضو فيدرالي في مجلس الشيوخ ، وفي ذلك الوقت كان الحزب الفيدرالي قد توقف بالفعل عن الوجود على المسرح الفيدرالي. خلال مرحلة ولايته الثانية في مجلس الشيوخ، واصل مسيرته

[1]- Robert Birley, Speeches and Documents in America History ,Vol.I, Oxford university press, 1956, pp. 44-65.

[2] - Tony Williams, Hurricane of Independence, The Untold Story of Deadly Storm of the Deciding Moment of The American Revolution, Illinois,2008, p. 72.

المهنيــة كمعــارض للعبوديــة، والــذي نــدد بــه باعتبــاره لعنــة علــى المبــادئ التــي يقــوم عليهــا إعــلان الاســتقلال والدســتور. فيمــا يعتبــر أعظــم خطــاب فــي حياتــه المهنيــة، تحــدث ضــد الاعتــراف بولايــة ميسوري كدولة عبودية في عام ١٨٢٠. ([١])

[1]- Harold Underwood Faulkner and Others , op. cit, p.117.

المبحث الاول: تأثير الرؤساء في النظام الفيدرالي ١٧٩٦-١٨٢٥

أولاً- انتخابات الرئاسة الامريكية ١٧٩٦ ورئاسة جون آدمز ١٧٩٧- ١٨٠١:

كان آدمز مدافعا بارزًا عن فصل السلطات والضوابط والتوازنات للحماية من سلطة الحكومة المطلقة وطورت كتاباته السياسية ، بما في ذلك أفكاره حول الحكومة والدفاع عن دساتير الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٧٨ ، مبادئ الحكومة الدستورية التي طبقها جيمس ماديسون ومندوبون آخرون في اتفاقية عام ١٧٨٧، أيد آدمز بقوة الدستور الفيدرالي ، على الرغم من كونه فيدرالياً بارزاً ، أوضح آدمز في رسائل إلى جيفرسون أنه كان يفضل أن يُستهل الدستور بـ "إعلان الحقوق" ، كما كان دستور ماساتشوستس Massachusetts Constitution ([١]) ١٧٨٠، الذي عمل آدمز مؤلفاً أساسياً له، وكان آدمز يشغل منصب نائب الرئيس عندما اقترح الكونكرس الأول واعتمد قانون الحقوق كان يعتقد بأن الناس يتصرفون على أساس مبدأ "القوة تصنع الحق" لأن القوة ترى نفسها دائمًا أنها على حق، لذلك قد تكون الضوابط والتوازنات الحكومية هي الدفاع الوحيد ضد الاستبداد ذي الدوافع الدينية، اتسمت رئاسة جون آدمز بالصراعات بين الحزبين السياسيين المشكَّلين حديثًا: الفيدراليون والجمهوريون الديمقراطيون وتركزت الخلافات بين الحزبين السياسيين على السياسة الخارجية وتوازن القوى بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. ([٢])

خلال رئاسة آدمز لولاية واحدة ، ظهر أول حزبين سياسيين أمريكيين ، كان هناك الفيدراليون على طول الساحل الشرقي وكانوا تجارًا أثرياء أو أشخاصًا متعلمين جيدًا يعيشون في المدن ولقد أيدوا حكومة مركزية أقوى وتفسيراً فضفاضاً للدستور قائم على فكرة أن ما لم يمنعه الدستور صراحة سمح به. ([٣]) على الجانب الآخر كان الجمهوريون الديمقراطيون كثيرًا ما ينحدرون من المناطق الغربية وكان من المرجح أن يكونوا مزارعين أكثر منهم تجاراً

---

[١]- دستور ماساتشوستس Massachusetts Constitution ١٧٨٠ : النموذج الأساسي لدستور الولايات المتحدة ، وهو ثاني مؤتمر دستوري عقد في ولاية ماساتشوستس لصياغة دستور للولاية بعد إعلان استقلال الولاية عام ١٧٧٦ .تمت صياغته من قبل جون آدمز، بعد عملية مطولة من مناقشات التصديق التي شملت اجتماعات المدينة، تم تصديق دستور ولاية ماساتشوستس ثم دخل حيز التنفيذ، أقدم دستور مكتوب لا يزال يعمل في العالم. للمزيد ينظر :

Gustavus Myers, History of the Supreme Court of the United States, New York, 1912, p.125.

[2]- Steven M. Gillon, and Cathy D. Maston, The American Experiment: A History of the United states , Boston- New York , 2002,p. 98.

[3]- Thomas A. Bailey , op. cit , p. 79 .

وفضل الجمهوريون الديمقراطيون حكومة مركزية أضعف لصالح حكومات ولايات أقوى وكانوا يؤمنون بتفسير صارم للدستور قائم على فكرة أن الحكومة الفيدرالية لا تستطيع فعل أي شيء لا يسمح به الدستور صراحة. (١)

حاول الفيدراليون تعريف الديمقراطيين الجمهوريين بعنف الثورة الفرنسية واتهم الجمهوريون الديمقراطيون الفيدراليين بتفضيل الملكية والأرستقراطية، كما سعى الجمهوريون إلى ربط آدمز بالسياسات التي طورها زميله الفيدرالي ألكسندر هاملتون خلال إدارة واشنطن والتي أعلنوا أنها كانت لصالح بريطانيا العظمى والحكومة الوطنية المركزية ، وفي السياسة الخارجية شجب الجمهوريون معاهدة جاي التي أقامت سلامًا مؤقتًا مع بريطانيا العظمى ، وهاجم الفيدراليون شخصية جيفرسون الأخلاقية زاعمين أنه كان ملحدًا وأنه كان جبانًا خلال الحرب الثورية الأمريكية، كما اتهم أنصار آدمز جيفرسون بأنه مؤيد للغاية لفرنسا، تم التشديد على هذا الاتهام عندما أحرج السفير الفرنسي الجمهوريين من خلال دعمه العلني لجيفرسون ومهاجمة الفيدراليين قبل الانتخابات مباشرة. (٢)

بعد رفض الرئيس جورج واشنطن ولاية ثالثة في منصبه ، أصبحت انتخابات عام ١٧٩٦ أول انتخابات رئاسية أمريكية تتنافس فيها الأحزاب السياسية على الرئاسة، واندمج الفيدراليون خلف آدمز وأيد الجمهوريون الديمقراطيون جيفرسون ، لكن كل حزب قدم مرشحين عدة ،أدلى أعضاء الهيئة الانتخابية بصوتين ، مع عدم التمييز بين الأصوات الانتخابية للرئيس والأصوات الانتخابية لنائب الرئيس، ومن أجل أن يتم انتخابه رئيساً يجب أن يفوز المرشح الفائز بأغلبية أصوات الناخبين ، وإذا لم يفز أي فرد بالأغلبية فإن مجلس النواب سيجري انتخابات طارئة. (٣)

كانت الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة عام ١٧٩٦ هي ثالث انتخابات رئاسية عقدت في المدة من الجمعة ٤ نوفمبر/تشرين الثاني إلى الأربعاء ٧ ديسمبر/كانون الاول ١٧٩٦

[1] - Gustavus Myersop. op. cit , p.127.
[2] - Foster Rhea Dulles, Prelude to World Power , American Diplomatic History 1800- 1900, New York, The Macmillan Company, 1965 , p. 78 .
[3]- Thomas A. Bailey , op. cit, p. 78 .

وكانت أول انتخابات رئاسية متنازع عليها ، وأول انتخابات رئاسية مارست فيها الأحزاب السياسية دوراً مهيمناً ، والانتخابات الرئاسية الوحيدة التي شارك فيها رئيس ونائب رئيس تم انتخابهم حيث فاز نائب الرئيس جون آدمز من الحزب الفيدرالي على وزير الخارجية توماس جيفرسون من الحزب الديمقراطي الجمهوري، فأصبح جون آدمز رئيساً وتوماس جيفرسون نائباً للرئيس .([١])

من ابرز القوانين الفيدرالية التي اقرت في مدة حكم جون آدمز هي :

1- قوانين الهجرة والتمرد Immigration and rebellion laws ١٧٩٨ :

استغل الفيدراليون فرصة إمكان قيام الحرب مع فرنسا لمحاولة تقوية حزبهم على حساب حزب المعارضة ، ولذلك قاموا بسن قوانين تعرف بقوانين الهجرة والتمرد ، وكانوا يعرفون أن كثيرا من المؤيدين للحزب المعارض إنما كانوا من الفئات المهاجرة الجديدة إلى أمريكا ولاسيما الفرنسيون والأيرلنديون ، ولذلك قاموا الفيدراليون في الكونكرس الذي كانت لهم فيه الغالبية العظمى بسن قانون الهجرة ، الذي كان من مضمونه زيادة مدة حق التجنس من خمس سنوات إلى أربع عشرة سنة ، وأعطى الرئيس السلطة في إبعاد أي مهاجرين يرى فيهم خطرا على الأمن . ([٢])

أما قانون التمرد فكان يتضمن ما يأتي : منع انتقاد الفيدراليين ومنع أية محاولات للتدخل في تنفيذ القوانين التي تعهد إلى الحكومة المركزية ، وفرض عقوبات بالسجن والغرامة المالية على كل من يفهم بذلك ، وأنه منع نشر أية انتقادات لرئيس الجمهورية أو الكونكرس . ([٣])

من الملاحظ أن الحكومة لم تقم بترحيل أي من المهاجرين نتيجة لسن هذا القانون ، لكن كثيراً منهم ترك البلاد تخوفا من تطبيقه ، كما أن كثيرا من الجمهوريين أتباع جيفرسون كانوا قد قدموا للمحاكمة بسبب إصرارهم على حرية الكلام ، ولذلك أصبح ينظر إليهم كضحايا ،

[١] - ثامر عبد جبر ، جون آدمز ودوره في السياسة الامريكية ١٧٩٧- ١٨٠١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٣ ، ص٤١ .
[٢] - شيرين سعيد شلبي ، موجز التاريخ الأمريكي ، مكتبة الإسكندرية ،مصر ، ٢٠٠٠ ، مصر ، ص ١١٧.
[٣] - احمد خليل محمودي ، معالم التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر ، بيروت ، دار المواسم ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٦ .

وكـان الأثـر الفعلـي لسـن هـذه القـوانين إنمـا هـو جلـب نتيجـة عكسـية مـن قلـة الثقـة فـي حـزب الفيدراليين وزيادة شعبية جيفرسون وأتباعه الجمهوريين. ([١])

2- قرارات كنتاكي وفرجينيا Virginia and Kentucky Resolutions ([٢]) ١٧٩٨:

اسـتغل الجمهوريـون عـدم تنفيـذ القـوانين الجديـدة التـي فرضـت ، وأكـد كـل مـن جيفرسـون وماديسـون أنهـا غيـر دسـتورية ، وهكـذا قـام الأخيـر بإقنـاع المجلـس التشـريعي فـي ولايـة فرجينيـا الـذي كـان عضـوا فيـه بسـن قـانون يقضـي أن قـوانين الهجـرة والتجـنس الجديـدة إنمـا تخـالف الدسـتور الفيـدرالي ، وأن مثـل هـذه السـلطات هـي مـن حـق حكومـات الولايـات ، أمـا المجلـس التشـريعي فـي كنتـاكي فقـد امضـى قـرارا مشـابها لقـرار فرجينيـا نتيجـة لتـأثير جيفرسـون، وزاد علـى قـرار فرجينيـا بـالقول بـان قـوانين التمـرد والهجـرة (باطلـة ولـيس لهـا مفعـول) . هـذه التأكيـدات بـأن لحكومـات الولايـات حـق القـرار فـي دسـتورية القـوانين التـي يسـنها الكـونكرس الفيـدرالي وأن لهـا الحـق فـي رفض هذه القوانين إذا رأت أنها غير دستورية . ([٣])

---

[1]-Duncan Watts, Understanding American Government and Politics (Understanding Politics), Manchester University Press , Britain, 2012, p.98.

[٢]- قرارات كنتاكي وفرجينيا Virginia and Kentucky Resolutions ١٧٩٨: الإجراءات التي أقرتها الهيئات التشريعية في فرجينيا وكنتاكي احتجاجًا على قوانين الفيدرالية المتعلقة بالأجانب والتحريض على الفتنة Alien and Sedition Acts . كتب القرارات جيمس ماديسون وتوماس جيفرسون ، لكن دور رجال الدولة هؤلاء ظل غير معروف للجمهور لمدة ٢٥ عامًا تقريبًا. وقد تم تمرير قرارات كنتاكي من قبل الهيئة التشريعية لتلك الولاية في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٩٨. كانت الحجج الرئيسية لجيفرسون هي أن الحكومة الوطنية كانت ميثاقًا بين الولايات، وأن أي ممارسة لسلطة غير مفوضة ، وأن للولايات الحق في تقرير متى تم انتهاك سلطاتها وتحديد طريقة الانتصاف. وهكذا أعلنت قرارات كنتاكي أن قوانين الأجانب والتحريض على الفتنة "باطلة وليست ذات قوة" ، القرارات التي صاغها ماديسون ، في حين أنها هي نفسها من حيث الجوهر مثل قرارات جيفرسون ، كانت أكثر تحفظًا. أقرها المجلس التشريعي لولاية فرجينيا في ٢٤ ديسمبر/كانون الاول ١٧٩٨ ، وأكدوا سلطة الدولة لتحديد صلاحية التشريع الفيدرالي وأعلنوا أن الأفعال غير دستورية. كانت قرارات فرجينيا وكنتاكي في الأساس عبارة عن احتجاجات ضد القيود المفروضة على الحريات المدنية الواردة في قوانين الأجانب والتحريض على الفتنة بدلاً من تعبيرات عن نظرية دستورية كاملة. كانت الإشارات اللاحقة للقرارات كسلطة لنظريات الإبطال والانفصال غير متوافقة مع الأهداف المحدودة التي سعى إليها جيفرسون وماديسون في صياغة احتجاجاتهم. للمزيد ينظر :

Foster Rhea Dulles ,op. cit , p. 79 .

[٣]- الذي استعملته الولايات الجنوبية فيما بعد قبيل الحرب الاهلية، عند تأزم مشكلة الرقيق في أمريكا - كذريعة للانفصال عن الاتحاد الفيدرالي. للمزيد ينظر :

Howard Jones, Crcucible of Power, A History of American Foreign Relations from 1897, Printed in The United States of America, Scholarly Resources Inc. 2001 , p. 112.

3- قوانين الأجانب والتحريض على الفتنة ١٧٩٨:

قانون الأجانب والتحريض على الفتنة Alien and Sedition Acts ١٧٩٨ ([1]) تم إقرار من قبل الكونكرس الذي يسيطر عليه الفيدراليين ووقعه الرئيس آدمز في عام ١٧٩٨ ، بهدف إسكات وإضعاف الحزب الجمهوري المناهض للفيدرالية. أعطت القوانين الحكومة سلطة محاكمة وترحيل الأجانب، بالإضافة إلى الحد من حقهم في التصويت. ([2])

ثانياً: انتخابات الرئاسة الامريكية ١٨٠٠ ورئاسة توماس جيفرسون ١٨٠١-١٨٠٩ :

على الرغم من أن توماس جيفرسون كان في فرنسا يشغل منصب سفير الولايات المتحدة عندما تمت كتابة الدستور الفيدرالي في عام ١٧٨٧ ، كان قادرًا على التأثير على تطور الحكومة الفيدرالية من خلال مراسلاته لاحقاً وكانت أفعاله بصفته وزيراً للخارجية ونائباً للرئيس، وزعيم أول حزب سياسي معارض وثالث رئيس للولايات المتحدة حاسمة في تشكيل مظهر الأمة وتحديد صلاحيات الدستور وطبيعة الجمهورية الناشئة. مارس جيفرسون دوراً رئيسياً في تخطيط وتصميم وبناء عاصمة وطنية ومنطقة اتحادية وسعى جيفرسون في المناصب العامة المختلفة التي شغلها إلى إنشاء حكومة اتحادية ذات سلطات محدودة. ([3])

وفي عام ١٨٠٠ ، رشح كلا الطرفين للانتخابات رسميًا، رشح الجمهوريون الديمقراطيون متمثلة بجيفرسون وآرون بور، في حين رشح الفيدراليون تذكرة تتكون من آدمز وتشارلز كوتسورث بينكني، وشكل كل حزب خطة يصوت فيها أحد ناخبيهم لمرشح ثالث أو يمتنع عن

---

[1]- قوانين الأجانب والتحريض على الفتنة Alien and Sedition Acts ١٧٩٨: أربعة قوانين أقرها الكونكرس الأمريكي الخامس الذي يهيمن عليه الفيدراليون ووقعها الرئيس جون آدمز في عام ١٧٩٨. زاد قانون التجنيس من خمسة إلى ١٤ سنة عدد السنوات التي يجب أن ينتظرها المهاجرون قبل الحصول على الجنسية الأمريكية والحق في التصويت. يتألف قانون الأجانب من عملين منفصلين: قانون الأصدقاء الأجانب ، الذي يخول الرئيس سلطة ترحيل أي أجنبي يعتبره خطيراً ؛ وقانون الأعداء الأجانب ، الذي سمح بترحيل أي أجنبي ينحدر من بلد في حالة حرب مع الولايات المتحدة. أجاز قانون التحريض على الفتنة معاقبة أي شخص قام بتأليف أو طباعة "كتابات كاذبة وفاضحة وخبيثة" ضد الكونكرس أو الرئيس بهدف "التشهير ... أو جلبهم ، أو أي منهما ، إلى الازدراء أو الإساءة إلى السمعة ؛ أو للتحريض ضدهم ... كراهية شعب الولايات المتحدة الطيب ... "وقع آدمز على القوانين في ١٤ يوليو/تموز ، انتهت صلاحية "قانون الأصدقاء الأجانب" بعد مرور عامين على إقراره ، وانتهى "قانون التحريض على الفتنة" في ٣ مارس/اذار ١٨٠١ ، في حين أن "قانون الجنسية" و "قانون الأعداء الأجانب" لم يكن لهما شرط انتهاء الصلاحية. جادل الفيدراليون بأن مشاريع القوانين عززت الأمن القومي خلال شبه الحرب ، وهي حرب بحرية غير معلنة مع فرنسا من ١٧٩٨ إلى ١٨٠٠. جادل النقاد بأنهم كانوا في الأساس محاولة لقمع الناخبين الذين اختلفوا مع الحزب الفيدرالي وتعاليمه، وانتهكوا الحق في حرية التعبير في التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة. للمزيد ينظر :

Steven M. Gillon, and Cathy D. Maston, op. cit , p. 99.

[2]-Howard Jones, op. cit, p. 112.

[3]- Foster Rhea Dulles, op. cit , p. 79 .

التصويت لكي يفوز مرشحهم الرئاسي المفضل (آدمز للفيدراليين وجيفرسون للجمهوريين الديمقراطيين) بصوت واحد أكثر من مرشح الحزب الآخر. ([١])

كانت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٨٠٠ ، هي الانتخابات الرئاسية الرابعة وعُقدت في المدة من ٣١ أكتوبر/تشرين الاول إلى ٣ ديسمبر/كانون الاول ١٨٠٠ في ما يشار إليه أحيانًا باسم "ثورة ١٨٠٠" ، إذ فاز نائب الرئيس توماس جيفرسون من الحزب الجمهوري الديمقراطي على الرئيس جون آدمز من الفيدراليين، و كانت الانتخابات بمثابة إعادة تنظيم سياسي أدت إلى ظهور جيل من القيادة الديمقراطية الجمهورية. ([٢])

دارت القضايا السياسية الرئيسية حول تداعيات الثورة الفرنسية، وفضل الفيدراليون وجود حكومة مركزية قوية وعلاقات وثيقة مع بريطانيا العظمى بينما فضل الجمهوريون الديمقراطيون اللامركزية على حكومات الولايات، وتولى جيفرسون تدريجيا قيادة الجمهوريين الذين تعاطفوا مع القضية الثورية في فرنسا ومهاجمة السياسات الفيدرالية وعارض حكومة مركزية قوية ودافع عن حقوق الولايات، وهاجم الجمهوريون الضرائب التي فرضها الفيدراليون. كما شجب الجمهوريون الديمقراطيون قوانين الأجانب والتحريض على الفتنة التي أقرها الفيدراليون لجعل من الصعب على المهاجرين أن يصبحوا مواطنين وتقييد التصريحات التي تنتقد الحكومة الفيدرالية. ([٣])

في حين كان الجمهوريون الديمقراطيون منظمين جيدًا على مستوى الولاية والمستوى المحلي، كان الفيدراليون غير منظمين وعانوا من انقسام مرير بين الزعيمين الرئيسيين، الرئيس جون آدمز وألكسندر هاملتون. ([٤])

وكان انتخاب جيفرسون عام ١٨٠٠ بمثابة تحول في السلطة عن الإدارات الفيدرالية السابقة، إذ كان هدفه الأسمى كرئيس تعزيز الديمقراطية السياسية، والتوسع المادي للبلاد لتوفير الأرض لأمة من المواطنين المزارعين، وكان العامل مواطنه المثالي، أو المزارع الذي يملك ويعيش على أرضه، بدلاً من الشخص الذي يعتمد على أجر من صاحب العمل. بالنسبة

---

[1]- Howard Jones, op. cit , p. 113 .

[٢]- د. محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

[3]- Howard Jones, op. cit , p. 112.

[٤] - فرانسيس ويتني و آخرون ، موجز التاريخ الامريكي ، مكتبة الإسكندرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٨ .

لجيفرسون لا يمكن أن تتبع الديمقراطية السياسية إلا من مواطنين مستقلين اقتصادياً وسعى إلى تقليص السلطة التنفيذية ليس بسبب النفور من الحكومة في حد ذاتها، ولكن بسبب خوفه من أن الحكومة المركزية القوية كما حدث في المملكة المتحدة، لن تساعد إلا أولئك الذين كانوا بالفعل أثرياء وأقوياء. ([1])

دافع جيفرسون عن حقوق الولايات وأصر على حكومة فيدرالية محدودة فضلاً عن ضرائب محدودة، وهذا يتناقض بشكل صارخ مع إصرار الفيدراليين على حكومة فيدرالية قوية وفعالة، آمن جيفرسون أيضًا بالتقشف المالي ودفع ووافق الكونكرس باتجاه إنهاء جميع الضرائب الداخلية مثل تلك المفروضة على الويسكي، وجاء أهم تقليص للميزانية الفيدرالية على حساب الجيش، لم يؤمن جيفرسون بالحفاظ على جيش مكلف وقلص حجم البحرية التي عمل آدمز على بنائها، ومع ذلك رد جيفرسون على استيلاء القراصنة على السفن والبحارة الأمريكية قبالة سواحل شمال إفريقيا ١٨٠١، وهو أول صراع خاضه الأمريكيون في الخارج. ([2])

كان مجيء جيفرسون للرئاسة في عام ١٨٠١ بمثابة نهاية لعهد سيطرة الفيدراليين على الحكم، ولكنهم بقوا يمثلون المعارضة إلى حين فقدان الصفة العامة بهم خلال الحرب مع بريطانيا عام ١٨١٢ نتيجة لميولهم البريطانية، وهكذا فقد حلت سيطرة المزارعين والديمقراطيين، والمناطق الغربية (الجمهوريين) محل سيطرة العناصر الأوتوقراطية والتجارية ، والمناطق الشمالية الشرقية (الفيدراليون) . ([3])

قانون القضاء Judiciary Act ١٨٠١ :

في انتخابات عام ١٨٠٠، هزم جيفرسون آدمز. ومع ذلك ، قبل أن يتم تنصيب جيفرسون ، مرر الكونكرس الذي يسيطر عليه الفيدراليون هذا القانون ، وتم إنشاء عشر محاكم محلية جديدة ، وتوسيع عدد المحاكم الدورية من ثلاث إلى ست ، وإضافة قضاة إضافيين لكل دائرة (إعطاء الرئيس سلطة تعيين القضاة الاتحاديين وقضاة الصلح). كما خفض القانون عدد قضاة

[1] - Andrew C. Mclaughlin, op. cit , p. 121.
[2] -Duncan Watts, op. cit , p.99.
[3]- Emests Cupful, The American System of Government , Frederick appraiser , New York , 1965 , p.41.

المحكمة العليا من ستة إلى خمسة. مرور القانون القضائي لعام ١٨٠١ لم يأت بسهولة. توقفت العملية التشريعية في الكونكرس بشكل فعلي خلال الجدل الدائر بين الفيدراليين والجمهوريين المناهضين للفيدرالية. ([١])

وأيد الفيدراليون في الكونكرس ورئيسهم الحالي جون آدمز هذا العمل، قائلين إن المزيد من القضاة والمحاكم سيساعدون في حماية الحكومة الفيدرالية من حكومات الولايات المعادية التي يطلقون عليها اسم "مفسدي الرأي العام" . ([٢])

جادل الجمهوريون المناهضون للفيدرالية ونائبهم الحالي توماس جيفرسون بأن هذا القانون سيزيد من إضعاف حكومات الولايات وسيساعد الفيدراليين في الحصول على وظائف معينة ذات نفوذ أو " مراكز رعاية سياسية " داخل الحكومة الفيدرالية. كما جادل الجمهوريون بعدم توسيع صلاحيات المحاكم التي حكمت العديد من مؤيديها بموجب قوانين الأجانب والتحريض على الفتنة Alien and Sedition Acts ١٧٩٨. ([٣])

في حين تم تقديم نسخة مبكرة من قانون القضاء لعام ١٨٠١ قبل الانتخابات الرئاسية عام ١٨٠٠ ، وقع الرئيس الفيدرالي جون آدمز القانون في ١٣ فبراير/شباط ١٨٠١. وعند تولي الرئيس الجمهوري المناهض للحكومة الفيدرالية توماس جيفرسون مهام منصبه في ٤ اذار/ مارس عام ١٨٠١ ، كانت مبادرته الأولى هي التأكد من أن المؤتمر الذي يسيطر عليه الحزب الجمهوري قد ألغى الفعل الذي كان يرفضه بشدة. ([٤])

ومن ابرز القوانين :

قانون القضاء Judiciary Act ١٨٠٢ :

ألغى الكونكرس السابع للحزب الجمهوري الديمقراطي قانون القضاء لعام ١٨٠١ بقانون القضاء الخاص به لعام ١٨٠٢، لإعادة تنظيم نظام المحاكم الفيدرالية. أعادت بعض عناصر قانون القضاء لعام ١٨٠١ ، الذي تم تمريره في الأيام الأخيرة من إدارة جون آدمز (١٧٩٧-

[1]- Foster Rhea Dulles, op. cit , p. 81 .
[2]- Foster Rhea Dulles, op. cit , p. 80 .
[3]- Emests Cupful, op. cit , p.41.
[4] - Richard D. Heffner, Documentary History of United States , New York , Mentor Books, 1956 , p. 46 .

١٨٠١) والـذي تـم تبنيـه مـن قبـل الأغلبيـة الفيدراليـة فـي الكـونكرس السـابق ، ومـن ثـم سـيطرة الحـزب علـى القضـاء مـن خـلال تعبئتـه بمؤيديـه. ولكـن سـرعان مـا تـم إلغـاؤه مـن قبـل تومـاس جيفرسون وحلفاؤه الجمهوريون في عام ١٨٠٢. ([١])

قـانون القضـاء ١٨٠٢ قـد زاد عـدد الـدوائر مـن ثـلاث إلـى سـت دوائـر ، مـع تعيـين قـاضٍ واحـد فقـط فـي المحكمـة العليـا ، إذ سـيرأس قضـاة المقاطعـات المحليـين فـي الـدائرة مـرتين فـي السـنة. بالإضافة إلى ذلك ، نص القانون الجديد على ولاية واحدة فقط للمحكمة العليا كل عام . ([٢])

حكم المحكمة والمراجعة القضائية :

عنـد البـت فـي قضـية مـاربوري ضـد ماديسـون Marbury v. Madison فـي عـام ١٨٠٣ ، نتجـت القضـية عـن التمـاس إلـى المحكمـة العليـا مـن قبـل وليـام مـاربوري William Marbury ، الـذي عينـه الـرئيس جـون آدمـز قاضـياً للسـلام فـي مقاطعـة كولومبيـا خـلال أيامـه الأخيـرة فـي منصـبه فـي محاولـة لإضـعاف الكـونكرس الجمهـوري الـديمقراطي، ولـم تكـن الإدارة الجمهوريـة الديمقراطيـة تحـت حكـم جيفرسـون ترغـب فـي تعيـين (قضـاة منتصـف الليـل) لجـون آدمـز الفيدرالي، ورفضت تسليم اللجان المتبقية لهؤلاء القضاة. ([٣])

رفـع مـاربوري دعـوى قضـائية ضـد إدارة جيفرسـون ، ورفعـت القضـية فـي النهايـة أمـام المحكمـة العليـا، ورئـيس القضـاة جـون مارشـال الفيـدرالي ، فحكـم ضـد الحكومـة فـي قضـية ماربوري ضد ماديسون. ([٤])

وافـق رئـيس المحكمـة العليـا جـون مارشـال علـى أن مـاربوري لـه الحـق فـي الحصـول علـى تعـويض قـانوني، مؤكـدًا أن الأفـراد لـديهم حقـوق حتـى رئـيس الولايـات المتحـدة لا يسـتطيع تقليصـها، ومـع ذلـك وجـد مارشـال أيضًـا أن القـانون القضـائي للكـونكرس لعـام ١٧٨٩ ، والـذي كـان مـن شـأنه أن يمـنح المحكمـة العليـا سـلطة مـنح تعـويض مـاربوري غيـر دسـتوري لأن الدسـتور لـم يسـمح بقضـايا مثـل قضـية مـاربوري أمـام المحكمـة العليـا مباشـرة وهكـذا أسـس مارشـال مبـدأ

[1]- Lieut Colonel Fletcher, History of the American war, London, 1865, Vol.2 , p.59.
[2]- Richard D. Heffner, op. cit , p. 47 .
[٣]- صلاح احمد هريدي ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .
[4]- Beard Charles, History of The United States, New York ,1980, p.200.

المراجعة القضائية الذي عزز دور المحكمة بتأكيد سلطتها في تقييم (وربما إبطال) تصرفات الكونكرس والرئيس. ([١])

وعلى مدار مدتي ولايته كرئيس حيث أعيد انتخابه عام ١٨٠٤ عمل جيفرسون عكس سياسات الحزب الفيدرالي بالابتعاد عن التنمية التجارية الحضرية وبدلاً من ذلك شجع الزراعة من خلال بيع الأراضي العامة على شكل قطع صغيرة وبأسعار معقولة وربما كان إرث جيفرسون الأكثر ديمومة هو انه لم يكن يثق في المدن وبدلاً من ذلك تصور جمهورية ريفية من الرجال البيض أصحاب الأراضي، لقد أراد أن تكون الولايات المتحدة الامريكية سلة غذاء العالم وتصدر سلعها الزراعية من دون أن تعاني من أمراض التحضر والتصنيع. اثبت جيفرسون من خلال مدتي ادارته انه جمهوري المظهر فيدرالي الجوهر لانه سعى بكل مايستطيع لتوطيد ودعم الاتحاد الفيدرالي الأمريكي . ([٢])

دور آرون بور Aaron Burr :

كانت سمعة آرون بور نائب الرئيس جيفرسون قد ساءت في البلاد نتيجة لبعض الحوادث، إذ أثبتت هذه أنه عديم المبادئ وذو مطامع شخصية، وسبب ذلك كله إحراجا للرئيس جيفرسون وأهم هذه الحوادث:

أولاً : محاولة الانفصال الفيدرالية نتيجة لغضب نيو انكلاند على سياسة جيفرسون بشراء لويزيانا ، فقد حاول هؤلاء التآمر بفصل نيو انكلاند عن الولايات المتحدة وانضمام كلاً من نيو انكلاند ونيويورك في اتحاد مع كندا ، وهكذا اتجهوا إلى آرون بور للقيام بهذا العمل على أن يصبح هذا حاكما لنيويورك بعد الانفصال ، ولكن هاملتون فضح الخطة مما سبب فشلها ، ولم تتجدد محاولة انفصال نيو انكلاند إلا في حرب عام ١٨١٢ مع بريطانيا . ([٣])

ثانياً : حملة آرون بور عام ١٨٠٦ : بعد خروجه من نيويورك قرر آرون بور الهجرة الى وادي الميسيسيبي هدفها مهاجمة المستعمرات الإسبانية في أمريكا الشمالية (ولاسيما أن

---

[١]- نصر محمد علي الحسيني ، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية : دراسة حالة الحرب على العراق ٢٠٠٣ ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٢، ص ٨٧ .

[2]- Samuel F. Bemis, A Diplomatic History of The United States, New York, Henry Holt and Company, 1955, p. 38.

[3]- J. A. Doyle , History of The United States , New York , 1876, p. 133.

هاملتون كان مكروها في تلك المناطق) وحاول استغلال غضب تلك المناطق ضد الحكومة الفيدرالية بالتآمر على فصل ولايات شرق الميسيسيبي عن الاتحاد الفيدرالي وتكوين حكومة جديدة هناك ، وقد تقرب إلى وزراء بريطانيا وإسبانيا لطلب مساعدتهم في هذا الأمر، وقام بحملة صغيرة متجها إلى الجنوب في نهر الأوهايو والمسيسيبي وحاول إقناع الجنرال جيمس ولكنسون بالانضمام اليه ، وعندما لاحظ ولكنسون أن الخطة سوف تفشل قام بفضحها ، وهكذا قبض على آرون بور أثناء محاولته الهروب إلى المكسيك وقدم للمحاكمة في رتشموند بولاية فرجينيا عام ١٨٠٧ ، بتهمة الخيانة العظمى ، وقد ادت السياسة دورا كبيرا إذ كان رئيس المحكمة جون مارشال شديد الكراهية للرئيس جيفرسون وكان يميل إلى آرون بور ، وقد حكمت المحكمة ببراءة آرون بور والعلة في ذلك كما بينت المحكمة أنه لإثبات الخيانة كان يجب أن يكون آرون بور مصاحبا للحملة عند قيامها من نهر الأوهايو. ([١])

ثالثاً- انتخابات الرئاسة الامريكية ١٨٠٨ ورئاسة جيمس ماديسون ١٨٠٩- ١٨١٧ :

سعى ماديسون إلى تطوير نظام حكم يمنع ظهور الفصائل التي تعتقد أن الجمهورية الدستورية ستكون الأنسب للقيام بذلك. وصف ماديسون الفصيل بأنه "عدد من المواطنين ... الذين يوحدهم دافع مشترك للعاطفة أو المصلحة، أو ضد حقوق المواطنين الآخرين ، أو مصلحة المجتمع" . ([٢])

وجد ماديسون وجيفرسون نفسيهما يختلفان مع الفيدراليين حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالديون الفيدرالية والسلطة، على سبيل المثال فضل الرجلان حقوق الولايات، عارض ماديسون البرنامج الاقتصادي والمركزية المصاحبة للسلطة التي فضلها وزير الخزانة ألكسندر هاملتون. جنبا إلى جنب مع توماس جيفرسون ، وفي عام ١٧٩٢ أسس جيفرسون وماديسون الحزب الجمهوري الديمقراطي ، الذي كان أول حزب سياسي معارض في أمريكا و كان جيفرسون وماديسون وجيمس مونرو هم الجمهوريون الديمقراطيون الوحيدون الذين أصبحوا

[١]- ناهد ابراهيم الدسوقي، دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص ٧٠ .

[2]- William Douglass, A summary, historical and political, of the first planting, progressive improvements, and present state of the British settlements in North America, Washington, Volume .1, 1836, p.236.

رؤساء للولايات المتحدة ، حيث انقسم الحزب إلى فصائل متنافسة في عشرينيات القرن التاسع عشر. ([١])

بعد عام ١٧٩٠ ، أصبحت إدارة واشنطن مستقطبة بين فصيلين رئيسيين. يمثل أحد الفصائل، بقيادة جيفرسون وماديسون، على نطاق واسع المصالح الجنوبية ويسعى إلى إقامة علاقات وثيقة مع فرنسا. كان الفصيل الآخر، بقيادة وزير الخزانة ألكسندر هاملتون، يمثل على نطاق واسع المصالح المالية الشمالية ويفضل العلاقات الوثيقة مع بريطانيا. وفي عام ١٧٩١ ، قدم هاملتون خطة دعت إلى إنشاء بنك وطني لتقديم القروض للصناعات الناشئة والإشراف على المعروض النقدي. قاوم ماديسون والحزب الجمهوري الديمقراطي محاولة هاملتون لتوسيع سلطة الحكومة الفيدرالية على حساب الولايات من خلال معارضة تشكيل بنك وطني. استخدم ماديسون نفوذه في الحزب الجمهوري الديمقراطي وجادل بأن تمكين المصالح المالية كان بمثابة تهديد خطير للفصائل الجمهورية للولايات المتحدة المنشأة حديثًا. جادل ماديسون بأنه بموجب الدستور، لم يكن لدى الكونكرس السلطة لإنشاء مثل هذه المؤسسة. على الرغم من معارضة ماديسون، أقر الكونكرس مشروع قانون لإنشاء البنك الأول للولايات المتحدة. بعد فترة من الدراسة، وقع واشنطن على مشروع قانون البنوك ليصبح قانونًا في فبراير/شباط ١٧٩١. عندما نفذ هاملتون برنامجه الاقتصادي واستمر واشنطن في التمتع بمكانة هائلة كرئيس، أصبح ماديسون قلقًا بشكل متزايد من أن هاملتون سيسعى إلى إلغاء الجمهورية الفيدرالية لصالح نظام ملكي مركزي. ([٢])

عندما قدم هاملتون تقريره عن المصنوعات، والذي دعا إلى اتخاذ إجراء فيدرالي لتحفيز تنمية اقتصاد متنوع، طعن ماديسون مرة أخرى في اقتراح هاملتون على أسس دستورية. سعى لتعبئة الرأي العام من خلال تشكيل حزب سياسي على أساس معارضة سياسات هاملتون. جنبا إلى جنب مع جيفرسون ، ساعد ماديسون فيليب فرينو في إنشاء الجريدة الوطنية ، وهي صحيفة فيلادلفيا التي هاجمت مقترحات هاملتون. في مقال نُشر في الجريدة الوطنية في

[١]- كلود جوليان ، الحلم والتاريخ او مئتا عام من تاريخ أمريكا ، ط ٢ ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٨٩ ، ص ٦٠.

[2]- Madison Jefferson Dupont, American Philosophical Society Proceedings of The American Philosophical Society vol , 2009 ,p,425.

سبتمبر/ايلول ١٧٩٢ ، كتب ماديسون أن البلاد انقسمت إلى فصيلين: فصيله الخاص ، الذي يؤمن بـ "العقيدة القائلة بأن البشرية قادرة على حكم نفسها" ، وفصيل هاملتون ، الذي يُزعم أنه سعى إلى إقامة ملكية أرستقراطية وكانت منحازة للأثرياء. أولئك الذين عارضوا سياسات هاملتون الاقتصادية، بما في ذلك العديد من المناهضين للفيدرالية السابقين، اندمجوا في الحزب الجمهوري الديمقراطي، بينما أولئك الذين دعموا سياسات الإدارة اندمجوا في الحزب الفيدرالي. وفي عام ١٧٩٢ حصلت الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، دعم كلا الحزبين الرئيسيين محاولة واشنطن الناجحة لإعادة الانتخاب، لكن الجمهوريين الديمقراطيين سعوا لإزاحة نائب الرئيس جون آدمز. لأن قواعد الدستور منعت جيفرسون بشكل أساسي من تحدي آدمز، دعم الحزب حاكم نيويورك جورج كلينتون لمنصب نائب الرئيس، لكن آدمز فاز بإعادة انتخابه بهامش تصويت انتخابي مريح. ([١])

مع خروج جيفرسون من منصبه بعد عام ١٧٩٣ ، أصبح ماديسون الزعيم الفعلي للحزب الجمهوري الديمقراطي. عندما خاضت بريطانيا وفرنسا الحرب عام ١٧٩٣ ، كانت الولايات المتحدة عالقة في المنتصف. في حين أن الخلافات بين الجمهوريين الديمقراطيين والفيدراليين قد تركزت في السابق على المسائل الاقتصادية، أصبحت السياسة الخارجية قضية ذات أهمية متزايدة حيث فضل ماديسون وجيفرسون فرنسا وفضل هاملتون بريطانيا. أصبحت الحرب مع بريطانيا وشيكة في عام ١٧٩٤ بعد أن استولى البريطانيون على مئات السفن الأمريكية التي كانت تتاجر مع المستعمرات الفرنسية. اعتقد ماديسون أن حربًا تجارية مع بريطانيا ستنجح على الأرجح، وستسمح للأمريكيين بتأكيد استقلالهم بالكامل. أكد ماديسون أن جزر الهند الغربية البريطانية لا يمكنها العيش بدون المواد الغذائية الأمريكية، ولكن يمكن للأمريكيين الاستغناء بسهولة عن المصنوعات البريطانية. ([٢])

في الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٠٨ ، هزم المرشح الديمقراطي الجمهوري جيمس ماديسون المرشح الفيدرالي تشارلز كوتسورث بينكني بشكل حاسم، ليصبح رابع رئيس تنفيذي في البلاد ، واجه ماديسون معارضة سياسية من منافسه وصديقه ، جيمس مونرو ، ومن نائب الرئيس

[1] - J. A. Doyle , op. cit , p. 134.
[2] - Madison Jefferson Dupont, op. cit , p,425.

جورج كلينتون. بالإضافة إلى ذلك ، عاد النظام الفيدرالي بقوة بسبب معارضة قانون الحظر Embargo Act ١٨٠٧ ([١]). كانت حكومة ماديسون ضعيفة للغاية. سعى ماديسون لمواصلة سياسات جيفرسون الخاصة بالضرائب المنخفضة وخفض الدين القومي. في عام ١٨١١ ، سمح الكونكرس بإلغاء ميثاق البنك الأول للولايات المتحدة بعد أن رفض ماديسون اتخاذ موقف قوي بشأن هذه القضية. ([٢])

استمر ماديسون في مواجهة مشاكل من الخارج، إذ واصلت بريطانيا وفرنسا هجماتهما على السفن الأمريكية بعد الحظر بالإضافة إلى إعاقة التجارة الأمريكية، وأخذت بريطانيا البحارة الأمريكيين لقواتها البحرية وبدأت في دعم الهنود في المعارك ضد المستوطنين الأمريكيين.([٣])

رداً على ذلك، أصدر ماديسون إعلان حرب ضد بريطانيا عام ١٨١٢، ومع ذلك لم تكن أمريكا مستعدة للحرب ولم يقم الكونكرس بتمويل أو إعداد جيش بشكل صحيح ولم يدعم عدد من الولايات ما يشار إليه باسم " حرب السيد ماديسون " Mr. Madison's War ولم تسمح لميليشياتهم بالانضمام إلى الحملة، على الرغم من هذه النكسات حاولت القوات الأمريكية قتال

---

[١]- قانون الحظر Embargo Act ١٨٠٧ : عبارة عن حظر تجاري عام على جميع الدول الأجنبية تم سنه من قبل كونكرس الولايات المتحدة. كقانون بديل لقانون عدم الاستيراد لعام ١٨٠٦ وتم تمريره مع استمرار الحروب النابليونية ، فقد مثل ذلك تصعيدًا لمحاولات إجبار بريطانيا على إيقاف أي انطباع عن البحارة الأمريكيين واحترام السيادة والحياد الأمريكي ، ولكنها حاولت أيضًا الضغط على فرنسا والدول الأخرى في السعي لتحقيق النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي العام. ثبت أن الحظر فشل في تحسين الموقف الدبلوماسي الأمريكي، وسلط الضوء على الضعف الأمريكي ونقص النفوذ، وألحق أضرارًا كبيرة بالاقتصاد الأمريكي، وزادت التوترات السياسية المحلية بشكل حاد. وقد أدى كل من التهرب الواسع النطاق من الحظر والثغرات الموجودة في التشريع إلى الحد من تأثيره على أهدافه. كان الشحن التجاري البريطاني، الذي سيطر بالفعل على التجارة العالمية ، يتكيف بنجاح مع نظام نابليون القاري من خلال متابعة أسواق جديدة ، لا سيما في المستعمرات الإسبانية والبرتغالية المضطربة في أمريكا الجنوبية. وهكذا، كان التجار البريطانيون في وضع جيد للنمو على حساب الولايات المتحدة عندما أدى الحظر إلى انخفاض حاد في النشاط التجاري الأمريكي. قوض الحظر الوحدة الأمريكية من خلال إثارة احتجاجات مريرة ، لا سيما في المراكز التجارية في نيو إنكلاند. انتعش الدعم للحزب الفيدرالي المتراجع، الذي عارض جيفرسون بشدة ، مؤقتًا وحقق مكاسب انتخابية في عام ١٨٠٨. وفي الوقت نفسه ، قوض الحظر إيمان الأمريكيين بأن حكومتهم يمكن أن تنفذ القوانين بشكل عادل وعزز التصور الأوروبي بأن الشكل الجمهوري للحكومة كان غير كفوء وغير فعال. تم سن التشريع البديل للحظر غير الفعال في عام ١٨٠٩ ، في الأيام الأخيرة من رئاسة جيفرسون. استمرت التوترات مع بريطانيا في النمو وأدت في النهاية إلى حرب ١٨١٢. للمزيد ينظر :

Madison Jefferson Dupont, op. cit , p,426.

[2] - Dexter Perkins and G. Van Deusen , op. cit , p .26 .

[3]- Bernard P. Herber , Fiscal federalism in the United States of America , Washington, 1975, ,p.236.

ومهاجمة القوات البريطانية، وواجهت الولايات المتحدة الامريكية الهزيمة في معظم الأوقات في البر والبحر. لكن العديد من الأمريكيين رأوا أنها "حرب استقلال ثانية ناجحة "ضد بريطانيا. أقنعت الحرب ماديسون بضرورة وجود حكومة فيدرالية أقوى. ([١])

مع استمرار حرب ١٨١٢ ، ترشح ماديسون لإعادة انتخابه ضد المرشح الفيدرالي ديويت كلينتون DeWitt Clinton ([٢])، الذي كان مدعومًا أيضًا من قبل فصيل مناهض للحرب من الحزب الجمهوري الديمقراطي ، وعلى الرغم من فوز ماديسون في الانتخابات غالبًا ما تم انتقاده وإلقاء اللوم عليه في الصعوبات الناجمة عن الحرب أذ توقفت التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا مما أضر بالتجار الأمريكيين ومرة أخرى هددت نيو انكلاند بالانفصال عن الاتحاد ، واضطر ماديسون إلى الفرار من واشنطن العاصمة في أغسطس/ اب ١٨١٤ عندما قامت القوات البريطانية بغزو المباني وإحراقها بما في ذلك البيت الأبيض ومبنى الكابيتول ومكتبة الكونكرس. ([٣]) وفي الشهر التالي تمكنت القوات الأمريكية من وقف غزو بريطاني آخر في الشمال وحقق أندرو جاكسون على الرغم من عدم التفوق في عدد جنوده حقق انتصارًا على البريطانيين في معركة نيو أورلينز Battle of New Orleans ([٤]) مما

---

[1]- David Ramsay , The History of the American Revolution , London,1784, p. 120.

[٢]- ديويت كلينتون DeWitt Clinton (١٧٦٩-١٨٢٨) : سياسيًا وعالمًا طبيعيًا أمريكيًا ، كان كلينتون مرشحًا رئيسيًا للرئاسة الأمريكية في انتخابات عام ١٨١٢ ، متحدياً الرئيس جيمس ماديسون.فاز كلينتون في انتخابات المجلس التشريعي لولاية نيويورك في عام ١٧٩٨ قبل أن يعمل لفترة وجيزة كعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي. خدم كلينتون ثلاث فترات في منصب عمدة مدينة نيويورك ونائب حاكم نيويورك. في الانتخابات الرئاسية عام ١٨١٢ ، فاز كلينتون بدعم الفيدراليين بالإضافة إلى مجموعة من الجمهوريين الديمقراطيين غير الراضين عن ماديسون. على الرغم من فوز ماديسون في إعادة انتخابه، إلا أن كلينتون كان أداءه أفضل بكثير من المرشحين السابقين المدعومين من الفيدرالية، واصل كلينتون الانضمام إلى الحزب الديمقراطي الجمهوري، اعتقد كلينتون أن تحسينات البنية التحتية يمكن أن تغير الحياة الأمريكية، وتدفع النمو الاقتصادي، وتشجع المشاركة السياسية. كان له تأثير كبير على تطوير ولاية نيويورك والولايات المتحدة. للمزيد ينظر : https://en.wikipedia.org/wiki/DeWitt_Clinton

[٣]- وزارة الخارجية الأمريكية - مكتب الإعلام الخارجي، موجز نظام الحكم الأمريكي، القاهرة، ١٩٧٧.ص ٢٩ .

[٤]- معركة نيو اورلينز Battle of New Orleans ١٨١٤ -١٨١٥: معركة بين الجيش البريطاني بقيادة اللواء السير إدوارد باكينهام وجيش الولايات المتحدة بقيادة بريفيه اللواء أندرو جاكسون ، وقعت المعركة بعد ١٨ يومًا من توقيع اتفاقية معاهدة غينت، والذي أنهى رسميًا حرب ١٨١٢ في ٢٤ ديسمبر/كانون الاول ١٨١٤، وكانت المعركة الأخيرة في حرب عام ١٨١٢ ، بقيت معركة نيو أورلينز في ذكرى الأمريكيين باعتبارها المعركة الحاسمة في التصديق اللاحق على معاهدة سلام غينت ، التي أنهت الأعمال القتالية بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. كانت الحرب قد خاضت من عام ١٨١٢ حتى عام ١٨١٤. وقد وقعت في العديد من المواقع المختلفة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك الحدود الأمريكية الكندية والمحيط الأطلسي وخليج المكسيك. كانت هذه المعركة جزءًا من الصراع الذي وضع مرة أخرى أمريكا والبريطانيين على جانبي ساحة المعركة. لقد حدث ذلك بسبب عدد من القضايا، بما في ذلك القتال من أجل المناطق المتنازع عليها ، والقلق البريطاني من البحارة الأمريكيين واستخدامهم لأغراضهم ، كذلك استياء الأمريكيين الأصليين ، الذين انضموا إلى الجهود المبذولة=

أدى الى اتفاق الجانبان على إنهاء الصراع في وقت لاحق من ذلك العام بتوقيع معاهدة غينت **Treaty of Ghent** ([1]) . ([2])

أكبر ضحايا الحرب الأمريكية ١٨١٢ كان الحزب الفيدرالي ، الحزب السياسي الأول الذي ظهر في الولايات المتحدة حزب المصرفيين ورجال الأعمال ، معارضة الفيدراليين المستمرة للحرب قضت عليهم في نظر الجمهور الأمريكي. إن معارضتهم الصاخبة لبدء الحرب ، وتفكيرهم اللاحق في الانفصال التام في اتفاقية هارتفورد Hartford Conference ([3])،

=لمحاربة الحكومة الأمريكية المحلية في تحالف مع الجيش البريطاني. انتهت المعركة مع أمريكا كجانب منتصر. للمزيد ينظر:

Bernard P. Herber , op. cit ,p.238.

[1]- معاهدة غينت Treaty of Ghent ١٨١٥ : بين بريطانيا والولايات المتحدة ، اتفقتا بموجبها على حلِّ النزاعات بينهما سلْميًا. انتهت حرب ١٨١٢ بين بريطانيا والولايات المتحدة، ووقَّعت الدولتان المعاهدة في مدينة غينت في بلجيكا في٢٤ ديسمبر/كانون الأول ١٨١٤، ثم صدَّقتا عليها في ١٧ فبراير/ شباط١٨١٥ ، وقد مثل أمريكا كل من جون كوينسي آدمز وجميس بيارد وهنري كلاي وجوناثان راسل وألبرت غلاتين .ومثَّل بريطانيا في المفاوضات السّير جيمس جامبير وهنري جولبيرن ووليام آدمز .ولم تمس المعاهدة أيًا من النزاعات التي كانت سببًا في الحرب، بل أبقت فقط على الأوضاع التي كانت سائدة قبل الحرب. ولم تذكر المعاهدة حتى حقيقة أنَّ البحَّارة الأمريكيين أُجبروا على العمل في السفن البريطانيَّة بالقوة. وهذا الحذف أقل أهمية مما يبدو، لأن البريطانيين لم يكن لديهم سبب في الاستمرار في هذه الممارسة بعد هزيمة نابليون في عام ١٨١٥.أما مشكلة مناطق الصيد، ومشكلة دفع مبالغ العبيد الذين أُسروا أثناء الحرب والنزاعات حول الحدود الشمالية الغربية، فقد تمت تسويتها كلها في مفاوضات لاحقة. الولايات المتحدة وبريطانيا لم يقاتلا بعضهما البعض منذ ذلك الحين .للمزيد ينظر:

Madison Jefferson Dupont, op. cit , p,427.

[2] - Rudolph M. Bell , Party and Faction in American Politics: The House of Representatives, 1789-1801. Westport, Conn.: Greenwood, 1973. pp, 100-101.

[3] - اتفاقية هارتفورد Hartford Conference : عبارة عن سلسلة من الاجتماعات من ١٥ ديسمبر/كانون الاول ١٨١٤ إلى ٥ يناير/ كانون الثاني ١٨١٥ ، في هارتفورد ، كونيتيكت ، إذ اجتمع الحزب الفيدرالي في نيو إنكلاند لمناقشة شكاواهم بشأن الحرب المستمرة عام ١٨١٢ والمشاكل السياسية الناشئة من السلطة المتزايدة للحكومة الفيدرالية. ومع ذلك ، بعد أسابيع من انتهاء المؤتمر ، انتشرت أخبار فوز اللواء أندرو جاكسون الساحق في نيو أورلينز على الشمال الشرقي ، مما أدى إلى تشويه سمعة الفيدراليين وإهانتهم ، ومن ثم القضاء عليهم كقوة سياسية وطنية رئيسية.كانت الاتفاقية مثيرة للجدل في ذلك الوقت ، واعتبرها العديد من المؤرخين عاملاً مساهماً في سقوط الحزب الفيدرالي . دعمت جميع الصحف الفيدرالية الرائدة في نيو إنكلاند ، باستثناء واحدة ، خطة لطرد الولايات الغربية من الاتحاد. أوقف أوتيس ، الزعيم الرئيسي للاتفاقية ، مقترحات جذرية مثل مصادرة دار الكمارك الفيدرالية ، أو حجز الأموال الفيدرالية ، أو إعلان الحياد. اعتقد أوتيس أن إدارة ماديسون كانت على وشك الانهيار وأنه ما لم يتولى المحافظون والمندوبون الآخرون المسؤولية، فقد يتولى الانفصاليون الراديكاليون السلطة. في الواقع، لم يكن أوتيس على علم بأن حاكم ولاية ماساتشوستس سترونج قد أرسل بالفعل مهمة سرية لمناقشة الشروط مع البريطانيين من أجل سلام منفصل. هناك عدد من الأسباب التي تجعل المؤرخين يشكون في أن الفيدراليين في نيو إنكلاند القاعدة الرئيسية للفيدراليين كانوا يفكرون بجدية في الانفصال عن الاتحاد وتكوين دولة جديدة ، والتقرير النهائي للاتفاقية لم يقترح الانفصال.على الرغم من ذلك ، كان لدى إدارة ماديسون أسباب للقلق بشأن عواقب اتفاقية هارتفورد. إذ كان الفيدراليون يعرقلون بالفعل جهود الإدارة لتمويل الحرب وإنجازها بنجاح بغزو كندا.=

أغضب العديد من الأمريكيين ، الذين اعتبروا الفيدراليين "غير وطنيين". كان الفيدراليون يمثّلون بشكل أساسي رجال من المال والثروة، وكان الجزء الأكبر من أعضائهم في الشمال الشرقي. مع نهاية الحرب، توقف النظام عن الوجود تقريبًا ، واحتشد العديد من أعضائه السابقين إلى لافتات حزبية جديدة ، أي الجمهوريين والويجز . (١)

عارض الفيدراليون الحرب لعدة أسباب محددة. منها انهم كانوا يرون أنها حرب حزبية تهدف إلى تعزيز مصالح الجمهوريين وإسكات المعارضة، وهي وجهة نظر عززتها أعمال الشغب في بالتيمور في عام ١٨١٢ ورفض الإدارة قبول الفيدراليين في الإدارة عام ١٨١٤. قال روفوس كينج في عام ١٨١٢: "إنني أعتبر هذه الحرب حربًا حزبية وليست حربًا على البلاد". وأضافت الجريدة الرسمية الأمريكية: "لم يعد الشعب ملزمًا" بالموافقة على الإجراء والإشادة به ". (٢)

كان الفيدراليون يخشون أيضًا من أن تلقي الحرب بالأمة في أحضان نابليون ، الذي وُصف على نحو مختلف بأنه "المدمر العظيم" ، و"الطاغية الصغير" ، و"وحش الفساد البشري" ، و "الشرير اللدود الذي لديه لطالما كانت لعنة وآفة العالم الأوروبي ". غالبًا ما أعربت الاحتجاجات الأولية ضد الحرب، لا سيما في نيو إنكلاند ، عن خوف أكبر من التحالف الفرنسي أكثر من خوفها من الحرب نفسها. (٣)

حتى بعد انحسار خطر التحالف الفرنسي، استمر الفيدراليون في معارضة الحرب لأنهم اعتبروها حربًا هجومية تستهدف كندا. على الرغم من استعدادهم لدعم الحرب لحماية التجارة الأمريكية أو للدفاع عن حدود الأمة، إلا أنهم رفضوا غزو كندا. (٤) حتى لو نجح غزو كندا ، كان الفيدراليون مقتنعين بأن الحرب ستضر أكثر مما تنفع. كما لم يتوقع الفيدراليون أن

=كانت هناك مخاوف من أن تتفاوض نيو إنكلاند على سلام منفصل مع بريطانيا العظمى، وهو إجراء من نواح كثيرة يضر بالأمة مثل الانفصال الفعلي، نقل ماديسون القوات من الحدود بين نيويورك وكندا إلى ألباني حيث يمكن إرسالها بسرعة إلى ماساتشوستس أو كونيتيكت إذا لزم الأمر للحفاظ على السلطة الفيدرالية. عادت العديد من أفواج نيو إنكلاند التي شاركت في حملة نياجرا إلى الوطن حيث كان من المأمل أن تكون بمثابة نقطة محورية لأبناء نيو إنكلاند المعارضين للانفصال. للمزيد ينظر:

Bernard P. Herber , op .cit ,p. 390.

[1]- J. A. Doyle , op. cit , p. 134.

[2]-Gary Hart , op. cit , p. 122 .

[3]- Frederick D. Drake, op. cit , p, 80 .

[4]- Bernard P. Herber , op. cit , p. 391.

تكسب الأمة أي تنازلات من العدو، وبالتأكيد ليس في قضية حيوية مثل الانطباع. لقد اعتقدوا أنها ذات طبيعة مؤقتة سيتم إنهاؤها عندما هُزم الطاغية نابليون. قال جيمس بايارد ، زعيم الأقلية الفيدرالية في الكونكرس ، "لا حرب من أي مدة" ، "سوف يبتز هذا التنازل على الإطلاق". (١)

يتمثل أحد الجوانب المهمة والمغفلة في بعض الأحيان للمعارضة الفيدرالية للحرب في أن الحزب كان لديه خوف مشروع على مستقبل الأمة، على الأقل في السياق الاجتماعي. شدد رجال الدين الفيدراليون المناهضون للحرب على أن الحرب كانت تعبيرًا خارجيًا عن استياء الله وتأثيرًا مفسدًا على المواطنين جعلهم أقل فضيلة وشكلت خطرًا جسيمًا على التوازن الدستوري للجمهورية. كانت الجيوش مستودعات غير دينية للفساد الذي حول المواطنين الملتزمين بالقانون إلى متوحشين أفسدوا المجتمعات بممارسات تخريبية وخاطئة. عطلت الحرب التجارة والزراعة، وفرضت ضرائب مرهقة، وخلقت البطالة ، وامتدت البيروقراطية، وشجعت التهريب. دافع السياسيون الفيدراليون عن معارضة سلمية محدودة ومخففة بحكمة وتم توجيهها من خلال لجان المراسلات والاجتماعات العامة. كانت معارضة الحرب الفيدرالية مبنية على تقديس الدستور والتمسك بالقيم الجمهورية التقليدية. (٢)

باختصار، رأى الفيدراليون الحرب على أنها مشروع مكلف وعديم الجدوى وحزبي من المرجح أن ينتج القليل من الخير والكثير من الشر. اتفق معظم الفيدراليين على أن أفضل طريقة لإنهاء الصراع هي معارضته. لذلك كتبوا وتكلموا وبشروا ضد الحرب. لقد أحبطوا التجنيد في الجيش والاشتراك في قروض الحرب. أدان الفيدراليون بشدة كل من دعم الحرب وعمل من أجل هزيمتهم في صناديق الاقتراع. (٣)

[1] - Rudolph M. Bell, op. cit , p , 102 .
[2] -Peter Kolchin, American Slavery, 1619–1877, New York: Hill and Wang, 1993,p. 28 .
[3]- James H. Madison, op. cit , p.21 .

تقليدياً، تعامل الأمريكيون مع الأزمات من خلال الدعوة إلى اتفاقية. انعقد كل من مؤتمر ألباني (١٧٥٤) ، ومؤتمر قانون الطوابع (١٧٦٥) ، والكونكرس القاري الأول (١٧٧٤) ، والمؤتمر الدستوري (١٧٨٧) للتعامل مع الأزمات. في نيو إنكلاند كان هناك حديث متكرر عن الدعوة إلى اتفاقية: أولاً في ١٨٠٨-١٨٠٩ ، عندما أدى الحظر الطويل إلى توقف التجارة ؛ ثم في صيف عام ١٨١٢ ، عندما كان إعلان الحرب يهدد بدفع أمريكا إلى التحالف مع فرنسا ؛ وأخيراً في عام ١٨١٤ ، بعد فرض حظر جديد. ([١])

ظهر الخوف والإحباط بوضوح في نتائج انتخابات عام ١٨١٤. اكتسب الفيدراليون أغلبية كبيرة في كل من مكاتب الولاية والمكاتب الوطنية ، وفسرت قيادة الحزب نجاحها على أنه تفويض لاتخاذ إجراءات ضد "حرب السيد ماديسون" Mr. Madison's War . ([٢])

مؤتمر هارتفورد Hartford Conference ١٨١٥:

بدأت سلسلة اجتماعات من ١٥ ديسمبر/كانون الاول ١٨١٤ حتى ٥ يناير/كانون الثاني ١٨١٥ في هارتفورد حيث اجتمع اعضاء نيو انكلاند الفيدراليون لمناقشة مظالمهم وشكواهم المتعلقة بشأن استمرار حرب ١٨١٢ والمشاكل السياسية الناشئة عن هيمنة رؤساء من ولاية فرجينيا على الحكومة الفيدرالية على الرغم من الصيحات العديدة في الصحافة الفيدرالية لانفصال نيو انكلاند وسلام منفصل مع بريطانيا العظمى ، هيمن المعتدلون على الاتفاقية ولم تكن المقترحات المتطرفة محورًا رئيسيًا في نقاش الاتفاقية. ([٣])

كانت حرب عام ١٨١٢ لا تحظى بشعبية كبيرة في نيو انكلاند لأنها تسببت في مزيد من الضرر الاقتصادي لمنطقة تعتمد على التجارة البحرية وتسبب عدم الشعبية هذه في عودة ظهور الحزب الفيدرالي في نيو انكلاند، استاء العديد من الفيدراليين بشدة من سلطة رؤساء فرجينيا المتمسكين بالعبيد جيفرسون ثم ماديسون ، الذين بدوا غير مبالين بمنطقتهم وأصبح

[1]- Peter Kolchin, op. cit ,p. 30 .
[2]-https://www.varsitytutors.com/earlyamerica/early-america-review/volume-4/federalist-opposition-to-the-war-of-1812
[3] - Rudolph M. Bell , op. cit . p, 102.

عمق استياء الفيدراليين واضحًا عندما التقى ستة وعشرون فيدراليًا في ولاية كونيتيكت في ديسمبر/كانون الاول عام ١٨١٤ لحضور اتفاقية هارتفورد. ([١])

دعا حاكم ماساتشوستس استجابة لأزمة الحرب المحكمة العامة المنتخبة حديثًا إلى جلسة خاصة في ٥ أكتوبر/تشرين الاول ١٨١٤ و تمت إحالة رسالة قوية إلى الهيئة التشريعية إلى لجنة مشتركة برئاسة هاريسون جراي أوتيس Harrison Gray Otis ([٢]) دعا في تقريره الذي تم تسليمه بعد ثلاثة أيام إلى مقاومة أي غزو بريطاني وانتقد القيادة التي جعلت الأمة قريبة من الكارثة ، ودعا إلى عقد اتفاقية بين ولايات نيو انكلاند للتعامل مع مظالمهم المشتركة والدفاع المشترك وتم تمرير تقرير أوتيس من قبل مجلس شيوخ الولاية في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ومرره مجلس النواب في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول . ([٣])

اجتمعت اطراف اتفاقية هارتفورد بين ديسمبر/كانون الاول ١٨١٤ وأوائل ١٨١٥ وضمت مندوبين من ماساتشوستس ونيوهامبشير وفيرمونت ورود آيلاند وكونيتيكت وناقشت الاتفاقية إزالة تسوية الثلاثة أخماس ، التي أعطت ولايات العبيد مزيدًا من السلطة في الكونكرس. كما ناقشوا طلب أغلبية الثلثين في الكونكرس لقبول ولايات جديدة وإعلان الحرب والقوانين المقيدة للتجارة، ناقش الفيدراليون شكاواهم بشأن شراء لويزيانا والحظر لعام ١٨٠٧ وأصدر بعض الحاضرين دعوات لنيو انكلاند للانفصال عن الولايات المتحدة. ([٤])

---

[1]-Henry William Elson, op. cit , p. 82.

[٢]- هاريسون جراي أوتيس Harrison Gray Otis (١٧٦٥- ١٨٤٨) : ولد أوتيس في بوسطن بولاية ماساتشوستس ، الزعيم السياسي الفيدرالي الذي دافع عن اتفاقية هارتفورد في معارضتها للسياسات التجارية وحرب عام ١٨١٢. الذي كان عضوًا في الكونكرس الكونفيدرالي في ١٧٨٧-١٨٨٨ ، في عام ١٧٩٤ تم انتخابه لعضوية المجلس التشريعي لماساتشوستس ، وفي عام ١٧٩٦ تم تعيينه من قبل الرئيس جورج واشنطن ليكون المدعي العام للولايات المتحدة في ولاية ماساتشوستس. في عام ١٧٩٧ ، تم انتخابه كممثل للولايات المتحدة من ماساتشوستس كفيدرالي ومدافع قوي عن الحكومة المركزية ، حيث شغل هذا المنصب حتى عام ١٨٠١. تم تعيينه مدعيًا للولايات المتحدة في ولاية ماساتشوستس من قبل الرئيس جون آدمز (١٨٠١-١٨٠٢) ، ومرة أخرى خدم في المجلس التشريعي للولاية من ١٨٠٢ إلى ١٨١٧ ، وخدم عدة فترات كرئيس لمجلس شيوخ الولاية (١٨٠٥-١٨٠٦ ، ١٨٠٨-١٨١١) ، تم انتخاب أوتيس عضوًا في مجلس الشيوخ عن ولاية ماساتشوستس (١٨١٧-١٨٢٢) ، في عام ١٨١٤ ، في خضم مسيرته السياسية ، تم تعيينه أيضًا قاضيًا في محكمة الاستئناف العام (١٨١٤-١٨١٨) ، ولعب دورًا رائدًا كمندوب في اتفاقية هارتفورد المثيرة للجدل والتي تم فيها محاولة انفصال نيو إنكلاند عن الولايات المتحدة لكنها لم تنفصل. نوقشت بشكل عام ، أدى ذلك إلى زوال الفيدراليين ، وتضررت طموحات أوتيس السياسية. دافع أوتيس لاحقًا عن الاتفاقية في كتابه رسائل تطوير شخصية وآراء اتفاقية هارتفورد ١٨٢٠ وخطبه في الدفاع عن اتفاقية هارتفورد ١٨٢٤. للمزيد ينظر :

Peter Kolchin, op. cit , p. 29 .

[3]- James H. Madison, Liberty, Power, and the American Constitution Alheritag3,1986, p. 12.

[4]- Alison L. LaCroix , The ideological origins of American federalism ,Vol.2 , London , 1865, p.59.

وانتهت الاتفاقية بقرارات موقعة من قبل المندوبين الحاضرين واعتمادها في اليوم السابق للتأجيل النهائي ذكر التقرير أن نيو انكلاند كان عليها "واجب" لتأكيد سلطتها على الانتهاكات غير الدستورية لسيادتها. ([١])

اقترح التقرير النهائي لاتفاقية هارتفورد تعديلات عدة على دستور الولايات المتحدة، وحاول هؤلاء محاربة سياسات الجمهوريين الديمقراطيين الحاكمين من خلال ما يأتي:

١-الغاء أي حظر تجاري يستمر لأكثر من ٦٠ يومًا .

٢-تتطلب أغلبية ثلثي الكونكرس لإعلان الحرب الهجومية، أو قبول دولة جديدة ، أو منع التجارة الخارجية.

٣-إزالة ميزة ثلاثة أخماس في تمثيل الجنوب.

٤-تحديد الرؤساء المستقبليين بولاية واحدة.

٥-اشتراط أن يكون كل رئيس من دولة مختلفة عن سلفه. (كان هذا البند يستهدف بشكل مباشر هيمنة فرجينيا على الرئاسة منذ عام ١٨٠٠). ([٢])

انتهت الاتفاقية بتقرير نص ان على نيو انكلاند واجب لتأكيد سلطتها على الانتهاكات غير الدستورية لسيادتها، هذه الحجج الداعية إلى الانفصال أثناء الحرب إلى جانب إدانة الاتفاقية للحكومة ، جعلت الفيدراليين يبدون غير وطنيين بالنسبة للجمهوريين الديمقراطيين وبعد أسابيع قليلة من انتهاء المؤتمر انتشرت أخبار صمود أندرو جاكسون Andrew Jackson ([٣]) الساحق على البريطانيين في نيو أورلينز (على الرغم من المبالغة فيها) في الشمال الشرقي ، وانتهت حرب عام ١٨١٢، فأدى ذلك إلى تغيير المشاعر العامة تجاه الحكومة الحالية وفقدان مصداقية شكاوى الفيدراليين فقد حطم مؤتمر هارتفورد جميع فرص الحزب الفيدرالي في النهوض ثانية. وأدى الى سقوطهم كقوة سياسية وطنية رئيسية فيما بعد. ([٤])

---

[1]- Charles S. Miller, History of American, Challenge and Crisis, New York , 1947 ,p. 91.

[٢]- عوني عبدالرحمن السبعاوي، التأريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر، عمان، ٢٠١٠ ، ص 89 .

[٣] - أندرو جاكسون Andrew Jackson (١٧٦٧–١٨٤٥) : وهو محامياً وجندياً ورجل دولة أمريكي شغل منصب الرئيس السابع للولايات المتحدة من ١٨٢٩ إلى ١٨٣٧. قبل انتخابه للرئاسة، اكتسب جاكسون شهرة كجنرال في جيش الولايات المتحدة وخدم في مجلسي الكونكرس الأمريكي. سعى الرئيس التوسعي جاكسون إلى تعزيز حقوق "الرجل العادي" ضد "الأرستقراطية الفاسدة" والحفاظ على الاتحاد. جعل انتصار جاكسون عام ١٨١٥ في معركة نيو أورلينز منه بطلاً قومياً. فاز جاكسون بانتخابات الرئاسة ١٨٢٤ على جون كوينسي آدمز. للمزيد ينظر :

Bernard P. Herber , op. cit , p. 392.

[4] -Ralph Ketcham, James Madison: A Biography, New York, 1971, p. 229 .

اقتصاد ما بعد الحرب والتحسينات الداخلية :

شهدت مرحلة ما بعد الحرب لولاية ماديسون الثانية الانتقال إلى عصر المشاعر الجيدة إذ توقف الفيدراليون عن العمل كحزب معارض فعال ، وفي الوقت نفسه احتضن ماديسون بعض جوانب البرنامج الفيدرالي الذي عارضه من قبل مما أضعف الانقسامات الأيديولوجية بين الفيدراليين والجمهوريين الديمقراطيين . ([١])

وفي عام ١٨١٦ وقع على مشروع قانون تأسيس البنك الثاني للولايات المتحدة الامريكية، كما وافق على نظام ضريبي فعال يعتمد على التعريفات الكمركية والجيش المحترف الدائم وبعض التحسينات الداخلية ، وتم تمديد معاشات التقاعد للأيتام والأرامل من حرب ١٨١٢ لمدة ٥ سنوات بمعدل نصف الأجر . ([٢])

وحث ماديسون على مجموعة متنوعة من التدابير التي شعر أنه تم تنفيذها بشكل أفضل في ظل السلطة الوطنية ، بما في ذلك الدعم الفيدرالي للطرق والقنوات التي من شأنها أن تربط بشكل أوثق الأجزاء المختلفة من الاتحاد الموسع .([٣])

وكان آخر عمل له قبل ترك منصبه ، منع المزيد من الإنفاق الفيدرالي على التحسينات الداخلية من خلال استخدام حق النقض ضد قانون المكافأة Bonus Bill of 1817 ١٨١٧ ([٤]) . جادل ماديسون بأن بند الرفاهية العامة لا يسمح على نطاق واسع بالإنفاق الفيدرالي على التحسينات الداخلية. ([٥])

---

[1]- Henry William Elson, op. cit , p. 81.

[2] -Ralph Ketcham, op. cit , p. 230 .

[٣]- عوني عبدالرحمن السبعاوي، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

[٤]- قانون المكافأة Bonus Bill 1817 : عبارة عن تشريع اقترحه جون سي كالهون لتخصيص "مكافأة" الإيرادات ، بالإضافة إلى الأرباح المستقبلية من البنك الثاني للولايات المتحدة الذي تم إنشاؤه مؤخرًا لصندوق التحسينات الداخلية. شدد مؤيدو مشروع القانون على الحاجة المقبولة عالميًا إلى التحسينات وتجاهلوا دعاة البناء الصارمين بحججهم الخاصة لصالح "الصلاحيات الضمنية". مشروع قانون غير دستوري لأنه لم يجد أي سلطة صريحة للكونغرس لتمويل الطرق والقنوات. للمزيد ينظر :

Rudolph M. Bell , op. cit , PP, 100-101.

[5]- Arthur M. Jr. Schlesinger, James Monroe: The American Presidents Series: The 5th President, 1817-1825 , New York , 1975, p.61 .

سياسة النظام الفيدرالي تجاه الهنود الحمر (السكان الأصليين) اثناء رئاسة ماديسون :

عند توليه منصبه في ٤ مارس/اذار ١٨٠٩ ، وجه البيان الافتتاحي إلى الأمة ، وذكر ماديسون أن واجب الحكومة الفيدرالية هو تحويل الهنود الأمريكيين عن طريق مشاركة التحسينات التي يكون فيها العقل البشري قوي في دولة متحضرة ، كان لدى ماديسون موقف أبوي تجاه الهنود الأمريكيين ، مما شجع الرجال على التخلي عن الصيد وأصبحوا مزارعين واجتمع ماديسون في كثير من الأحيان مع الهنود من الجنوب والشرق والغرب، اعتقد ماديسون أن تبنيه للزراعة على النمط الأوروبي سيساعدهم على استيعاب قيم الحضارة البريطانية الأمريكية وأمر ماديسون الجيش الأمريكي لحماية الأراضي الأصلية من التدخل من قبل المستوطنين مما ادى إلى استياء قائده العسكري اندرو جاكسون ، الذي أراد من الرئيس تجاهل النداءات الهندية لوقف غزو أراضيهم ، وقاوم تنفيذ أمر الرئيس في الإقليم الشمالي الغربي في عام ١٨١١ ، تم طرد الهنود من أراضيهم القبلية واستبدلت بالكامل من قبل المستوطنين البيض، وبحلول عام ١٨١٥ أصبحت حقوق الهنود في أراضيهم على نحو فعال مع عدد سكان يبلغ ٤٠٠٠٠٠ مستوطن أمريكي أوروبي في أوهايو . ([١])

حددت السياسة الفيدرالية العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والقبائل الهندية داخل حدودها وأعطى الدستور الحكومة الفيدرالية المسؤولية الأساسية للتعامل مع هذه القبائل، وشكل قانون عدم التواصل لعام ١٧٩٠ بداية عصر التجارة والصناعة. نص هذا القانون على عدم إجراء أي مبيعات للأراضي الهندية بين أي أشخاص أو ولايات ما لم يتم البيع بترخيص من الولايات المتحدة. وفي عام ١٨٠٦ أنشأ الكونكرس مشرفًا على التجارة الهندية، أو "مكتب التجارة الهندية" داخل وزارة الحرب، والذي كان مكلفًا بالحفاظ على شبكة تجارة المصنع لتجارة الفراء. شغل المنصب توماس ماكيني من عام ١٨١٦ حتى إلغاء نظام المصنع في عام ١٨٢٢.رخصت الحكومة التجار بالسيطرة على الأراضي الهندية والحصول على حصة من التجارة المربحة. ثم ترك إلغاء نظام المصانع فراغًا داخل الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بعلاقات الأمريكيين الأصليين. ([٢])

[1]- Alison L. LaCroix , op. cit, p.60.
[2]- Samuel Flagg Bemis , op. cit , p. 37.

مُنحت الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة إدارة العلاقات التجارية والدبلوماسية التي تضم الهنود وأراضيهم. كان الهدف الرئيسي من إنشاء قانون التجارة والصناعة هو الحفاظ على السلام على الحدود وتجنب الحرب مع السكان الأصليين. خلال حقبة التجارة والصناعة ، تم تضمين السكان الأصليين أيضًا في حكومة الولايات المتحدة ، إلى حد ما ، من خلال إنشاء مكتب الشؤون الهندية Bureau of Indian Affairs (BIA) ([١]) داخل وزارة الحرب في عام ١٨٢٤. ([٢])

رابعاً- انتخابات الرئاسة الامريكية ١٨١٦ ورئاسة جيمس مونرو (١٨١٧- ١٨٢٥) :

هو خامس رؤساء الولايات المتحدة من١٨١٧ الى ١٨٢٥ ، فاز بالانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة عام ١٨١٦ ، وهي الانتخابات الرئاسية الثامنة التي عقدت في المدة من ١ نوفمبر/تشرين الثاني إلى ٤ ديسمبر/كانون الاول ١٨١٦، في هذه الانتخابات التي تلت نهاية حرب ١٨١٢ هزم المرشح الديمقراطي الجمهوري جيمس مونرو الفيدرالي روفوس كينج و كانت الانتخابات الأخيرة التي قدم فيها الحزب الاتحادي مرشحًا للرئاسة. ([٣])

رشح مونرو نفسه عن الحزب الديمقراطي الجمهوري وألَّف حكومة قوية ضمت إليها شخصيات مهمة من الجنوب والشمال الأمريكي، وفي بداية توليه للرئاسة تجول في الولايات المتحدة لكسب ثقة الشعب وعدت زيارته إلى بوسطن بداية عهد جديد أطلق عليه اسم (عصر النوايا الحسنة) Era of Good Feelings ([٤]) ، وقد وصفته المؤلفات التاريخية الأمريكية

---

[١]- مكتب الشؤون الهندية Bureau of Indian Affairs (BIA) : هو وكالة اتحادية أمريكية داخل وزارة الداخلية. وهي مسؤولة عن تنفيذ القوانين والسياسات الفيدرالية المتعلقة بالهنود الأمريكيين وسكان ألاسكا الأصليين، وإدارة الأراضي التي تحتفظ بها الحكومة الفيدرالية الأمريكية للقبائل الهندية. تعد BIA واحدة من أقدم الوكالات الفيدرالية في الولايات المتحدة، حيث تعود جذورها إلى لجنة الشؤون الهندية التي أنشأها الكونكرس عام ١٧٧٥ برئاسة بنجامين فرانكلين ، أشرفت اللجنة على التجارة والعلاقات التعاهدية مع مختلف الشعوب الأصلية ، حتى إنشاء مكتب الشؤون الهندية من قبل وزير الحرب جون سي كالهون في ١١ مارس/اذار ١٨٢٤ الذي أنشأ الوكالة كقسم داخل وزارته ، دون إذن من كونكرس الولايات المتحدة. قام بتعيين توماس ماكيني أول رئيس للمكتب. للمزيد ينظر :
https://en.wikipedia.org/wiki/Bureau_of_Indian_Affairs

[2]- Jesse Macy, op. cit , p. 91 .

[3]- Everett T. Tomlinson, The War of 1812, New York, 1918, pp.115-122

[٤] - سميت بذلك لانها كانت استمرارا لفكرة الحزب الواحد وخلت الساحة السياسية حينئذ من منافسة فعلية من قبل اية أحزاب أخرى، فكانت سياسات الرئيس تطبق بيسر ودون معارضة تذكر. وهي فترة في التاريخ السياسي للولايات المتحدة خلال إدارة الرئيس مونرو عكست إحساسًا بالهدف الوطني والرغبة في الوحدة بين الأمريكيين في أعقاب حرب عام ١٨١٢. للمزيد ينظر :=

بالمحب لوطنه ودفعه هذا الحب إلى الصراحة في القول والعمل وأصبح فيما بعد من بين رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية المشهورين في التاريخ الأمريكي، وشهدت البلاد في عهده نمواً اقتصادياً واجتماعياً، وساعد على حل مشكلات عدة مثل مسألة رسم الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا(هي الحدود الفاصلة بين الدولتين إلى الوقت الحاضر).([١])

شرع مونرو في بدء حياته السياسية، إذ خدم مونرو في الكونكرس القاري (١٧٨٣-١٧٨٦) وانضم إلى المناهضين للفيدراليين في اتفاقية فرجينيا التي صدقت على الدستور ، وأثناء وجوده في الكونكرس دافع عن سياسات جيفرسون ودعم مونرو جهود زميله جيمس ماديسون لإنشاء دستور جديد للولايات المتحدة، ومع ذلك شعر مونرو أن الوثيقة أعطت الحكومة كثيراً من السلطة ولم تحمي الحقوق الفردية، وعلى الرغم من معارضة مونرو ، تم التصديق على الدستور في عام ١٧٨٩، ثم عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٧٩٠، ، وفي عام ١٧٩٢ انضم مونرو مع ماديسون وجيفرسون لتأسيس الحزب الديمقراطي الجمهوري الذي عارضه ألكسندر هاملتون والفيدراليون .([٢])

مشكلة الرقيق:

جذبت الخلافات حول العبيد الهاربين اهتمامًا أكبر بكثير من التأسيس حتى نهاية العبودية. في صيف عام ١٧٨٧، ظهرت هذه المشكلة في كل من مواد الكونكرس الكونفيدرالي والمؤتمر الدستوري. في مرسوم الشمال الغربي (١٧٨٧) ، نص الكونكرس على ما يلي:

"لن يكون هناك عبودية أو استعباد غير طوعي في الإقليم المذكور، بخلاف العقوبة على الجرائم، حيث يجب أن يكون الطرف قد أدين على النحو الواجب: بشرط دائماً، أن أي شخص يهرب إلى نفسه ، يتم المطالبة بالعمل أو الخدمة منه بشكل قانوني في أي واحدة من الولايات

=https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82%D8%A8%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B9%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%86%D8%A9

[١]- نجيب الارمنازي ، السياسة الدولية واشهر رجالها ، ج٢، مطبعة دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص ٢٢٥.

[2] -John T. Moese, op. cit , p. 57 .

الأصلية ، يمكن استرداد هذا الهارب بشكل قانوني ، ونقله إلى الشخص الذي يدعي عمله أو خدمتها على النحو المذكور أعلاه" . ([١])

كان هذا أول حكم خاص بالعبد الهارب في القانون الفيدرالي. كان لها تأثير فقهي ضئيل للغاية، لأن المواد سرعان ما تم استبدالها بالدستور وبند الرقيق الهارب من المادة الرابعة، القسم ٢، الفقرة ٣، من الدستور حل محل البند في مرسوم الشمال الغربي. ومع ذلك، فإن البند في قانون ١٧٨٧ أرسى مبدأين للفيدرالية: أولاً، أن الحكومة الوطنية تتحمل بعض المسؤولية لحماية ممتلكات العبيد للسادة. وثانيًا، أنه لا ينبغي السماح للدول الحرة بإنهاء العلاقة بين السيد والعبد إذا هرب العبد إلى ولاية كانت العبودية فيها غير قانونية. كانت هذه المبادئ تتعارض بشكل مباشر مع القانون العام في وقت الثورة، الذي كان ينص على أن العبيد أصبحوا أحرارًا ، حتى لو فعلوا ذلك بالفرار من أسيادهم.([٢])

نصت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة مايأتي "لا يجوز لأي شخص محتجز في الخدمة أو العمل في ولاية ما، بموجب قوانينها، الهروب إلى دولة أخرى، نتيجة لأي قانون أو لائحة واردة فيها، أن يُعفى من هذه الخدمة أو العمل، ولكن يجب تسليمه بناءً على مطالبة من الطرف إلى لمن قد تكون هذه الخدمة أو العمل مستحقة". ([٣])

حكومات الولايات الجنوبية وسكانها كانوا يعتقدون بأنه يحق لهم أن ينقلوا معهم العبيد إلى مناطق توسعهم في الجنوب الغربي مادام الدستور لا يحرم الرق وما دام الكونكرس قد وافق على دخول بعض الولايات الجنوبية في الاتحاد مع كونها تبيح الرق ، وهكذا ما لبثت هذه المشكلة أن أوجدت خلافا حاداً في الرأي بين الشمال والجنوب. ([٤])

بدأ تخوف المناطق الشمالية من تزايد عدد الرقيق بصورة سريعة في الجنوب والجنوب الغربي، وإلى جانب تعارض نظام الرق مع القواعد الإنسانية والاخلاقية كان هناك خطر تفوق

[1] - Peter Kolchin, op. cit ,p. 29 .
[2]- Arthur M. Jr. Schlesinger, op. cit , p.61 .
[3]- Alison L. LaCroix , op. cit , p.61.
[4]- Charles S. Miller, op. cit ,p. 92.

ولايات الجنوب عددياً، وهذا بدوره سيؤدي إلى سيطرتها في الكونكرس، مما قد يؤدي على المدى الطويل إلى عرقلة سياسة الشمال القائمة على حماية الصناعة وعلى فرض رسوم كمركية مرتفعة على البضائع المستوردة. (١)

هذا الخلاف على مسألة الرق كان قد قطع الهدوء الذي ساد أمريكا في عهد المشاعر الطيبة، وقد أثيرت القضية على الصعيد القانوني في عهد الرئيس مونرو وذلك إثر رغبة ولاية ميسوري بالسماح لها بالانضمام إلى الاتحاد الفيدرالي كولاية يسمح فيها بالرق. (٢)

أقر مجلس النواب مشروع قانون مماثل خلال الجلسة التالية في ٢٦ يناير/كانون الثاني ١٨٢٠ مما سمح لميسوري بالدخول إلى الاتحاد كولاية رقيق، في البداية عارض مونرو أي حل وسط تضمن قيودًا على توسيع الرق في الأراضي الفيدرالية وجعل عدد العبيد والولايات الحرة متساوياً فضلاً عن ذلك كان هناك مشروع قانون يمر عبر مجلس النواب في ٣ يناير/كانون الثاني ١٨٢٠) لقبول ولاية ماين كولاية حرة. هنا سعى أعضاء الولايات الجنوبية في الكونكرس الامريكي لإجبار الشماليين على قبول العبودية في ميسوري من خلال ربط ولاية مين وميسوري في هذه الخطة التي أقرها مونرو (٣)

وهكذا بدا أن المشكلة قد حلت، ولكن عندما وضعت ميسوري دستورا لها منعت الرقيق المحررين من دخول الولاية ولهذا قام المعارضون للرق في الكونكرس برفض اعترافهم بقبول الولاية، ودعا هنري كلاي الى صياغة تسوية ميسوري الثانية. في ٢ مارس/اذار ١٨٢١، نص التسوية على أن ميسوري لا يمكنها الحصول على القبول في الاتحاد إلا إذا وافقت التقليل من امتيازات وحصانات مواطني الولايات المتحدة أي تعهد ميسوري بعدم التفرقة ضد أفراد من

[1]- Robert Riegel , United State of America : A history, New York, 1972, p.27.
[2]- Frederick D. Drake, op. cit , p, 79.
[3]- Robert Riegel ,op. cit , p.28.

ولايات أخرى وبضرورة مراعاة حقوقهم الدستورية، وبناءاً عليه وافقت ميسوري على ذلك وأصبحت الولاية الرابعة والعشرين في ١٠ أغسطس/اب ١٨٢١. ([١])

ومن ثم أصبحت العبودية قضية خلافية خلال رئاسة مونرو، حيث حظر الشمال العبودية، لكن الولايات الجنوبية أيدت ذلك وتم الاتفاق على السماح لولاية ميسوري بالانضمام إلى الاتحاد كولاية عبودية وماين للانضمام كولاية حرة. ([٢])

أثرت تسوية ميسوري Missouri Compromise ([٣]) عام ١٨٢٠ على الفيدرالية بالطرق التالية. أولاً، أبرزت القضايا التي تتناول سيطرة الكونكرس والدولة على الأراضي والمواطنة والحقوق الفردية. قدم أولئك الذين أيدوا التسوية مطالبهم بالمادة الرابعة، القسم الثالث، والتي أعطت الكونكرس سلطة "إصدار جميع القواعد واللوائح اللازمة فيما يتعلق بالإقليم أو الممتلكات الأخرى التابعة للولايات المتحدة". من هذا البند، طرحوا فكرة الفيدرالية التي تمتلك فيها الحكومة الفيدرالية سلطة التشريع في جميع الأمور تقريبًا في المناطق، بما في ذلك شرعية العبودية فيها. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب المادة الرابعة، القسم الرابع، الذي يمنح الكونكرس مسؤولية "ضمان شكل جمهوري للحكومة لكل ولاية في هذا الاتحاد"، احتفظ

---

[1] -Arthur M. Jr. Schlesinger, op. cit , p.62 .

[2]- Gary Hart , James Monroe: The American Presidents Series: The 5th President, 1817-1825, Kindle Edition , 1985, p. 122 .

[٣]- تسوية ميسوري Missouri Compromise : قرار تم تمريره في عام ١٨٢٠ بين الفصائل المؤيدة للعبودية والمناهضة للعبودية في الكونكرس الأمريكي ، وتنطوي في المقام الأول على تنظيم العبودية في إقليم الغرب . كتب مسودة القرار هنري كلاي ، بدأت الأحداث التي سبقت تسوية ميسوري بطلب ولاية ميسوري في عام ١٨١٧. بعد لويزيانا نفسها ، كانت ميسوري أول إقليم داخل المنطقة التي حددتها صفقة شراء لويزيانا للتقدم بطلب للحصول على إقامة دولة .كان قادة إقليم ميسوري يعتزمون عدم فرض قيود على الاستعباد في الولاية ، الأمر الذي أثار حفيظة السياسيين في الولايات الشمالية ، سعى عضو الكونكرس في نيويورك جيمس تالمادج إلى تعديل مشروع قانون ولاية ميسوري عن طريق إضافة بند ينص على أنه لا يمكن جلب المزيد من العبيد إلى ميسوري .اقترح تعديل جيمس تالمادج أيضًا إطلاق سراح أطفال العبيد الموجودين بالفعل في ميسوري (الذين يقدر عددهم بنحو ٢٠,٠٠٠) في سن ٢٥. أثار التعديل جدلاً هائلاً .ووافق عليه مجلس النواب وصوّت على أسس طائفية .ومع ذلك ، رفض مجلس الشيوخ ذلك وصوت على أنه لن تكون هناك قيود على الاسترقاق في ولاية ميسوري. في غضون ذلك ، تم منع ماين ، التي أقيمت لتكون ولاية حرة ، من الانضمام إلى الاتحاد من قبل أعضاء مجلس الشيوخ الجنوبيين .تم حل المسألة في نهاية المطاف في الكونكرس التالي ، الذي انعقد في أواخر عام ١٨١٩. وقد نصت تسوية ميسوري على أن تدخل مين إلى الاتحاد كولاية حرة ، وأن تدخل ميسوري كولاية مؤيدة للعبودية. وتأثير تسوية ميسوري ربما كان أهم جانب فيها الاتفاق على عدم السماح لأي منطقة شمالي الحدود الجنوبية لميسوري بدخول الاتحاد كولاية مؤيدة للعبودية .أوقف هذا الجزء من الاتفاقية فعليًا انتشار العبودية إلى باقي المنطقة المشمولة في صفقة شراء لويزيانا. كانت تسوية ميسوري أول اتفاقية فيدرالية كبيرة حول قضية الاسترقاق. للمزيد ينظر :

Robert Riegel , United State of America : A history, New York, 1972, p.27.

الكونكرس بالسيطرة على أحكام الولايات الجديدة المتعلقة بالمواطنة والحقوق المدنية والحريات المدنية عندما دخلوا الاتحاد. ([١])

أزعجت هذه التطورات التشريعية الكثير من الجنوبيين. مع دعم الشمال شبه الجماعي لتعديلات تالمادج Tallmadge Amendments ([٢]) ١٨١٩ والسلطات الوطنية التي تؤكدها التسويات المختلفة ، أصبح العديد من الجنوبيين قلقين من أن الحكومة الفيدرالية يمكن أن تستخدم من قبل الأغلبية الشمالية لمزيد من التشريع حول قضية العبودية. خلال مناظرات ميسوري ، قدموا فهماً مختلفاً لسلطة الولاية والسلطة الفيدرالية فيما يتعلق بالمناطق. وزعموا أن الحكومة الفيدرالية تفتقر إلى سلطة التشريع بشأن الشؤون الداخلية للأقاليم والولايات. ادعى الجنوبيون أن بند الإقليم يسمح فقط لسلطة الحكومة الفيدرالية بتسهيل هياكل الحكومة ومعايير القبول، وليس التشريعات اليومية. وجادلوا أيضًا بأنه نظرًا لوجود تقسيم واضح بين سلطة الدولة والسلطة الوطنية، يمكن تغيير أي أحكام تمنح للدول التي تم قبولها حديثًا من قبل الحكومة الفيدرالية أثناء عملية القبول إذا رغبت الدولة في ذلك. كانت كل ولاية مساوية لكل ولاية أخرى، وإذا لم تكن هناك قيود مفروضة على الولايات الثلاث عشرة الأصلية، فلا يمكن فرض قيود على أي ولاية أخرى. ([٣])

بالإضافة إلى المخاوف التي أثارها الدعم الشمالي لتعديلات تالمادج ، عززت مناقشات ميسوري أيضًا الخوف الحالي من أن الادارة الفيدرالية كانت تكتسب الكثير من السلطة. في

---

[1]- James H. Madison, op. cit , p. 14.

[٢]- تعديل تالمادج Tallmadge Amendments ١٨١٩ : تمت صياغة مشروع قانون لتمكين سكان إقليم ميسوري من صياغة دستور وتشكيل حكومة أولية للقبول في الاتحاد ، وتم عرض مشروع القانون على مجلس النواب في ١٣ فبراير/شباط تعديل Tallmadge الذي منع إدخال المزيد من العبيد إلى ميسوري وأمر بأن يكون جميع أطفال الآباء العبيد المولودين في الولاية بعد قبولها أحرارًا في سن ٢٥. أيد الشماليون تعديل تالمادج بغض النظر عن الانتماء الحزبي ، وعارضه الجنوبيون على الرغم من وجود خلافات حزبية حول مسائل أخرى. تبنى مجلس النواب الإجراء وأدرجه في مشروع القانون ، الذي تم تمريره في ١٧ فبراير/شباط ١٨١٩. ومع ذلك ، رفض مجلس الشيوخ الموافقة على التعديل ، وخسر الإجراء بأكمله. أدت الأزمة حول ولاية ميسوري إلى دعوات شديدة للانفصال والتهديدات بحرب أهلية. كان العديد من الرجال البارزين المناهضين لميسوري نشطين في الحزب الفيدرالي ، الذي بدا أنه في طور التفكك ؛ اتهموا بأنهم كانوا يسعون إلى قضية لإعادة بناء حزبهم. تسببت القيادة الفيدرالية للمجموعة المناهضة لميسوري في إعادة بعض الديمقراطيين الشماليين إلى إعادة النظر في دعمهم لتعديل تالمادج وتفضيل حل وسط من شأنه إحباط جهود إحياء الحزب الفيدرالي. للمزيد ينظر :
https://courses.lumenlearning.com/boundless-ushistory/chapter/the-monroe-and-adams-administrations/

[3] - Alison L. LaCroix , op. cit , p.61.

السنوات التي أعقبت حرب ١٨١٢ ، انزعج "صقور الحرب" ، القوميون في الحزب الديمقراطي الجمهوري ، من عدم استعداد الولايات المتحدة خلال الصراع. لقد دفعوا من أجل حكومة أكثر نشاطًا للتعامل مع أوجه القصور هذه، واقترحوا إعادة رخصة البنك الوطني، وزيادة المشاركة الفيدرالية في بناء الطرق والقنوات، وتعرفة أكبر لحماية الصناعة الأمريكية ودفع تكاليف هذه البرامج. هذه الخطة، التي تضمنت جهدًا لاستعمار السود الأحرار في إفريقيا، بلغت ذروتها في أجندة قومية تسمى النظام الأمريكي. كان أحد أكبر انتصاراتهم هو حكم المحكمة العليا في قضية مكولوتش ضد ماريلاند McCulloch v. Maryland ([1]) ١٨١٩، والتي أكدت مبدأ الصلاحيات الضمنية التي تسمح للكونكرس بالاستفادة من قراءة أوسع للدستور. بموجب حكم رئيس المحكمة العليا جون مارشال، وسعت المادة الضرورية والصحيحة في المادة الأولى، القسم الثامن، سلطة الصلاحيات التي تم تعدادها بما يتجاوز ما تم كتابته صراحة، طالما كانت هناك صلة أساسية بالسلطة المفوضة في الدستور، فإن مثل هذه الأعمال تقع ضمن نطاق القانون. ([2])

أثارت قضية مكولوتش ضد ماريلاند وفكرة السلطات الضمنية العديد من المخاوف، لا سيما بين "الجمهوريين القدامى". هؤلاء الجنوبيون، الذين كانوا جزءًا من الجناح الحقوقي

[1]- قضية مكولوتش ضد ماريلاند McCulloch v. Maryland ١٨١٩ : كان قرارًا تاريخيًا للمحكمة العليا الأمريكية حدد نطاق السلطة التشريعية للكونكرس الأمريكي وكيفية ارتباطها بسلطات الهيئات التشريعية للولايات الأمريكية. يتعلق الخلاف في مكولوتش بشرعية البنك الوطني والضريبة التي فرضتها ولاية ماريلاند عليه. ملخص القضية (حاولت حكومة ولاية ماريلاند إعاقة عملية قام بها البنك الثاني للولايات المتحدة الموجود في ماريلاند من خلال فرض ضريبة على جميع سندات البنوك غير المؤجرة في ولاية ماريلاند. فقام المحاسب الرئيسي في المصرف برفع دعوى قضائية ضد حكومة ماريلاند يرفض فيها دفع الضريبة وحكمت محكمة ولاية ماريلاند لصالح حكومة الولاية، ولكن عند استئناف الحكم في المحكمة الاتحادية قرر كبير القضاة القاضي جون مارشال. بأنه اذا كان المصرف يدعم الحكومة الاتحادية من اجل تمكينها من خدمة المواطنين وتحسين الاقتصاد الوطني فإن من حق الحكومة الاتحادية تأسيس المصرف بالاستناد الى القوة الضمنية التي نص عليها الدستور حين اعطى الحكومة الاتحادية حق التدخل في شؤون الولايات وعمل أي شي في سبيل خدمة المصلحة العامة، وبهذا الحكم رسخ القاضي سلطة الحكومة الاتحادية في عمل أي شيء تراه مناسبا لخدمة الوطن ، وهذا النوع من الصلاحيات الضمنية هو قوة كبيرة بيد الحكومة الاتحادية ، كما تضمنت القضية السابقة ضرورة البت فيما اذا كان يحق لحكومة ولاية ماريلاند فرض ضريبة على مصرف اتحادي (واي مؤسسة)، فقرر القاضي بأن حكومة الولاية لايجوز لها فرض ضرائب على اية أنشطة اتحادية ، استندت المحكمة إلى البند الضروري والصحيح من الدستور ، والذي يسمح للحكومة الفيدرالية بتمرير قوانين غير منصوص عليها صراحة في قائمة الدستور للسلطات الصريحة إذا كانت القوانين مفيدة لتعزيز الصلاحيات الصريحة للكونكرس بموجب الدستور. وُصف مكولوتش بأنه "أهم قرار للمحكمة العليا في التاريخ الأمريكي يحدد نطاق سلطات الكونكرس ويحدد العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والولايات". قررت المحكمة العليا أولاً- أن البند "الضروري والصحيح" في دستور الولايات المتحدة يمنح الحكومة الفيدرالية الأمريكية بعض الصلاحيات الضمنية التي لم يتم تعدادها صراحة في الدستور، وثانيًا- أن الحكومة الفيدرالية الأمريكية لها السيادة على الولايات. وللمزيد ينظر:
Beard Charles, op. cit , p.202.

[2]-Gary Hart , op. cit , p. 123 .

للولايات في الحزب الديمقراطي الجمهوري ، دافعوا عن أيديولوجية ترى أنه في ظل النظام الفيدرالي الأمريكي ، تحتفظ الولايات بجميع السلطات غير الممنوحة صراحة للكونكرس في الدستور. تضمن هذا الاعتقاد الاقتناع بضرورة قراءة الدستور بصرامة ، حتى مع الشرط الضروري والصحيح ، لم يكن لدى الكونكرس مساحة كبيرة لتمرير تشريع لم يتم منحه تحديدًا للحكومة الفيدرالية. في حين أن الحجج ضد البنوك والتحسينات الداخلية كانت تتوقف على التشكيك في الحاجة إلى مثل هذه البرامج، فإن الكثيرين ممن قاوموها على المستوى الوطني فعلوا ذلك أساسًا لأنهم يخشون السلطات التي ستكتسبها الحكومة الفيدرالية. كانوا في الغالب أكثر قلقًا بشأن ضمان احتفاظ الدول بسلطة بناء أو استئجار البنوك أو الطرق أكثر من اهتمامهم بإنكار افتقار جميع الحكومات لهذه السلطات. ومن ثم، فقد أكدوا أن السلطة على البنوك والتحسينات الداخلية ، ومعظم السلطة المتعلقة بالعبودية ، ظلت بيد الولايات. ([1])

خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، وبسبب المواقف القومية التي طرحها دعاة النظام الأمريكي وتداعيات مناقشات ميسوري ، أصبح العديد من الجنوبيين أكثر ميلًا للاحتفاظ بحقوق الولايات والموقف الفيدرالي المزدوج. وزعموا أن هناك حواجز واضحة بين السلطة الوطنية وسلطة الدولة لا يمكن خرقها قانونيا. في حين كانوا قلقين على وجه التحديد من أن الحكومة الفيدرالية ستكتسب الكثير من السلطة، وأعربوا عن تناقضهم بشأن البنوك والتعريفات الكمركية ، واقتنعوا بأن الولايات هي أفضل الكيانات لبناء الطرق والقنوات ، فقد خشي المدافعون عن حقوق الولايات الجنوبية أيضًا من أن الحكومة الفيدرالية يمكن أن تستخدم هذه السياسات كوسيلة لإلغاء العبودية. لخص الجمهوري القديم جون راندولف من رونوك بولاية فرجينيا هذا الموقف. خلال تعليقاته عام ١٨٢٤ ضد مشروع قانون الاستطلاع، ذكر أنه "إذا كان الكونكرس يمتلك السلطة لفعل ما يقترحه هذا القانون، فلا يجوز لهم فقط سن قانون التحريض لأن هناك سابقة ولكنهم يحررون كل عبد في الولايات المتحدة. " ([2])

واصل مونرو قيادة الولايات المتحدة في التوسع غربًا عبر القارة كما ساعد في بناء البنية التحتية للنقل ووضع الأساس لأمريكا لتصبح قوة عالمية، إذ دخلت خمس ولايات للاتحاد خلال

[1]-Arthur M. Jr. Schlesinger, op. cit , p.62 .
[2]- Frederick D. Drake, op. cit , p, 81.

مرحلة ولاية مونرو في منصبه: ميسيسيبي (١٨١٧) ، إلينوي (١٨١٨) ، ألاباما (١٨١٩)، ماين (١٨٢٠) وميسوري (١٨٢١). ([1])

[1]- Robert Riegel , op. cit , p.29 .

المبحث الثاني: بداية مرحلة النوايا الحسنة

تُشير مرحلة المشاعر (النوايا الحسنة) Era of Good Feelings إلى مرحلة سياسية في تاريخ الولايات المتحدة اتسمت بوجود حِسٍّ بالجدوى الوطنيّة والرغبة بالتوحّد لدى الأمريكيين في أعقاب حرب عام ١٨١٢ بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، أذ نشأ "عصر المشاعر الجيدة" من خلال الهدوء في السياسات الحزبية بين الفيدراليين والجمهوريين الديمقراطيين وتفكك الحزب الفيدرالي، وشهدت تلك الحقبة توجهاً وطنياً تصور دوراً دائماً للحكومة الفيدرالية في تنمية رخاء الأمة. ([١])

شهدت هذه الحقبة سقوط الحزب الفيدرالي الأمريكي ووضع حدٍّ للنزاعات الحزبية المريرة بينه وبين الحزب الديمقراطي الجمهوري خلال نظام الحزب الأول First Party System ([٢]) ، كافح الرئيس جيمس مونرو لتقليل حِدّة الانتماءات الحزبية في ترشيحاته واضعاً نُصب عينيه هدفًا أعلى تمثل في الوحدة الوطنية وسعيه لإنهاء اثر الخلافات الحزبية على سياسة

---

[1]- James H. Madison, op. cit , p.21.

[٢] - نظام الحزب الأول First Party System : هو نموذج للسياسة الأمريكية يستخدم في التاريخ والعلوم السياسية لتقسيم نظام الأحزاب السياسية الذي كان موجودًا في الولايات المتحدة بين عامي ١٧٩٢ و ١٨٢٤ تقريبًا. وقد ظهر حزبان قوميان يتنافسان للسيطرة على الرئاسة والكونكرس والولايات: الحزب الفيدرالي ، الذي أنشأه ألكسندر هاملتون ، والحزب الجمهوري الديمقراطي المنافس ، الذي شكله توماس جيفرسون وجيمس ماديسون . سيطر الفيدراليون حتى عام ١٨٠٠ ، بينما سيطر الجمهوريون بعد عام ١٨٠٠. نشأ كلا الحزبين في السياسة الوطنية ، ولكن سرعان ما وسعوا جهودهم لكسب المؤيدين والناخبين في كل ولاية. ناشد الفيدراليون مجتمع الأعمال ، والجمهوريين للمزارعين بحلول عام ١٧٩٦ ، كان الحزبان يحتكران السياسة في كل ولاية تقريبًا ، حيث أصبحت الصحف والتجمعات الحزبية أدوات فعالة بشكل خاص لتعبئة الناخبين. روج الفيدراليون للنظام المالي لوزير الخزانة هاملتون ، والذي أكد على الاقتراض الفيدرالي لديون الدولة ، والتعريفة الكمركية لسداد تلك الديون ، وبنك وطني لتسهيل التمويل ، وتشجيع الأعمال المصرفية والتصنيع. عارض الجمهوريون ، المتمركزون في المزرعة الجنوبية ، السلطة التنفيذية القوية ، وكانوا معادين للجيش الدائم والبحرية ، وطالبوا بقراءة صارمة للسلطات الدستورية للحكومة الفيدرالية ، وعارضوا بشدة برنامج هاملتون المالي. وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو السياسة الخارجية ، حيث فضل الفيدراليون بريطانيا بسبب استقرارها السياسي وعلاقاتها الوثيقة بالتجارة الأمريكية ، بينما أعجب الجمهوريون بالثورة الفرنسية. كانت بريطانيا وفرنسا في حالة حرب بين١٧٩٣ -١٨١٥ ، كانت السياسة الأمريكية محايدة ، حيث كان الفيدراليون معادين لفرنسا ، والجمهوريين معادين لبريطانيا. تميزت معاهدة جاي لعام ١٧٩٤ بالتعبئة الحاسمة للطرفين وأنصارهم في كل دولة. الرئيس جورج واشنطن ، رغم كونه غير حزبي رسميًا ، دعم الفيدراليين بشكل عام وجعل هذا الحزب من واشنطن بطلهم الأيقوني. انتهى نظام الحزب الأول خلال عصر المشاعر الجيدة (١٨١٦-١٨٢٤) ، حيث تقلص الفيدراليون إلى عدد قليل من المعاقل المعزولة وفقد الجمهوريون الديمقراطيون الوحدة بين عامي ١٨٢٤-١٨٢٨ ، مع ظهور نظام الحزب الثاني ، انقسم الحزب الجمهوري الديمقراطي إلى فصيل جاكسون ، الذي أصبح الحزب الديمقراطي الحديث في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، وفصيل هنري كلاي ، الذي استوعبه حزب كلاي اليميني. للمزيد ينظر :
Gary Hart , op. cit , p. 123 .

الدولـة الوطنيـة ، وارتبطـت هـذه الحقبـة وثيقًـا برئاسـة مـونرو ١٨١٧- ١٨٢٥ وأهدافـه الإداريـة مـا جعل اسم المرحلة ورئاسة مونرو فعليّاً مترادفين لفظيّاً . ([١])

بـدأت مرحلـة المشـاعر الحسـنة فـي العـام ١٨١٥ ضـمن المـزاج العـام للانتصـار الأمريكـي الـذي عـمّ الـبلاد بعـد حـرب عـام ١٨١٢ وحلّـت نشـوة الانتصـار محـلّ الانقسـامات السياسـية المريـرة بـين الحـزبين الفيـدراليين والجمهـوريّين، بـين الشـمال والجنـوب، وبـين مـدن السـاحل الشـرقي للولايـات المتحـدة ومسـتوطني التخـوم الأمريكيـة الغربيـة، وانحسـرت موجـة العـداءات السياسـية نظـرًا لأن الحـزب الفيـدرالي حـلّ نفسـه فعليّـاً بعـد الفشـل الـذريع لمـؤتمر هـارتفورد بـين ١٨١٤ و١٨١٥ بـالنظر إليـه كحـزب، فقـد فشـل الفيـدراليون كقـوة سياسـية وطنيـة ، وكـان الحـزب الـديمقراطي الجمهـوري صـاحب الأغلبيّـة شـكليّاً، ولكـن مـن ناحيـة عمليّـة فقـد كـان خـاملًا علـى المسـتوى الـوطني وفي أغلب الولايات . ([٢])

شـهدت هـذه المرحلـة نزوعًـا نحـو الاسـتقرار يتـوخّى دورًا فيـدراليّاً دائمًـا فـي مجـال النمـوّ والازدهـار الـوطني ذي الأهميـة البالغـة بسـبب محنـة الحـرب، وكـان سـلف الـرئيس مـونرو الرئيس جيمس ماديسون مدركاً لنفع المؤسسات والمشاريع الفيدرالية . ([٣])

أعلـن ماديسـون هـذا التغييـر فـي السياسـة مـن خـلال الخطـاب السـنوي السـابع لحالـة الاتحـاد أمـام الكـونكرس فـي ديسـمبر/كانون الاول ١٨١٥، وبعـدها أوعـز باتخـاذ التـدابير لإنشـاء بنـك مركـزي ورسـوم كمركيـة وقائيّـة علـى المصـنّعين، وكـان ماديسـون تمامًـا مثـل سـلفه تومـاس جيفرسـون مصـمّمًا علـى إنفـاذ إصـلاحات داخليـة مـن خـلال تعـديل الدسـتور الأمريكـي الفيـدرالي وفـي رسـالة كتبهـا إلـى مـونرو فـي ١٨١٧ أعلـن ماديسـون أنـه لـم يكـن ثمـة وقـت أنسـب مـن تلـك اللحظـة لعـرض مثـل هـذا الاقتـراح علـى الولايـات لكـي يـتمّ إقـراره إذ كـان ظهـور الجمهـوريين

[1]- Richard Morris, Encyclopedia, Americana History, New York, Harmer & Brothers Publisher, 1953, p. 571.
[2]- Huge L. Lablance , American political parties , OUP USA , U.S.A , 1982 , p. 59.
[3]- James Schler , op. cit , p. 98.

الجُدد الممتعضين من السياسات الوطنية الناعمة مقدّمة (لمرحلة المشاعر الحسنة) التي سيأتي بها مونرو، وعمّ حينها مناخٌ من التفاؤل الممزوج بآمالٍ عريضة لتحقيق الوئام السياس. ([١])

مونرو والأحزاب السياسية:

بعد حرب ١٨١٢ ، فقد الفيدراليون مصداقيتهم في الغالب بسبب معارضتهم للصراع. على الرغم من أن الحكومة قد سنت الكثير من برامجهم، مثل البنك الوطني والتعريفة الوقائية، إلا أنهم لم يتمكنوا من مواجهة تحدي خطير لمونرو. ([٢])

كرئيس، شجع مونرو تراجع الأحزاب، معتقدًا أن الحكومة يمكن أن تعمل بدونها. ومع ذلك، لم تكن فترة ولايته خالية من الحزبية، على الرغم من أن مونرو تحدث عن تخليص السياسة الأمريكية من الانتماء الحزبي ، إلا أنه لم يكن مستعدًا لتعيين أي فيدراليين في حكومته ، معتقدًا أن الاختلافات الأيديولوجية كانت كبيرة جدًا. من بعض النواحي، أدى غياب النظام الحزبي إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها كرئيس. بدون الأحزاب، لا يمكنه الاعتماد على الولاء المفترض للمساعدة بتحقيق أهدافه. ووجود انقسامات واضحة حول القضايا ووجود العديد من الفصائل المختلفة، كان على مونرو إنشاء تحالفات وبناء توافق في الآراء لتنفيذ برامجه.([٣])

كان المتوقّع من مونرو أن يسهّل التقارب بين الأحزاب السياسية من أجل تحقيق الوئام في البلاد وتوحيد الرؤية الوطنية، بدلًا من التركيز على المكاسب الحزبية. ([٤])

وقارب مونرو هذه التطوّرات بحذرٍ شديد ومشاورات متأنّية ، وصاغ بعناية شديدة الموقف تجاه الفيدراليين ذوي الحجم السياسي المتضائل في رسالة إلى حاكم ولاية جوزيف مكمين في ديسمبر/كانون الاول ١٨١٦ . ([٥])

---

[1]- Margaret C. Moran ,Paul Boyer ,U.S. History and Government :Reading and Document , New York, 2001 . p. 114.

[2]- Robert Riegel , op. cit , p.28.

[3]- Huge L. Lablance , op. cit , p. 60.

[٤]- رجب حراز ، السياسة الدولية ،مبدأ مونرو وأزمة التضامن الأمريكي ،مجلة السياسة الدولية ،العدد السادس، المجلد الثاني، مؤسسة الأهرام ،القاهرة،١٩٦٦،ص ١٠٤ .

[5]- Gary Hart , op. cit , p. 124 .

شدّد مونرو على اعتقاده الراسخ في مناهضته للفيدرالية بأن الحزب الفيدرالي كان ملتزمًا بطموح تنصيب ملَكيّة والإطاحة بالشكل الجمهوري للحُكم في أول فرصة تسنح له، وهكذا فمن ناحية منطقية وفقًا لمونرو يصبح فِعل تنصيب أي حزبيّ فيدرالي في أحد المناصب الإداريّة العليا نوعًا من التأخير والانهيار المحتوم للمعارضة وأوضح بشكل لا لبس فيه في رسالته هذه أنه لن يسمح لإدارته بأيّ تماسٍّ مع الإيديولوجيا الفيدرالية . (١)

سعى مونرو إلى دمج الفيدراليين السابقين بالجمهوريين كمقدمة للإلغاء الكامل لأيّة روابط حزبية في الحياة السياسية الوطنية، بما في ذلك حزبه الجمهوري، وكتب مونرو أن جميع الأحزاب السياسية كانت بطبعها غير متوافقة مع الحكومة من ناحية مثالية وإن أمر الحكومة يُدار بشكل أفضل على أيدي رجالات الدولة المحايدين الذين يعملون لصالح الأمة، وليس انطلاقًا من المصالح الفئويّة أو الطموحات الفرديّة. (٢)

كانت السياسة التي اتّبعها مونرو في افراغ الوزن السياسي للحزب الفيدرالي هي سياسة التجاهل، فقد حُرموا من جميع أشكال الحظوة السياسية والمناصب الإدارية والدعم الفيدرالي من أي نوع ، ونفذ مونرو سياسته هذه بطريقة مدروسة دونما رغبة في اضطهاد الفيدراليين، إذ كان هدفه النهائي التخلص من أي شكل من أشكال المناصب في السلطة السياسية، سواءً على مستوى الدولة أم على مستوى الولايات ولاسيما في معاقل الحزب الفيدرالي في نيو انكلاند، أذ كان مونرو مدركًا أن أيّ تعبير عن الرضا الرسمي تجاه نشاطات الفيدراليين قد يُحيي فيهم آمال إعادة تنظيم صفوفهم وهو ما لم يسمح به . (٣)

حرص مونرو على تجنّب الإدلاء بأيّة تعليقات يمكن تفسيرها بأنه متحزّب سياسيّاً ولم يكتفِ مونرو بعدم انتقاد الحزب الفيدرالي فحسب بل لم يتطرّق إليهم مطلقًا في خطبه ولو إشارةً، فمن ناحية رسمية كان الحزب الفيدرالي قد انتهى من الوجود وفي لقاءاته الخاصة مع الفيدراليين

1- Marle Burk , United State History , New York-Chicago , 1961 , p. 86 .

2- Huge L. Lablance , op. cit .p. 208 .

3- Marle Burk , op. cit , p. 87.

ترك مونرو لديهم انطباعًا إيجابيّاً دون أن يُلزِم نفسه بشيءٍ تجاههم، ومع ذلك ولّد لديهم مشاعر طيّبة عبر تأكيده أن سياسته ستكون كريمة الطابع. ([١])

وهكذا فقد نجح مونرو في تخفيض السياسات الحزبية لدرجة أنه خاض الانتخابات الرئاسية في العام ١٨٢٠ تقريبًا بدون منافسة ، ولم يقدّم الفيدراليون مرشحًا لمنافسة مونرو في الانتخابات واكتفوا بتقديم مرشح لمنصب نائب الرئيس هو ريتشارد ستوكتون، كان مونرو ونائبه دانيل دي تومبكينز لِيفوزا بإعادة الانتخابات بالإجماع من خلال المجمع الانتخابي لولا وجود بعض الناخبين عديمي الولاء فيه فقد اعطى أحد الناخبين صوته لجون كوينسي آدمز John Quincy Adams ([٢])، بينما أدلى بعض الناخبين (أغلبهم فيدراليون سابقون) بأصواتهم لعدد من المرشحين الفيدراليين لمنصب نائب الرئيس، وكانت تلك آخر انتخابات رئاسية يخوضها مرشح واحد من دون منافسة تقريبًا. ([٣])

جولات حسن النوايا الحسنة :

ربما كانت جولات النوايا الحسنة لمونرو في جميع أنحاء البلاد في عامي ١٨١٧ و ١٨١٩ اعظم تعبير عن "عصر المشاعر الجيدة". وكانت زياراته إلى نيو انكلاند والمعقل الفيدرالي في بوسطن، ماساتشوستس أهم ما في الجولة، وهنا تم نشر العبارة الوصفية "عصر المشاعر الجيدة" من قبل إحدى الصحف الفيدرالية المحلية في مقال للصحفي بنجامين راسل ([٤])

---

[1] - Harold C. Syrett , American History Documents , New York , 1960, pp. 139-147.

[٢]- جون كوينسي آدمز John Quincy Adams (١٧٦٧ -١٨٤٨) : الرئيس السادس للولايات المتحدة (١٨٢٥- ١٨٢٩) ، بعد أن قرر مجلس النواب انتخابات ١٨٢٤. كان سجل إدارة آدمز مختلطًا: شجع آدمز التحسينات الداخلية خلال مدة عمله، عمل آدمز على تحويل أمريكا إلى قوة عالمية من خلال "التحسينات الداخلية" كجزء من "النظام الأمريكي" للاقتصاد. يتألف هذا النظام من تعريفة عالية لدعم التحسينات الداخلية مثل بناء الطرق ، وكذلك ميثاق البنك الوطني لتشجيع المشاريع الإنتاجية وتشكيل عملة وطنية. لقد فضل فرض تعريفة عالية، مما جعل الواردات أكثر تكلفة وبالتالي شجع على بناء المصانع الأمريكية. قام بتقييد مبيعات الأراضي لإبطاء التوسع غربًا. كما خفض الدين الوطني من ١٦ مليون دولار إلى ٥ ملايين دولار ، ومع ذلك ، اشتهر بعدائه للعبودية التي كانت مستشريةً في الولايات المتحدة . وإن معارضة فصيل حقوق الولايات في الكونكرس المعادي حدت من تنفيذ العديد من مقترحاته. للمزيد ينظر :

Marle Burk , op. cit , p. 87 .

[3]- The Encyclopedia Americana, The International Reference Work, American Corporation , Vol. ,18, New York, 1962, p.371.

[٤]- وضع بنجامين راسل عبارة (مرحلة المشاعر الحسنة) في صحيفة كولومبيان سينتينيل التابعة للحزب الفيدرالي في مدينة بوسطن في ١٢ يوليو/تموز ١٨١٧، عقب زيارة الرئيس مونرو لمدينة بوسطن، في ولاية ماساتشوستس، كجزء من جولته للنوايا الحسنة في أرجاء الولايات المتحدة. للمزيد ينظر :

Dexter Perkins and Glyndon G. Van Deusen , op. cit , p. 179-191.

وحقق مونرو الهدف الأساسي من جولته في قلب الإقليم الفيدرالي إذ كان مونرو حريصًا على تجنب أية ملاحظات أو عبارات قد تعاقب مضيفيه أو تهينهم وقدم نفسه بصرامة رئيساً للدولة وليس زعيماً لحزب سياسي منتصر. ([١])

انتخابات ١٨٢٤:

كانت كل المناطق الإقليمية في الولايات المتحدة في عام ١٨٢٠ نيو إنكلاند والجنوب والغرب تؤيد إعادة انتخاب مونرو، كما أن الحزب الفيدرالي كان قد فشل في وضع مرشح منافس له، إذ كان هذا الحزب قد فقد ثقة البلاد لمواقفه في حرب ١٨١٢ وما بعدها، ومن ثم كان في حساب المنتهي ولهذا لم ير أي حزب أن من اللازم عقد أي تجمع في الكونكرس بغرض الترشيح للرئاسة، وكان الحال قبل عام ١٨٢٠. ([٢]) ولكن الروح الديمقراطية في البلاد في عام ١٨٢٤ لم تسمح بأن تنفرد مجموعة من النواب والشيوخ الجمهوريين في الكونكرس لتولي عملية الترشيح للرئاسة ، ([٣]) وهكذا فبينما قامت مجموعة من الحزب الجمهوري تقل عن ثلث أعضائه بالاجتماع في الكونكرس ورشحت وليام كروفورد William Harris Crawford للرئاسة ، تم اختيار المرشحين الآخرين بواسطة المجالس التشريعية في الولايات أو عن طريق مؤتمرات خاصة عقدت لهذا الغرض ، وبذلك فقد كان اختيار هؤلاء المرشحين مبنياً على الشعبية الشخصية للمرشح وعلى مدى تمثيله وتعبيره عن منطقته الإقليمية ، التنافس في هذه الحملة إذاً كان شخصياً وإقليمياً ولم يكن على أساس حزبي وهؤلاء المرشحون :

أولاً: كروفورد ، مرشح المزارعين في الجنوب. رشح من قبل فئة من الجمهوريين في الكونكرس وذلك لإبعاد الرئاسة عن فرجينيا ، كان كروفورد من الوطنيين لا يؤمن بفكرة الإقليمية - ولكنه انقلب وأصبح من دعاة الدفاع عن حقوق الولايات ، وقد كان يمثل

[1]- Harold C. Syrett , op. cit, p. 148.
[2]- Richard D. Heffner , A Documentary History of the United States , New York , 1952, p. 189.
[٣] - حاكم فنيخ علي الخفاجي، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

الأرستقراطية إلى أن تعرض لسكتة قلبية أدت به إلى الشلل عام ١٨٢٣ ، ومع بقائه مرشحاً فقد عدداً كبيراً من أصوات الناخبين. ([١])

ثانياً: جون كوينسي آدمز John Quincy Adams ، مرشح المناطق الصناعية في الشمال ، ومرشحا عن منطقة نيو انكلاند، وتمتع بميزات كبرى في الحملة وذلك لخبراته الدبلوماسية ولثقافته وخدمته كعضو في مجلس الشيوخ في الكونكرس عن ماساتشوستس وكوزير للخارجية في عهد الرئيس مونرو ، ولكن لسوء الحظ كان طموحا بدرجة ظاهرة وغير محبوب على مستوى وطني ولم يكون ذا قدرة سياسية من حيث نظرته السياسية و كان متكلما باسم نيو انكلاند و مؤيداً لفرض ضرائب كمركية عالية وداعماً للبنك الوطني وللإصلاحات الداخلية. ([٢])

ثالثاً: هنري كلاي Henry Clay ([٣]) ، مرشح الطبقات العليا في الغرب ، كان عمليا بدأ وظيفته محامياً أثناء عضويته في مجلس النواب واختير مرارا رئيسا لذلك المجلس ، وحضر مفاوضات معاهدة غينت مع بريطانيا عام ١٨١٤ ، وكان يرى أن السياسي يجب أن يعبر عن المصالح المختلفة و كان من دعاة النظام الأمريكي الذي يؤمن بوضع ضريبة كمركية عالية على الواردات لتشجيع الصناعة المحلية ، كما أن هذه العوائد الكمركية يجب أن تستعمل في الإصلاحات الداخلية ليس فقط في المناطق الغربية بل في أنحاء البلاد. ([٤])

---

[1]- James H. Madison, op. cit , p.68 .

[2]- Charles Warren, The Supreme Court in United States History, Boston, 1922, p. 117.

[٣]- هنري كلاي Henry Clay (١٧٧٧- ١٨٥٢) : هو محامي ورجل دولة وخطيب أمريكي مثل كنتاكي في مجلس الشيوخ ومجلس النواب .كان كلاي رئيس مجلس النواب لثلاث فترات متتالية، وساعد في انتخاب جون كوينسي آدمز رئيسا، وعينه آدمز بعد ذلك كوزير للخارجية .خدم كلاي أربع فترات منفصلة في مجلس الشيوخ، بما في ذلك من ١٨٣١ إلى ١٨٤٢ ومن ١٨٤٩ إلى ١٨٥٢. ترشح للرئاسة في انتخابات ١٨٢٤ و١٨٣٢ و١٨٤٤، و١٨٤٨. وانتخب في مجلس النواب في عام ١٨١٠؛ انتخب كرئيس لمجلس النواب. وهو من أبرز أنصار الحرب، وساعد قيادة الكونكرس في إعلان حرب ١٨١٢ ضد بريطانيا بشأن انتهاكها للشرف الأمريكي. في عام ١٨١٤، ساعد كلاي في التفاوض على معاهدة غينت، التي أنهت هذه الحرب. وأنشأ حزب الويجز، أحد الطرفين الرئيسيين خلال نظام الحزب الثاني. وضع كلاي بعدها نظامه الأمريكي، والذي دعا فيه إلى زيادة التعريفات الكمركية لتعزيز الصناعة في الولايات المتحدة وتمويل البنية التحتية عن طريق التمويلات الفيدرالية. وساعد في تأسيس بنك وطني قوي ودافع عنه ضد هجوم الرئيس أندرو جاكسون .فشل كلاي في انتخابات الرئاسة عام ١٨٢٤، ثم ساعد آدمز على الفوز بانتخابات الوحدة عام ١٨٢٤ في مجلس النواب . للمزيد ينظر :
https://ar.ecotaf.net/4426-james-monroe.html

[4]- Dexter Perkins and Glyndon G. Van Deusen , op. cit , p. 193 .

نتائج الانتخابات :

كان جاكسون في طليعة المرشحين، إذ حاز على ٩٩ صوتا ناخبا تمثل كل المناطق الأمريكية ماعدا نيو انكلاند ونيويورك اللتان أعطتا أصواتهما إلى آدمز، الذي أصبح في المركز الثاني وكان كروفورد في المركز الثالث حيث حاز على أصوات فرجينيا وجورجيا، بينما تساوى تقريبا مع أصوات هنري كلاي الذي ربح أوهايو وكنتاكي وميسوري. ([١])

لم يحصل جاكسون على غالبية الأصوات ، لهذا آل الانتخاب إلى مجلس النواب ليقرر بين جاكسون وآدمز وقد كان هنري كلاي رئيس مجلس النواب في ذلك الوقت عدوا لدودا لجاكسون ومن مؤيدي آدمز، لهذا كان لكلاي أثره في ترجيح كفة آدمز للرئاسة ، ولقد أدى إلى سماع أتباع جاكسون وجود اتفاق سري بين آدمز وكلاي ، وهو أن يعين كلاي وزيرا للخارجية إذا استعمل نفوذه في مجلس النواب لمساعدة آدمز، وهكذا كان مجيء آدمز للرئاسة عاملا في زيادة الخلافات الإقليمية وكان من النتائج السياسية التي ترتبت على انتخاب آدمز تجمع كثير من السياسيين حول جاكسون الذين شعروا بأن كلاي قد خذله في مجلس النواب ، إذ كان على كلاي أن يؤيد جاكسون ، لأن هذا الأخير قد حصل على الأغلبية الشعبية وقد زاد من شكوكهم هذه عندما عين كلاي بالفعل وزيرا للخارجية ، وهنا تأكد وجود مؤامرة بين الإثنين ، ولهذا فإن التحضير لحملة (انتخابات الرئاسة لعام ١٨٢٨ قد بدأ بالفعل بمجرد انتهاء انتخابات عام ١٨٢٤) ، ولقد أطلق أتباع جاكسون على أنفسهم لقب (الحزب الديمقراطي الجمهوري) ، أما أتباع آدمز وكلاي فقد أطلقوا على أنفسهم لقب الحزب الجمهوري الوطني (الذين اصبحوا فيما بعد الويجز) . ([٢])

[1]- Charles Warren, op. cit , p. 117.
[2]- Samuel Eliot Morison , The Oxford History of the America People , New York , 1965, p. 205.

المبحث الأول: تأثير القضايا السياسية البارزة في تطور النظام الفيدرالي

أولاً- تقاسم السلطة وتوزيع الاختصاصات:

رسم مندوبو المؤتمر الدستوري في عام ١٧٨٧ خطة جديدة لشكل الحكومة الفيدرالية دستور الولايات المتحدة وظلت سلطة الهيئة التشريعية مهمة، ولكن تمت موازنتها بسلطات الهيئتين التنفيذية والقضائية. وقد دعا الدستور إلى إنشاء مجلسين للكونكرس الجديد بدلاً من مجلس واحد كان في السابق ([١]) بتمثيل متساو في أحد المجلسين (الشيوخ) وبالتمثيل وفقًا لعدد السكان في المجلس الآخر (مجلس النواب)، وقد أدى تشكيل مجلسين للهيئة التشريعية إلى نزاع مرير بين مندوبي الولايات الصغيرة، الذين كانوا يفضلون تمثيلًا متساويًا لكل ولاية، ومندوبي الولايات الكبيرة الذين كانوا يريدون تمثيلًا مبنيًا على أساس عدد السكان في كل ولاية. ([٢])

دور القضاء:

من خلال تتبع التطور التاريخي للفيدرالية الأمريكية يجد المرء أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة ادت دورًا هامًا في تطوير النظام الفيدرالي ، ولاسيما في تحديد حدود سلطات الحكومة الفيدرالية فيما يتعلق بالسلطات المحفوظة للولايات إذ كان هناك صراع دائم على مسألة تحديد الصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية والولايات . ([٣])

صدر قرار هام من القضاء الفيدرالي في ١٧٩٣، دخل لأول مرة في صراع مع مفهوم سيادة الدولة والفيدرالية المزدوجة (المشتركة) Dual federalism ([٤]) ، أعطت المحكمة العليا

---

[١]- ويمكن عد الكونكرس القاري الأول، الذي انعقد في فيلادلفيا عام ١٧٧٤، بمثابة الهيئة التشريعية الوطنية الأولى، وفي عام ١٧٧٦، أعلن الكونكرس القاري الثاني استقلال المستعمرات عن بريطانيا، وعمل الكونكرس القاري الثاني بمثابة الحكومة الوطنية حتى ١٧٨١ حينما تبنت الولايات مذكرة الاتحاد الكونفيدرالي وأنشأت كونكرس الكونفيدرالية. وقد عمل كونكرس الكونفيدرالية بدون هيئة تنفيذية أو قضائية مستقلة وسرعان ما ظهر ضعفه ، للمزيد ينظر :

ثيودور لووي ، بنيامين جينسبرج ، الحكومة الامريكية الحرية والسلطة (الجزء الأول) ، مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٢ .

[٢] - وزارة الخارجية الأمريكية - مكتب الإعلام الخارجي ، موجز نظام الحكم الأمريكي ،القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠-١٤.

[3]- The Encyclopedia Americana, The International Reference Work, American Corporation ,Vol.5,New York,1995. p. 614 .

[٤] - الفيدرالية المزدوجة (المشتركة) Dual federalism : وتعني السيادة المقسمة ، هي ترتيب سياسي يتم فيه تقسيم السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات بشروط محددة بوضوح ، حيث تمارس حكومات الولايات تلك السلطات الممنوحة لها دون تدخل من الحكومة الفيدرالية ، حيث تتعاون الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات في السياسة. إن نظام الفيدرالية=

في ١٧٩٣ الإذن بمقاضاة ولاية جورجيا إلى مواطن خاص يدعى تشيشولم إذ مددت المادة الثالثة من الد ستور سلطات القضاء الفيدرالي للصراعات بين ولاية ومواطني ولاية أخرى "عندما انتقل تشيشولم إلى متابعة القضية ضد ولاية جورجيا أصبحت جميع الولايات ساخطة لدرجة أن المؤتمر الدستوري الاتحادي كان عليه تمرير التعديل الحادي عشر بسرعة لإنقاذ "كرامة الولايات". (١)

حافظ التعديل على المبدأ الفيدرالي "احترام الولايات في الاتحاد الفيدرالي" ، (٢) بعد ذلك قامت المحكمة العليا برئاسة كبير القضاة جون مارشال (١٨٠١-١٨٣٥) بتفسير الدستور في أغلب الأحيان لصالح الحكومة الفيدرالية خلال مدة ولايتها وأيدت عقيدتين، مذهب القوى الضمنية وعقيدة سيادة القوانين الفيدرالية ، في قضية مكولوتش ضد ماريلاند ١٨١٩ الانفة الذكر، إذ حافظت المحكمة على السلطة الفيدرالية على الولايات وأقرت مذهب القوى الضمنية وسيادة الحكومة الفيدرالية. (٣) وفي قضية جيبونز ضد اوغدن Gibbons v. Ogden ١٨٢٤ (٤) ، فإن قرار المحكمة العليا أوقف النشاط الترويجي للدولة نيابة عن الشركات

=المزدوجة / المشتركة في الولايات المتحدة هو نتاج رد الفعل العنيف ضد مواد الاتحاد، التي تم التصديق عليها في عام ١٧٨١ ، والتي أسست حكومة فيدرالية ضعيفة جدًا تتمتع بصلاحيات إعلان الحرب ، وعقد المعاهدات ، والحفاظ على جيش والاقتصاد المتعثر في ظل عجز الحكومة الفيدرالية عن سداد ديون الثورة الأمريكية، ولدت مجموعة عُرفت فيما بعد باسم الفيدراليين دعمًا لحكومة مركزية قوية ١٧٨٧. رفضوا الأنظمة الكونفيدرالية والوحدة، وأسسوا الحكومة الأمريكية الجديدة على نظرية جديدة للفيدرالية ، وهو نظام للسيادة المشتركة يفوض بعض السلطات للحكومة الفيدرالية ويحتفظ بسلطات أخرى للولايات. من بين السلطات الأخرى، يمكن للهيئة التشريعية الفيدرالية فرض ضرائب على المواطنين والحفاظ على جيش دائم، ولها سلطة حصرية على تنظيم التجارة بين الولايات وسك العملة. للمزيد ينظر:

The Encyclopedia Americana, The International Reference Work, American Corporation ,Vol.5,New York, p.615 .

[1]- Philip Jenkins, A History of the United States, Oxford, New York, 2012, p. 308 .

[٢] - عاصم حاكم عباس الجبوري ، حاكم فنيخ علي الخفاجي ،سمات النظام القضائي الأمريكي ومبررات تشكيل المحكمة العليا ١٧٨٩، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد ٧ ، العدد ١ ، ٢٠١٧ ، ص ٤٣٨-٤٣٩ .

[٣]- احمد خليل محمودي ، معالم التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر ، دار المواسم للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٨ .

[٤] - جيبونز ضد اوغدن Gibbons v. Ogden ١٨٢٤ : كان قرارًا تاريخيًا قررت فيه المحكمة العليا للولايات المتحدة سلطة تنظيم التجارة بين الولايات ، يشمل سلطة تنظيم الملاحة. ملخص القضية في عام ١٨٠٨ ، منح قانون ولاية نيويورك روبرت ر. ليفينجستون وروبرت فولتون احتكارًا لمدة ٢٠ عامًا للملاحة في المياه داخل الولاية. حاول آرون أوغدن ومنافسون آخرون منع الاحتكار، لكن ليفينجستون وفولتون نجحا إلى حد كبير في بيع الامتياز أو شراء قوارب المنافسين. مُنحت شركة فولتون ليفينجستون Fulton-Livingston حقوقًا حصرية للقوارب البخارية من قبل الهيئة التشريعية في نيويورك ، والتي بدورها قامت بتأجير حقوق العبّارات داخل جزء من نيويورك إلى آرون أوغدن. أوغدن ، نقلاً عن الاحتكار الممنوح له من قبل شركة فولتون ليفينجستون ، أسس توماس جيبونز - صاحب زورق بخاري قام بأعمال تجارية بين نيويورك ونيوجيرسي بموجب ترخيص ساحلي اتحادي - شراكة مع اوغدن ، والتي انهارت بعد ثلاث سنوات عندما قام جيبونز بتشغيل باخرة أخرى على طريق نيويورك الذي ينتمي إلى اوغدن . رفع أوغدن دعوى قضائية ضد جيبونز في محكمة ولاية نيويورك ، وحصل على أمر قضائي دائم. رفضت محكمة ولاية نيويورك حجة جيبونز مؤكدة أن الكونكرس الأمريكي يسيطر على التجارة بين الولايات. نجح في منع توماس جيبونز من تشغيل خدمة العبارات بين مانهاتن ونيوجيرسي. انحاز رأي الأغلبية=

القائمة في الولايات وأعطى سلطة للكونكرس لنقض تشريعات الولايات في مجال التجارة بين الولايات . ([١])

ثانياً- تجارة الرقيق:

شكل الرق معضلة رئيسية في النظام الاجتماعي والسياسي منذ المراحل المبكرة لنشأة الولايات المتحدة الامريكية، وكان دور العبودية بموجب دستور الولايات المتحدة ١٧٨٩ هو القضية الأكثر إثارة للجدل أثناء صياغته. إذ أصبحت العبودية أكثر رسوخًا في الجنوب.([٢])

موقف الرئيس جورج واشنطن من نظام الرق:

بالرغم من موقف جورج واشنطن الإيجابي في الغاء تجارة العبيد لكن الكونكرس الأمريكي لم يلتزم بوعده، فبعد انتهاء حرب الاستقلال لم يقم الكونكرس الأمريكي بالغاء تجارة العبيد بل انه لم يحرر العبيد المشاركين في الحرب . ([٣])

كان جورج واشنطن معارضا قويا للحديث علنا حول العبودية باعتبارها مسألة حساسة وحرجة لأنها قضية يمكن ان تهز وتمزق المجتمع الأمريكي المشكل حديثاً، كتب واشنطن الى صديق له ١٧٨٦ قائلاً : " لم انو ابدا ... امتلاك عبد اخر بواسطة الشراء ... لقد كان من بين امنياتي الأولى رؤية إقرار خطة يمكن بواسطتها الغاء العبودية في هذا البلد في درجات بطيئة واثقة وضئيلة" . ([٤])

=لرئيس المحكمة العليا مارشال إلى جيبونز ، مشيرًا إلى أن احتكار أوجدن لخدمة العبارات تجاوز قدرة الولايات على تنظيم التجارة. في حين ظلت دستورية بعض الجوانب التي تنطوي عليها القضية غامضة ، فإن القرار أعاد التأكيد مرة أخرى على سيادة القانون الفيدرالي وقلل من سلطة الحمائية التي تقرها الدولة. حكمت المحكمة العليا الأمريكية لصالح جيبونز. كان للكونكرس الحق في تنظيم التجارة بين الولايات. للمزيد ينظر:

Alex Schwartz, Housing Policy in the United States. NY: Rotledge , 2010 , p. 31 .

[1]- David Easton, Political Science in the United Statesm, London, 1991, p 275.

The Encyclopedia Americana, The International Reference Work, American Corporation , New York, 1962, p.3.

[٣]- حسن صبحي ، معالم التاريخ الأمريكي والاوربي الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١١٢-١١٣ .

[٤] - البرت ساي ، أسس الحكم في أمريكا، ت: محمد فرج، دار الثقافة للطباعة، القاهرة ،١٩٩٤، ص ٦٧.

وفي المؤتمر الذي عقد في فيلادلفيا في ١٧ سبتمبر/أيلول ١٧٨٧ طرحت قضية الرق وطالبت الولايات الشمالية بإلغاء تجارة الرق وتحرير الرقيق غير ان مندوبي ولايتي كارولينا الجنوبية وجورجيا عارضوا بقوة ذلك وهددوا من الانسحاب من الاتحاد ما لم يسمح الدستور بإباحة الرق في ولاياتهم ، ونتيجة لتهديد ولايتي كارولينا الجنوبية وجورجيا بالانفصال اقر الدستور الأمريكي الذي اقر في ١٧ سبتمبر/أيلول ١٧٨٧ بنظام الرق وعده نظاما مشروعا في الولايات الثلاث عشرة التي تألف منها الاتحاد ، غير ان الدستور الأمريكي منح حكومات الولايات صلاحيات الغائه داخل حدود ولاياتها أي ان من حق كل ولاية الغائه من جانبها .([١])

أصبحت قضية العبيد في الولايات المتحدة تشغل القيادة السياسية هناك، ولاسيما أن أعدادهم صارت تتزايد، فأن المصادقة على دستور الولايات المتحدة عام ١٧٨٧ الذي ضم العديد من الأحكام المتعلقة بتنظيم العبيد، أبرزها أن الكونكرس ربما لا يحظر تجارة الرقيق حتى عام ١٨٠٨، ولاسيما أن الاقتصاد الأمريكي كان يحتاج إلى جلب المزيد من العبيد للعمل في زراعة القطن في الجنوب الأمريكي بعد أن تم اختراع جهاز حلج القطن ١٧٩٣. ([٢])

صودق على دستور الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٧٨٧، وقد شمل العديد من الأحكام المتعلقة بتنظيم الرق: الباب التاسع من المادة الأولى يسمح بالرق، والباب الثانى من المادة الأولى يحدد الضرائب والتمثيل في الكونكرس أخذا في الحسبان فضلاً عن السكان الأحرار ما يعادل ٣/٥ السكان الرقيق في التعداد ، والباب الثانى من المادة الرابعة يحظر تقديم المساعدة للفارين من العبودية وينظم استعاضة الملاك في حالة نجاح الهروب، و تحظر المادة الخامسة أي تعديل من شأنه يغير تجارة الرقيق حتى ١٨٠٨ . ([٣])

وجه للدستور ولتعديلاته نقداً كبيراً لعدم الإشارة إلى السكان العبيد وأبسط حقوقهم الذين كانت نسبتهم الثلث لسكان الولايات الخمسة الجنوبية فالدستور لم تكن فيه إشارة باسم العبيد أو

---

[1]- Mark E. Rushefsky, Public policy in the United States. Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2002, p. 34 .

[2]- Nelson Klose , American History ,Vol. 2 , New York, 1973, p. 25 .

[3]- Michael H. Hunt, Ideology and United States Foreign Policy, Yale University Press , London, 1987, p. 165.

العبودية وتمت الإشارة اليهم بصورة غير مباشرة من خلال إرضاء الولايات التي تملك أعداداً كبيرة منهم ، إذ تمت زيادة نسبة المقاعد في المجلس النيابي من خلال حساب كل الأحرار وإضافة تسوية الثلاثة أخماس Three-fifths Compromise (الأشخاص الآخرين) أي إعطاء مقاعد إضافية في المجلس للولايات التي تملك كمية كبيرة منهم وفي إشارة ثانية ذكر الكونكرس منع حظر استيراد الأشخاص (العبيد) قبل عام ١٨٠٨ ، والإشارة الثالثة في الدستور عند هروب خادم (عبد) من مالكه إلى ولاية ثانية فيجب إعادته لمالكه. ([١])

شكك جوفيرنر موريس من نيويورك في أن الضريبة المباشرة، التي ستزداد عبئها على الولايات الجنوبية من خلال تسوية الثلاثة أخماس ، يمكن أن تُحمل فعليًا على الولايات المتحدة الشاسعة. وقال إن الطرق الأساسية لتوليد الإيرادات الفيدرالية ستكون ضرائب الإنتاج ورسوم الاستيراد، والتي ستفرض ضرائب على الشمال أكثر من الجنوب ؛ لذلك ، كان الحكم الضريبي غير ذي صلة ، ولن يؤدي الحل الوسط إلا إلى زيادة عدد المشرعين المؤيدين للعبودية. ([٢])

وعلى الرغم من عدم ذكر الدستور لفظة العبودية والاسترقاق، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الدستور على (ان الدستور هو القانون الأعلى للبلاد) ، وقد حددت الفقرة التاسعة من المادة الأولى الغاء تجارة العبيد بعبارة اشخاص بعد عشرين عاماً من توقيع الدستور ، وله الحق في الغائه قبل هذه المدة الا اذا اعترضت احدى الولايات عند ذلك يتم فرض ضريبة لاتزيد على عشرة دولارات لكل شخص (عبد) وبما ان الولايات الجنوبية ولاسيما كارولينا الجنوبية وجورجيا قد اعترضتا على ذلك فقد تم السماح به الى ذلك التاريخ. ([٣])

عد بعضهم فشل الدستور في معالجة قضية العبيد خيانة عظمى لإعلان الاستقلال الذي جاء فيه (كل الناس خلقوا متساويين) فموضوع العبيد جعل إعلان الاستقلال في دائرة الاتهام، ذلك

---

[1] - David Bederman , The Classical Foundations of the American Constitution: Prevailing Wisdom. NY: Cambridge University, 2011 , p. 97.

[٢]- صالح زهر الدين ، قضية الزنوج الأمريكي والتمييز العنصري ، موسوعة الإمبراطورية الامريكية ، المركز الثقافي اللبناني للطباعة النشر ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٢ .

[3]- Henry M. Hart, Herbert Wechsler, and Richard H. Fallon, The Federal Courts and the Federal System. NY: Foundation Press, 2010, p. 34 .

ان أغلب من صوتَ على الإعلان كان يملك العبيد وسياسيين مثل واشنطن وجيفرسون وجورج ماديسون كان لديهم العديد من العبيد غير أنهم عجزوا عن إيجاد حل . ([١])

كان جورج واشنطن وبعض القيادات السياسية أمثال جون آدمز وتوماس جيفرسون وجيمس ماديسون الذين اصبحوا فيما بعد رؤساء الولايات المتحدة الأربعة الأوائل من اشد المعارضين للرق واستندت معارضة أولئك القادة للعبودية الى ما جاء في وثيقة اعلان الاستقلال (ان الناس خلقوا بصورة متساوية وان الخالق وهبهم حقوقا لاتبديل فيها ولاتحويل ومن بينها الحياة والحرية والتماس السعادة والبحث والهناء وان الحكومة انما تقوم بين الناس بكفالة هذه الحقوق مستمدة قوتها العادلة من رضا المحكومين) ولكن على الرغم من اعتراض هؤلاء القادة ادركوا انهم لايستطيعون مواجهة سؤال فرض نفسه هو : مامصير الاف الزنوج المحررين ؟ اذا لم تكن فكرة الامتزاج او الاختلاط العرقي بين السود والبيض مقبولة ، لذلك وفضلا عن اعتراض ولايتي كارولينا الجنوبية وجورجيا اذعنوا لفكرة وجود العبودية في المؤتمر نفسه شريطة عدم السماح للعبودية ان تمتد الى الولايات الشمالية الغربية مستقبلا ، ولاسيما بعد ان اتخذت الإجراءات اللازمة لإلغائه في ولايات فيرمونت وماساتشوستس ونيوهامبشير خلال سنوات حرب الاستقلال الامريكية . ([٢])

وقع واشنطن على قانون (العبد الهارب) في فبراير/شباط عام ١٧٩٣ الذي يجيز لمالكي العبيد الدخول الى الولايات والأراضي الحرة للقبض على العبيد الهاربين واستردادهم ، وهي حادثة تدين الرئيس واشنطن ، فقد اخذت حدة الخلاف بين الولايات الشمالية والجنوبية تزداد تعقيدا بسبب قضية الرق ، فبحلول ذلك العام ونتيجة لطلب الولايات الجنوبية وضغطها اصدر الكونكرس قانون العبد الهارب الذي نص على وجوب إعادة العبد الذي يهرب الى سيده ، وكانت الولايات الشمالية هي المقصودة بالدرجة الأساس بهذا القانون ولاسيما ان السكان في

[١]- عبد السلام الترمانيني ، الرق ماضيه وحاضره ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٧٩،ص١٢٦ .
[٢]- حيدر طالب حسين ، الرق وتسوية ميسوري في الولايات المتحدة الامريكية ١٨٢١ ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد الثاني ، العدد العاشر ، أيار ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٣- ٢٠٤ .

الشمال الأمريكي ساعدوا العبيد الفارين من اسيادهم وقدموا لهم التسهيلات التي تلزمهم لتحقيق ذلك .([١])

هنالك امرا كان قد خشي منه جورج واشنطن حول هذا الموضوع مما جعله لايتعامل بجدية ، فهكذا موضوع كان سبب الاضطراب داخل الولايات الامريكية لاسيما بين الشمال الصناعي والجنوبي الزراعي ، فالشمال كان يدعو الى تحرير العبيد في حين ان الجنوب باعتباره ولايات زراعية وتزرع المحاصيل التي تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة كانت تعارض هذا الامر بشده ، لذلك كانت الحكومة الامريكية في حيرة من امرها فالموضوع حساس للغاية وربما يؤدي الى التصادم بين الولايات المؤيدة والمعارضة لذلك توصلت الحكومة الى امر يجيز للولايات الامريكية بأن تتخذ الموقف الذي تريده بين ان تحرر العبيد لديها او ان تبقي على عبيدها .([٢])

وعلى الرغم من اعتراف الدستور الأمريكي بإباحة الرق الا ان الولايات منحت حق الغائه داخل حدودها اذا وافق على ذلك مجلس الولاية التشريعي وكانت أولى تلك الولايات ولاية رود ايلاند اذ الغت التجارة به عام ١٧٧٤ واتخذت الإجراءات اللازمة لذلك عام ١٧٨٤ ، ثم تلتها ولاية ماساتشوستس في عام ١٧٨٠ ثم ولاية بنسلفانيا في نفس السنة ثم ولاية نيويورك عام ١٧٩٩ ومنع ادخال العبيد الى الولايات الجديدة مثل ولاية ويسكنسن وميشيغان وإلينوي واندیانا واوهايو ، وهذا اخذت الولايات الشمالية تباعا تتخذ الإجراءات اللازمة لإلغائه داخل حدوده ، فلما شارف القرن الثامن عشر على نهايته حتى كان الاسترقاق الغي في جميع الولايات الشمالية وتطلعت بعض الولايات الجنوبية الى الغائه الا ان هذه الآمال تكبدت تدريجيا لاسيما بعد ان اصبح نظام الرق له ارتباط وثيق باقتصاد الولايات الجنوبية التي كان اقتصادها يقوم على الزراعة بالدرجة الأساس على العكس من الولايات الشمالية التي اخذ جزء كبير من اقتصادها يعتمد على التجارة ومن ثم على الصناعة . ([٣])

---

[1]- Rossiter, Clinton. The American presidency. NY: Harcourt, Brace and World, 1960. pp. 12-18.

[٢]- عبد الوهاب صالح ، الولايات المتحدة الامريكية من المستعمرة الى الهيمنة ، جدة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٧ .

[3]- Steven Smith, Jason Roberts, and Ryan Wielen, The American Congress. 6th edition. NY: Cambridge University Press, 2009 , p. 47 ;

الرق في عهدي توماس جيفرسون وجيمس ماديسون:

ان اهم ماتميزت به مدة حكم الرئيس توماس جيفرسون بما يخص مسألة الرق هو اصدار قانون الغاء تجارة الرقيق عام ١٨٠٨ إذ شرع الكونكرس الأمريكي قانون يقضي بتحريم تجارة الرقيق الخارجية بمعنى اخر منعت استيراده من الخارج ، الا ان اعداد الزنوج في أمريكا اخذت في التزايد لتناسلهم السريع ، وفي الوقت الذي أخذت ولايات الشمال تحرر عبيدها وتمنع تجارة الرقيق كان الجنوب في أشد الحاجة الى إيدي عاملة رخيصة لاعتماده على الزراعة كمصدر اقتصادي حيث توجد به زراعة القطن وقصب السكر فأصبح الطلب يتزايد على العبيد بشكل كبير وبينما تزايد عدد الرقيق في الجنوب كان تزايد الدعوة في الشمال لتحريرهم ومساواتهم للرجل الأبيض ، ([١]) إلا أن قانون عام ١٨٠٨ لم تنفذه بعض الولايات ومنها كارولينا الجنوبية إذ ان المجلس التشريعي لولايتها صوت على قانون الولاية بوقف تنفيذ القانون الاتحادي المذكور قبل ان يدخل حيز التنفيذ ومهما يكن من امر لايوجد تفسيرا منطقيا لعدم تحرير توماس جيفرسون لعبيده فقد كانت وجهة نظره تتلاءم مع وجهة نظر جورج واشنطن من بعد نظر فقد اعتقد ان تحرير الرقيق ينبغي ان يكون تدريجيا لكي لا يتدهور اقتصاد الجنوب الذي يعتمد على العمال العبيد وكذلك عدم اثارة المشاكل مابين الشمال والجنوب الأمريكي . ([٢])

وقد الت الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٠٩ الى فوز الرئيس جيمس ماديسون (١٨٠٩ – ١٨١٧) الذي شهدت مدة حكمه اندلاع الحرب مع بريطانيا عام ١٨١٢ التي استمرت حتى عام ١٨١٤ اذ أدى ذلك الى صرف النظر عن مسألة الرق ولكن بشكل مؤقت فقد شهدت هذه المدة اضطرابا عاما أدى الى اضعاف الاقتصاد الأمريكي بكافة مجالاته الزراعية والصناعية والتجارية وبذلك أصبحت مسألة الرق تمثل شيئاً ثانوياً قياسا الى انشغال البلد بالحرب والحاجة الماسة لتطوير الجانب العسكري لتحقيق النصر ، الا انه ما ان وضعت الحرب اوزارها حتى عادت مسألة الرق الى ماكانت عليه قبلها فقد عادت تجارة الرقيق شرعية وعاد أصحاب الغاء

سيف فرايزر ، غاري غرستل ، الطبقة الحاكمة في أمريكا تأثير الأثرياء والنافذين في دولة ديمقراطية ، ت: حسان البستاني ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٧٧ .

[1]- Lee H. Hamilto , Ten Things I Wish Political Scientists Would Teach about Congress. Pi Sigma Alpha Lecture, American Political Science Association , 2000 , p 35.

[2] - Larry N. Gerston , American Federalism: A Concise Introduction. Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2007, p 69.

الرق في الولايات الشمالية يطالبون بوضع حد لهذه التجارة لما سيشكله ذلك من تهديد على التفوق الديموغرافي للمستوطنين البيض . ([1])

بدأت المحاولات لتحرير الرقيق وفعلا تم تحرير اعداد منهم في الولايات الشمالية ولكن المشكلة التي اخذت مسارها في هذا المجال هي : ماذا يكون مصير هؤلاء الرقيق المحررين ؟ فالحقيقة التي لابد من الإقرار بها هو ان الرقيق الاحرار والمحررين وغيرهم لم يكن مرغوب بهم حتى في الولايات الشمالية بسبب اللون ، لذلك بدأت المحاولات لإيجاد مكان يأوي هؤلاء الرقيق المحررين كأن يكون في المناطق الشمالية الغربية من الولايات المتحدة ام من جهاتها الجنوبية الغربية او جزر الهند الغربية وافريقيا . وأخيرا تم التوصل في عام ١٨١٥ الى حل من قبل شخص يدعى بول كوفي من اصل امريكي وافريقي ، يقضي ذلك الحل بنقل الزنوج المحررين الى دولة على سواحل افريقيا الغربية وبالفعل وبمساعدة هذا الرجل تم نقل تسع اسر محررة الى منطقة سيراليون ومن ثم نقلهم الى منطقة على الساحل الافريقي الغربي اخذت تعرف لاحقا باسم ليبيريا وحققت هذه الخطوة نجاحا لابأس به في بداية تطبيقها ، اذ ان عددا لاحقا من مالكي العبيد في الجنوب قاموا بتحرير عبيدهم شريطة نقلهم الى ليبيريا وبالفعل نقل الزنوج المحررين وقامت الحكومة الامريكية نفسها بدعم هذه الخطوة بل وخصصت مبالغ من المال للقيام بنقل الافارقة ممن لازال تجار العبيد يقومون بنقلهم الى الولايات المتحدة رغم الغاء تجارة العبيد ١٨٠٨. ([2]) فضلا عن ذلك تأسست في عام ١٨١٧ جمعية الاستعمار الأمريكي بسبب الاعتقاد السائد لدى بعض الامريكيين أن الأجناس السوداء والبيضاء لا يمكن أن تعيش سويًا بسلام، كما ان السود كانوا أدنى مستوى ولا يمكنهم العيش مع البيض . وقام مجموعة من ملاك العبيد من أهالي الجنوب بتأسيسها ومن بين المؤسسين فنتون ميرسر ([3]) من فرجينيا،

---

[1]- حيدر طالب حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

[2] - Larry N. Gerston, American Federalism: A Concise Introduction. Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2007, p 69.

[3]- تشارلز فنتون ميرسر (١٧٧٨- ١٨٥٨) : وهو سياسي ومحام من مقاطعة لاودون ، فرجينيا. خدم في الكونكرس الأمريكي . خلال حرب عام ١٨١٢ ، قبل ميرسر اللجنة بصفته مقدمًا في فوج فرجينيا وتمت ترقيته إلى رتبة رائد في قيادة الدفاعات المهمة في نورفولك ، فرجينيا . كما شغل منصب المفتش العام في عام ١٨١٤. في عام ١٨١٦ ، فاز ميرسر في انتخابات مجلس النواب الأمريكي ، وفاز بإعادة انتخابه عدة مرات ، حيث خدم من ١٨١٧ إلى ١٨٣٩ ، وهي واحدة من أطول العضويات المستمرة في تلك الحقبة. كان رئيسًا للجنة الطرق والقنوات من ١٨٣١ إلى ١٨٣٩. في عام ١٨١٧، تم انتخاب ميرسر عضوًا في الجمعية الفلسفية الأمريكية في فيلادلفيا . ترشح في أوقات مختلفة كعضو فيدرالي ، وجمهوري كروفورد ، وآدمز جمهوري ، ومناهض للجاكسونيين ، وويجز، كما عارض العبودية=

هنري كلاي من كنتاكي وجون راندولف من فرجينيا لكي تشرف بنفسها على عملية نقل الزنوج المحررين الى افريقيا . ([١])

كان المجتمع الأبيض القلق أكثر إدراكًا من أي وقت مضى لوجود السود الأحرار بينهم. يمكن تقسيم الحجج المقدمة ضد السود الأحرار، وخاصة في الولايات الحرة، إلى أربع فئات رئيسية:

1- الأمريكيون الأفارقة متهاونون أخلاقيًا. زُعم أنهم كانوا فاجرين وسيجرّون البيض إلى طرقهم الوحشية غير المقيدة. كانت مخاوف اندماج الأعراق قوية (بالنظر إلى إساءة البيض للنساء العبيد لعقود)، وتبطن الكثير من المناشدات من قبل البيض لنقل السود الأحرار.

2- لدى الأمريكيين الأفارقة ميل نحو الإجرام

3- اعتقد أن الأمريكيين من أصل أفريقي ذوي قدرات عقلية أضعف من البيض، فزُعم بذلك أنهم غير مؤهلين لواجبات المواطنة وغير قادرين على التطوير الحقيقي.

4- رأى العديد من الأمريكيين البيض أن الأمريكيين من أصل أفريقي أدنى مرتبة عنصريًا وشعروا أن اندماج الأمريكيين الأفارقة مع الثقافة الأمريكية البيضاء أمر مستحيل وغير مرغوب فيه.

5- تقدمت الحجج الاقتصادية أيضًا. قال بعض البيض إن وجود السود الأحرار يهدد وظائف الطبقة العاملة من البيض في الشمال ويخفض الأجور. ([٢])

كان الهدف المشترك لجمعية الاستعمار الأمريكية هو إشراك الحكومة الفيدرالية في جهود نقل الأمريكيين الأفارقة الأحرار إلى المستعمرة في ليبيريا. في اجتماعات المجموعة، تم اقتراح الفكرة. ضغط أعضاء الجمعية على الكونكرس والرئيس للحصول على الدعم في عام

=وأصبح ناشطًا في جمعية الاستعمار الأمريكية ، التي ساعد في تأسيسها عام ١٨١٦. وبحلول العام التالي كان لها حضور وطني ، وعمل على تأسيس دولة ليبيريا الحرة. وللمزيد ينظر :

Jack N. Rakove, op. cit , p. 35 .

[1]- Robert Erikson, and Tedin Kent, American Public Opinion: Its Origins, Content, and Impact. NY: Longman, 2010 , p. 34 .

[2]- John P . Burke , The Institutional Presidency. In Michael Nelson, Ed. The Presidency and the Political System. Washington, 2006, p. 386 .

١٨١٩ ، حصلوا على ١٠٠٠٠٠ دولار من الكونكرس ، وفي عام ١٨٢٠ ، أبحرت السفينة الأولى من نيويورك إلى غرب إفريقيا . ([١])

ونظرا للحظر المفروض على تجارة الرقيق الدولية استمر الإتجار ولكن على نطاق ضيق، مما حمل الكونكرس أن يعلن في عام ١٨٢٠ أن هذه الممارسات هي أعمال قرصنة، مع فرض عقوبات على مرتكبي الجرائم في حالة ثبوت الإتجار بالعبيد، ولكن هذه القيود لم تمنع تجارة الرقيق من أفريقيا حتى اندلاع الحرب الأهلية. ([٢])

كان ماديسون ينظر إلى الرق باعتباره جزءًا ضروريًا من الاقتصاد الجنوبي رغم أنه كان يعاني من عدم الاستقرار في مجتمع يعتمد على عدد كبير من السكان المستعبدين و في اتفاقية فيلادلفيا فضل ماديسون وضع حد فوري لاستيراد العبيد على الرغم من أن الوثيقة النهائية منعت الكونكرس من التدخل في تجارة الرقيق الدولية حتى عام ١٨٠٨، واقترح أيضا أن يتم تخصيص المخصصات في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة بمجموع السكان الأحرار والسكان الأحرار في كل ولاية مما يؤدي في النهاية إلى اعتماد ثلاث نقاط كحل وسط ، كان ماديسون يعتقد أنه من غير المرجح أن يندمج العبيد السابقون بنجاح في المجتمع الجنوبي ، وفي أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، أصبح مهتمًا بفكرة تأسيس الأمريكيين الأفارقة لمستعمرات في جنوب أفريقيا . ([٣])

الرق خلال مرحلة حكم جيمس مونرو ١٨١٧- ١٨٢٥:

بدأت حركة الاستيطان في الغرب الأمريكي بالتزايد خلال مدة حكم الرئيس جيمس مونرو وقد اخذت الولايات في أراضي الشمال الغربي ولويزيانا الواحدة بعد الأخرى لتدخل في الاتحاد الأمريكي. وكان التوسع نحو الجهات الغربية على الرغم من كونه مفيدا للشعب

[1]- Jack N. Rakove, Original Meanings: Politics and Ideas in the Making of the Constitution. New York: Vintage , 1997 , p. 87 .

[٢] - رافع خضر صالح شبر ، القانون الدستوري (نظرية الدولة ونظرية الدستور) ، ٢٠١١ ، ص ٢٦ .

[3]- Mark Brewer, and Jeffrey Stonecash, Dynamics of American Political Parties. NY: Cambridge University Press , 2009 , p. 95 .

الأمريكي الا انه جلب انتباه المفكرين الى النتائج التي ستترتب عليه والتي تقلق الرأي العام الأمريكي في الشمال وبعضهم في الجنوب الا وهي مشكلة الرق . ([١]) كان الشعور العام في الشمال مناهضا لوجود الرق الذي اخذ يتزايد بشكل ملحوظ مع دخول الولايات الجديدة الى الاتحاد ، فقد انضمت الى الاتحاد للمدة بين ١٨١٦-١٨٢١ ست ولايات هي ولاية انديانا عام ١٨١٦ وولاية مسيسيبي عام ١٨١٧ وولاية إلينوي عام ١٨١٨ وولاية الاباما عام ١٨١٩ وولاية مين عام ١٨٢٠وولاية ميسوري ١٨٢١ ، فقد أدى دخول هذ الولايات الجديدة الى الاتحاد الى تعقيد القضية بشكل كبير بحيث أدى ذلك بالنسبة للولايات الشمالية الى خروج مشكلة الرق من اطارها الاقتصادي والأخلاقي الى اطار سياسي ومحلي أيضا اذ صار الشعور متجهاً الى ان تفوق ولايات العبيد بعددها على ولايات الاحرار مما يجعل مصالح الجنوب التي تدعو الى خفض التعريفة الكمركية وخدمة المصالح الزراعية تسيطر على مصالح أبناء الشمال الصناعية والتجارية لذلك بدأت المسألة تنذر بالخطر فيما لو تركت الأمور بهذا الشكل ، ففي عام ١٨١٩ عندما دخلت ولاية الباما الى الاتحاد حصل توازن في الاتحاد بين احدى عشرة ولاية للعبيد واحدى عشرة ولاية للأحرار . ([٢])

وعندما طالبت ولاية ميسوري الانضمام الى الاتحاد كولاية تقر نظام الرق رفض الشمال على أساس ان ذلك يخل بالتوازن بين الولايات بل ويعد سابقة لتوسع الرق غرب نهر الميسيسبي كما تمسك بحقوقه الدستورية معلنا ان للكونكرس حق قبول الولايات الجديدة فقط وليس له حق سن الأسس التي بموجبها يمكن قبولها لان ذلك من شأن سكان الولايات انفسهم ، كما ان القضية التي أثيرت في هذا الموضوع تتعلق بملكية العبيد الذين تتراوح اعدادهم بين ٢٠٠-٣٠٠ في مقاطعة ميسوري اذ أجريت مناقشات عدة في الكونكرس لمعالجة هذه القضية وفي احدها قدم ممثل ولاية نيويورك تولمادج حلا لالتحاق ميسوري بالاتحاد مستثنياً منها العبيد ومما جاء فيه (ان العبيد يخضعون لجميع البنود المدنية في الدستور ماعدا عقوبة الجرائم وبشأن أولاد العبيد فأما الذين ولدوا بعد التحاق ميسوري بالاتحاد فيعدون أحراراً واما الذين ولدوا قبل ذلك فأنهم يبقون في الخدمة حتى عمر الخامسة والعشرين). ([٣])

---

[١] - حيدر طالب حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

[٢] - المصدر نفسه ، ص٢١٠ .

[3]- Richard Beeman , Plain Honest Men: The Making of the American Constitution. NY: Random House Trade , 2010 , p.86 .

إن هذا الحل حصل على موافقة الرئيس مونرو لكنه استوقف من قبل مجلس الشيوخ بسبب العرائض والالتماسات المقدمة من قبل أعضاء المجلس الذين أرادوا حل لقضية العبودية عن طريق ادراج مطالبهم بلائحة تعديل الى مجلس النواب وبالفعل فقد تمت الموافقة على العريضة التي قدمها المجلس اذ نصت على الحاق ميسوري كولاية مستقلة بحد ذاتها وتتنازل فرنسا عن جميع المقاطعات التابعة لميسوري الى الولايات المتحدة ، كما تضمنت العريضة الشروط نفسها التي تضمنها عريضة تولمادج ماعدا سن العبيد المحررين ، فبدلا من سن الخامسة العشرين يكون سن الثامنة عشرة ، كذلك مايتعلق بالعبيد الهاربين الى الولايات الأخرى خارج ميسوري ففي حالة دفع فديتهم لمالكيهم يتم اخلاء سبيلهم واعطائهم حريتهم كاملة مع اعطائهم الحق في البقاء بتلك الولايات او الرجوع الى ميسوري . ([١])

إن هذا الاقتراح هو الحل لمشكلة ميسوري على الرغم من موافقة الحكومة عليه قرر الكونكرس رفضه بعد التصويت عليه بجلسته المنعقدة في السادس من مارس/اذار ١٨٢١ بسبب الشروط التي جاءت بها العريضتان المقدمتان من قبل تولمادج وتوماس ، اذ عدته غير مناسبة لانضمام ميسوري الى الاتحاد . ([٢])

في عام ١٨٢٠، تفاقمت الأزمة بين الشمال والجنوب حين طلب المهاجرون الذين توطنوا في مناطق (ميسوري) و(ماين) الانضمام إلى اتحاد الولايات الأمريكية، وثار الخلاف على ما إذا كان ينبغي أن تنضما كولايتين حرتين أم كولايتين إسترقاقيتين، فحتى ذلك العام كان ثمة توازن في العدد بين ولايات الشمال والجنوب . ([٣])

إن هذا التعقيد الذي ساد الاتحاد في مدة حكم الرئيس جيمس مونرو كان ينذر بخطر كبير يؤدي الى فك عرى الاتحاد وهذا ماتطلب حلا سريعا ينهي الازمة الناشئة بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية لذلك تقدم هنري كلاي لإيجاد حل لهذه المشكلة وذلك عام ١٨٢٠ وملخص هذا الحل المقترح قائم على أساس ادخال ولاية ماين التي ارادت الانضمام الى الاتحاد عام

---

[١] - حيدر طالب حسين ، المصدر السابق ، ص٢١٠ .

[2]- Josephy Alvin, On the Hill: A History of the American Congress, NY: Simon and Schuster, 1980, p. 69 .

[3]-Calvin Jillson, American Government: Political Development and Institutional Change. NY: Rotledge , 2011, p. 67 .

١٨٢٠ على أساس انها ولاية حرة تحرم وجود الرق داخل حدودها وأدخلوا ولاية ميسوري على أساس أنها ولاية تبيح الرق وبهذا يمكن حفظ التوازن العددي بين الولايات. ([١])

انتهى النقاش الحاد على حق الحكومة الفيدرالية في الحد من العبودية في ولاية (ميسوري) بالتسوية ، إذ تم الاعتراف بـ(ميسوري) ضمن الإتحاد كولاية عبيد وبولاية (ماين) كولاية حرة ، أما بالنسبة للولايات المستحدثة في مناطق الغرب أو التي ستنضم إلى الاتحاد، فقد تمت التسوية على أن يتم اتخاذ خط عرض ٣٠ و٣٦ كحد فاصل بين الولايات الشمالية والجنوبية، فتكون العبودية ممنوعة في شمال هذا الخط ومسموحة في جنوبه ، وعلى الرغم من أنه تم إعداد تسوية (ميسوري) للحفاظ على التوازن بين الولايات الحرة وولايات العبيد، ساعدت بمنع التعصب الإقليمي لمدة مؤقتة فقط وأدخلت ضمن دستور ولاية ميسوري مجموعة من القوانين بشأن العبيد الموجودين ضمن حدودها ولكن لم يفرض على مجلسها التشريعي تطبيقها بالقوة وهذه القوانين هي :

١- إيقاف الهجرة المطلقة لهذه الولاية ومنع المستوطنين فيها من جلب اشخاص من أي ولاية من الولايات المتحدة واستخدامهم فيها كعبيد وهذا البند نص على شروط ، منها منع هجرة أي شخص في هذه الولاية يشتبه بقيامه بجريمة من الجرائم الكبرى في أية ولاية من الولايات المتحدة او أية مقاطعة من المقاطعات الأخرى وتطبيق القانون عليه وكذلك يمنع ادخال أي من العبيد في أي عمل من اعمال المضاربة او أي بند من بنود العمليات التجارية .

٢- يمنع إدخال أي من العبيد او ذريتهم الموجودين في الولايات المتحدة او الذين يتم جلبهم من الدول الأخرى واستخدامهم لاي نوع من أنواع التجاوزات او الانتهاكات التي من شأنها ان تبطل الوحدة بين الولايات المتحدة.

٣- يتولى مالكو العبيد دفع ما بذمة العبيد للدائنين مع الحفاظ على حرية العبيد المتحررين وعدم التضليل على ان تحرير العبيد تهمة عامة او جرم عام وقع على مالكي العبيد ، وهذا البند يتضمن شرطين هما أولاً : عدم السماح للعبيد المتحررين من القدوم من أية ولاية أخرى

[١]- حيدر طالب حسين ، المصدر السابق ، ص٢١٠ .

والاستقرار في هذه الولاية تحت أي ذريعة كانت وثانياً : إجبار مالكي العبيد على معاملتهم بكل إنسانية والكف عن تجريحهم او التعرض لهم بأذى في أي جانب من جوانب الحياة . ([1])

[1] - Josephy Alvin, op. cit, p. 69 .

المبحث الثاني: تأثير أبرز الاوضاع الاقتصادية في تطور النظام الفيدرالي

أولاً- البنك الفيدرالي:

في أثناء الحرب عام ١٧٨١ نجح هاملتون وبصعوبة تمرير مشروع قانون لإنشاء بنك مركزي في فيلادلفيا (العاصمة آنذاك) تحت اسم "بنك أمريكا الشمالية" يملكه القطاع الخاص ولكن تحت حقوق حصرية من الحكومة لكي يكون بنكا مركزيا فعليا. ولكن في ١٧٨٧ نجح الجمهوريون في سحب الكثير من صلاحيات هذا البنك مما ألغى عمله الفعلي كبنك مركزي و بما أن الحزب الجمهوري كان قريباً من المزارعين وأكثر المزارعين مقترضين وليسوا مقرضين فإنه من الطبيعي بغضهم للبنوك. ([١])

وافق الكونكرس على هذا المشروع بتكوين البنك عام ١٧٩١ ، ومن بين أغراضه حسب اقتراح هاملتون هو أن يكون مصدرا لعملة موحدة تلبي حاجة البلاد ، وأن يقدم القروض القصيرة المدى ويكون مركزا لإيداع السندات الحكومية. ([٢])

كانت الولايات الجنوبية وهي ولايات زراعية قد عارضت فكرة إنشاء البنك ، ورغم ذلك فقد وافق الكونكرس على هذا القانون . وقبل أن يوافق الرئيس واشنطن على القرار ، قام باستشارة كل من هاملتون وجيفرسون ، أما الثاني فقد أوضح بأنه من المؤمنين (بتفسير صارم للدستور ، ويرى بأن هذا الدستور لا يعطي الحق للكونكرس بتكوين البنك ، وقد رد هاملتون على ذلك بأنه من المؤمنين (بتفسير مرن) للدستور ، ويرى بأن للكونكرس (حقا متضمنا في الدستور) في تكوين البنك ، طالما أن للكونكرس الحق الواضح في سك العملة ، وقد أيد واشنطن رأى هاملتون وأمضى القانون وقد أصدر الكونكرس الحق الواضح في سك العملة في عام ١٧٩٢ ، إذ أعطى الحكومة الفيدرالية حق سك العملة الذهبية والفضية. ([٣])

---

[1]- Ostar Handlin , The History of the United States, Vol.2 ,New York, 1967,p. 89.

[2]- George J. Borjas, Heaven's Door: Immigration Policy and the American Economy. New Jersey: Princeton University Press, 2001, p. 35 .

[٣] - عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية ، السعودية ، بلا ط، دار المريخ للنشر ، ص ١٢١ .

ومع ذلك ، أقر مجلس النواب مشروع قانون البنك بسهولة بأغلبية ٣٩ صوتًا مقابل ٢٠ صوتًا ووقعه الرئيس جورج واشنطن ليصبح قانونًا في ٢٥ فبراير/ شباط ١٧٩١. وبعد عقدين من الزمان ترك الكونكرس ميثاق البنك ينقضي وتم تجديد بنك ثان للولايات المتحدة في عام ١٨١٦ وسُمح له أيضًا بانتهاء صلاحيته بعد ٢٠ عامًا. ([١])

تم افتتاح بنك الولايات المتحدة، الذي يشار إليه الآن باسم أول بنك للولايات المتحدة، للعمل في فيلادلفيا في ١٢ ديسمبر/كانون الاول ١٧٩١ بموجب ميثاق مدته عشرون عامًا وتم افتتاح الفروع في بوسطن ونيويورك وتشارلستون وبالتيمور في عام ١٧٩٢، تليها فروع في نورفولك (١٨٠٠) وسافانا (١٨٠٢) وواشنطن العاصمة (١٨٠٢) ونيو أورلينز (١٨٠٥)، أشرف على البنك مجلس إدارة مكون من خمسة وعشرين مديراً. وأصبح توماس ويلينج ([٢]) Thomas Willing الذي كان رئيسًا لبنك أمريكا الشمالية على الوظيفة رئيساً جديداً للبنك الوطني. ([٣])

كانت جميع فروع البنك موجودة في المدن الساحلية الوليدة، وقد سهل ذلك على الحكومة الفيدرالية تحصيل عائدات الضرائب التي جاء معظمها من الرسوم الكمركية، كما سهّل موقع الفروع في الموانئ على البنك تمويل التجارة الدولية ومساعدة الخزانة في تمويل عمليات الحكومة من خلال بيع الأوراق المالية الحكومية الأمريكية للأجانب، علاوة على ذلك منحه نظام الفروع الخاص بالبنك ميزة أخرى يمكنه نقل أوراقه النقدية في جميع أنحاء البلاد بسهولة أكبر من أي بنك تابع للدولة، كما ساعدت فروع البنك في تمويل وتشجيع توسع البلاد غربًا ولا سيما مع إنشاء فرع في نيو أورلينز. ([٤])

---

[1] -Ostar Handlin , The History of the United States, Vol.2 ,New York, 1967,p. 90 .

[٢]- توماس ويلينج Thomas Willing (١٧٣١-١٨٢١) : وُلِد في فيلادلفيا ، شغل مرتين منصب عمدة فيلادلفيا ، عمل عضواً في لجنة المراسلات في عام ١٧٧٤ ولجنة السلامة في عام ١٧٧٥ ، وخدم في المؤتمر القاري في ١٧٧٥ و ١٧٧٦ صوت ضد اعلان الاستقلال . وعمل قاضياً في المحكمة العليا في عام ١٧٦٣ ، وقاد حملة عسكرية ١٧٧٨ لمداهمة ممتلكات الموالين لبريطانيا في ناتشيز ، ميسيسيبي. ثم اصبح أول رئيس لبنك أمريكا الشمالية ١٧٨١- ١٧٩١ وأول رئيس للبنك الأول من الولايات المتحدة ١٧٩١-١٨٠١. للمزيد ينظر :

Ostar Handlin , op. cit ,p. 90.

[3]- William Andrews, The Presidency, Congress, and constitutional theory. In Perspectives on the Presidency. Ed. Aaron Wildavsky, Boston: Little, Brown, 1975, p 31-41.

[٤] - عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٨٣، ص١١٧ .

خلال المدة الرئاسية لجورج واشنطن الممتدة من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٧٩٧ واجهت الحكومة الأمريكية معضلة دعم النمو الاقتصادي كما واجهت كذلك معضلة التجارة الخارجية مع أوروبا ومشكلة الديون مما طرح عليها ضرورة إيجاد مؤسسة مالية مركزية تحل جميع هذه المعضلات، لكن احد المؤسسين الأوائل للديمقراطية الأمريكية وهو توماس جيفرسون الذي شغل منصب سفير بلاده في فرنسا قبل أن يصبح بعد ذلك رئيس بلاده بين سنتي ١٨٠١ / ١٨٠٩ رفض رفضاً باتاً إنشاء مثل هذه المؤسسة المالية ورفضه كان يرتكز على مبررات دستورية، حيث كان يرى بأنه مادام الكونكرس بغرفتيه غير مخول له إنشاء مثل هذه المؤسسة المالية فانه لا يرى داعيا لإنشائها. ([١])

لم ييأس هاملتون ونجح مرة أخرى مع تنفيذ عملية إعادة هيكلة الدين العام ١٧٩١ في تأسيس "بنك الولايات المتحدة الأول" وبموجبه حصلت الحكومة الفيدرالية على نسبة ٢٠% يتم تسديدها لمدة عشر سنين والبقية يملكها القطاع الخاص، وتمت المصادقة على قوانينه التنظيمية لمدة تدوم عشرون سنة. وحصل البنك على حقوق حصرية من الحكومة الفيدرالية لمدة ٢٠ سنة ايضاً وعرض على المستثمرين ٨٠% من أسهم المصرف وبنسبة فائدة ٦% . ([٢])

جادل هاملتون بأن البنك الوطني هو "آلة سياسية لها أهمية كبرى للدولة"، وأكد أن البنك الوطني سيسهل دفع الضرائب ، وهي الإيرادات التي كانت الحكومة الفيدرالية يائسة من الحصول عليها وكانت الحكومة الفيدرالية قد تحملت مؤخرًا ديون الولايات بسبب الحرب الثورية كجزء من قانون المقر الدائم للحكومة. وافقت الولايات الجنوبية التي تحمل ديون حرب أقل بكثير من نظيراتها الشمالية على الخطة في مقابل نقل العاصمة إلى منطقة جنوبية ، ومع ذلك فإن تحمل الديون وحده لم يؤمن إنشاء البنك فكانت هناك اعتبارات دستورية مهمة يجب مراعاتها. ([٣])

---

[1]- Carl J. Richards, Alexander Hamilton, the Classics as Means of Social Mobility, and the Importance of Translations ,New York,2007 ,p. 64.

[2] - Christopher J. Riethmuller, Alexander Hamilton, and his Contemporaries , Kissinger publishing,2007,p. 65.

[3] - Mark Brewer, and Jeffrey Stonecash, op. cit , p. 97 .

لم يتفق الجميع مع خطة هاملتون. كان توماس جيفرسون يخشى أن يخلق البنك الوطني احتكارًا ماليًا قد يقوض بنوك الدولة ويتبنى سياسات تفضل الممولين والتجار الذين يميلون إلى أن يكونوا دائنين على أصحاب المزارع والمزارعين الذين يميلون إلى أن يكونوا مدينين وعلى الرغم من الأصوات المعارضة أجاز مشروع قانون هاملتون كلا من مجلس النواب ومجلس الشيوخ بعد الكثير من النقاش ووقع الرئيس واشنطن على مشروع القانون ليصبح قانونًا في فبراير/ شباط ١٧٩١. (١)

وبحلول عام ١٧٩٢ اعتمد الكونكرس مبادئ هاملتون مما أدى إلى اصدار قانون العملة في ١٧٩٢، وكان من المفترض أن تكون عملة النسر الذهبي بعشرة دولارات والدولار الفضي وأموال كسرية تتراوح من نصف إلى خمسين سنتا وتم إصدار عملة الفضة والذهب عام ١٧٩٥. (٢)

كانت هناك نظرة ايجابية من قبل الجنرال في الجيش الامريكي "ألكسندر هاملتون" وهو مساعد قائد الجيش القاري، وهو يقر إذا كان الدين ضمن الحدود المعتدلة سيكون نعمة قومية وليس نقمة، كما أنه سيخلق بيئة مناسبة للصناعة والتجارة فضلاً عن فرض الضرائب دون وجود ردود افعال كبيرة. (٣)

واتخذ هاملتون عدداً من القرارات المالية عند تعيينه ليحول اداة الدين العام الامريكي الى ثروة وطنية متخذاً التدابير الآتية:

١- تبادل طوعي للديون القديمة مقابل الديون الجديدة تتكون من سندات بفائدة (٦%) وسندات بفائدة (٣%)

٢- دفعت حزمة الديون الجديدة بنسبة فائدة (٤%)

[1]- Jillson Calvin, American Government: Political Development and Institutional Change. NY: Rotledge , 2011, p. 46 .
[2] - John B. Egge , Alexander Hamilton Economist, Tohvson University, 2006 , p.49 .
[3]- Cynthia Clark Northrup , The American Economy : A Historical Encyclopedia,Vol.1 , Abc-Clio, U.S.A, 2003 ,p. 66.

٣- سُمح لوزارة الخزانة بأن تبقى اسعار السوق ثابتة، وبدأ التداول الجديد لسندات الخزانة في سوق الاوراق المالية في بوسطن فيلادلفيا عام ١٧٩٠ ونيويورك ١٧٩٢، وكانت هذه هي الولادة الاولى لسوق سندات الخزانة الحديثة.

٤- برزت اسهامات هاملتون الايجابية بشأن استخدام الدين العام، وقام باستبدال الديون القديمة بالديون الجديدة، وشجع البنوك على قبول ديون الولايات المتحدة كتعويض عن القروض.

٥- تم قبول السندات الامريكية بواقع (٥٠%) بنسبة فائدة (٦%)، وبعد مرور عام ارتفعت الى (٩٠%)، وهكذا تم حل مشكل نقص السيولة التي واجهت الولايات المتحدة. ([١])

عززت إجراءات هاملتون الثقة بالبنك الامريكي، وهذا أدى الى تحويل رؤوس الأموال من أوربا الى الولايات المتحدة. ([٢])

كان ابتكار هاملتون الثاني، توزيع أرباح أسهم البنك الامريكي على المستثمرين الأجانب وسرعة تحويل الدولار الى مسكوكات ذهبية، ولذلك كانت الأصول الامريكية صديقة للمستثمر الاجنبي وكانوا يعرفون بأن هناك اسواقاً نشطة لهذه الاصول. ([٣])

بعد عام ١٨١٥ اقترن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمعدلات التعريفة الكمركية على العديد من السلع والخدمات لتوليد فوائض الموازنة، واستخدم هذا الفائض من اجل تخفيض الدين العام الى الصفر . ([٤])

قام البنك بدور الوكيل المالي للحكومة الفيدرالية ، إذ قام بتحصيل عائدات الضرائب وتأمين أموال الحكومة وتقديم قروض للحكومة وتحويل الودائع الحكومية عبر شبكة فروع البنك ودفع فواتير الحكومة، كما قام البنك بإدارة مدفوعات الفائدة من الخزانة الأمريكية للمستثمرين الأوروبيين في الأوراق المالية الحكومية الأمريكية وعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة المساهم الأكبر لم تقم بإدارة البنك مباشرة ، إلا أنها جمعت جزءًا من أرباح البنك

1- Jillson Calvin, op. cit, p. 47 .
2- Carl J. Richards, op. cit ,p. 65.
3- Alexander L. Johnston, op. cit, p. 305.
4- Martin D. Irish and James W. Prothro, The Politics of American Democracy ,New Jersey: Prentice Hal, Inc , 1968 ,p. 100-101.

وتمتع وزير الخزانة بصلاحية فحص دفاتر البنك وطلب بيانات عن حالة البنك مرارًا وتكرارًا مرة كل أسبوع وإزالة ودائع الحكومة في أي وقت ، ولتجنب التضخم وظهور سوء السلوك مُنع البنك من شراء سندات الحكومة الأمريكية. ([١])

عمل بنك الولايات المتحدة أيضًا كبنك تجاري فضلاً عن أنشطته نيابة عن الحكومة ، مما يعني أنه يقبل الودائع من الجمهور ويقدم قروضًا للمواطنين والشركات الخاصة يتم تداول أوراقها النقدية (العملة الورقية) بشكل شائع من خلال عملية القرض وقدم المزيد من القروض وأصدر عملات أكثر من أي بنك آخر في البلاد لأنه كان أكبر مؤسسة مالية في الولايات المتحدة والمؤسسة الوحيدة التي تمتلك ودائع حكومية فيدرالية ولديها فروع في جميع أنحاء البلاد، تم قبول الأوراق النقدية الصادرة عن بنك الولايات المتحدة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، وعلى العكس من الأوراق النقدية الصادرة عن بنوك الدولة كانت أوراق بنك الولايات المتحدة الأوراق الوحيدة المقبولة لدفع الضرائب الفيدرالية. ([٢])

لم يضع بنك الولايات المتحدة السياسة النقدية بالشكل الذي نعرفه اليوم. لم تنظم أو تعمل كمقرض الملاذ الأخير للمؤسسات المالية الأخرى ولم تحتفظ باحتياطياتها، ومع ذلك فإن بروزها واحدة من أكبر الشركات في أمريكا والموقع الجغرافي الواسع لفروعها في الاقتصاد الأمريكي الناشئ سمح لها بتنفيذ سياسة نقدية بدائية، ومنحت أوراق البنك المدعومة باحتياطيات كبيرة من الذهب للبلاد عملة وطنية مستقرة نسبيًا. من خلال إدارة سياسات الإقراض الخاصة به وتدفق الأموال من خلال حساباته . ([٣])

على الرغم من أن ميثاق البنك لم ينته حتى عام ١٨١١ ، المناقشات على تجديده بدأت قبل ذلك بكثير، ففي عام ١٨٠٨ طلب مساهمو البنك من الكونكرس تمديد الميثاق وفي مارس/اذار ١٨٠٩ أوصى وزير الخزانة ألبرت جالاتين بتجديد ميثاق البنك وترك الكونكرس المسألة حتى يناير/كانون الثاني ١٨١٠، في ذلك الوقت أعطى مجلس النواب طلباً لتجديد قراءة سريعة لكنه لم يتخذ أي إجراء وأخيراً في يناير/كانون الثاني ١٨١١ انخرط مجلسا الكونكرس في مناقشة على التجديد وفي وقت لاحق من ذلك الشهر صوت مجلس النواب ضد التجديد

[1] - Christopher J. Riethmuller, op. cit ,p. 67.
[2]- http://www.infoplease.com/ce6/history
[3]- Carl J. Richards, op. cit ,p. 68 .

بصوت واحد فقط وفي فبراير/ شباط أوصى جلاتين مرة أخرى بتجديد ميثاق البنك ومع ذلك أدى إلى التعادل وأدلى نائب الرئيس جورج كلينتون من نيويورك بصوت كسر التعادل وهُزم تجديد الميثاق مرة أخرى بصوت واحد. ([١])

وبحلول عام ١٨١١ كان العديد ممن عارضو البنك في ١٧٩١ يواصلون معارضتهم للأسباب نفسها وقالوا إنه يجب السماح بانتهاء صلاحية الميثاق وعند هذه النقطة كان ألكسندر هاملتون قد مات (قُتل في مبارزة مع آرون بور) وكان حزبه الفيدرالي المؤيد للبنك خارج السلطة ، في حين الحزب الديمقراطي الجمهوري يسيطر علاوة على ذلك بحلول عام ١٨١١ زاد عدد بنوك الدولة بشكل كبير وكانت تلك المؤسسات المالية تخشى المنافسة من البنك الوطني وسلطته. ([٢])

وفي ١٨١٢ خاضت أمريكا حربا قصيرة مع بريطانيا (حرقوا فيها البيت الأبيض) وبعد انتهاء الحرب كانت الحالة المادية للحكومة وللأمريكان مزرية مما ارتفعت الأصوات مرة أخرى مطالبة ببنك مركزي لكي ينظم الأمور المالية للحكومة. ([٣])

بعد أن سمح الجمهوريون بانتهاء مدة البنك في عام ١٨١١ ، أصبحت البنوك في الولايات حرة في سك العملة ،ومن هنا زادت العملة الورقية وانخفضت قيمتها مما أدى إلى خلق فوضى اقتصادية تضاعفت نتيجتها الأوراق البنكية في عام ١٨١٦ وقل الذهب والفضة في الجنوب والغرب وأثرا تأثيراً سيئاً على التبادل التجاري . وللتغلب على هذه المصاعب الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى تجديد مدة البنك الوطني. ([٤])

[1]- Michael Lind, Land of Promise: An Economic History of the United States, New York, 2002, p. 48 .

[2]-https://ar.recrutement-basicsystem.com/3980187-us-tax-system-structure-characteristics-and-features

[3]- Christopher J. Riethmuller, op. cit ,p. 70.

[4]- Gilbert C. fite, and Jime E. Reese, An Economic History of The United States , New York , 1965 ,p. 71.

وافق الكونكرس في عام ١٨١٦ على إحياء البنك الوطني وتجديده لعشرين سنة اخرى، وقد كان على غرار البنك الأول من حيث النظم والوظائف واختلف في زيادة رأس ماله ، كما سمح له بتكوين فروع في الولايات. ([١])

ثانياً- الضرائب ومشاكل العملة:

الضرائب هي الرافعة الرئيسية التي تؤثر بها الدولة على اقتصاد السوق وتمثل الضرائب نسبة مهمة من إجمالي الإيرادات للميزانية التي تتلقاها الدولة ، لذلك لم يمكن التقليل من أهمية هذه الأداة القوية في الولايات المتحدة وهي دولة فيدرالية . ([٢])

بما أن الكونكرس الكونفيدرالي لم تكن لديه سلطة فرض الضرائب كان يحصل على ميزانية من الولايات ، ولكن بعض الولايات كثيرا ما كانت تفشل في دفع المطلوب منها ، وهكذا لم تستطع الحكومة المركزية دفع الفوائد على ديون الحرب ، كما لم تكن لديها الميزانية الكافية لتقوم بوظيفتها ، وهذا العجز في الميزانية كثيرا ما كان يغطى عن طريق بيع الأراضي المشاع التي تسيطر عليها الحكومة ، وقد حاولت الحكومة الاستدانة في كثير من الأحيان لتغطي مصاريفها ولكنها لم تنجح في هذا الأمر، وقد رفضت الولايات تعديل الدستور بإعطاء الحق للحكومة المركزية في أن تفرض تعريفة كمركية كدخل يغطي نفقاتها. ([٣])

إن ركود الثمانينات الاقتصادي بعد عام ١٧٨٠ كان قد جلب انخفاضا في الأسعار ونقصا في عملات التبادل ، وهذا جعل كثيراً من المستدينين لا يستطيعون القيام بالتزامهم وهكذا زاد الطلب على العملة الورقية ، وقد سيطر الدائنون في سبع ولايات على المجالس التشريعية هناك وأغرقوا الأسواق بالعملة الورقية (البيزو) ، وفي الولايات الستة الأخرى رفض الدائنون استعمال البيزو في التبادل ، أدى هذا كله إلى غضب المزارعين وقيامهم بمظاهرات في نيو انكلاند رداً على محاولة الدائنين الاستيلاء على رهونات المستدينين. ([٤])

---

[1] -https://rattibha.com/thread/1244377745859248129?lang=en

[2] -William Simpson, Vision & Reality: The Evolution of American Government , London: Fletcher & Son, 1978, p. 75.

[3] - Charles M. Cameron , Veto Bargaining: Presidents and the Politics of Negative Power. New York: Cambridge University Press, 1999 , p. 34 .

[4]- Josephy Alvin , op. cit , p. 63 .

خرجت الولايات المتحدة مثقلة بدين وصل مايعادل عام ١٧٨٣ إلى حوالي ٤٢ مليون دولار، ٨ مليون لكل من فرنسا وهولندا واسبانيا، ولم يكن للكونكرس سلطة قوية لفرض ضرائب على سكان المستعمرات لغرض تسديد الدين ، ولم يكن بمقدوره المناشدة بالتزام تعهداتها السابقة وتسديد ما في حصتها من دين ، وخلال أربعة سنوات لم تسدد الولايات المتحدة ١٠ مليون من الدين العام، ولم تستجب الولايات لطلب الكونكرس بفرض رسوم مقدارها ٥% على عدة مواد كان يمكن أن توفر ٢ مليون دولار سنوياً . (١)

وقام الكونكرس القاري بطباعة أوراق نقدية تتجاوز قيمتها ٢٥٠ مليون دولار من دون أية تغطية بالذهب أو أي معدن آخر في زمن الحرب ، وفي الوقت نفسه قامت اثنتا عشرة ولاية بإصدار أوراق نقدية خاصة بها وإجبار مواطنيها على التعامل مع هذه الأوراق المالية الأمر الذي سبب مشاكل كبيرة في رود ايلاند وماساتشوستس بعد ان اندفع المزارعون بشكل كبير للحصول على الأوراق المالية الجديدة ، ولكن التجار في بوسطن ومدن أخرى رفضوا التعامل بهذه الأوراق المالية الجديدة فاضطرت السلطة التشريعية في ماساتشوستس ورود ايلاند إلى فرض قوانين صارمة على كل من لا يتعامل بالعملة الجديدة فأدى ذلك الى أزمة اقتصادية بعد ان اوقف عدد من التجار أعمالهم . (٢)

في ظل هذه الأوضاع المالية المتدهورة لم يكن من الكونكرس إلا إبداء النصيحة للولايات بالتوقف عن طبع أوراق العملة ، وذكر أن الولايات التي لا تقتصر عملتها على النقود المعدنية ولايات غير حكيمة وأمام هذا الوضع كان لا بد من التفكير في تعديل بنود الاتحاد الكونفيدرالي خدمة لصالح العام . (٣)

وفي عام ١٧٨٥ اجتمع المجلس القاري في نيويورك وأصدر الدولار في السادس من يوليو/تموز لتكون عملة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية الجديدة، وقرر الكونكرس أن يكون النظام عشريا ليعادل الدولار مئة سنت، غير أن خلافات دبت بين أعضاء الكونكرس أدت إلى تأخر سك العملة في أمريكا حتى عام ١٧٩٢. (٤)

---

[1]- Alexander L. Johnston, op. cit, p. 301 .

[٢]- جوردن . س وورد ، المصدر السابق ، ص٤٩ .

[٣]- إميل هوبنر، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

[٤]- جمال سلامة علي ، الإدارة والحكم المحلي في النظام الفيدرالي الأمريكي ، مجلة البحوث الإدارية ، مجلد ٢٦ ، العدد ١ ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - مركز البحوث والاستشارات والتطوير ، ٢٠٠٨ ، ص ١١-٢٨ .

لقد واجه المؤتمر الدستوري ١٧٨٧ نقاط خلاف بين الشمال والجنوب ، تتعلق بسلطات الكونكرس فيما يخص التعريفة الكمركية ، فقد اتفق المؤتمرون على أن تفرض هذه على الواردات فقط دون الصادرات وقد وافق المؤتمرون على إعطاء السلطات الفيدرالية الصلاحيات الكبرى التي تخص المصالح المشتركة بين الولايات الأعضاء مثل الضرائب ، نص الدستور في صورته النهائية على إعطاء الكونكرس سلطة سن القوانين في المجالات التي تتعلق بالنواحي الوطنية ، ومن صلاحياته فرض الضرائب وعقد القروض باسم الحكومة الاتحادية وتسديد الدين العام وسك العملة وحمايتها وحماية الأسهم . ([١])

وقد خلفت الحرب الثورية كما يطلق عليها ثلاثة عشر ولاية متحدة في حالة فوضى مالية وكانت الحرب أطول من المتوقع وباهظة التكلفة بالنسبة للمستعمرين، ويفسر بنجامين فرانكلين أحد الآباء المؤسسين للثورة، قائلا "أصدر الكونكرس عدد كبير من الأوراق النقدية لدفع قيمة الملابس والسلاح وطعام الجنود وتجهيز سفننا من دون دفع ضرائب لمدة ثلاث سنوات، لقد حاربوا وهزموا واحدة من أشد الأمم قوة في أوروبا". كانت تعرف هذه الأوراق المالية باسم كونتنتالس Continentals(ومعناها الحرفي: القاري) وسميت باسم المجلس القاري الذي كان مسؤولا عن إعلان الاستقلال والذي كان يدير الحرب ضد بريطانيا، لكن مع انتهاء هذه الحرب لم تعد أوراق (الكونتنتالس) لها قيمة ، وكان لزاما على الجمهورية الجديدة وضع نظام اقتصادي ومالي على نحو عاجل. ([٢])

تعريفة ١٧٨٩:

كانت إحدى المسائل الأكثر إلحاحًا التي واجهت المؤتمر الدستوري ١٧٨٧ خلال جلسته الافتتاحية مسألة كيفية زيادة إيرادات الحكومة الفيدرالية لأن الضرائب المباشرة كانت غير قابلة للتطبيق من الناحية السياسية ، فتحول الكونكرس إلى التعريفة كمصدر رئيسي للتمويل ويمكن أن تحمي التعريفات أيضًا الصناعات الأمريكية الناشئة عن طريق زيادة تكلفة البضائع المستوردة التي يأتي كثير منها من بريطانيا وسعت كل منطقة إلى شروط مواتية للرسوم على مختلف السلع ونظرًا لأن الحكومة الفيدرالية لن تكون قادرة على دفع رواتب موظفيها من دون

[1]- Gilbert C. fite, and Jime E. Reese, op. cit ,p. 68.
[2]- William Simpson, op. cit , p. 75.

إقرار مشروع القانون كانت لدى أعضاء الكونكرس دوافع قوية للتوصل إلى حل وسط، في يوليو/ تموز أقر الكونكرس أخيرًا تعريفة ١٧٨٩ ، التي وقع عليها واشنطن لتصبح قانونًا وخلقت بالفعل فرضاً موحداً على البضائع التي تحملها السفن الأجنبية مع فرض ضريبة أقل بكثير على البضائع التي تحملها السفن المملوكة للولايات المتحدة. ([١])

ولتمكين الحكومة الفيدرالية من تحصيل رسوم الاستيراد، أقر الكونكرس أيضًا قانون التحصيل لعام ١٧٨٩، الذي أنشأ دائرة الكمارك الأمريكية وموانئ الدخول المعينة. بعد عام واحد وقع واشنطن تشريعا يجيز إنشاء عشرة قطاعات لتفعيل قوانين التعريفة الكمركية وقوانين التجارة ومنع التهريب حتى أنشأ الكونكرس وزارة الحرب و البحرية في عام ١٧٨٩. ([٢])

رسوم المنتجات الوطنية والتعريفة الكمركية :

أقر الكونكرس اقتراح هاملتون بوضع رسوم على المنتجات المحلية في عام ١٧٩١ ، وكان غرض هاملتون الخاص هنا وضع رسوم على إنتاج الويسكي حتى يشعر المزارعون في المناطق الغربية بمركز الحكومة القوي لأنهم أكبر فئة تنتج الويسكي وتستعمله كوسيلة للتبادل مع المناطق الساحلية الصناعية ، وهكذا فقد بدت الرسوم هنا وكأنها رسوم على العملة ، هذا العمل أدى إلى غضب المزارعين في هذه المناطق ، وقام بعضهم في غربي بنسلفانيا بمهاجمة محصلي الضرائب في بتسبرج ، فردت الحكومة على هذا العمل باستعمال القوة لإخماد هذه الحركة ، وكان هاملتون نفسه قد صاحب القوة العسكرية التي أرسلت لهذا الغرض واجبر رد فعل الحكومة القوي هذه المناطق على احترام سلطة الإدارة المركزية ، ولكنه في الوقت نفسه أدى إلى انضمام المناطق الغربية إلى جبهة المعارضة ضد الحكومة ، وقد أوصى هاملتون أيضا بوضع تعريفة كمركية على الواردات الأجنبية لتشجيع المنتجات الوطنية ، وقد أقر الكونكرس هذا الاقتراح بقانون عام ١٧٨٩ ورفع نسبة الضريبة أيضا في عام ١٧٩٢ ، ولكنها بقيت ضريبة من أجل زيادة عوائد الحكومة فقط وليس وسيلة لحماية الصناعات الوطنية كان هاملتون يأمل من ذلك . ([٣])

---

[١]- الكسيس دي توكفيل ، الديمقراطية في أمريكا ، ت : امين مرسي قنديل ، ج٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ،١٩٩٩، ص ٤٥ .

[2] -Charles M. Cameron , op. cit , p. 36 .

[3]- Gilbert C. fite, and Jime E. Reese, op. cit ,p. 72.

ضغط هاملتون على الكونكرس للموافقة على فرض الضريبة على الويسكي واقترح هاملتون جمع الثلاثة ملايين دولار اللازمة لدفع نفقات التشغيل الحكومية ، والفوائد على الديون المحلية والخارجية عن طريق زيادة الرسوم على الخمور المستوردة والمشروبات الروحية المقطرة والشاي والقهوة والمشروبات الروحية المحلية . (١)

واستجابة لتنويع الإيرادات كان ثلاثة أرباع العائدات التي تم جمعها من التجارة مع بريطانيا العظمى، حاول هاملتون مرة أخرى من خلال تقرير عن الائتمان العام عند تقديمه في عام ١٧٩٠ لتنفيذ ضريبة المكوس على حد سواء المستوردة والمحلية، وكان هاملتون يهدف إلى معادلة العبء الضريبي مع الخمور المستوردة والمحلية. (٢)

جاءت المعارضة في البداية من مجلس النواب في ولاية بنسلفانيا احتجاجا على الضريبة، ولاحظ وليام ماكلاي أنه حتى المشرعين في بنسلفانيا لم يتمكنوا من فرض ضرائب على الإنتاج في المناطق الغربية من الولاية ، وعلى الرغم من أنه لم يُسمح للمفتشين بالبحث عن المنازل والمستودعات ، إلا أنهم كانوا يزورون المكان مرتين يومياً ويقدمون تقارير أسبوعية بالتفصيل وحذر هاملتون من الوسائل القضائية العاجلة وفضل محاكمة هيئة المحلفين مع الجناة المحتملين. وبمجرد أن بدأ عام ١٧٩١ امتعض السكان المحليون فعمدوا الى تجنب المفتشين او تهديدهم فقد شعروا بأن أساليب التفتيش كانت تدخلية وحاول هاملتون استرضاء المعارضة بمعدلات ضريبية منخفضة لكنه لم يكن كافياً . (٣)

اندلعت انتفاضة الويسكي Whiskey Rebellion (٤) في عام ١٧٩٤ في غرب بنسلفانيا حيث كان الويسكي منتج التصدير الأساسي وكان أساسياً للاقتصاد المحلي و رداً على

---

[1]- Nathan Schachner , Alexander Hamilton ,Appleton century ,New York,1946 ,p. 66.

[2]- James Schouler , Alexander Hamilton ,Small . Maynard company, 1907 , p. 67.

[٣]- حسن سيد أحمد إسماعيل ، النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وانجلترا ،ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٨.

[٤] - انتفاضة الويسكي Whiskey Rebellion ١٧٩٤ : وهي احتجاجًا ضريبيًا عنيفًا في الولايات المتحدة بدأ في عام ١٧٩١ وانتهى في عام ١٧٩٤ أثناء رئاسة جورج واشنطن ، وهي بمثابة انتفاضة للمزارعين ومنتجي الويسكي في غرب ولاية بنسلفانيا احتجاجًا على ضريبة الويسكي التي فرضتها الحكومة الفيدرالية، وبعد سنوات من التعدي على محصلي الضرائب، اندلعت مظاهرات مما ساهم في إرسال الرئيس جورج واشنطن قواته من أجل قمع المتظاهرين خوفًا من قيام ثورة معارضة لفرض ضريبة الويسكي وكان التمرد سببًا لدعم الجمهوريين الذين تفوقوا على حزب واشنطن الفيدرالي عام ١٨٠٢ ويعد هذا التمرد أحد الاختبارات الرئيسية الأولى لسلطة الحكومة الفيدرالية التي حققت نجاحاً آنذاك . وتم إلغاء ضريبة الويسكي في أوائل القرن التاسع عشر أثناء إدارة جيفرسون. للمزيد ينظر :=

التمرد كان الإيمان بالالتزام بالقوانين أمراً حيوياً لإنشاء سلطة اتحادية ، ورافق هاملتون في موقع التمرد الرئيس جورج واشنطن مع المزيد من القوات الفيدرالية التي تم تجميعها في مكان واحد خلال الثورة وهذا العرض الساحق للقوة كان يخيف قادة التمرد لينهي التمرد من دون إراقة الدماء. (١)

كان للحكومة الفيدرالية في واشنطن الحق في فرض الضرائب على الدخل وتحصيل رسم الضمان الاجتماعي، وذلك عن طريق جهاز فيدرالي يملك صلاحيات واسعة في المتابعة والملاحقة في تحصيل هذه الضريبة، كذلك للحكومة الفيدرالية الحق في فرض ضرائب على دخل الشركات العاملة عبر الولايات، كذلك تحصل خزانة الحكومة الفيدرالية على الرسوم التي يتم تحصيلها ككمارك عند المنافذ البحرية والجوية والبرية، حيث يتولى عملية ادارة هذه المنافذ موظفون تابعون للحكومة الفيدرالية . (٢)

أما بالنسبة لأوعية الدخل الضريبي الذي يتأتى منه دخل حكومات الولايات وما قد يوجد فيها من حكومات محلية ومجالس وبلديات المدن وغيرها الخاضعة للتنظيم السياسي لحكومة الولاية، فإنها تحصل على الضرائب على الممتلكات داخل الولاية، والضرائب على المبيعات والضرائب على عمليات البيع التي تتم داخل النطاق الجغرافي والضرائب على الامتيازات وأماكن الترفيه بالإضافة الى تحصيلها للضرائب على دخل الشركات العاملة في داخل الولاية، ومن حقها أيضاً أن تفرض ضرائب محدودة على الدخل، كذلك تقوم بتقاسم ما يجري تحصيله من رسوم على الخدمات العامة مع الحكومات المحلية داخل النطاقات السكانية المختلفة (حكومات المدن والقرى والمناطق المدرسية وغيرها). (٣)

وتختلف الولايات في طريقة تقاسم الدخل الضريبي مع الحكومات المحلية حيث نجد أن هنالك تعاون واسع بينهم على أساس أن تعمل حكومة الولاية كجامع للضرائب والرسوم، ومن ثم تقوم حكومة الولاية بدفع نسبة صغيرة مما تجمعه للحكومات المحلية في النطاقات الجغرافية

=Nathan Schachner , op. cit ,p. 66.
[1]- William Simpson, op. cit, p. 77.
[2] - Michael Lind, op. cit , p. 50 .
[3]- William Simpson, op. cit , p. 78.

(المدينة أو القرية) ، مع الأخذ في الحسبان أن حكومة الولاية تدفع عادة جزءاً من الخدمات الأساسية المقدمة داخل مناطق الحكومات المحلية نفسها من الميزانية العامة للولاية . ([١])

برنامج معالجة الديون :

كان لزاما على الكونكرس أن يجابه أنواعا ثلاثة من الديون التي هي على الحكومة خلال مرحلة الثورة : الديون الأجنبية على الحكومة الكونفيدرالية ، ديون الأهالي الأمريكية على الحكومة الكونفيدرالية ، ثم الديون على الولايات وتعهد الكونكرس بدفع الديون الأجنبية أما الديون التي كانت على شكل سندات حكومية فقد انخفضت قيمة سنداتها بمقدار ثلاثة أرباع واقترح هاملتون في الكونكرس ضرورة تحمل الحكومة الفيدرالية لهذه الديون بشراء غالبية السندات ، وقد قامت المعارضة في الكونكرس بالوقوف ضد اقتراح هاملتون ، لأن هذا بنظرهم كان من شأنه أن يغني المضاربين بدلاً من أصحاب السندات الأصليين ، وعلى العموم قام الكونكرس ببيع هذه السندات حسب قيمتها الأصلية. ([٢])

الأزمة الاقتصادية ١٨١٩:

لم يطبق البنك الوطني حق المراقبة على البنوك في الولايات. وإنما بدأ بإعطاء قروض مالية بسخاء ولهذا قام مضاربو الأرض بأخذ القروض الكبيرة من البنوك المركزية لاستعمالها في شراء الأراضي مما أدى إلى زيادة الطلب على الأرض وفي عام ١٨١٨ بدأ البنك الوطني يطالب بنوك الولايات بدفع ديونها بالعملة الذهبية أو الفضية لذلك فقد ضيقت هذه البنوك الخناق على مدينيها ، ولهذا ظهرت أزمات مالية لأن المدينين بدأوا يبيعون ملكيتهم لتدبير النقد وكان أن أفلس الكثير منهم ،هذا التعسف من قبل البنك خلق أعداء كثيرين له في الغرب والجنوب ، وكنتيجة لهذه الأزمة فقد سنت كثير من الولايات تشريعات مرنة لإعلان الإفلاس وقد قام البنك بتخفيض قيمة الأرض إلى دولار وربع مع منع إعطاء القروض. ([٣])

---

[١]- أحمد كمال أبو المجد، التاريخ الدستوري للولايات المتحدة، مجلة القانون والاقتصاد، المجلد ١١ ، العدد ٤، القاهرة، ١٩٦١ ، ص ٢٣١ .

[2]- William Simpson, op. cit , p. 79.

[3]- Emests Cupful, The American System of Government , Frederick appraiser , New York , 1965 , p.38.

ثالثاً- تنظيم التجارة:

إن توقف التجارة الأمريكية مع الخارج نتيجة للاستقلال أدى إلى ركود اقتصادي زائد ، وبما أن الحكومة الكونفيدرالية لم يكن بوسعها فرض ضرائب كمركية على البضائع الأجنبية ، فقد أضعف ذلك مركز هذه الحكومة ولاسيما في مفاوضاتها مع إسبانيا وبريطانيا ، كانت بريطانيا قد فرضت قيودا كثيرة على تجارة أمريكا مع جزر الهند الغربية ولم تنجح المفاوضات الأمريكية مع إسبانيا في فتح التجارة مع المستعمرات الإسبانية في تلك الجزر، وهكذا اختلت التجارة الأمريكية مع الخارج ،بينما نضبت عملة التبادل بسبب زيادة الواردات الأجنبية. ([١])

جلب الخلاف بين الولايات على التعريفة الكمركية كثيرا من الفوضى ، وأدى إلى ركود في التجارة المحلية ، لان بعض الولايات قد فرضت تعريفة كمركية على الواردات من ولايات أخرى ، كما أن عدم وجود عملة موحدة قد أدى إلى صعوبة التجارة بين الولايات ، وكثيرا ما أهملت الولايات اتفاقياتها التجارية مع الدول الأجنبية وعلى العموم فقد سلكت هذه الولايات في علاقاتها التجارية مع الخارج منهجا يتعارض مع المصالح العامة للاتحاد . ([٢])

ظهرت نقاط خلاف أخرى بين الشمال والجنوب تتعلق بسلطات الكونكرس بشأن التجارة وفي النهاية وافق مندوبو الولايات الجنوبية على أن يعطي الكونكرس حق مراقبة التجارة مع الخارج ، وكذلك تنظيم التجارة بين الولايات في الداخل ، وجرى بحث تحديد صلاحيات كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الولايات الأعضاء مثل الضرائب والنظام والأمن العام في الأراضي الأمريكية والدفاع والشؤون الخارجية والاقتصاد العام والكمارك والنقد والتجارة الدولية ، فسلطات الحكومة الفيدرالية إذن محددة في المجالات المذكورة ، وفيما عدا ذلك من السلطات فقد أعطيت لحكومات الولايات أو لسكان هذه الولايات للبت فيه ، بمعنى أن للحكومة المركزية الحق والحرية في ممارسة كل الصلاحيات والشؤون التي ينص الدستور على جعلها من حق الحكومة الفيدرالية ، وكل واحدة

[1] - S.F. Bemis , A Diplomatic History of United States , New York , 1965, p.134.
[2]- Ferguson and mc henry, the American federal government, mc grewhill, New York , 1973, p.19.

من الولايات حرة في اختيار حكوماتها ومجالسها وقوانينها . وهي لا تخضع بشكل من الأشكال لسلطان الحكومة المركزية ورقابتها. ([١])

الصناعة :

كان تقرير هاملتون التالي عن المصنوعات. على الرغم من أنه طلب من الكونكرس في ١٥ يناير/كانون الثاني ١٧٩٠ تقريرا عن التصنيع من شأنه توسيع استقلال الولايات المتحدة ، لم يتم تقديم التقرير حتى ٥ ديسمبر/كانون الاول ١٧٩١ اقتبس فيه هاملتون كتاب ثروة الأمم لآدم سميث كما فند هاملتون أفكار ادم سميث بشأن عدم التدخل الحكومي لأنه كان سيضر بالتجارة مع الدول الأخرى، فكر ايضاً في الولايات المتحدة كونها دولة زراعية في المقام الأول سيكون وضع غير مؤات في التعامل مع أوروبا ورداً على منتقدي الزراعة ذكر هاملتون أن مصلحة المنتجين الزراعيين ستتقدم من قبل المصنوعات وأن الزراعة كانت مثمرة مثل التصنيع . ([٢])

ذكر هاملتون انه من بين الطرق التي يمكن أن تساعد الحكومة في التصنيع هي فرض رسوم حماية على السلع الأجنبية المستوردة التي تم تصنيعها أيضًا في الولايات المتحدة لسحب الرسوم المفروضة على المواد الخام اللازمة للتصنيع المحلي وتشجيع الناس لتحسين أنفسهم في فرص العمل المماثلة . ([٣])

كان الاقتصاد الأمريكي قبل حرب ١٨١٢ قد تركز في النقل البحري والتجارة ، حيث كانت أمريكا تستبدل بموادها الخام الصناعات المستوردة من أوروبا وبريطانيا بدلا من أن تعمل على تحسين صناعتها المحلية ، نظرا لتفوق الصناعة الأوروبية في جودتها وكميتها وبعد الاستقلال كانت وسائل النقل الأمريكية قد تحسنت كثيرا. ([٤])

ونتيجة المقاطعة الاقتصادية بين فرنسا وبريطانيا (١٨٠٦-١٨١١) وحرب عام ١٨١٢ و نقص الاستيراد من الخارج تم الاعتماد على الصناعة المحلية بدلاً من أن تستثمر الأموال في التجارة ، كما كان الحال في السابق ، اتجهت نحو التصنيع ، حيث شجعت الحكومات المحلية

---

[1] - Thurman William Van Metre, Economic History of the United States, Ulan Press, New York, 2012 , p. 36 .

[2] - Samuel M. Smucker , Life and Times Alexander Hamilton,Philadelphia,1857 , p. 69.

[3] - Staloff Darren, Hamilton , Adams ,Jefferson, New York, 2005 ,p. 70.

[4]- Thurman William Van Metre, op. cit , p. 37 .

وحكومات الولايات على مثل هذا الاتجاه . وهكذا تحسنت وبرعت صناعة الغزل والنسيج وتلا ذلك الحاجيات التي يدخل في صناعتها الحديد والجلود والخشب وكذلك صناعة الورق. (١)

ونتيجة للشعور القومي المتزايد وزيادة المصانع المحلية وتعمد بريطانيا إغراق السوق الأمريكية بالبضاعة البريطانية قام الكونكرس الأمريكي بفرض الحماية الكمركية على الواردات ، وقد اختلفت نسبة التعريفة بحيث تسمح بحماية المصنوعات المحلية ، وهكذا اختلفت النظرة في الكونكرس إلى هذه التعريفة باختلاف الجهات. (٢)

فدانيال ويبستر ، الذي يمثل نيو إنكلاند كانت تستورد الكثير والتي لها مصالح في التجارة البحرية ايد فرض الحماية الكمركية بينما كان جون سي كالهون ممثل الجنوب معارض لفكرة الضريبة بغرض تشجيع الصناعة المحلية لان نيو انكلاند كانت مع الضرائب لاضدها، في حين كان هنري كلاي ممثل كنتاكي المنتجة للأصواف يؤيد فرض الضريبة. (٣)

على الرغم من حدوث الكثير من المشاكل والخلافات في تعامل النظام الفيدرالي مع القضايا السياسية والاقتصادية، إلا أن هذا النظام استطاع معالجة كل هذه العقبات عن طريق وضع الحلول المناسبة لحلها وبالتالي حقق النظام الفيدرالي الكثير من الازدهار والتقدم للولايات المتحدة الامريكية في جميع الجوانب.

---

[1]- Frederick D. Drake and Lynn R. Nelson, op. cit , 1999, p. 93.

[2]- William Z. Foster, Outline Political History of The American , International Publishers, New York , 1951, p. 97.

[3]- The Encyclopedia Americana, The International Reference Work, American Corporation , Vol. 18 , New York , 1962, p.98.

الملحق (١) وثيقة تظهر اعلان الاستقلال الامريكي عام ١٧٧٦

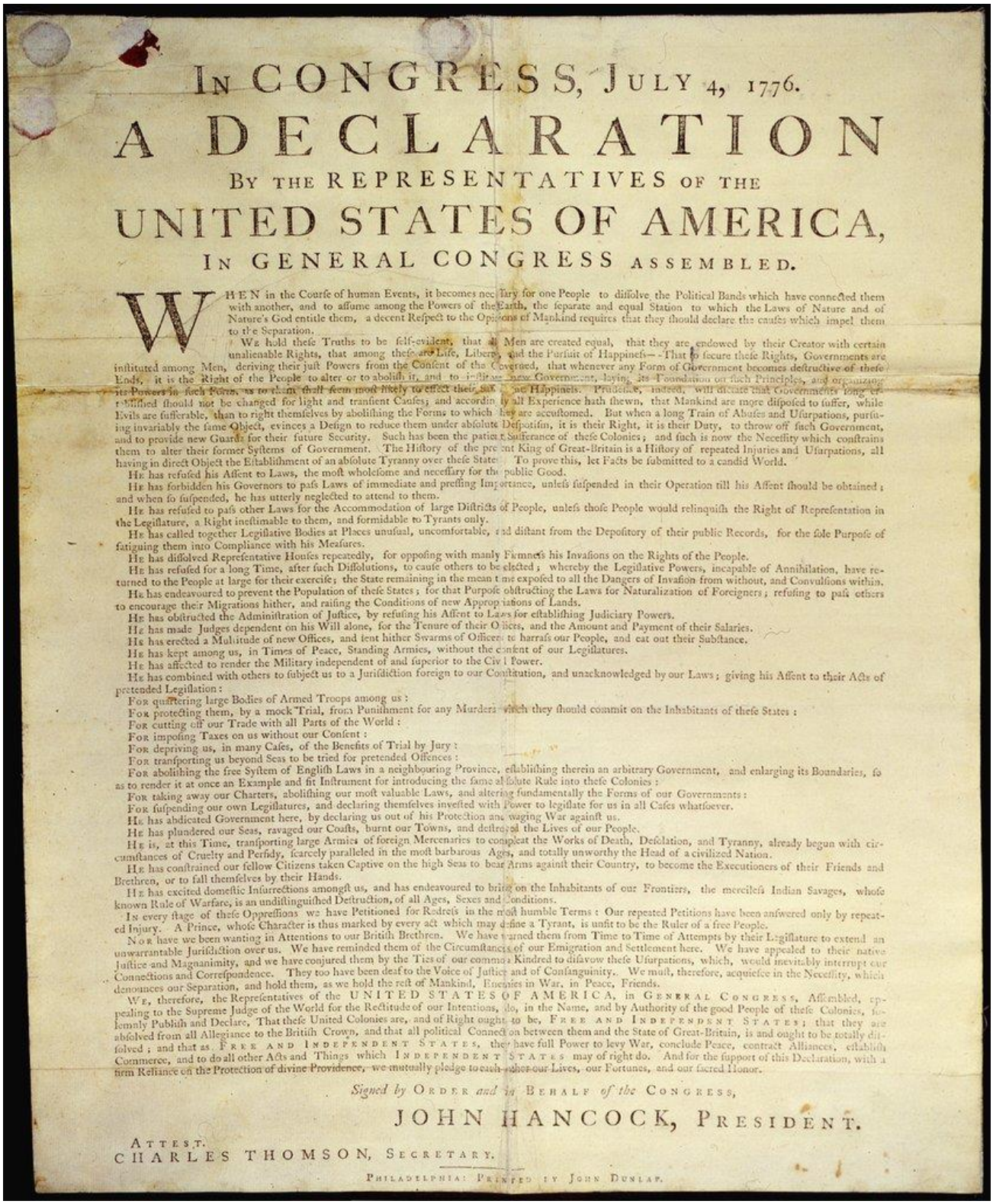

IN CONGRESS, JULY 4, 1776.

A DECLARATION

BY THE REPRESENTATIVES OF THE

UNITED STATES OF AMERICA,

IN GENERAL CONGRESS ASSEMBLED.

WHEN in the Courſe of human Events, it becomes neceſſary for one People to diſſolve the Political Bands which have connected them with another, and to aſſume among the Powers of the Earth, the ſeparate and equal Station to which the Laws of Nature and of Nature's God entitle them, a decent Reſpect to the Opinions of Mankind requires that they ſhould declare the cauſes which impel them to the Separation.

WE hold theſe Truths to be ſelf-evident, that all Men are created equal, that they are endowed by their Creator with certain unalienable Rights, that among theſe are Life, Liberty, and the Purſuit of Happineſs—That to ſecure theſe Rights, Governments are inſtituted among Men, deriving their juſt Powers from the Conſent of the Governed, that whenever any Form of Government becomes deſtructive of theſe Ends, it is the Right of the People to alter or to abolish it, and to inſtitute new Government, laying its Foundation on ſuch Principles, and organizing its Powers in ſuch Form, as to them ſhall ſeem moſt likely to effect their Safety and Happineſs. Prudence, indeed, will dictate that Governments long eſtabliſhed ſhould not be changed for light and tranſient Cauſes; and accordingly all Experience hath ſhewn, that Mankind are more diſpoſed to ſuffer, while Evils are ſufferable, than to right themſelves by abolishing the Forms to which they are accuſtomed. But when a long Train of Abuſes and Uſurpations, purſuing invariably the ſame Object, evinces a Deſign to reduce them under abſolute Deſpotiſm, it is their Right, it is their Duty, to throw off ſuch Government, and to provide new Guards for their future Security. Such has been the patient Sufferance of theſe Colonies; and ſuch is now the Neceſſity which conſtrains them to alter their former Syſtems of Government. The Hiſtory of the preſent King of Great-Britain is a Hiſtory of repeated Injuries and Uſurpations, all having in direct Object the Eſtabliſhment of an abſolute Tyranny over theſe States. To prove this, let Facts be ſubmitted to a candid World.

HE has refuſed his Aſſent to Laws, the moſt wholeſome and neceſſary for the public Good.

HE has forbidden his Governors to paſs Laws of immediate and preſſing Importance, unleſs ſuſpended in their Operation till his Aſſent ſhould be obtained; and when ſo ſuſpended, he has utterly neglected to attend to them.

HE has refuſed to paſs other Laws for the Accommodation of large Diſtricts of People, unleſs thoſe People would relinquiſh the Right of Repreſentation in the Legiſlature, a Right ineſtimable to them, and formidable to Tyrants only.

HE has called together Legiſlative Bodies at Places unuſual, uncomfortable, and diſtant from the Depoſitory of their public Records, for the ſole Purpoſe of fatiguing them into Compliance with his Meaſures.

HE has diſſolved Repreſentative Houſes repeatedly, for oppoſing with manly Firmneſs his Invaſions on the Rights of the People.

HE has refuſed for a long Time, after ſuch Diſſolutions, to cauſe others to be elected; whereby the Legiſlative Powers, incapable of Annihilation, have returned to the People at large for their exerciſe; the State remaining in the mean time expoſed to all the Dangers of Invaſion from without, and Convulſions within.

HE has endeavoured to prevent the Population of theſe States; for that Purpoſe obſtructing the Laws for Naturalization of Foreigners; refuſing to paſs others to encourage their Migrations hither, and raiſing the Conditions of new Appropriations of Lands.

HE has obſtructed the Adminiſtration of Juſtice, by refuſing his Aſſent to Laws for eſtabliſhing Judiciary Powers.

HE has made Judges dependent on his Will alone, for the Tenure of their Offices, and the Amount and Payment of their Salaries.

HE has erected a Multitude of new Offices, and ſent hither Swarms of Officers to harraſs our People, and eat out their Subſtance.

HE has kept among us, in Times of Peace, Standing Armies, without the Conſent of our Legiſlatures.

HE has affected to render the Military independent of and ſuperior to the Civil Power.

HE has combined with others to ſubject us to a Juriſdiction foreign to our Conſtitution, and unacknowledged by our Laws; giving his Aſſent to their Acts of pretended Legiſlation:

FOR quartering large Bodies of Armed Troops among us:

FOR protecting them, by a mock Trial, from Puniſhment for any Murders which they ſhould commit on the Inhabitants of theſe States:

FOR cutting off our Trade with all Parts of the World:

FOR impoſing Taxes on us without our Conſent:

FOR depriving us, in many Caſes, of the Benefits of Trial by Jury:

FOR tranſporting us beyond Seas to be tried for pretended Offences:

FOR abolishing the free Syſtem of Engliſh Laws in a neighbouring Province, eſtabliſhing therein an arbitrary Government, and enlarging its Boundaries, ſo as to render it at once an Example and fit Inſtrument for introducing the ſame abſolute Rule into theſe Colonies:

FOR taking away our Charters, abolishing our moſt valuable Laws, and altering fundamentally the Forms of our Governments:

FOR ſuſpending our own Legiſlatures, and declaring themſelves inveſted with Power to legiſlate for us in all Caſes whatſoever.

HE has abdicated Government here, by declaring us out of his Protection and waging War againſt us.

HE has plundered our Seas, ravaged our Coaſts, burnt our Towns, and deſtroyed the Lives of our People.

HE is, at this Time, tranſporting large Armies of foreign Mercenaries to compleat the Works of Death, Deſolation, and Tyranny, already begun with circumſtances of Cruelty and Perfidy, ſcarcely paralleled in the moſt barbarous Ages, and totally unworthy the Head of a civilized Nation.

HE has conſtrained our fellow Citizens taken Captive on the high Seas to bear Arms againſt their Country, to become the Executioners of their Friends and Brethren, or to fall themſelves by their Hands.

HE has excited domeſtic Inſurrections amongſt us, and has endeavoured to bring on the Inhabitants of our Frontiers, the mercileſs Indian Savages, whoſe known Rule of Warfare, is an undiſtinguiſhed Deſtruction, of all Ages, Sexes and Conditions.

IN every ſtage of theſe Oppreſſions we have Petitioned for Redreſs in the moſt humble Terms: Our repeated Petitions have been anſwered only by repeated Injury. A Prince, whoſe Character is thus marked by every act which may define a Tyrant, is unfit to be the Ruler of a free People.

NOR have we been wanting in Attentions to our Britiſh Brethren. We have warned them from Time to Time of Attempts by their Legiſlature to extend an unwarrantable Juriſdiction over us. We have reminded them of the Circumſtances of our Emigration and Settlement here. We have appealed to their native Juſtice and Magnanimity, and we have conjured them by the Ties of our common Kindred to diſavow theſe Uſurpations, which, would inevitably interrupt our Connections and Correſpondence. They too have been deaf to the Voice of Juſtice and of Conſanguinity. We muſt, therefore, acquieſce in the Neceſſity, which denounces our Separation, and hold them, as we hold the reſt of Mankind, Enemies in War, in Peace, Friends.

WE, therefore, the Repreſentatives of the UNITED STATES OF AMERICA, in GENERAL CONGRESS, Aſſembled, appealing to the Supreme Judge of the World for the Rectitude of our Intentions, do, in the Name, and by Authority of the good People of theſe Colonies, ſolemnly Publiſh and Declare, That theſe United Colonies are, and of Right ought to be, FREE AND INDEPENDENT STATES; that they are abſolved from all Allegiance to the Britiſh Crown, and that all political Connection between them and the State of Great-Britain, is and ought to be totally diſſolved; and that as FREE AND INDEPENDENT STATES, they have full Power to levy War, conclude Peace, contract Alliances, eſtabliſh Commerce, and to do all other Acts and Things which INDEPENDENT STATES may of right do. And for the ſupport of this Declaration, with a firm Reliance on the Protection of divine Providence, we mutually pledge to each other our Lives, our Fortunes, and our ſacred Honor.

Signed by ORDER *and in* BEHALF *of the* CONGRESS,

JOHN HANCOCK, PRESIDENT.

ATTEST.
CHARLES THOMSON, SECRETARY.

PHILADELPHIA: PRINTED BY JOHN DUNLAP.

https://www.wdl.org/ar/item/2716/view/1/1/

الملحق (٢) وثيقة تظهر ان الكونكرس يتبنى مواد الاتحاد الكونفيدرالي عام ١٧٧٦

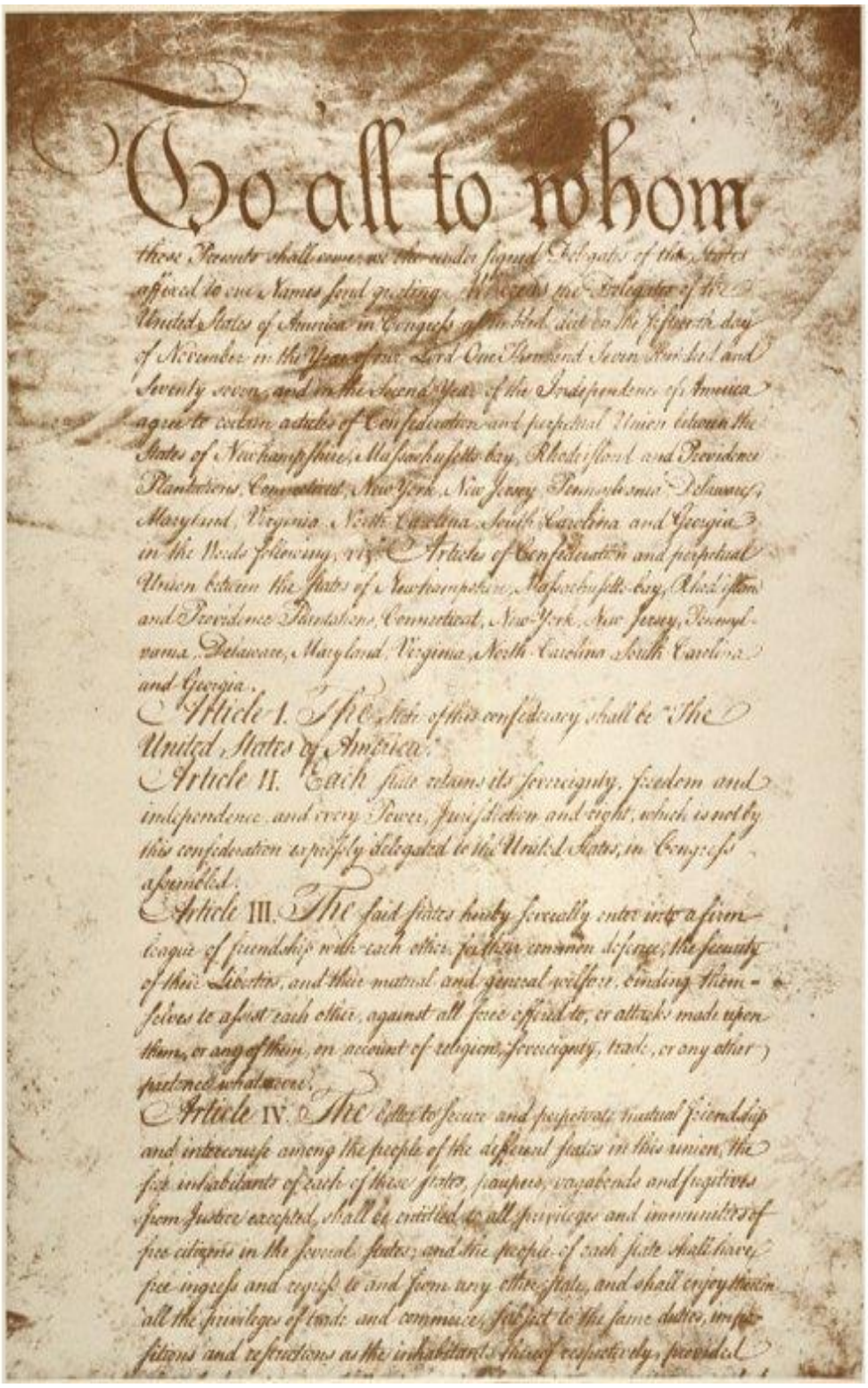

To all to whom

these Presents shall come we the undersigned Delegates of the States

affixed to our Names send greeting Whereas the Delegates of the

United States of America in Congress assembled did on the fifteenth day

of November in the Year of our Lord One Thousand Seven Hundred and

Seventy seven, and in the Second Year of the Independence of America

agree to certain articles of Confederation and perpetual Union between the

States of New-hampshire, Massachusetts-bay, Rhode-Island and Providence

Plantations, Connecticut, New-York, New-Jersey, Pennsylvania, Delaware,

Maryland, Virginia, North-Carolina, South-Carolina and Georgia

in the Words following, viz. Articles of Confederation and perpetual

Union between the States of New-hampshire, Massachusetts-bay, Rhode-Island

and Providence Plantations, Connecticut, New-York, New-Jersey, Pennsyl-

vania, Delaware, Maryland, Virginia, North-Carolina, South-Carolina

and Georgia.

Article I. The Stile of this confederacy shall be "The

United States of America."

Article II. Each state retains its sovereignty, freedom and

independence, and every Power, Jurisdiction and right, which is not by

this confederation expressly delegated to the United States, in Congress

assembled.

Article III. The said states hereby severally enter into a firm

league of friendship with each other, for their common defence, the security

of their Liberties, and their mutual and general welfare, binding them-

selves to assist each other, against all force offered to, or attacks made upon

them, or any of them, on account of religion, sovereignty, trade, or any other

pretence whatsoever.

Article IV. The better to secure and perpetuate mutual friendship

and intercourse among the people of the different states in this union, the

free inhabitants of each of these states, paupers, vagabonds and fugitives

from Justice excepted, shall be entitled to all privileges and immunities of

free citizens in the several states; and the people of each state shall have

free ingress and regress to and from any other state, and shall enjoy therein

all the privileges of trade and commerce, subject to the same duties, im-

positions and restrictions as the inhabitants thereof respectively, provided

في ظل ظروف الحرب القاسية ، قدمت اللجنة مسودة الاتحاد الكونفيدرالي ، ومن ابرز بنودها:-

١- تسمية الاتحاد الجديد باسم الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- ان الولايات المنضوية تحت هذا الاتحاد تحتفظ بسيادتها وحريتها واستقلالها وجميع سلطاتها التشريعية وحقوقها التي كفلتها دساتيرها.

٣- يحق للولايات ان تدخل في تشكيل رابطة بعضها مع بعض في سبيل الدفاع العام والمحافظة على الحريات.

٤- تضمنت ثلاث مواد:

أ- لغرض إدامة العلاقة بين الولايات وزيادة التفاعل واللقاءات ، يجب أن يتمتع السكان الأحرار في كل ولاية بجميع الامتيازات والضمانات التي يتمتع بها المواطنون الأحرار في مختلف الولايات و لسكان أي ولاية حق الانتقال بين الولايات بحرية.

ب - إذا أدين أي شخص بتهمة الخيانة العظمى أو جناية كبرى أو جنحة في أية ولاية ، ثم وجد في ولاية أخرى هارباً من وجه العدالة فيجب بناء على طلب من الحاكم او السلطة التنفيذية التي فر منها اعتقاله وتسليمه إلى الولاية التي ارتكب الجريمة فيها.

ج- على كل ولاية أن تمنح ثقتها الكاملة بالهيئات القضائية والإجراءات القانونية في جميع الولايات.

٥- تضمنت اربع مواد :

أ- لغرض تعزيز قيام حكومة مشتركة، والمحافظة على المصالح المختلفة للولايات المتحدة، يتوجب على الولايات المختلفة تعيين مندوبين عنها سنوياً للاجتماع في هيئة مؤتمر ابتداء من أول اثنين من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام وللولاية الحق بإعفاء مندوبيها في أي وقت خلال السنة واستبدالهم للمدة المتبقية.

ب- تتراوح نسبة التمثيل لكل ولاية ما بين اثنين إلى سبعة ولا يسمح لأي مندوب يشغل أي منصب في الولايات المتحدة ويتقاضى عليه راتباً أن يقبل أية هدية تقدم اليه.

ج- في حالة إقرار قضية معينة في الكونكرس فان لكل ولاية صوتاً واحداً فقط .

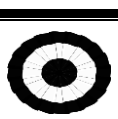

د- يتمتع أعضاء الكونكرس بحرية الكلام والمناقشة في اجتماعاتهم ولا يحق محاسبتهم على ذلك في آية محكمة أو مكان خارج الكونكرس ، كما إن أعضاء الكونكرس يتمتعون بالحصانة ولا ترفع عنهم ، إلا في حالة الخيانة العظمى أو ارتكاب جناية كبرى.

٦- تضمنت اربع مواد :

أ- أن الولايات الموافقة على هذا الاتحاد لا يحق لها أن تنشئ أية سفارة أو تقبل في أراضيها أية سفارة ،أو تشترك في مؤتمر أو تحالف أو معاهدة مع أي دولة أخرى من دون موافقة الولايات المتحدة في اجتماع الكونكرس.

ب- أن كل من يشغل منصب رسمي كحاكم أو موظف في أية ولاية ، لا يحق له تقبل هدية أو مرتب أو منصب أو لقب مهما كان نوعه من أي ملك أو أمير أو دولة أجنبية كما لايحق للولايات المتحدة منعقدة في كونكرس أو منفردة أن تمنح أي شخص أي لقب من ألقاب الشرف.

ج- لايحق لأية ولاية أن تحتفظ بسفن حربية في زمن السلم إلا بالقدر الذي تحدده الولايات المتحدة منعقدة في الكونكرس للدفاع عن هذه الولاية أو تجارتها. ولا يحق لها أن تحتفظ في زمن السلم بأية قوات حربية إلا بالقدر الذي يحدده الكونكرس كحماية الحصون والدفاع عن تلك الولاية.

د- لا يجوز لأية ولاية الدخول في حرب من دون موافقة الولايات المتحدة المنعقدة في الكونكرس إلا إذا تعرضت تلك الولاية لغزو من الأعداء .

٧- يحق للسلطة التشريعية في الولاية تعيين الضباط من رتبة كولونيل فما دون في حالة إعدادها لقوة برية للدفاع المشترك.

٨- يكفل الكونكرس دفع النفقات العامة وتكاليف الحرب من خلال الخزينة العامة التي يجب أن تشارك فيها ميزانية مشتركة تمولها مختلف الولايات وبنسب مختلفة .

٩- تضمنت خمس مواد :

أ- لكونكرس الولايات المتحدة السلطة وحدها دون سواها حق إعلان السلم والحرب

ب- لكونكرس الولايات المتحدة الحق في تحديد قيمة العملة التي تتخذها كل ولاية ،وتنظيم التجارة والإطلاع على الخلافات مع الهنود الحمر وإيجاد الحلول المناسبة لها .

ج- للكونكرس صلاحية تعيين لجنة تعقد جلساتها أثناء عطلة الكونكرس وتتألف من مندوب واحد عن كل ولاية .

د- إن القرارات التي يتخذها الكونكرس في زمن السلم والحرب يجب أن تنال موافقة تسع ولايات.

هـ- للكونكرس صلاحيات تأجيل انعقاد جلساته لأي وقت خلال السنة وعقدها في أي مكان داخل الولايات المتحدة ، ويقوم بنشر محضر الجلسات شهرياً باستثناء الأمور السرية .

١٠- إن لجنة الولايات أو أية لجنة يشكلها الكونكرس تمثل تسع ولايات ، تخول من قبل الكونكرس بالصلاحيات التي يرى الكونكرس منحها اياها من وقت لآخر.

١١- يمكن لحكومة (كندا) الانضمام للاتحاد الكونفيدرالي والتمتع بجميع مزاياه، وفي حالة إقامة المستوطنين لمستعمرة جديدة ، فانه لا يحق لها الانضمام للاتحاد من دون استحصال موافقة تسع ولايات .

١٢- جميع سندات الدين والقروض التي عقدها الكونكرس أو أجازها قبل قيام الولايات المتحدة يجب عدها ديناً على الولايات المتحدة واجبة الدفع مستقبلا .

١٣- على كل ولاية الالتزام بقرارات الكونكرس بشأن جميع القضايا التي يقررها عليها ، ويجب على كل ولاية مراعاة بنود هذا الاتحاد وان يكون أبدياً ولا يسمح بالتعديل بدون مؤتمر للولايات المتحدة .

David Easton . Political Science in the United States, London: Routledge, 1991, p 275.

الملحق (٣) تبين الولايات التي صادقت على وثائق الكونفيدرالية

	الولاية	التاريخ
١	فرجينيا	١٦ ديسمبر/كانون الاول ١٧٧٧
٢	كارولاينا الجنوبية	٥ فبراير/شباط ١٧٧٨
٣	نيويورك	٦ فبراير/شباط ١٧٧٨
٤	رود آيلاند	٩ فبراير/شباط ١٧٧٨
٥	كونيتيكت	١٢ فبراير/شباط ١٧٧٨
٦	جورجيا	٢٦ فبراير/شباط ١٧٧٨
٧	نيوهامبشير	٤ مارس/اذار ١٧٧٨
٨	بنسيلفانيا	٥ مارس/اذار ١٧٧٨
٩	ماساتشوستس	١٠ مارس/اذار ١٧٧٨
١٠	كارولاينا الشمالية	٥ أبريل/نيسان ١٧٧٨
١١	نيوجيرسي	١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٧٨
١٢	ديلاوير	١ فبراير/شباط ١٧٧٩
١٣	ماريلاند	٢ فبراير/شباط ١٧٨١

Stanley I. Kutler, Dictionary of American History , Charles Scribner's Sons, New York, 1993.

الملحق (٤) وثيقة تبين معاهدة باريس التي اقرت استقلال أمريكا ١٧٨٣

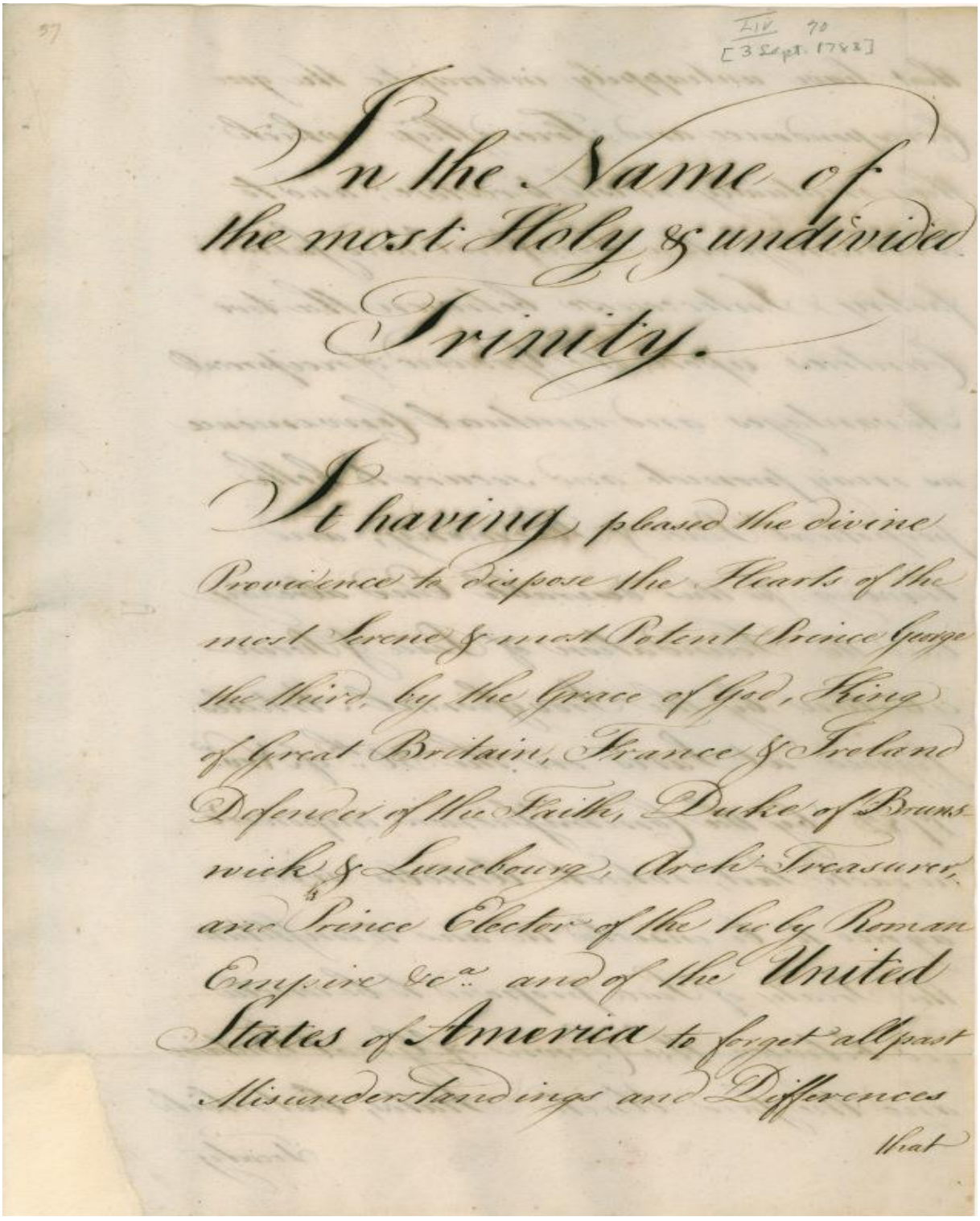

In the Name of
the most Holy & undivided
Trinity.

It having pleased the divine
Providence to dispose the Hearts of the
most Serene & most Potent Prince George
the third, by the Grace of God, King
of Great Britain, France & Ireland
Defender of the Faith, Duke of Brunswick & Luneburg, Arch Treasurer,
and Prince Elector of the Holy Roman
Empire &c. and of the United
States of America to forget all past
Misunderstandings and Differences
that

http://www.masshist.org/beehiveblog/2014/09/signed-sealed-and-delivered-the-treaty-that-ended-the-revolutionary-war/

الملحق (٥) وثيقة تبين إقرار وثيقة الحقوق ١٧٩١

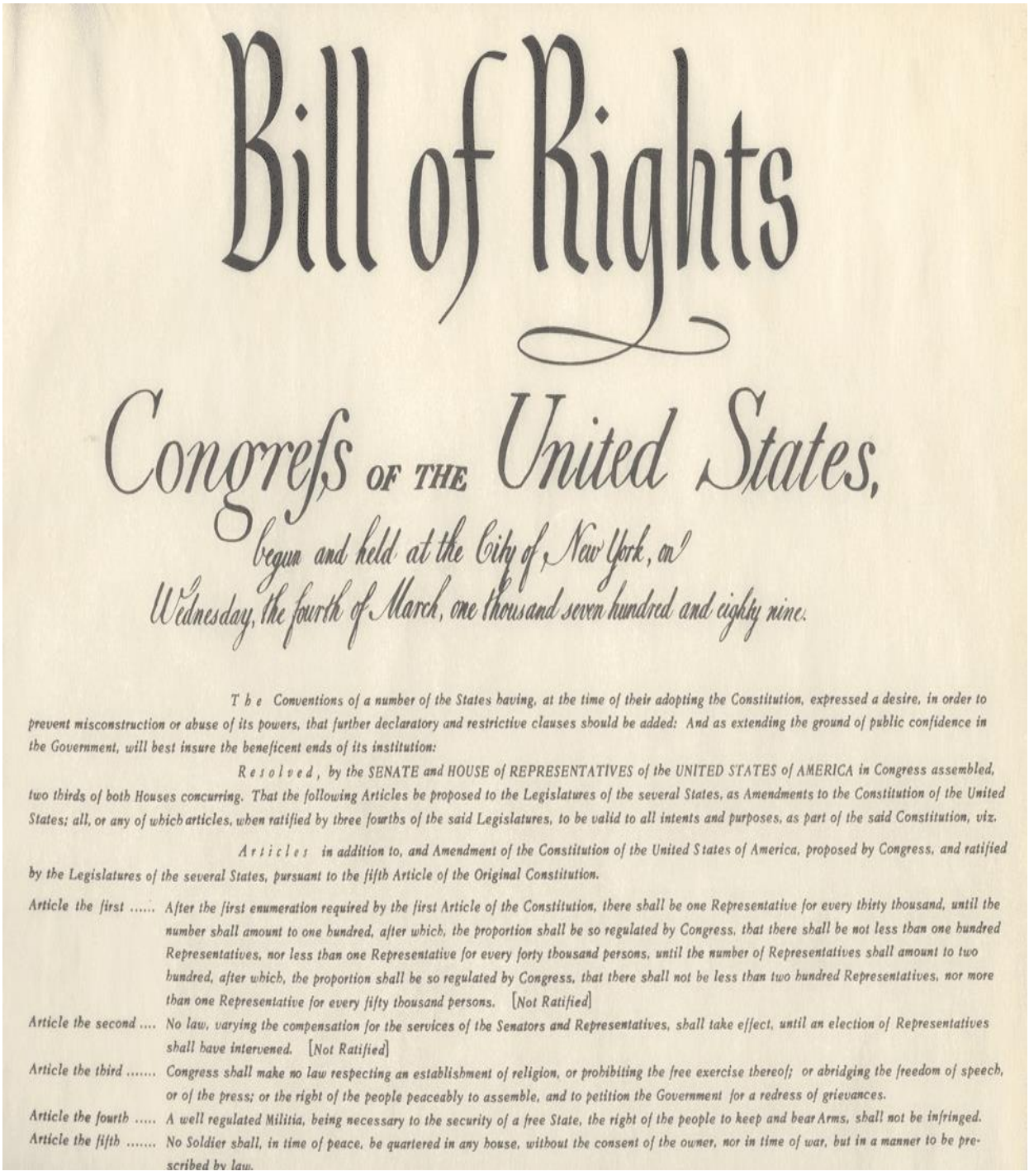

Bill of Rights

Congress of the United States,

begun and held at the City of New York, on Wednesday, the fourth of March, one thousand seven hundred and eighty nine.

The Conventions of a number of the States having, at the time of their adopting the Constitution, expressed a desire, in order to prevent misconstruction or abuse of its powers, that further declaratory and restrictive clauses should be added: And as extending the ground of public confidence in the Government, will best insure the beneficent ends of its institution:

Resolved, by the SENATE and HOUSE of REPRESENTATIVES of the UNITED STATES of AMERICA in Congress assembled, two thirds of both Houses concurring. That the following Articles be proposed to the Legislatures of the several States, as Amendments to the Constitution of the United States; all, or any of which articles, when ratified by three fourths of the said Legislatures, to be valid to all intents and purposes, as part of the said Constitution, viz.

Articles in addition to, and Amendment of the Constitution of the United States of America, proposed by Congress, and ratified by the Legislatures of the several States, pursuant to the fifth Article of the Original Constitution.

Article the first ..... After the first enumeration required by the first Article of the Constitution, there shall be one Representative for every thirty thousand, until the number shall amount to one hundred, after which, the proportion shall be so regulated by Congress, that there shall be not less than one hundred Representatives, nor less than one Representative for every forty thousand persons, until the number of Representatives shall amount to two hundred, after which, the proportion shall be so regulated by Congress, that there shall not be less than two hundred Representatives, nor more than one Representative for every fifty thousand persons. [Not Ratified]

Article the second .... No law, varying the compensation for the services of the Senators and Representatives, shall take effect, until an election of Representatives shall have intervened. [Not Ratified]

Article the third ..... Congress shall make no law respecting an establishment of religion, or prohibiting the free exercise thereof; or abridging the freedom of speech, or of the press; or the right of the people peaceably to assemble, and to petition the Government for a redress of grievances.

Article the fourth ..... A well regulated Militia, being necessary to the security of a free State, the right of the people to keep and bear Arms, shall not be infringed.

Article the fifth ..... No Soldier shall, in time of peace, be quartered in any house, without the consent of the owner, nor in time of war, but in a manner to be prescribed by law.

https://www.redlandsdailyfacts.com/2008/10/09/bill-of-rights/

الملحق (٦) تصديق الولايات على الدستور الفيدرالي الأمريكي

	الولاية	التاريخ
١	ديلاوير	٧ ديسمبر/كانون الاول ١٧٨٧
٢	بنسيلفانيا	١٢ ديسمبر/كانون الاول ١٧٨٧
٣	نيوجيرسي	١٨ ديسمبر/كانون الاول ١٧٨٧
٤	جورجيا	٢ يناير/كانون الثاني ١٧٨٨
٥	كونيتيكت	٩ يناير/كانون الثاني ١٧٨٨
٦	ماساتشوستس	٦ فبراير/شباط ١٧٨٨
٧	ماريلاند	٢٨ ابريل/نيسان ١٧٨٨
٨	كارولينا الجنوبية	٢٣ مايو/ايار ١٧٨٨
٩	نيوهامبشير	٢١ يونيو/حزيران ١٧٨٨
١٠	فرجينيا	٢٥ يونيو/حزيران ١٧٨٨
١١	نيويورك	٢٦ يونيو/حزيران ١٧٨٨
١٢	كارولاينا الشمالية	٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٨٩
١٣	رودايلاند	٢٩ مايو/ايار ١٧٩٠

Charles Austin Beard , History of The United States , New York , 2001,p.165.

الملحق (٧) وثيقة تبين اول اصدار للأوراق الفيدرالية ١٧٨٨ وهي مجموعة مقالات تؤيد الدستور الجديد، مثلما اتفق عليه المؤتمر الفيدرالي في ١٧ سبتمبر/ايلول ١٧٨٧. في مجلدين

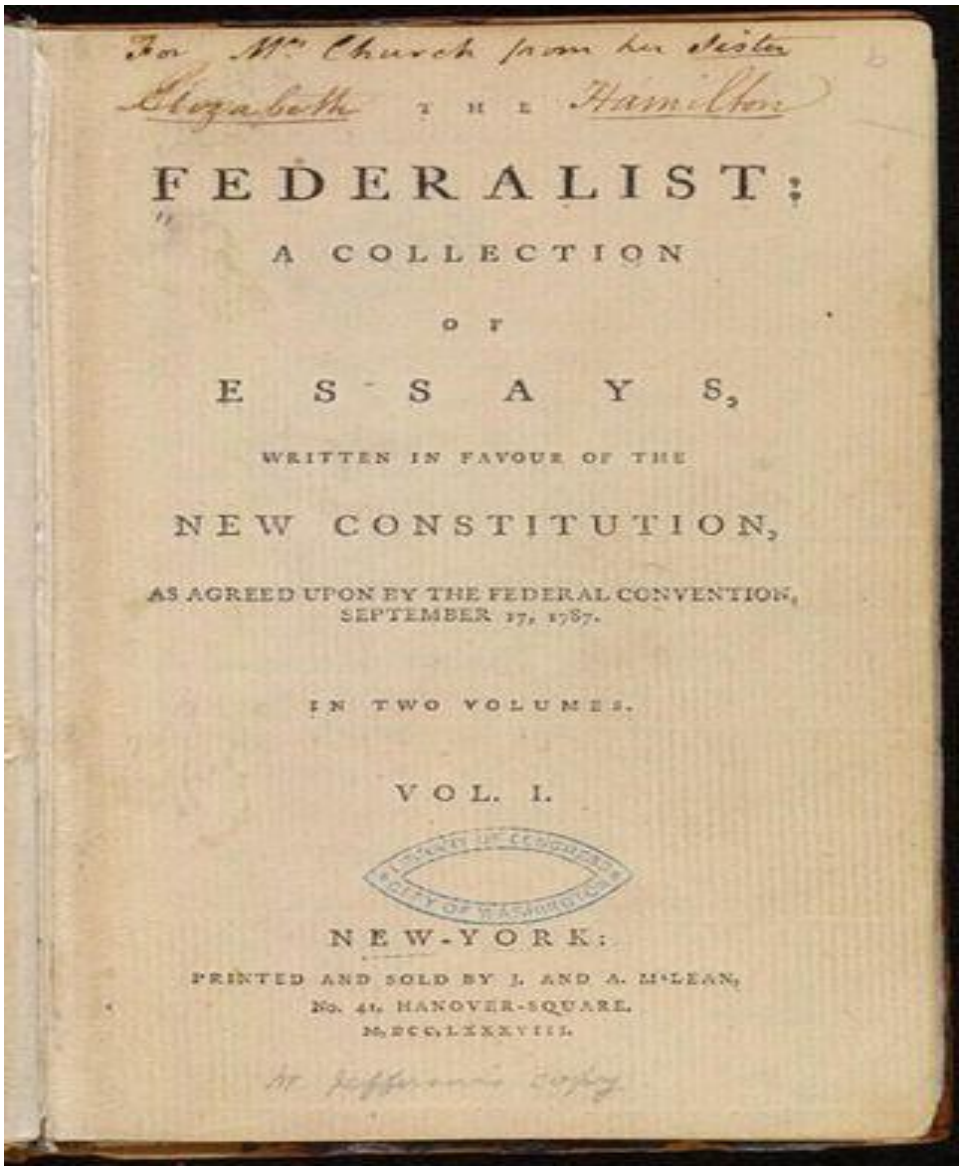
For Mrs Church from her Sister
Elizabeth THE Hamilton

FEDERALIST:

A COLLECTION

OF

ESSAYS,

WRITTEN IN FAVOUR OF THE

NEW CONSTITUTION,

AS AGREED UPON BY THE FEDERAL CONVENTION,
SEPTEMBER 17, 1787.

IN TWO VOLUMES.

VOL. I.

NEW-YORK:

PRINTED AND SOLD BY J. AND A. M'LEAN,
No. 41, HANOVER-SQUARE.
M,DCC,LXXXVIII.

الكسندر هاملتون، جيمس ماديسون، جون جاي ، الاوراق الفيدرالية ، ت. عبد الاله النعيمي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مصر ، ١٩٩٦ ، ص ٣٧٦ - ٣٨١

الملحق (٨) جدول يبين ٨٥ مقالة من الأوراق الفيدرالية ومؤلف كل ورقة ١٧٨٧

	المؤلف	العنوان	التاريخ
١	ألكسندر هاملتون	مقدمة عامة	٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٨٧
٢	جون جاي	Concerning Dangers from Foreign Force and Influence يما يتعلق بمخاطر القوة الأجنبية والتأثير	٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٨٧
٣	جون جاي	The Same Subject Continued: Concerning Dangers from Foreign Force and Influence ويتابع نفس الموضوع: حول مخاطر القوة والتأثير الأجنبي	٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
٤	جون جاي	The Same Subject Continued: Concerning Dangers from Foreign Force and Influence ويتابع نفس الموضوع: حول مخاطر القوة والتأثير الأجنبي	٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
٥	جون جاي	The Same Subject Continued: Concerning Dangers from Foreign Force and Influence ويتابع نفس الموضوع: حول مخاطر القوة والتأثير الأجنبي	١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
٦	ألكسندر هاملتون	Concerning Dangers from Dissensions Between the States في أخطار الخلافات بين الدول	١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
٧	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: Concerning Dangers from Dissensions Between the States وتابع نفس الموضوع: في أخطار الخلافات بين الدول	١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧

	المؤلف	العنوان	التاريخ
٨	ألكسندر هاملتون	The Consequences of Hostilities Between the States عواقب الأعمال العدائية بين الدول	٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
٩	ألكسندر هاملتون	The Union as a Safeguard Against Domestic Faction and Insurrection الاتحاد كضمانة ضد الفصائل المحلية والتمرد	٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
١٠	جيمس ماديسون	The Same Subject Continued: The Union as a Safeguard Against Domestic Faction and Insurrection ويتابع نفس الموضوع: الاتحاد كضمان ضد الفصائل المحلية والتمرد	٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
١١	ألكسندر هاملتون	The Utility of the Union in Respect to Commercial Relations and a Navy فائدة الاتحاد فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والبحرية	٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
١٢	ألكسندر هاملتون	The Utility of the Union In Respect to Revenue فائدة الاتحاد فيما يتعلق بالإيرادات	٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
١٣	ألكسندر هاملتون	Advantage of the Union in Respect to Economy in Government ميزة الاتحاد بالنسبة للاقتصاد في الحكومة	٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
١٤	جيمس ماديسون	Objections to the Proposed Constitution From Extent of Territory Answered الرد على الاعتراضات على الدستور المقترح من نطاق الإقليم	٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٧
١٥	ألكسندر هاملتون	The Insufficiency of the Present Confederation to Preserve the Union	١ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧

	المؤلف	العنوان	التاريخ
		عدم كفاية الاتحاد الحالي للمحافظة على الاتحاد	
١٦	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: The Insufficiency of the Present Confederation to Preserve the Union ويتابع نفس الموضوع: عدم كفاية الاتحاد الحالي للمحافظة على الاتحاد	٤ ديسمبر/ كانون الاول ١٧٨٧
١٧	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: The Insufficiency of the Present Confederation to Preserve the Union ويتابع نفس الموضوع: عدم كفاية الاتحاد الحالي للمحافظة على الاتحاد	٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧
١٨	جيمس ماديسون	The Same Subject Continued: The Insufficiency of the Present Confederation to Preserve the Union ويتابع نفس الموضوع: عدم كفاية الاتحاد الحالي للمحافظة على الاتحاد	٧ ديسمبر/ كانون الاول ١٧٨٧
١٩	جيمس ماديسون	The Same Subject Continued: The Insufficiency of the Present Confederation to Preserve the Union ويتابع نفس الموضوع: عدم كفاية الاتحاد الحالي للمحافظة على الاتحاد	٨ ديسمبر/ كانون الاول ١٧٨٧
٢٠	جيمس ماديسون	The Same Subject Continued: The Insufficiency of the Present Confederation to Preserve the Union ويتابع نفس الموضوع: عدم كفاية الاتحاد الحالي للمحافظة على الاتحاد	١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧
٢١	ألكسندر هاملتون	Other Defects of the Present Confederation عيوب أخرى في الاتحاد الحالي	١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧
٢٢	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: Other Defects of the Present Confederation ويتابع نفس الموضوع: عيوب أخرى في الاتحاد الحالي	١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧

	المؤلف	العنوان	التاريخ
٢٣	ألكسندر هاملتون	The Necessity of a Government as Energetic as the One Proposed to the Preservation of the Union ضرورة وجود حكومة نشطة مثل تلك المقترحة للحفاظ على الاتحاد	١٨ ديسمبر/ كانون الاول ١٧٨٧
٢٤	ألكسندر هاملتون	The Powers Necessary to the Common Defense Further Considered مزيد من النظر في الصلاحيات اللازمة للدفاع المشترك	١٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧
٢٥	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: The Powers Necessary to the Common Defense Further Considered ويتابع الموضوع ذاته: تم النظر في الصلاحيات اللازمة للدفاع المشترك	٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧
٢٦	ألكسندر هاملتون	The Idea of Restraining the Legislative Authority in Regard to the Common Defense Considered النظر في فكرة تقييد السلطة التشريعية فيما يتعلق بالدفاع المشترك	٢٢ ديسمبر/ كانون الاول ١٧٨٧
٢٧	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: The Idea of Restraining the Legislative Authority in Regard to the Common Defense Considered النظر في فكرة تقييد السلطة التشريعية فيما يتعلق بالدفاع المشترك	٢٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧
٢٨	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: The Idea of Restraining the Legislative Authority in Regard to the Common Defense Considered ويتابع الموضوع ذاته: بحث فكرة تقييد السلطة التشريعية فيما يتعلق بالدفاع المشترك	٢٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧
٢٩	ألكسندر هاملتون	Concerning the Militia بخصوص الميليشيا	٩ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨

	المؤلف	العنوان	التاريخ
٣٠	ألكسندر هاملتون	Concerning the General Power of Taxation بشأن السلطة العامة للضرائب	٢٨ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٧
٣١	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: Concerning the General Power of Taxation تابع نفس الموضوع: بشأن السلطة العامة للضرائب	١ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٣٢	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: Concerning the General Power of Taxation تابع نفس الموضوع: بشأن السلطة العامة للضرائب	٢ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٣٣	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: Concerning the General Power of Taxation تابع نفس الموضوع: بشأن السلطة العامة للضرائب	٢ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٣٤	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: Concerning the General Power of Taxation تابع نفس الموضوع: بشأن السلطة العامة للضرائب	٥ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٣٥	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: Concerning the General Power of Taxation تابع نفس الموضوع: بشأن السلطة العامة للضرائب	٥ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٣٦	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: Concerning the General Power of Taxation تابع نفس الموضوع: بشأن السلطة العامة للضرائب	٨ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٣٧	جيمس ماديسون	Concerning the Difficulties of the Convention in Devising a Proper Form of Government	١١ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨

	المؤلف	العنوان	التاريخ
		فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها الاتفاقية في وضع شكل مناسب للحكومة	
٣٨	جيمس ماديسون	The Same Subject Continued, and the Incoherence of the Objections to the New Plan Exposed استمر الموضوع نفسه ، وانكشف تنافر الاعتراضات على الخطة الجديدة	١٢ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٣٩	جيمس ماديسون	The Conformity of the Plan to Republican Principles مطابقة الخطة للمبادئ الجمهورية	١٨ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٤٠	جيمس ماديسون	The Powers of the Convention to Form a Mixed Government Examined and Sustained صلاحيات الاتفاقية لتشكيل حكومة مختلطة يتم فحصها واستمرارها	١٨ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٤١	جيمس ماديسون	General View of the Powers Conferred by the Constitution نظرة عامة على السلطات التي يمنحها الدستور	١٩ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٤٢	جيمس ماديسون	The Powers Conferred by the Constitution Further Considered مزيد من النظر في السلطات التي يمنحها الدستور	٢٢ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٤٣	جيمس ماديسون	The Same Subject Continued: The Powers Conferred by the Constitution Further Considered ويتابع نفس الموضوع: السلطات التي يمنحها الدستور مزيد من النظر	٢٣ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٤٤	جيمس ماديسون	Restrictions on the Authority of the Several States القيود المفروضة على سلطة العديد من الولايات	٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨

	المؤلف	العنوان	التاريخ
٤٥	جيمس ماديسون	The Alleged Danger From the Powers of the Union to the State Governments Considered النظر في الخطر المزعوم من سلطات الاتحاد إلى حكومات الولايات	٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٤٦	جيمس ماديسون	The Influence of the State and Federal Governments Compared مقارنة تأثير الدولة والحكومات الفيدرالية	٢٩ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٤٧	جيمس ماديسون	The Particular Structure of the New Government and the Distribution of Power Among Its Different Parts الهيكل الخاص للحكومة الجديدة وتوزيع السلطة بين مختلف أجزائها	٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨
٤٨	جيمس ماديسون	These Departments Should Not Be So Far Separated as to Have No Constitutional Control Over Each Other لا ينبغي فصل هذه الإدارات بعيدًا بحيث لا يكون لها سيطرة دستورية على بعضها البعض	١ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٤٩	جيمس ماديسون	Method of Guarding Against the Encroachments of Any One Department of Government طريقة الوقاية من تجاوزات أي دائرة حكومية	٢ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٥٠	جيمس ماديسون	Periodic Appeals to the People Considered مناشدات دورية للناس ينظر فيها	٥ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٥١	جيمس ماديسون	The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks and Balances Between the Different Departments يجب أن يوفر هيكل الحكومة الضوابط والتوازنات المناسبة بين مختلف الدوائر	٦ فبراير/ شباط ١٧٨٨

	المؤلف	العنوان	التاريخ
٥٢	جيمس ماديسون	The House of Representatives مجلس النواب	٨ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٥٣	جيمس ماديسون	The Same Subject Continued: The House of Representatives ويتابع الموضوع ذاته: مجلس النواب	٩ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٥٤	جيمس ماديسون	The Apportionment of Members Among the States تقسيم الأعضاء بين الولايات	١٢ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٥٥	جيمس ماديسون	The Total Number of the House of Representatives العدد الكلي لمجلس النواب	١٣ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٥٦	جيمس ماديسون	The Same Subject Continued: The Total Number of the House of Representatives ويتابع الموضوع ذاته: العدد الكلي لمجلس النواب	١٦ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٥٧	جيمس ماديسون	The Alleged Tendency of the New Plan to Elevate the Few at the Expense of the Many الميل المزعوم للخطة الجديدة لرفع القلة على حساب الكثير	١٩ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٥٨	جيمس ماديسون	Objection That The Number of Members Will Not Be Augmented as the Progress of Population Demands Considered اعتراض على عدم زيادة عدد الأعضاء مع مراعاة تقدم مطالب السكان	٢٠ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٥٩	ألكسندر هاملتون	Concerning the Power of Congress to Regulate the Election of Members	٢٢ فبراير/ شباط ١٧٨٨

	المؤلف	العنوان	التاريخ
		فيما يتعلق بسلطة الكونغرس في تنظيم انتخاب الأعضاء	
٦٠	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: Concerning the Power of Congress to Regulate the Election of Members تابع نفس الموضوع: فيما يتعلق بسلطة الكونغرس لتنظيم انتخاب الأعضاء	٢٣ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٦١	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued: Concerning the Power of Congress to Regulate the Election of Members تابع نفس الموضوع: فيما يتعلق بسلطة الكونغرس لتنظيم انتخاب الأعضاء	٢٦ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٦٢	جيمس ماديسون	Senate مجلس الشيوخ	٢٧ فبراير/ شباط ١٧٨٨
٦٣	جيمس ماديسون	The debate over the Senate continues استمرار النقاش حول مجلس الشيوخ	١ مارس/ اذار ١٧٨٨
٦٤	جون جاي	Senate powers سلطات مجلس الشيوخ	٥مارس/ اذار ١٧٨٨
٦٥	ألكسندر هاملتون	The Powers of the Senate Continued استمرت سلطات مجلس الشيوخ	٧ مارس/ اذار ١٧٨٨
٦٦	ألكسندر هاملتون	Objections to the Power of the Senate To Set as a Court for Impeachments Further Considered مزيد من النظر في الاعتراضات على سلطة مجلس الشيوخ لتكون محكمة لعزل الثقة	٨ مارس/ اذار ١٧٨٨

	المؤلف	العنوان	التاريخ
٦٧	ألكسندر هاملتون	The Executive Department الإدارة التنفيذية	١١ مارس/ اذار ١٧٨٨
٦٨	ألكسندر هاملتون	The Mode of Electing the President طريقة انتخاب الرئيس	١٢ مارس/ اذار ١٧٨٨
٦٩	ألكسندر هاملتون	The Real Character of the Executive الشخصية الحقيقية للسلطة التنفيذية	١٤ مارس/ اذار ١٧٨٨
٧٠	ألكسندر هاملتون	The Executive Department Further Considered كما نظرت الإدارة التنفيذية في الأمر	١٥ مارس/ اذار ١٧٨٨
٧١	ألكسندر هاملتون	The Duration in Office of the Executive المدة في مكتب السلطة التنفيذية	١٨ مارس/ اذار ١٧٨٨
٧٢	ألكسندر هاملتون	The Same Subject Continued, and Re-Eligibility of the Executive Considered استمر نفس الموضوع ، وتم النظر في إعادة الأهلية للسلطة التنفيذية	١٩ مارس/ اذار ١٧٨٨
٧٣	ألكسندر هاملتون	The Provision For The Support of the Executive, and the Veto Power توفير الدعم للسلطة التنفيذية وحق النقض	٢١ مارس/ اذار ١٧٨٨
٧٤	ألكسندر هاملتون	The Command of the Military and Naval Forces, and the Pardoning Power of the Executive قيادة القوات العسكرية والبحرية وسلطة العفو للسلطة التنفيذية	٢٥ مارس/ اذار ١٧٨٨

	المؤلف	العنوان	التاريخ
٧٥	ألكسندر هاملتون	The Treaty Making Power of the Executive سلطة صنع المعاهدة للسلطة التنفيذية	٢٦مارس/ اذار ١٧٨٨
٧٦	ألكسندر هاملتون	The Appointing Power of the Executive سلطة التعيين للسلطة التنفيذية	١ أبريل/ نيسان ١٧٨٨
٧٧	ألكسندر هاملتون	The Appointing Power Continued and Other Powers of the Executive Considered استمرار سلطة التعيين والنظر في صلاحيات أخرى للسلطة التنفيذية	٢ أبريل/ نيسان ١٧٨٨
٧٨	ألكسندر هاملتون	The Judiciary Department دائرة القضاء	٨ مايو/ أيار ١٧٨٨
٧٩	ألكسندر هاملتون	The Judiciary Continued استمر القضاء	٢٨ مايو/ أيار ١٧٨٨
٨٠	ألكسندر هاملتون	The Powers of the Judiciary سلطات القضاء	٢١ يونيو/ حزيران ١٧٨٨
٨١	ألكسندر هاملتون	The Judiciary Continued, and the Distribution of the Judicial Authority استمرار القضاء ، وتوزيع السلطة القضائية	٢٥ يونيو/ حزيران ١٧٨٨
٨٢	ألكسندر هاملتون	The Judiciary Continued استمر القضاء	٢ يوليو/ حزيران ١٧٨٨

	المؤلف	العنوان	التاريخ
٨٣	ألكسندر هاملتون	The Judiciary Continued in Relation to Trial by Jury استمر القضاء فيما يتعلق بالمحاكمة أمام هيئة محلفين	٥ يوليو/ حزيران ١٧٨٨
٨٤	ألكسندر هاملتون	Certain General and Miscellaneous Objections to the Constitution Considered and Answered نظر بعض الاعتراضات العامة والمتنوعة على الدستور والرد عليها	١٦ يوليو/ حزيران ١٧٨٨
٨٥	ألكسندر هاملتون	Concluding Remarks ملاحظات ختامية	١٣ أغسطس/ اب ١٧٨٨

Howard Zinn , A People's History of the United States ,New York,2005, p. 124-135.

الملحق (٩) وثيقة تبين اول خريطة قارية للولايات المتحدة الامريكية تمتد من المحيط الاطلسي حتى المحيط الهادئ ١٨١٦

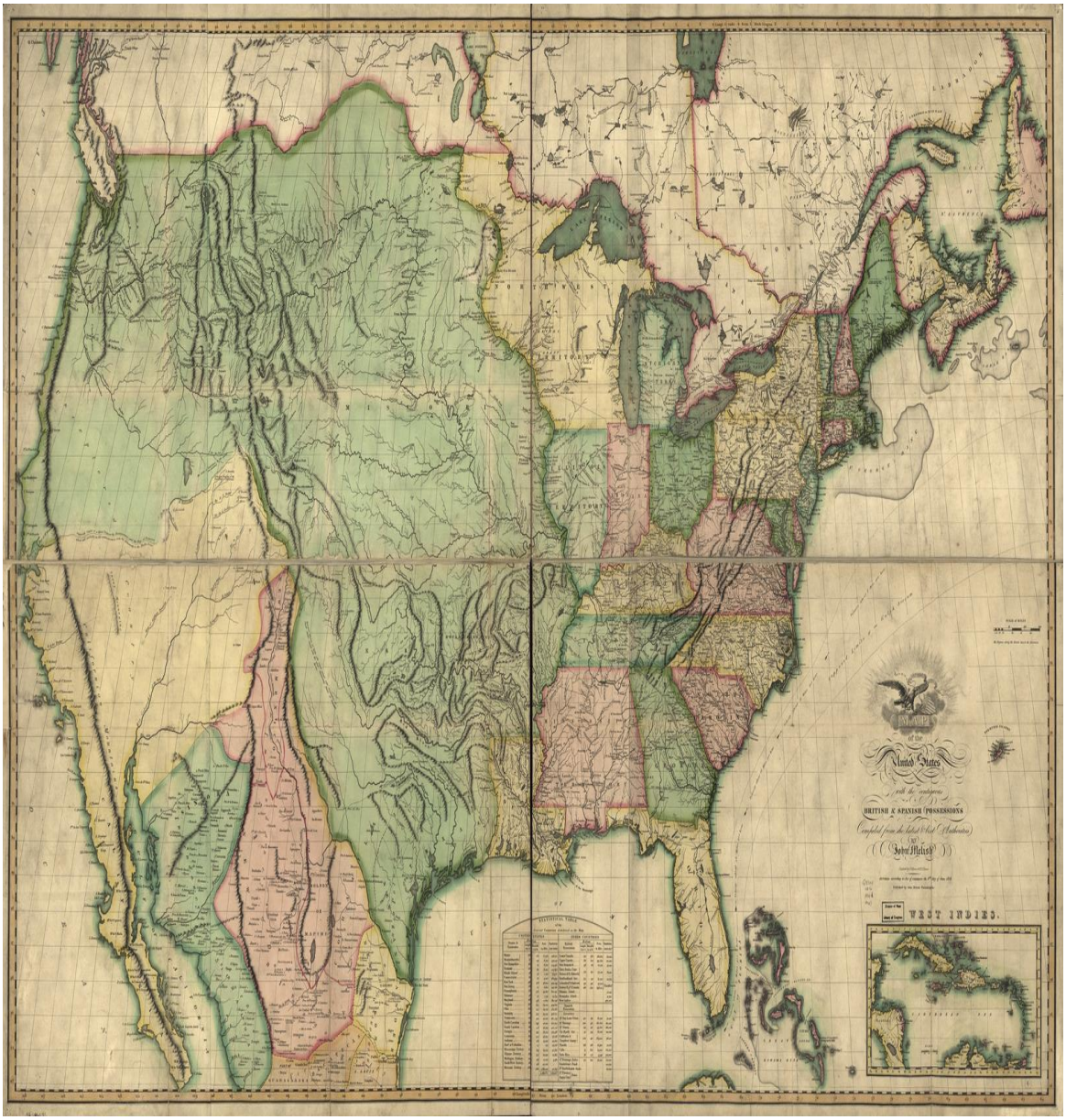

https://www.wdl.org/ar/sets/us-history/timeline/#20

أولاً // الكتب الوثائقية المنشورة

أ- الكتب المترجمة :

١- مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات والتبادل التربوي ،دستور الولايات المتحدة ، القاهرة، ١٩٥١.

٢- مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات والتبادل التربوي ، موجز التاريخ الأمريكي، القاهرة، ١٩٥٨.

٣- وزارة الخارجية الأمريكية - مكتب الإعلام الخارجي ، موجز نظام الحكم الأمريكي ،القاهرة، ١٩٧٧.

ب- الكتب الأجنبية :

1- John Marshall , The Life George Washington , Vol .2 , Ulan Press, New York , 1926.

2- Michael D. Gambon, Documents of American Diplomacy : From the American Revolution to the Present , Camden House, London, 2003.

3- Richard B. Morris, Basic Documents in American history, New York, 1965 .

4- Richard B. Morris, Encyclopedia, Americana History, New York, Harmer & Brothers Publisher, 1953 .

5- Richard D. Heffner , A Documentary History of the United States , New York , 1952 .

6- William Macdonald , Select Documents illustrative of the history of the United States 1776-1861, New York 1905 .

ثانياً // الرسائل و الأطاريح الجامعية غير المنشورة

١- حاكم فنيخ علي الخفاجي، الحزب الديمقراطي ودوره في الحياة السياسية الأمريكية ١٨٠١-١٨٢٨، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٠.

٢- حيدر طالب الهاشمي ، الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١- ١٨٦٥ ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية - ابن رشد ،جامعة بغداد ،٢٠٠٦.

٣ - ثامر عبد جبر ، جون ادمز ودوره في السياسة الامريكية ١٧٩٧- ١٨٠١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٣ .

٤- عباس علوان لفته ، جورج واشنطن ودوره العسكري والسياسي في الولايات المتحدة الامريكية (١٧٣٢- ١٧٨٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠.

٥- نجلاء عدنان حسين , جورج واشنطن ودوره في السياسة الداخلية والخارجية ١٧٨٩-١٧٩٧ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الأساسية الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢.

٦- نصر محمد علي الحسيني ، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة الحرب على العراق ٢٠٠٣ ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٢.

ثالثاً // الكتب العربية والمترجمة

١- احمد خليل محمودي ، معالم التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر ، دار المواسم ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

٢- ادوو زاوتر ، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٦.

٣- ارنست ماي، سياسة أمريكا كما يراها قادتها ١٧٧٦- ١٩٦١،ت:فتح الله المشعشع ،دار اليقظة العربية، بيروت ،١٩٦٦ .

٤- البرت ساي ، أسس الحكم في أمريكا، ت: محمد فرج، دار الثقافة للطباعة، القاهرة ،١٩٩٤ .

٥- ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ت: محمد بدر الدين خليل، القاهرة ١٩٩٠.

٦- الكسندر هاملتون، جيمس ماديسون، جون جاي ، الاوراق الفيدرالية ، ت: عبد الاله النعيمي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مصر ، ١٩٩٦ .

٧- الكسيس دي توكفيل ، الديمقراطية في أمريكا ، ت: امين مرسي قنديل ، ج٢ ، عالم الكتب ، القاهرة .

٨- إميل هوبنر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ت: عدنان عباس علي، أبو ظبي ٢٠٠٩.

٩- بروس فنلاي ، الدستور الامريكي ، ت: جاسم محمد ، دار منشورات البصرة - بغداد ، ١٩٦١.

١٠- تشارلز وماري بيرد ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، ج٢ ، ط٢ ، دار اطلس ، بيروت ، ١٩٦٠ .

١١- ثيودور لووي ، بنيامين جينسبرج ، الحكومة الامريكية الحرية والسلطة (الجزء الأول) ، مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١٢- جورج س ، وود ، الثورة الامريكية ، ت : نادر سعادة ، عمان ، الاهلية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦.

١٣- جورج .ف. كنان ، الدبلوماسية الامريكية ، ت: عبد الاله الملاح ، الاهرام ، بيروت ، ١٩٨٨.

١٤- جمال حجر ، دراسات في التاريخ الأمريكي ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

١٥- جوردن س ، وود ، الثورة الأمريكية ، ت: نادر سعادة ، الأردن ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ .

١٦- جون دن ، جون لوك مقدمة قصيرة جدا ، ت: فايقة جرجس حنا ، ط١ ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر.

١٧- حسن سيد احمد إسماعيل ، النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وانكلترا ، طـ ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

١٨- حسن صبحي ، معالم التاريخ الأمريكي والاوربي الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨.

١٩- دافيد كوشمان كويل، النظام السياسي في الولايات المتحدة، ت: توفيق حبيب، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، ١٩٥٥.

٢٠- دان ليسي ، الثورة الأمريكية دوافعها ومغزاها ، ت: محمد عبد الفتاح إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٥.

٢١- دوغلاس ستيفنسون ، الحياة والمؤسسات الأمريكية ، ت: أمل سعيد ، نشر الدار الأهلية ،عمان- الأردن، ٢٠٠١.

٢٢- رأفت غنيمي الشيخ ، امريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية ، مصر ، ٢٠٠٦ .

٢٣- رافع خضر صالح شبر ، القانون الدستوري (نظرية الدولة ونظرية الدستور) ، ٢٠١١ .

٢٤- ر.ب.شاي،و.ج. موربوغو، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ت: جان يستراد، بيروت،١٩٦١.

٢٥- شيرين سعيد شلبي ، موجز التاريخ الأمريكي ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٠.

٢٦ - ستيفن فنسنت بنيه، الإمبراطورية الامريكية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٢٧- ستيفن فنسنت بنيه ،أمريكا ، ت: عبد العزيز عبد المجيد ، مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٤٤ .

٢٨- ستيف فرايزر، غاري غرستل، الطبقة الحاكمة في أمريكا، تأثير الأثرياء والنافذين في دولة ديمقراطية، ت: حسان البستاني، بيروت ٢٠٠٦ .

٢٩- صبري فالح الحمدي ، دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، دار الكتب والوثائق، بغداد ،٢٠٠٢ .

٣٠- صالح زهر الدين ، قضية الزنوج الأمريكي والتمييز العنصري ، موسوعة الإمبراطورية الامريكية ، المركز الثقافي اللبناني للطباعة النشر ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٣١- صالح زهر الدين، نشوء الولايات المتحدة وتطورها، ط١ ،المركز الثقافي البناني، بيروت، ٢٠٠٤.

٣٢- صلاح احمد هويدي ، دراسات في التاريخ الأمريكي ، القاهرة ، مكتبة بستان المعرفة ، ٢٠٠٩ .

٣٣- عبد السلام الترمانيني ، الرق ماضيه وحاضره ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٧٩.

٣٤ - عبد العزيز سليمان نوار ، عبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت- لبنان ، ١٩٨٣.

٣٥- عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩.

٣٦- عبد الغفور كريم علي ، الجذور التاريخية لنظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ،المركز الثقافي العربي ، مصر ، ١٩٩٤ .

٣٧- عبد الفتاح حسن أبو علية ، تاريخ الامريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية ، السعودية ، ١٩٨٨ .

٣٨- عبد الفتاح احمد ياغي ، الحكومة والإدارة في الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١١ .

٣٩- عبد الوهاب صالح ، الولايات المتحدة الامريكية من المستعمرة الى الهيمنة ، جدة ، ٢٠٠٥.

٤٠- عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، ط٣ ،المؤسسة العربية، بيروت، ج٢ .

٤١- عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .

٤٢- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر ، دار الفكر ، عمان- الأردن ، ٢٠١٠.

٤٣- فرانسيس ويتني و آخرون، موجز التاريخ الامريكي ، مكتبة الإسكندرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٤٤- فرانكلن اشر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، ت: مهيبة مالكي الدسوقي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦.

٤٥- فرحات زيارة ، إبراهيم فريجي ، تاريخ الشعب الأمريكي ، القاهرة ، مطبعة بريستون ، ١٩٤٦.

٤٦- فريد زكريا ، من الثروة إلى القوة ، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ت: رضا خليفة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٤٧- فوزي قبلاوي، نظام الحكم في أمريكا: الانتخابات ،المؤسسة الشرقية للترجمة والنشر، المؤسسة الشرقية للنشر، بيروت، ١٩٦٢

٤٨- كارلهاينتس دشنر ، المولوخ- اله الشرق ، ت: محمد جديد ، دار قدمس ، بيروت ، ٢٠٠٣.

٤٩- كلنتون روسيتر ، الأحزاب السياسية في أمريكا ، ت: محمد لبيب شنب ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

٥٠- كلود جوليان ، الإمبراطورية الأمريكية ،ت: ناجي خليل ، وفؤاد شاهين، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٠ ، ١٩٦٥ .

٥١- كلود جوليان ، الحلم والتاريخ او مئتا عام من تاريخ أمريكا ، ط ٢ ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٩ .

٥٢- لاري الويتز ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية ، ت: جابر سعيد عوض ، الجمعية المصرية للمعرفة ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٥٣- ليونارد ليفي، وجون روش، منهج السياسة الأمريكية الداخلية ، ت: محمد ناعم سعيد ، دار اليقضة العربية، دمشق ، ١٩٦٦ .

٥٤- محمد محمود السروجي ، سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين ، مصر، ١٩٥٢ .

٥٥- محمد محمود النيرب ، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، دار القاهرة الجديدة ، مصر ، ١٩٩٧ .

٥٦- منصف السلمي، القرار السياسي الامريكي، مركز الدراسات العربي الاوربي، باريس، ١٩٩٧ .

٥٧- مورتمر ج. أدلر، الدستور الأمريكي أفكاره ومثله، ت: صادق إبراهيم عودة، عمان- الأردن، ١٩٨٩ .

٥٨- ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في التاريخ الامريكي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٩ .

٥٩- نجيب الارمنازي ، السياسة الدولية واشهر رجالها ، ج٢ ،مطبعة دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٥٨ .

٦٠ - نغم طالب عبد الله ، التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب الاستقلال ١٧٨٣-١٧٨٩ ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٥ .

٦١- نويل برترام غيرسون ، وطن حر ومستقل ، ت: لجنة من الاساتذة الجامعيين ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٠.

٦٢- والاس ابروين، أضواء على السياسة الأمريكية في العالم حتى ١٧٨٧،ت: نور الدين الزراري ،القاهرة، ١٩٨٦ .

رابعاً // الكتب الأجنبية

1 A. James Reichley , The Life of the Parties: A History of American Political Parties , rowman and littlffield publishers, Inc, New York , 1992.

2-Akhil Reed Amar, In the Beginning, America's Constitution: A Biography. New York: Random Hous, 2005 .

3 - Alan Brinkley, A survey American history, New York, 2007.

4- Albert Wood Burn , Political Parties and Party in The U.S.A , Penguin Books, New York , 1997.

5 - Alexander L. Johnston , American political history, New York ,1905 .

6- Alexander L. Johnston, The United States, its history and Constitution, New York, 1902.

7 - Alex Schwartz, Housing Policy in the United States. NY: Rotledge , 2010

8 - Alfred Neuburger ,The Great Federalist, New Jersey, 1907 .

9- Alison L. LaCroix , The ideological origins of American federalism , Vol.2, London, 1865.

10 - Allen Weinstein, The Story of America , New York ,2002.

11 - Anderson Ironton, Creating Constitution. The Convention of 1787 and the First Congress ,New York, 1993 .

12- Andrew C. Mclaughlin , A History of The American Nation , New York-Chicago, 1913.

13- Archibald Cary Coolidge, The United States As Aworld Power, New York , The Macmillan Company, 1919.

14- Arther P. Whitaker, The United States of America and The Independence of Latian America 1800 - 1830, New York, Norton and Company, 1954 .

15- Arthur Hendrick Vandenberg , The Greatest American: Alexander Hamilton, New York,1927 .

16- Arthur M. Jr. Schlesinger, James Monroe: The American Presidents Series: The 5th President, 1817-1825 , New York , 1975 .

17- Beard Charles, History of The United States, New York ,1980.

18- Bederman David , The Classical Foundations of the American Constitution: Prevailing Wisdom. NY: Cambridge University, 2011.

19- Bender David , The Bill of Right , Santiago , 1994 .

20- Bernard P. Herber , Fiscal federalism in the United States of America , Washington, 1975.

21- Bernhard Knollenberg , Growth of the American Revolution 1766 –1775,New York,1975 .

22- Beryl Frank , Pictorial History of the Democratic Party , New York , 1980.

23- Brooks Humphers , The Missing Founding Fathers, The Need to Tackle the Role of the Antifederalists in the Adoption of the Bill of Rights,Creighton,University,2009.

24- Brook, W. Graves , American States Government, Boston , 1970.

25-Calvin Jillson, American Government: Political Development and Institutional Change. NY: Rotledge , 2011.

26-Carl C. Hodge , Cathal J. Nolan , U.S. Presidents and Foreign Policy: From 1789 to the Present, Abc-Clio, U.S.A, 2006.

27- Carl J. Richards, Alexander Hamilton, the Classics as Means of Social Mobility, and the Importance of Translations ,New York,2007.

28- Carol Berkin , making America : A History of The United states , Houghton Mifflin, Washington, 1999 .

29- Charles Austin Beard , History of The United States , New York , 2001.

30 - Charles Beard , Mary Beard . History of the United States , New York,1990 .

31 - Charles M. Cameron , Veto Bargaining: Presidents and the Politics of Negative Power. New York: Cambridge University Press, 1999 .

32-Charles O. Jones, The American Presidency: A Very Short Introduction (Very Short Introductions), University Press oxford, New York, 2007 .

33- Charles S. Miller, History of American, Challenge and Crisis, New York , 1947 .

34- Charles Warren, The Supreme Court in United States History, Boston, 1922 .

35- Clinton Rossiter, parties and politics in America, New York, 1960.

36-Christopher J. Riethmuller, Alexander Hamilton, and his Contemporaries , Kissinger publishing, 2007 .

37- C. Miller , and N.J. Ward , History of American , New York , 1971.

38- Current Richard , American History, A survey, New York, 1965.

39- Cynthia Clark Northrup , The American Economy : A Historical Encyclopedia,Vol.1 , Abc-Clio, U.S.A, 2003.

40- Daniel J. Elazar, The Evolving Federal System. In Pious, Richard . The Power to Govern: Assessing Reform in the United States. Proceedings of the Academy of Political Science, v. 34, 1981.

41 - Daniel Marston, The American Revolution 1774-1783, New York, 2003 .

42 - David Bederman , The Classical Foundations of the American Constitution: Prevailing Wisdom. NY: Cambridge University, 2011 ,

43- David C. Whitney, Robin Vaughn Whitney, The American Presidents: Biographies of the Chief Executives from George Washington to Barack Obama, Reader's Digest Association, New York, 2009 .

44- David C. Whitney , The Amrican President , New York, 1975 .

45- David Loclmiller , Sir William Blackstone, North Carolina, University of North press,1938.

46-David McKay, American Politics and Society, New York, 2009.

47 - David Ramsay, The History of The American Revolution, London, 1789 .

48- Dexter Perkins and G. Van Deusen , The United States of America : A History, New York , The Macmillan Co , 1968 .

49-Doagles S. Freeman, George Washingtin, Vol.3 New York,1949 .

50- Dorothy Denneen ,and James M. Volo , Daily life During the American Revolution , New York .Green wood press ,2003 .

51-Drestes Brownson , The American Republic: Constitution, Constituencies, and Destiny. Middlesex, UK: General Books LLC and Echo Library , 2010.

52- Duncan Watts, Understanding American Government and Politics (Understanding Politics), Manchester University Press , Britain, 2012.

53- Dye, T. R , American Federalism : Competition among Governments, New York, 1997.

54 - Edmund Carpenter, The American advance, London 1903 , p. 83.

55 -Edward Griggs Howard, American statesmen: An Interpretation of our History and Heritage, New York, 1927 .

56- Edward Lengal , General George Washington , New York, 2006 .

57- Edward S. Kaplan ,The Bank of the United States and the American Economy ,London, 1999 .

58- Elaine Stuart , The Conference of the States Gains Momentum. State Government News, 1995 .

59- Elbert Dubbard , Alexander Hamilton, New York , 1918 .

60- Elson Henry , History of the United states of America , New York, 1995 .

61-Emests Cupful, The American System of Government , Frederick appraiser , New York , 1965 .

62- Everett T. Tomlinson, The War of 1812, New York, 1998.

63- Ferguson and mc henry, the American federal government, mc grewhill, New York ,1973 .

64- Fogware Publishing ,History- U.S. Government (1866 -1977), New York,1989 .

65 - Forrest McDonald , Alexander Hamilton ,New York,1979 .

66- Foster Rhea Dulles, Prelude to World Power , American Diplomatic History 1800- 1900, New York, The Macmillan Company, 1965 .

67- Frederick D. Drake, States' Rights and American Federalism: A Documentary History , 1999.

68 - Frederick Scott Oliver , Alexander Hamilton, Kissinger Publishing ,New York,2003 .

69- Gaillard Hunt, James Brown Scott : The Debate in the Federal Constitution of 1787: Which Framed the Constitution of the United States of America, New Jersey- 2005.

70- Gary Hart , James Monroe: The American Presidents Series: The 5th President, 1817-1825 Kindle Edition .

71- George Billias , George Washington's Generals and Opponents , New York , 1994 .

72- George C. Edwards III, At the Margins: Presidential Leadership of Congress. New Haven: Yale University Press , 1989 .

73- George J. Borjas, Heaven's Door: Immigration Policy and the American Economy. New Jersey: Princeton University Press, 2001 .

74- Gilbert C. fite, and Jime E. Reese, An Economic History of The United States , New York , 1965.

75- Gordon Lioyd , Introduction to the Constitutional Convention, New York,1989 .

76- Gustavus Myers, History of the Supreme Court of the United States, New York, 1912 .

77 - Harold C. Syrett , American History Documents , New York , 1960 .

78- Harold Underwood Faulkner, American Political Social History, New York, 1943 .

79- H. C. Allen , Great Britain and United States , New York , 1954 .

80- Henry C. Lodge , Alexander Hamilton, New York,1883 .

81- Henry J. Sage ،U.S. History IN: United States History 1607-1865 ، Virginia،2010 .

82- Henry M. Hart , Jr. Herbert Wechsler, and Richard H. Fallon , The Federal Courts and the Federal System. NY: Foundation Press , 2010.

83- Henry Steele Commager , Documents of American History, Doc. No. 130, Crofts, New York, 1945 .

84- Henry William Elson, History of The United State of American ,U.S.A , 1975.

85- H. G. Nicholas, The American Union, Great Britain, Wyman and Sonltd, 1950 .

86- Hicks Howard , Alexander Hamilton, New Jersey, 1928 .

87- H.J. Abraham , Justices and Presidents. New York: Oxford University Press, 1991 .

88- Holger Ramsing , Alexander Hamilton's Birth and Parentage,Traas Solving, New York,1939 .

89- Howard Jones, Crcucible of Power, A History of American Foreign Relations from 1897, Printed in The United States of America, Scholarly Resources Inc. 2001 .

90- Howard W . Preston , Documents Illustrative of American History 1606- 1863, New York 1886 .

91- Howard Zinn , A People's History of the United States ,New York,2005 .

92- Huge L. Lablance , American political parties , OUP USA , U.S.A , 1982.

93- Jack N. Rakove, Original Meanings: Politics and Ideas in the Making of the Constitution. New York: Vintage , 1997 .

94- J. A. Doyle , History of The United States , New York , 1876 .

95- J. A . Garraty , A Short History of the American Nation , New York , 1973 .

96- James Brant, Madison : Father of the Constitution, 1787-1800. New York: Bobbs- Merrill, 1950.

97- James H. Madison, Liberty, Power, and the American Constitution Alheritag3,1986 .

98- James Madison , Notes of Debates in the Federal Convention of 1787: Ashbrock Center for Public Ashland University ,accessed April 21,2005 .

99- James Q. Wilson, and John J. DiIulio, Jr. American Government Institutions and Policies. Lexington, D.C. Heath and Company, 1995.

100- James Schouler, History of The United States America , Vol.2 , Penguin edition, New York , 1895 .

101- James Schouler , Alexander Hamilton ,Small . Maynard company,1907 .

102 - James Wilson , American Government , New York , 2003 .

103- James Woodburn ,American Politics: Political and party ,New York ,1890 .

104 - J.A.Ooyl , History of the United States, New York .1876 .

105- Jay Crosby , Our Nation's Archive: The History of the United States in Documents, New York, 1999 .

106- Jefferson Dupont , Madison - American Philosophical Society Proceedings of The American Phil Osophical Society , New York ,2009 .

107- Jesse Macy, Political Parties in the United States 1846-1861, London, 1917 .

108 - Jesse Torrey , American Slave Trade , London , 1922 .

109- Jhon Rhodehalel, The Great Experiment, George Washington & The American Repuplic, New York, 1999 .

110- Jillson Calvin, American Government: Political Development and Institutional Change. NY: Rotledge , 2011 .

111 - Joel Mercantilism Mokyr, The Enlightenment, and the Industrial Revolution, Stockholm ,2003 .

112- John B. Egge , Alexander Hamilton Economist, Tohvson University, 2006.

113- John C. Miller , Alexander Hamilton and the Growth of New Nation ,New York,1959 .

114- John Ferling, Setting the World Ablaze : Washington's , Adams ,Jefferson and the American Revolution , Oxford , 2002 .

115- John F. Hoadley, Origins of American Political Parties 1789-1803. Lexington, University Press of Kentucky, 1986 .

116- John Fiser , AHistory of the United States , New York ,1905.

117- John Fiske, The Critical Period Of American History 1783-1789, New York, 1888 .

118- John Marshall , The Life George Washington , Vol .2 , Ulan Press, New York , 1926 .

119- John McGeehan, U.S. History and Government, Barron's Educational Series, Chicago, 1989 .

120- John P . Burke , The Institutional Presidency. In Michael Nelson, Ed. The Presidency and the Political System. Washington, DC: CQ Press. 8th ed. 2006 .

121- John P. Kaminski and Richard Leffler , Federalists and anti federalists , Maryland, 1998 .

122- Johnson Thomas, The Oxford Companion to American History , New York,1966 .

123 - John T. Morse, Alexander Hamilton , New York,1898 .

124 - John T. Morse, John Adams, New York, 1885 .

125- Jon Roper, American Politics: A Beginner's Guide (Beginner's Guides) , Oxford, New York , 2011 .

126- Josephy Alvin , On the Hill: A History of the American Congress, NY: Simon and Schuster, 1980 .

127- Joseph A. Murray , Alexander Hamilton: American Forgotten founder, Algora publishing, NewYork ,2007 .

128- Karen O'Connor , and Larry J. Sabato. American Government - Roots and Reform, New York, McMillan Publishing Company, 1993.

129- Kathryn Moore, A Complete History: The American President, Fall River Press, New York ,2007 .

130 - Lance Banning, The Sacred Fire of Liberty: James Madison and the Founding of the Federal Republic. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1995 .

131- Larry N. Gerston , American Federalism: A Concise Introduction. Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2007 .

132 - Laurence S. Kaplan, Alexander Hamilton Am bivalent Anglophile Scholarly Resources ,Detroit, 2002 .

133- Lee H. Hamilton , Ten Things I Wish Political Scientists Would Teach about Congress. Pi Sigma Alpha Lecture, American Political Science Association , 2000 .

134- Lieut Colonel Fletcher, Histort of the American war, Vol.2, London, 1865.

135- Lord Acton, History of the Parties in the United State , Liberty Fund Inc , Washington, 1970 .

136- L. Sandy Maisel , American Political Parties and Elections: A Very Short Introduction (Very Short Introductions), university press oxford, New York , 2007 .

137- Madison Jefferson Dupont, American Philosophical Society Proceedings Of The American Phil Osophical Society, 2009 .

138- Malcom E. Jewell, and Sarah M Morehouse, Political Parties and Elections in American States, 4th edition. Washington DC: CQ Press , .2000 .

139- Margaret C. Moran ,Paul Boyer ,U.S. History and Government :Reading and Document , New York, 2001.

140- Mark A. Tabbert ,American Freemasons: Three Centuries of Building Communities , New York University Press, New York , 1959.

141- Mark Brewer, and Jeffrey Stonecash, Dynamics of American Political Parties. NY: Cambridge University Press , . 2009 .

142- Mark E. Rushefsky, Public policy in the United States. Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2002 .

143- Mark Frederic , The Monroe Doctrine and the American Expansion, N.Y 1966 .

144- Mark J. Rozell, George Washington and the Origins of the American Presidency, London, 2000 .

145- Marle Burk , United State History , New York-Chicago , 1961.

146- Martin D. Irish and James W. Prothro, The Politics of American Democracy , New Jersey, Prentice Hal, Inc., 1968 .

147- Max Farrand: The Framing of the Constitution of the United State, Washington, 2000 .

148- Mclane Allan Hamilton , The Intimate Life of Alexander Hamilton, Duck Work Company,London,1920 .

149- Melanie A. Yolles, Manuscripts and Archives Division ,Philip Schuyler, The New York public Library, Humanities and Social Sciences Library ,1987 .

150- Michael H. Hunt, Ideology and United States Foreign Policy, Yale University Press , London, 1987.

151-Michael Lind, Land of Promise: An Economic History of the United States, New York, 2002.

152- Mitchel Broadus ,Alexander Hamilton : Youth to Maturity,1755 -1788,New York,1957 .

153- Nathan Miller, Sids Broed , The Age of Fighting Sail 1775-1815,New York ,2000 .

154- Nathan Schachner , Alexander Hamilton ,Appleton century ,New York,1946 .

155- Nelson Klose , American History ,Vol. 2 , New York, 1973 .

156- Ostar Handlin , The History of the United States, Vol.2 ,New York, 1967 .

157- Paul E. Peterson , Who Should Do What: Divided Responsibility in the Federal System. The Brookings Review. Spring 1995 .

158- Patrick Callahan, Logics of American Foreign Policy: Theories of America's World Role, New York, 2003.

159- Paul Johnson, A History of the American People , Harper Perennial, New York ,1999 .

160- Paul S. Boyer, American History: A Very Short Introduction (Very Short Introductions), university press oxford, New York , 2012 .

161- Peter Kolchin, American Slavery, 1619–1877, New York: Hill and Wang, 1993 .

162- Peter Woll , America's political system : State and local , Random House , Ulan Press, New York , 1972 .

163- Philip Jenkins, A History of the United States, Oxford, New York, 2012.

164 -Ralph Ketcham, *James Madison: A Biography*, New York, 1971 .

165- Ralph W. Pteen, The United States A History, New York, 1959 .

166- Randolph Keim , Alexander Hamilton, New York,1886 .

167 - Raphael Ray, Apeoples History of the American Revolution, New York, 2001 .

168 - Ray Raphael, A Peoples History of the American Revolution, New York, 2001 .

169 -Regory E. Maggs, A Concise Guide to the Federalist Papers as a Source of the Original Meaning of the United States Constitution, Boston University Law Review 87, 2007 .

170- Richard Beeman , Plain Honest Men: The Making of the American Constitution. NY: Random House Trade , 2010 .

171- Richard H. Fallon, The Dynamic Constitution: An Introduction to American Constitutional Law. New York Cambridge University Press, 2004 .

172- Richard M. Valelly, American Politics: A Very Short Introduction (Very Short Introductions), university press oxford, New York, 2013.

173- Richard Sylla, Hamilton and the Federalist Financial Revolution 1789 –1795 ,New York,2000 .

174- Robert Birley , Speeches and Documents in America History ,Vol.I, 1776-1813, Oxford university press, 1956 .

175- Robert Erikson, and Tedin Kent, American Public Opinion: Its Origins, Content, and Impact. 8th edition. NY: Longman. 2010.

176- Robert Ferrell , American Diplomacy , New York , 1986 .

177-Robert J. Mckeever , Philip Davies , Politics USA , University Press Oxford, New York, 1999 .

178- Robert Riegel , united state of America : A history, New York 1972.

179- Rossiter, Clinton. The American presidency. NY: Harcourt, Brace and World, 1960.

180- Rudolph M. Bell, Party and Faction in American Politics: The House of Representatives, 1789-1801. Westport, Conn.: Greenwood, 1973.

181- Samuel Elion Morison , Henry Steele Commager and William E. Leuchtenburg , The Growth of American Republic, Vol.1, Oxford University Press, Mississippi ,1980.

182- Samuel Eliot Morison , The Oxford History Of The American People , New York , 1965 .

183- Samuel Flagg Bemis , A Diplomatic History of United States , New York , 1955 .

184- Samuel M. Smucker , Life and Times Alexander Hamilton,Philadelphia,1857 .

185- Scott walter, Abraham Lincoln and Republican Party, Create Space Independent Publishing Platform, New England, 1913.

186 - Sean Patrick , A Brief History of Columbia, New York, 2012 .

187 - Solbrg Winton , The Federal Convention and The Formation of The Union of The American States , New York, 1956 .

188 - Staloff Darren, Hamilton , Adams ,Jefferson, New York, 2005 .

189- Stanley I. Kutler, Dictionary of American History , Charles Scribner's Sons, New York, 1993 .

190- Stefan Lorant, Presidency A Pictorial History of Presidential Elections from Washington to Truman, New York, 1953.

191- Stephen F. Knott , Alexander Hamilton,Kansas,2002 .

192- Stephen Graubard, The Presidents: The Transformation of the American Presidency from Theodore Roosevelt to Barack Obama , New York, 2009.

193- Steven M. Gillon, and Cathy D. Maston, The American Experiment: A History of the United states , Boston- New York , 2002 .

194- Steven Smith, Jason Roberts, and Ryan Wielen, The American Congress. 6th edition. NY: Cambridge University Press, 2009 .

195- T. Harry Williams ,A History of the United States, Vol.2, New York,1969 .

196- Thomas A. Bailey , A Diplomatic History of The American People , New York , 1967 .

197-Thomas A. Birkland, An introduction to the policy process. Armnk, NY: M. E. Sharpe, 2005 .

198- Thurman William Van Metre, Economic History of the United States, Ulan Press, New York, 2012 .

199- Tim McNeese , Discovering US History: Revolutionary America 1764-1789 ,New York,2010 .

200 - Tony Williams, Hurricane of Independence, The Untold Story of Deadly Storm of the Deciding Moment of The American Revolution,Illinois,2008 .

201- Walton M. Gary, and Hugh Rockoff , History of the American Economy, Washington, 2001.

202-Willard S. Randall, Alexander Hamilton – Life, New York,2003.

203- William Andrews, The Presidency, Congress, and constitutional theory. In Perspectives on the Presidency. Ed. Aaron Wildavsky, Boston: Little, Brown, 1975 .

204- William Douglass, A summary, historical and political, of the first planting, progressive improvements, and present state of the British settlements in North America, Washington, 1836 .

205- William F. Cissel , Alexander Hamilton: The West Indian Founding father, Christinsted Nationa History Journal,2002 .

206- William Graham Sumner , Alexander Hamilton,NewYork,1890 .

207- William J. Brennan, The Bill of Rights and the States. Santa Barbara, Center for the Study of Democratic Institutions, 1961.

208- William O. Stoddard ,George Washington, New York, 1943.

209- William Simpson, Vision & Reality: The Evolution of American Government , London , 1978 .

210- William Z. Foster, Outline Political History of The American , International Publishers, New York , 1951 .

211- Woodrow Wilson , Constitutional Government in the United States. New York, Columbia University Press, 1961 .

212- W. Riker, the Development of American Federalism, USA: Kluwer Academic Publisher, 1987 .

خامساً // الموسوعات

أ- الموسوعات المعربة :

١- الموسوعة العربية ،العلوم الإنسانية-التاريخ والجغرافية والآثار، المجلد العاشر، هيئة الموسوعة العربية ،سوريا- دمشق ، ١٩٨١.

٢- جون.أ. هامرتن ، تاريخ العالم ، المجلد السابع ، ت: إدارة الثقافة بوزارة التعليم العالي في مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٣ .

٣- موسوعة السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة ،١٩٩٠.

٤- ويليام لانجر، موسوعة تاريخ العالم، ت: محمد مصطفى زيادة، ج ٦، ط١، القاهرة، ١٩٦٨.

ب- الموسوعات الأجنبية :

1- Encyclopedia Britannica , United States of America ,Vols. 6, 9 , New York, 1973.

2- The Encyclopedia Americana, The International Reference Work, American Corporation , Vols. 1, 2, 4, 6, 7, 8, 11, 12, 13, 15, 16, 18, 19, 21, 22, 26,28 , New York, 1962.

3- U.S. Library of Congress. Congressional Research Service. Federalism: Key Episodes in the History of the American Federal System (82-139 GOV). CRS Report for Congress, by Sandra Osbourn, August 16, 1982. Washington, 1982 .

4- General Services Administration. National Archives and Records Service. Office of the Federal Register. Public Papers of the Presidents - Ronald Reagan 1981, Inaugural Address, 1981, Washington, U.S. Govt. Print. Off., 1982.

5- Iames Truslow Adems: Dictionary of American History,Vol.3, New York, 1946 .

سابعاً // المجلات و الدوريات

١-أحمد كمال أبو المجد، التاريخ الدستوري للولايات المتحدة، مجلة القانون والاقتصاد، المجلد ١١ ، العدد ٤، القاهرة ١٩٦١.

٢-جمال سلامة علي ، الإدارة والحكم المحلي في النظام الفيدرالي الأمريكي ، مجلة البحوث الإدارية ، مجلد ٢٦ ، العدد ١ ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - مركز البحوث والاستشارات والتطوير ، ٢٠٠٨ .

٣-حيدر طالب حسين ، الرق وتسوية ميسوري في الولايات المتحدة الامريكية ١٨٢١ ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد الثاني ، العدد العاشر ، أيار ، ٢٠٠٥ .

٤-رجب حراز ، السياسة الدولية ،مبدأ مونرو وأزمة التضامن الأمريكي ،مجلة السياسة الدولية ،العدد السادس، المجلد الثاني، مؤسسة الأهرام ،القاهرة،١٩٦٦.

٥-عادل محمد حسين العليان، الثورة الامريكية وحرب الاستقلال دراسة لاهم دوافعها ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مجلة سر من رأى، العدد ،٢٠١٢.

٦-عاصم حاكم عباس الجبوري ، حاكم فنيخ علي الخفاجي ،سمات النظام القضائي الأمريكي ومبررات تشكيل المحكمة العليا ١٧٨٩، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد ٧ ، العدد ١ ، ٢٠١٧.

سادساً // الوثائق الأمريكية المنشورة على الشبكة الدولية (الانترنت)

1- www.us.history/declaration/related/signers/thomas

2- www. Ushistiry.org/declaration/related/Franklin

3- https://history.army.mil/books/RevWar/ss/dickinson.htm

4- www.us history .org/declaration/related/signers/ batric- henry.

5-https://www.history.com/topics/american-revolution/gouverneur-morris

6- https://www.wpunj.edu/about-us/history/wpaterson_timeline.html

7-https://en.wikipedia.org/wiki/George_Mason

8

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%86_%D8%AC%D8%A7%D9%8A

9-https://www.khanacademy.org/humanities/us-government-and-civics/us-gov-foundations/us-gov-challenges-of-the-articles-of-confederation/a/challenges-of-the-articles-of-confederation-lesson-overview

10- https://amp.en.google-info.cn/31350776/1/richard-harison.html

11-

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC_%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%88%D9%86

12-https://www.britannica.com/biography/John-Marshall/Chief-justice-of-the-United-States

13-www.thefederalistpapers.org The Federalist Papers Project The Virginia Declaration of Rights. Pdf.

14-
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82%D8%A8%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B9%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%86%D8%A9

15-https://ar.ecotaf.net/4426-james-monroe.html

16- http://www.infoplease.com/ce6/history

17- https://rattibha.com/thread/1244377745859248129?lang=en

18-https://ar.recrutement-basicsystem.com/3980187-us-tax-system-structure-characteristics-and-features

19- https://www.wdl.org/ar/item/2716/view/1/1/

20-http://www.masshist.org/beehiveblog/2014/09/signed-sealed-and-delivered-the-treaty-that-ended-the-revolutionary-war/

21-https://www.redlandsdailyfacts.com/2008/10/09/bill-of-rights/

22- https://www.wdl.org/ar/sets/us-history/timeline/#20

23- https://en.wikipedia.org/wiki/DeWitt_Clinton

24-https://en.wikipedia.org/wiki/Bureau_of_Indian_Affairs

25-https://www.varsitytutors.com/earlyamerica/early-america-review/volume-4/federalist-opposition-to-the-war-of-1812

26-https://courses.lumenlearning.com/boundless-ushistory/chapter/the-monroe-and-adams-administrations/